

قصة تركيا

بين أردوغان الأول والثاني

- ٢ -



المؤلف: ياوز أجار

قصة تركيا

بين أردوغان الأول والثاني

(٢)



قصة تركيا

بين أردوغان الأول والثاني

(٢)

Copyright©2020

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة، لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي أو التسجيل أو وسائل تخزين المعلومات وأنظمة الاستعادة الأخرى بدون إذن كتابي من الناشر.

رقم الإيداع

2020/15608

الترقيم الدولي

ISBN: 978-977-6704-10-7

رقم النشر

020

دار الأندلس للنشر

القاهرة 2020م

Tel.: 002 02 25379391

Mobile: 002 01023201002

www.daralinbiath.com

قصة تركيا

بين أردوغان الأول والثاني

(٢)

المؤلف: ياوز أجار

فهرس

القسم الأول حروب أردوغان

- تمهيد: حروب صنعها أردوغان لاستعادة السلطة..... ١٣
- حركة الخدمة ضحية انقلابي ١٩٩٧ و٢٠١٦..... ٢١
- إرهاصات الانقلاب المدبر..... ٢٥
- تهيئة الأجواء لتوقع انقلاب عسكري..... ٢٧
- إزالة أحجار عثرة في طريق الانقلاب المدبر..... ٢٩
- تصريحات وتنبؤات كاتب..... ٣٣
- إقصاء داود أوغلو..... ٣٥
- داود أوغلو يفضح إرهاب أردوغان وانقلابه..... ٣٨
- مسلسل الأحداث غير العادية قبيل الانقلاب..... ٤٤
- تصفية الجيش بانقلاب صوري..... ٥٧
- الخدمة: ذريعة أردوغان الجاهزة..... ٦٣
- أدلة الانقلاب المدبر في ضوء تصريحات أردوغان!..... ٨٠
- محاولات التستر على حقائق الانقلاب..... ٨٤
- أردوغان يقتل القليل ويمشي في جنازته..... ٩٠
- وثيقة تكشف لغز الانقلاب..... ٩٥
- أسئلة عالقة حول الانقلاب الفاشل..... ١٠٠
- محقق الانقلاب: لم نجد دليلا على إرهابية الخدمة..... ١٠٥
- محاكم التفتيش الأردوغانية..... ١١١
- بين انقلاب أركان ١٩٩٧ وانقلاب أردوغان ٢٠١٦..... ١٣٥

١٣٩ سجلّ الانقلابين وضحاياهما
١٤٢ كيف جنى أردوغان وحلفاؤه الجدد على تركيا؟
١٥١ مكاسب أردوغان من الانقلاب المدبر
١٥٤ نقل حرب الأكراد إلى الأراضي السورية
١٥٥ أردوغان بين داعش والعمال الكردستاني
١٥٩ صادرات: جيش أردوغان الموازي
١٦١ استياء الناتو من تغيير بنية الجيش
١٦٥ ذراع أردوغان الطولى في أوروبا

القسم الثاني

التحديات التي تواجه أردوغان

١٧٣ تحقيقات خرق عقوبات إيران في أمريكا
١٧٤ تناقض محاربة الأسد وخرق حصار إيران
١٧٧ كيف بزر أردوغان خرق عقوبات إيران
١٨٨ كليجدار أوغلو: حكومة أردوغان خانت تركيا
١٩٠ معارك أردوغان الخارجية للخروج من مأزقه

القسم الثالث

رحلة أردوغان من الصعود إلى الهبوط

٢٣١ بفضل القوميين.. أردوغان رئيس النظام الجديد في تركيا
٢٤٠ رحيل القس الأمريكي يسقط رواية أردوغان عن الانقلاب
٢٤٥ حراس الجنة وزبانية جهنم في تركيا أردوغان!
٢٤٨ الاقتصاد التركي تحت رحمة عقلية أردوغان الدبلوماسية الأمنية
٢٥١ أردوغان يقول "أنا القانون" ويتتهك كل المحظورات
٢٥٣ توقعات بنتائج الانتخابات المحلية
٢٥٥ نظام أردوغان يتصدع بعد هزيمة إسطنبول
٢٦٠ أبعاد الصراع على بلدية إسطنبول الكبرى
٢٦٤ محاولات اغتيال زعيم المعارضة لإثارة الفوضى
٢٦٦ أردوغان يعيد انتخابات إسطنبول

- ٢٦٩بلدية إسطنبول ممول عمليات أردوغان في الشرق الأوسط
- ٢٧٢الاستعانة ب"الإرهابي" .. حملة أردوغان الأخيرة قبيل الانتخابات
- ٢٧٧أردوغان يفقد إسطنبول مرتين بفارق كبير
- ٢٧٩ "مانيفستو" حزب باباجان المرتقب
- ٢٨٧فرص حزب علي باباجان
- ٢٩٠هل يمكن أن يوقف باباجان دوامة ديكتاتورية أردوغان؟
- ٢٩٣طوق نجاة أردوغان من كل ضائقة!
- ٢٩٧هل تركيا حبلى بحرب بين مليشيات أردوغان والأوراسيين؟
- ٣٠٧أزمة صويلو: هل سينجح أردوغان في اقتلاع أنياب الدولة العميقة؟
- ٣١٢من يحكم تركيا؟
- ٣١٨مستقبل الخدمة في العالم على لسان خصومها
- ٣٢٤مفكر خلف القضبان الحديدية يتنبأ بمصير أردوغان!
- ٣٢٨الهوامش

المقدمة

يحاول هذا الكتاب تقديم رؤية تحليلية لأهم الأحداث التي شهدتها تركيا منذ وصول رجب طيب أردوغان إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٢٠، مع خلاصة موجزة لأبرز الأحداث التي تركت بصماتها في صفحات التاريخ منذ أواخر العهد العثماني حتى بدايات حكم أردوغان.

ومع أن الفترة التي يغطيها الكتاب بشكل أساسي لا تتجاوز العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين من تاريخ تركيا، لكنها رغم ذلك فترة ثرية بالأحداث الكبيرة والضخمة كمًا وكيفًا، ولذا فهي تمثل "مختبرًا ثريًا" للمحللين والمعلقين والمتابعين للأحداث عن كثب لكي يروا مرة أخرى العوامل والقوانين الموضوعية التي تتحول من خلالها الأمم والأفراد والرؤى والأفكار من مرحلة الازدهار والرقى إلى مرحلة الجمود ثم الانحسار والانحطاط.

والكتاب الذي يحمل عنوان "قصة تركيا بين أردوغان الأول والثاني" يتألف من جزأين، وكل جزء يتكون من تمهيد وثلاثة أقسام. يبدأ الجزء الأول بتمهيد يقدم الكاتب من خلاله تحليلاً عاماً لعهد أردوغان، ثم ينتقل في القسم الأول إلى دراسة "تقليد" أو "ظاهرة الدولة العميقة مع جذورها التاريخية" الممتدة إلى العهد العثماني، بهدف التقاط الخيط من بدايته. في حين يتناول في القسم الثاني أحداث العقد الأول من حكم أردوغان (٢٠٠٢ - ٢٠١١)، الذي كان فيه متحالفًا مع ما يمكن تسميته بـ"القوى الديمقراطية" في الداخل، والولايات المتحدة وأوروبا (وشنطن وبروكسل) في الخارج. بينما يرصد في القسم الثالث أحداث العقد الثاني لحكم أردوغان (٢٠١١ - ٢٠٢٠) حيث سلك فيه طريقًا جديدًا مخالفًا لما بدأه تمامًا، وبات يتعامل مع ما يمكن أن نطلق عليه "القوى المارقة" في الداخل، ومرتحنًا بين المعسكرين الأطلسي والأوراسي، بل أكثر انحيازًا إلى المعسكر الثاني، في الخارج.

والجزء الثاني من الكتاب يبدأ أيضاً بتمهيد يعرض الكاتب فيه تقييماً عاماً لـ "الحروب" الداخلية والخارجية التي قادها أردوغان ليضمن بقاءه في السلطة رغم أن تركيا كانت في غنى عنها، يعقبه في القسم الأول أحداث الانقلاب المزعوم في عام ٢٠١٦ وملايسائه وخلفيائه، إلى جانب حروبه وعملياته العلنية والسرية في كل من سوريا وليبيا وعموم المنطقة، بينما يركز القسم الثاني على التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه.

أما القسم الثالث والأخير الذي يحمل عنوان "رحلة أردوغان من الصعود إلى الهبوط" فيتطرق الكاتب فيه إلى العوامل والأسباب التي أدت إلى تراجع تركيا تحت رئاسة أردوغان في كل المجالات من جانب، ويحاول من جانب آخر استشراف الآفاق والتطورات التي قد تشهدها الساحة السياسية في تركيا والمنطقة بعد انشقاقات داخلية في حزب العدالة والتنمية. وأخيراً نسأل الله أن ينفع الكتاب القراء والدارسين المتخصصين ويحقق الأهداف المرجوة من تأليفه.

القسم الأول
حروب أردوغان

تمهيد

حروب صنعها أردوغان لاستعادة السلطة

هناك ثلاث حروب رئيسية "صنعها" الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للتغطية على فشله والنهوض بعد سقوطه في كل مرة. حربه الأولى استهدفت ما أسماه "الكيان الموازي"، والثانية "أكراد تركيا"، والثالثة "منظمة فتح الله كولن...". وقد خرج من جميع هذه الحروب منتصراً، ليخوض اليوم في غمار حرب رابعة ضد "أكراد سوريا" لعلها تعيد له شعبيته المتدهورة.

يتفق المحللون على أن أردوغان قد يحقق من خلال حربه الرابعة انتصاراً محصوراً في السياسة الداخلية، لكنهم يؤكدون على أنه سيكون الخاسر الأكبر على المدنيين المتوسط والبعيد، وقد يؤدي إلى سقوط حكمه في أول استحقاق انتخابي مبكر.

الحرب على الكيان الموازي

بعدما فقد شرعيته الأخلاقية عقب انكشاف الستار عن فضائح قضايا الفساد والرشوة في ٢٠١٣ والمتورط فيها رجال حكومته وأفراد أسرته، دخل أردوغان مصنع "الدولة العميقة" الزاخر بمخططات المؤامرات والمكائد، فخرج منه بمنظمة اسمها "الكيان الموازي"، فأعلنه "العدو" الذي يريد الإطاحة بحكمه، ثم شنَّ "حرباً" عليه، فنجح بفضلها في استرداد شرعيته الأخلاقية في عيون مؤيديه على الأقل، وتصفية "الجهاز البيروقراطي الوطني" (المؤسسة الأمنية والقضائية) وإعادة تصميمه حسب هواه، باستبدال قادة تلك المؤسسات بعناصر من حزب العدالة والتنمية.

شكلت تحقيقات الفساد والرشوة في ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٣، منعطفاً تاريخياً فصل بين حكومة أردوغان والقوى الديمقراطية في البلاد، وعلى رأسها حركة الخدمة، التي أصبحت بعد هذا التاريخ "شّماعاً" يعلق عليها أردوغان كل فشل يتعرض له في سياسته الداخلية والخارجية.

لما بات أردوغان في موقف صعب بعد بدء تحقيقات الفساد والرشوة تحالف مع دوغو برينجك وأخرجه من السجن مع حوالي ٢٥٠ محكومًا عليهم في إطار قضية تنظيم أرجنكون (الدولة العميقة الأوراسية)، ولما فقد الحكومة المنفردة في ٢٠١٥ بسبب تخلي الأكراد عن دعمه، تحالف هذه المرة مع حزب الحركة القومية بقيادة دولت بهجلي للتعويض عن خسارة الأصوات الكردية بأصوات القوميين الأتراك. وقد ظل أردوغان في السلطة بفضل تحالفه مع كل من بهجلي الذي يمثل القوميين المحافظين المتطرفين الذين شكلوا في الخمسينات تنظيم غلاديو الموالي لحلف شمال الأطلسي الناتو؛ وبرينجك الذي يمثل القوميين اليساريين العلمانيين المتشددین الذين شكلوا تنظيم أرجنكون الموالي لروسيا والصين في الثمانينات. فهذان الفريقان هما من شكلا جناحي الدولة العميقة في تركيا، ومن ثم أصبح أردوغان وحزبه جناحًا ثالثًا لهذه الدولة بعد خروجه من الإطار القانوني في العقد الثاني من حكمه.

الحرب على أكراد تركيا

إلا أن التنويم المغناطيسي الجماعي الذي مارسه أردوغان على مؤيديه لم يستمر طويلاً، حيث كان يجري مفاوضات مع حزب العمال الكردستاني منذ ٢٠١١ بدعوى إقامة "السلام الكردي"، رغم أنه كان يعتبره "إرهابياً"، وزعيمه عبد الله أوجلان "رأس الإرهابيين". وقام الإعلام بتصوير أردوغان على أنه الزعيم الذي سيوحد من خلال هذا السلام الأتراك والأكراد، على غرار حركة توحيد ألمانيا التي حققها رئيس الوزراء الألماني آنذاك أوتو فون بسمارك!

لكن ما مضى وقت حتى تبين أنه يهدف من وراء هذه المفاوضات إلى تحقيق مكاسب سياسية عابرة كنقل تركيا من النظام البرلماني إلى الرئاسي بـ"النكهة التركية"، في إطار "اتفاقية سرية" بينه وبين أوجلان تحقّق للطرفين مصالح شخصية وحزبية فقط بدلاً من تحقيق المصلحة للشعبين. مع ذلك فإن مفاوضات السلام ملأت أشرعة الأكراد بالرياح، وأعدت الثقة إلى حزب الشعوب الديمقراطي الكردي بقيادة صلاح الدين دميرتاش الذي تحداه قاتلاً: "لن نسمح لك يا أردوغان بفرض النظام الرئاسي"، وبالفعل تمكن حزب "دميرتاش" من الدخول إلى البرلمان بـ٨٠ برلمانيًا في انتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥، حارمًا الحزب الحاكم من تشكيل الحكومة بمفرده. عندها قرّر أردوغان معاقبة الأكراد من خلال "حرب" أيضًا، وهذه المرة بدعوى مكافحة حزب العمال الكردستاني الذي كان يتفاوض معه لتحقيق السلام!

توظيف الإرهاب

وبعدما فقد الحكومة المنفردة عقب انتخابات يونيو ٢٠١٥، عزم أردوغان على الإطاحة بمفاوضات السلام الكردي التي كان يجريها مع عبد الله أوجلان، الذي مدّ دائماً أطواق النجاة للمسيطرين على الحكم في تركيا طيلة تاريخه الطويل المشبوه. فعقب هدوءٍ دام حوالي ٤ سنوات، تحوّلت البلاد بين ليلة وضحاها إلى ساحة حرب بسبب الهجمات الإرهابية المتبادلة بين تنظيم داعش، ذراع أردوغان اليمنى، وبين العمال الكردستاني، ذراعه اليسرى، حتى تشكلت الذريعة اللازمة لإعلان حرب موسعة على "المنظمة الإرهابية" في المدن الكردية المأهولة بدلاً من الجبال والمناطق الريفية لتنتهي مفاوضات السلام الكردي في ٢٨ يوليو ٢٠١٥.

عرقلة جهود داود أوغلو

وفي الوقت ذاته منع أردوغان جهود رئيس حزب العدالة والتنمية في ذلك الوقت أحمد داود أوغلو من تشكيل حكومة ائتلافية مع أي من الأحزاب المعارضة؛ لأنه لم يكن يرغب في مشاركة السلطة مع أي حزب، معتبراً ذلك تهديداً موجهاً إلى نظامه الذي يسعى لتأسيسه، بل إنه لم يرضَ بمشاركة السلطة حتى مع أي من رفقائه، بمن فيهم عبد الله جول وداود أوغلو. ومن جانب آخر، عقد تحالفاً جديداً مع زعيم الحركة القومية دولت بهجلي بعد ما تحالف مع الدولة العميقة بذراعيها التركية والكردية عقب فضائح الفساد في ٢٠١٣. ومن ثم أعلن انتخابات مبكرة في ١ نوفمبر ٢٠١٥، ليقدم إلى حزبه الحكومة المنفردة مجدداً على "طبق من ذهب"، بفضل "الحرب على الأكراد" التي أثارت الموجات "الإسلامية" و"الدولية" و"القومية" وملأت أشرعة حزبه بالرياح.

رغم هذا الانتصار الظاهري، إلا أنه فقد شرعيته السياسية أيضاً بعدما فقد شرعيته الأخلاقية، وكل حكومة أسسها بعد ذلك قامت على الفساد والتلاعب والغش لا إرادة الناخبين. فضلاً عن ذلك فإنه لم يهدئ من روعه، حيث كان داود أوغلو من يرأس حزبه ونجح في الحصول على دعم نصف الشعب. وبغض النظر عن خطأ أو صوابية سياسات داود أوغلو الخارجية، إلا أن الرأي العام لم يسمع عن تورطه في فساد مالي أو أخلاقي، بل كان سياسياً نزيهاً، بالإضافة إلى أنه كان يخطط لإحالة "وزراء الفساد" إلى المحكمة العليا، ومطالبة المرشحين السياسيين بالكشف عن ممتلكاتهم الشخصية، وهو الأمر الذي كان كافياً ليفكّر أردوغان في التخلص منه. فحرّك ما يسمى بـ "مجموعة البجع" الإعلامية الخاضعة له لتشنّ حملة دعاية سوداء ضد

داود أوغلو لقتله معنويا بتوجيه عديد من الاتهامات، بينها العمالة لدول أجنبية، لتنتهي هذه المرحلة باستقالته من رئاسة الحكومة وحزب العدالة والتنمية على حد سواء.

الحرب على "منظمة فتح الله كولن"

ولما حطّم الأكراد حلمه في تطبيق النظام الرئاسي واستحال ذلك بالطرق السياسية السلمية، أدرك أردوغان أنه يجب عليه أن يجد "حلاً دائماً" لضمان وإنقاذ مستقبل شخصه ونظامه. إذ أصبح لا يستطيع العيش بدون سلطة "أبدية"، نظراً لأن سقوطه بشكل أو بآخر يعني مواجهته مباشرة شبح المحاكمة والمعاقبة على الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها منذ عام ٢٠١١ على وجه الخصوص، حيث تمكن من السلطة بعد فوزه بالانتخابات البرلمانية للمرة الثالثة على التوالي.

لذا دبر مع حلفائه الإسلاميين والدولجيين والقوميين "انقلاباً صورياً" على حكومته، محكوم عليه مسبقاً بالفشل، ليركب رياحه، ويقوم بتخوين المعارضة السياسية والمدنية في آن واحد، ثم يعلن حرباً ثالثة ضد ما أسماه "منظمة فتح الله كولن" التي أخرجها من بطن الكيان الموازي بعدما أخرج هذا الأخير من بطن حركة الخدمة، استطاع من خلالها تطويع المؤسسة العسكرية أيضاً بعدما ظلت حتى ١٥ يوليو ٢٠١٦ بعيدة عن عمليات النقل والتشريد والفصل والاعتقال التي بدأت اعتباراً من ٢٠١٣ وقضت على جهازي الأمن والقضاء.

بفضل هذه الحرب أو "الهدية الإلهية"، على حد تعبيره، أفلح أردوغان في تصفية المعارضة السياسية التي تمثلت في حزب الشعوب الديمقراطي، باعتقال زعيمه صلاح الدين دميرتاش، والمعارضة المدنية، التي تمثلت في حركة الخدمة بشكل أساسي، وتصنيفهما في خانة "الخونة والأعداء"، من جانب، وجمع كل ما تبقى من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني تحت مظلة "الوطن" من جانب آخر، ليأتي بعد ذلك بكل سهولة تثبيت أركان النظام الرئاسي في تركيا، عقب ركوبه الموجات الإسلامية والدولجية والقومية، وتوسيعه من نطاق حروبه ليشمل الأراضي السورية أيضاً، من خلال عمليتي "درع الفرات" و"غصن الزيتون".

لكن كلما ترسخت أركان نظام أردوغان زادت جرائمه في الداخل التركي والسوري والمنطقة عموماً بحيث بدأت سلطنته تواجه الخطر مجدداً. مثله في ذلك كمثل الذي يقود دراجة على طريق ضيق جداً محفوف بالمخاطر من جانبيه، لذلك يشعر بضرورة الضغط على دواسها بصورة مستمرة ومنتزعة حتى لا تتوقف عجلتها فيقع ويهلك. ولما انضمت كل من

الأزمة الاقتصادية ومشكلة "جيش الضحايا" لحالة طوارئ أردوغان التي حولت تركيا إلى سجن مفتوح، إلى هذه الجرائم، لاح في الأفق مرة أخرى أمل .. أمل النجاة من هذا الورم الذي تسلط على أبناء "الأناضول" بكل شعوبها.

القشة الأخيرة: خسارة إسطنبول

أعتقد أن حزب الشعوب الديمقراطي أصبح العنوان المشترك لمجموعة كبيرة من الديمقراطيين والليبراليين، إلى جانب الأكراد، بعدما يؤسوا من الأحزاب المعارضة الأخرى، خاصة عقب تسليم محرم إينجه، المرشح الرئاسي من حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، منصب الرئاسة إلى أردوغان في طبق من ذهب أيضاً عقب انتخابات ٢٤ يونيو ٢٠١٨، سواء كان راغباً أم راغماً. ومن ثم أسفرت الانتخابات المحلية الأخيرة في ٣١ مارس ٢٠١٩ عن اختطاف "تحالف الشعب" المعارض بلديات المدن الكبرى من الحزب الحاكم. وجل المحللين يجمعون على أن الحزب الكردي هو الذي لعب الدور المحوري في هذا الانتصار لأول مرة منذ ١٧ عاماً مظهرًا تراجع شعبية أردوغان وزعزعة شرعيته مرة أخرى.

هذا الانتصار العظيم شجع شخصيات من داخل الكتلة الحاكمة لعبت دورًا حاسمًا في العقد الأخير من تاريخ تركيا، من أمثال أحمد داود أوغلو وعلي باباجان وعبد الله جول، على إزاحة الستار عن خلفية الأحداث التي قادت تركيا إلى شفا جرف هار بكل معنى الكلمة ولو كان على استحياء وخوف.

التصريحات التي أدلى بها أحمد داود أوغلو بعد قرار إعادة انتخابات بلدية إسطنبول مهمة للغاية، وساهمت في الكشف عن الماهية الحقيقية للنظام الذي أسسه أردوغان في تركيا. ولا شك أنه لو كان تسود في تركيا حرية التفكير والتعبير، بل لو كان الأمن على الحياة، لكان السياسيون تكلموا أكثر، وكشفوا للقاصي والداني عن الوجه الحقيقي لأردوغان ونظامه.

داود أوغلو يفضح أردوغان

كشف داود أوغلو في يوليو ٢٠١٩ أن أردوغان طلب منه أن يبدو في صورة "رئيس الوزراء دون أن يمارس سلطاته وصلاحياته"، بمعنى أنه خيره بين أن يكون "دمية" ينفذ فقط الأوامر الصادرة منه أو الإقالة من رئاسة الحكومة والحزب معاً. وذكر أنه كان يدعم نظاماً برلمانياً قوياً يمثل كل التيارات السياسية، ويحمل تركيا إلى آفاق المستقبل، وأنه عرض على أردوغان ترسيخ وتدعيم هذا النظام بدلاً من البحث عن أنظمة أخرى. ثم كشف عن السبب

الحقيقي الذي دفع أردوغان وحلفائه إلى إقالته من رئاسة الوزراء قائلاً: "كان يجب إبعادي من رئاسة الوزراء وحزب العدالة والتنمية من أجل تنفيذ سيناريوهات من قبيل انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦، والدفع بالبلاد إلى انتخابات متتالية، وتحقيق نقل تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي المغلوط. وجرّ البلاد في نهاية المطاف إلى أحضان تحالفات علنية وسرية"، في إشارة منه إلى التحالف الذي عقده أردوغان مع كل من الحركة القومية الذي يمثل الأتلسيين وحزب الوطن الذي يمثل الأوراسيين.

ومن اللافت أن رئيس تحرير موقع خبردار، الصحفي المخضرم، سعيد صفاء، الذي يتمتع بعلاقات وطيدة مع ممثلي التيار الإسلامي في تركيا، ويطلع على كواليس حزب العدالة والتنمية، نشر تغريدات مثيرة في ٢٠١٧، قال فيها: "عندما نتمكن يوماً من الحديث عن خلفيات خطة انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦ بحرية، ونكشف أنه كان انقلاباً مدبراً، فإننا سنعتبر تاريخ إقالة أحمد داود أوغلو من منصب رئاسة الوزراء ميلاداً لهذا الانقلاب. فلو كان داود أوغلو ظلّ بمنصب رئيس الوزراء لاطّلع بشكل أو بآخر على خطة الانقلاب المدبر ومنع تنفيذها مهما كلف الأمر. لكن أردوغان كان بحاجة إلى رئيس وزراء مثل بن علي يلدريم، الذي لا يفهم من مجريات الأحداث، وإن علم بالخطة فيما بعد لا يستاء من ذلك، من أجل تنفيذ هذا الانقلاب".

والأخطر من ذلك أن داود أوغلو فضح أردوغان -على استحياء وخوف- في أغسطس ٢٠١٩ من خلال تصريحات جاءت ردّاً على اتهامات أردوغان له بـ"الخيانة"، لاعتزاه تأسيس حزب مستقل، حيث قال: "إن فُتحت ملفات مكافحة الإرهاب سيكون هناك كثيرون لا يمكنهم النظر في وجه الناس. في المستقبل سيذكر التاريخ أن الفترة بين انتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥ و١ نوفمبر ٢٠١٥ أخطر وأصعب الفترات السياسية في تاريخ تركيا"، في تلميح منه إلى استعادة أردوغان الحكومة المنفردة بتوظيف الإرهاب.

وكذلك كشف نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري خلوق كوتش في يوليو ٢٠١٩ أن الفترة التالية للانتخابات البرلمانية التي عقدت في يونيو ٢٠١٥ شهدت لقاءات سرية بين رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو ورئيس الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو لتشكيل حكومة ائتلافية، بهدف تكوين حكومة تحالف موسعة تقضي على اختلافات الرأي ووجهات النظر بين القاعدتين الشعبيتين للحزبين المنحدر أحدهما من التيار الإسلامي والآخر من التيار

العلماني، الأمر الذي كان سيؤدي إلى مصالحة مجتمعية وزيادة مستوى الرفاهية المجتمعية، على حد تعبيره. لكنه عاد وأكد أن أردوغان منع هذا التحالف.

ذلك لأنه كان يريد الحرب لا السلم والصلح!

لا شك أن الأسرار الخاصة بتاريخ تركيا القريب، التي بدأت تتكشف يوماً بعد يوم، بفضل تصريحات داود أوغلو وأمثاله، بعد فقدان أردوغان قوته عقب الانتخابات المحلية الأخيرة، تدلّ على أن أردوغان كما أحدث "انقلاباً مضاداً" في اليوم التالي من بدء تحقيقات الفساد والرشوة نسف به أجهزة الأمن والقضاء من ألفها إلى يائها، بفضل لافته "جريمة الانتماء إلى الكيان الموازي"، وأنشأ مكانها أجهزة أمن وقضاء جديدة من أنصاره وحلفائه أقدم كذلك على "انقلاب مضاد" في صبيحة ليلة الانقلاب المدبر والمسيطر عليه ليطيح بكل القادة العسكريين وأعضاء مجلس القضاء الأعلى المنتمين إلى تيارات مختلفة، بفضل اللافتة ذاتها، سواء شاركوا في الأحداث أم لم يشاركوا، وسواء كانوا منتمين إلى حركة الخدمة أو لم تكن لهم أي صلة بها، وذلك للإطاحة بكل من يعتقد أنه يقف عائقاً أمام تنفيذ مشاريعه وطموحاته المحلية والإقليمية.

أردوغان بحاجة إلى حرب جديدة

ظهور الأكراد إلى الساحة السياسية بشكل أقوى من السابق، ومحاولة حزب الشعوب الديمقراطي الخروج من كونه حزباً خاصاً بالأكراد ليضم تحت مظلته كل ألوان تركيا، وكذلك عودة الثقة إلى حزب الشعب الجمهوري، خصوصاً بعد ضمّ أكرم إمام أوغلو، المنحدر من أصول محافظة، إلى صفوفه، ونجاحه في اختطاف إسطنبول من قبضة أردوغان بعد نحو ٢٥ عاماً من بقائها تحت إدارة حزبه، بالإضافة إلى المعارضة الداخلية في حزب العدالة والتنمية والتوجه لتأسيس أحزاب جديدة منشقة عنه.. كل ذلك أدى إلى تراجع غير مسبوق في شعبية أردوغان وتأييد نظامه الرئاسي، الأمر الذي أقصّ على أردوغان مضجعه من جديد ودفعه إلى البحث عن مخرج من هذا المأزق الحقيقي، فوجد ضالته في حرب جديدة على الأكراد، لكن هذه المرة على أكراد سوريا.

بعد القشة الأخيرة التي قصمت ظهر البعير، شرع أردوغان في التمهيد للحرب عن طريق الهجمات الصاروخية "المفتعلة" التي استهدفت الأراضي التركية من أجل تبرير الحرب وإقناع الرأي العام بضرورتها للرد على التهديد الكردي. ومع أنه زعم أن وحدات حماية الشعب

الكردي هي التي قصفت تلك الصواريخ من الجانب السوري، إلا أن مخفر الشرطة في بلدة نصيبين بولاية هاتاي الحدودية مع سوريا أخبر الأهالي أن الصواريخ تركية أطلقت من أجل اختبارها!

لكن الحرب في أرض أجنبية ليست مثل الحرب في الداخل التركي، بل من شأنها أن تحرك كل دول المنطقة والعالم. وهذا هو ما حدث، حيث اجتمعت جامعة الدول العربية - ما عدا قطر بطبيعة الحال - بشكل عاجل بدعوة من القيادة المصرية لتتخذ قرارًا مشتركًا يدين "العدوان التركي" على أراضي دولة عربية، معتبرة إياه مهددًا للأمن القومي العربي. وذلك بالإضافة إلى قرارات إدانة أمريكية وأوروبية تضمنت تهديدات بحيث اضطر أردوغان أخيرًا إلى الجلوس مع الولايات المتحدة على الطاولة ذاتها والاتفاق على وقف إطلاق النار أولاً، ثم أعقب ذلك اتفاق مع روسيا ستسحب بموجبه جميع القوات التركية من الأراضي السورية في نهاية المطاف. وهكذا عاد أردوغان إلى بيته خاوي الوفاض وجازًا معه أذبال الخزي والعار مرة أخرى.

هل سيعود أردوغان بالحرب مرة أخرى؟

لكن مهما واجه أردوغان هزيمة خارجية في سوريا، إلا أنه ليس من الواضح بعد ما إذا كان سينجح أردوغان في استرداد شعبيته في الداخل التركي بفضل هذه الحرب أم لا. فمع أن أحزاب المعارضة - ما عدا الحزب الكردي - أعلنت موافقتها على عملية نبع السلام و"قلوبهم تدمي" - على حد تعبير الحزب - لكن بالتزامن مع هدوء الرياح الإسلامية والدولية والقومية التي أثارها الحرب الثانية على الأكراد، فإن أحزاب المعارضة بدأت تعود إلى مواقفها السابقة الرافضة لنظام أردوغان، مما يوحي أن مواقفها أثناء الحرب كانت مؤقتة بهدف منع هروب أنصارهم من "القوميين" وخشية التعرض للتخوين من قبل أردوغان. وقد أعلن حزب الخير القومي مؤخرًا أن استطلاعات الرأي التي أجراها كشفت استمرار تراجع شعبية التحالف الجمهوري المكون من حزبي أردوغان وبهجلي.

من السابق لأوانه التكهن بما إذا كان أردوغان سينهض مرة أخرى بحربه الأخيرة على أكراد سوريا بعدما سقط كما في الحروب السابقة التي انتهت كلها بفوز أردوغان وخسارة تركيا. لكن إذا أخذنا بنظر الاعتبار الحفرة العميقة التي وقع فيها أردوغان بعد وقفه الحرب ب"رسالة من ترامب"، وقرار تضييق دائرة الوجود العسكري التركي في سوريا ب"إشارة من بوتين"، دون أن يحقق الأهداف التي أعلنها مسبقًا كإعادة اللاجئين السوريين إلى المنطقة

الآمنة، وكسر شوكة الأكراد، بالإضافة إلى مقتل زعيم داعش أبي بكر البغدادي في منطقة خاضعة لسيطرته، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحرب، فإنه من الصعوبة بمكان أن ينجح أردوغان هذه المرة في تسويق نفسه "بطلاً" حتى لأنصاره.^(١)

حركة الخدمة ضحية انقلابي ١٩٩٧ و٢٠١٦

استهدف النظام التركي الحالي بقيادة أردوغان لحركة الخدمة يأتي في إطار خطة مدروسة يرجع تاريخها إلى تسعينات القرن المنصرم، وتحديدًا إلى ما سمي بـ"انقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧ الناعم" على يد الدولة العميقة الجديدة أو الأوراسيين، وما فعله أردوغان من خلال تدبير انقلاب صوري على ذاته في ١٥ يوليو ٢٠١٦، ثم اتهامه حركة الخدمة بتدبيره ليس إلا "تتمة دموية" لذلك الانقلاب.

"الانقلاب الفاشل" أسفر عن إقالة ١٥٠,٣٤٨ فردًا، من بينهم ٦,٠٢١ أكاديميًا، وإقصاء ٤,٤٦٣ فردًا من بين القضاة والمدعين العموم، وخضوع ٤٠٢ ألف شخص لتحقيقات جنائية، واعتقال ما يقارب ٨٠ ألفًا، بينهم ٣١٩ صحفيًا، وإغلاق ١٨٩ مؤسسة إعلامية، ومصادرة ٣٠٠٣ جامعات ومدارس خاصة ومساكن طلابية، بالإضافة إلى وفاة نحو ١٠٠ شخص في ظروف مشبوهة أو تحت التعذيب أو بسبب المرض جراء ظروف السجون السيئة، وفرار عشرات الآلاف من المواطنين إلى خارج البلاد، وفقًا لموقع (TurkeyPurge.com) -وهو موقع يتتبع ضحايا عمليات الاعتقال والعزل عن العمل في تركيا-، علمًا بأن هذه الأرقام قابلة للتغيير نظرًا لاستمرار العمليات الأمنية بتهمة المشاركة في الانقلاب على الرغم من مرور أكثر من أربع سنوات على وقوعها.

عديد من الباحثين والكتاب^(٢) يعيدون جذور انقلاب ٢٠١٦ إلى انقلاب ١٩٩٧ الأبيض أو كما يسمى في تركيا "عملية ٢٨ فبراير الانقلابية" التي استهدفت الحكومة الائتلافية بين حزب الرفاه "الإسلامي" وحزب الطريق القويم "اليميني" في الظاهر، وإن كان الجهاز البيروقراطي والمجتمع المدني هو هدفها الأساسي.

قد يبدو الأمر نوعًا من المبالغة للوهلة الأولى، لكن إذا تابعنا بدقة التصريحات التي أدلى بها القائمون على ذلك الانقلاب قديمًا وحديثًا فسندرك صحة هذا التشخيص وسيتبين لنا أن ما فعله أردوغان من خلال تدبير "انقلاب شكلي على ذاته" ليس إلا من قبيل وضع اللمسات الأخيرة على ما بدأه هؤلاء الانقلابيون التابعون للدولة العميقة في ١٩٩٧.

الخط الواصل بين الانقلابين

بعد حوالي ٢٠ عامًا على انقلاب ١٩٩٧، خرج دورسون جيجك، رئيس وحدة "الحرب النفسية" في الجيش سابقًا، وصرح لصحيفة "حرية"^(٣) في مارس ٢٠١٦ أن "الهدف الأساسي من عملية ٢٨ فبراير ١٩٩٧ كان الرجعية الدينية، والمقصود بها ٨٠٪ حركة الخدمة وباقي النسبة للحركات والجماعات الدينية الأخرى".

العقيد جيجك هو الاسم الذي أعد "خطة القضاء على حزب العدالة والتنمية وحركة كولن" أو "خطة عمل لمكافحة الرجعية" في ٢٠٠٩ وأحد المتهمين في إطار قضية "تنظيم أرجنكون الإرهابي" التي انطلقت في عام ٢٠٠٧.

بينما أعلن زعيم حزب الوطن اليساري العلماني المتطرف دوغو برينجك، الذي كان من أكبر المحرضين على انقلاب ١٩٩٧، أنه من حرر نصوص ١١ مادة من مواد قوانين مكافحة الرجعية الدينية أثناء انقلاب ١٩٩٧، ووقع عليها رئيس الحكومة آنذاك نجم الدين أربكان بإرادته المحضة، على حد قوله.^(٤) ثم كتب بصحيفة "أيدنليك" في ٢٥ يناير ٢٠١٧ مقالاً يؤكد ما قاله العقيد جيجك: "عملية ٢٨ فبراير (الانقلابية) استهدفت تحالف تنظيم فتح الله كولن وحكومة تيشلر الائتلافية مع أربكان".^(٥)

وفي تصريحات أدلى بها لموقع "روتا" الإخباري في عام ٢٠١٥ قال برينجك: "إن الرئيس أردوغان تم الاستيلاء عليه من جانب القوى الوطنية". وقد كرر ذلك في تصريحاته لـ"نيويورك تايمز" عام ٢٠١٦.^(٦) وهو يقصد بعبارة "القوى الوطنية" قادة وأنصار التيار القومي العلماني المتشدد (*Ulusalcılar*) الذين ينتمون إلى حزبه الوطن؛ حزب العمال القديم، بصورة أساسية، والذين ينصبون أنفسهم ورثة مصطفى كمال أتاتورك؛ مؤسس الجمهورية التركية الحديثة.

صرّح برينجك أيضًا في حوارٍ أجراه معه موقع "روتا"^(٧) الإخباري في عام ٢٠١٥ أنهم من وضعوا "مشروع القضاء على حركة الخدمة" وليس حزب العدالة والتنمية وأردوغان، وأكد أنهم يستهدفون القضاء على كل الجماعات الإسلامية أصلاً، لكن أولوياتهم هي القضاء على حركة الخدمة. وشدد على أن العمليات الأمنية المضادة، التي انطلقت عقب فضائح الفساد والرشوة في ٢٠١٣، واستهدفت البيروقراطيين في شتى المؤسسات، بتهمة الانتماء إلى "الكيان الموازي"، أو "حركة الخدمة"، يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي وضعه. وأفاد

أن الرئيس أردوغان انضم إلى صفه في مسألة فتح الله كولن، وأن أردوغان هو الذي تبني برنامجهم في هذا الصدد، وليسوا هم من ذهبوا إليه وتبنوا برنامجه.

برينجك لعب دورًا مشابهًا لما لعبه في أيام انقلاب ١٩٩٧ فيما سمي بـ"الانقلاب الفاشل" في عام ٢٠١٦. ففي مقال نشرته صحيفة "أيدنليك" في ٢٥ يناير ٢٠١٧ أكد أن "تركيا عادت بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٠١٦ إلى برنامج عملية ٢٨ فبراير (الانقلابية) مرة أخرى عقب تعرضها للانقطاع"^(٨).

وهو يعني بعبارة "بعد محاولة الانقلاب الفاشلة" حركة التصفية الشاملة التي انطلقت ضد غير المرغوبين في صفوف الجيش والأمن والقضاء وكل فصائل الحياة المدنية.

والمثير أن برينجك اعترف^(٩) بشكل صريح أنهم من أعدوا قوائم الأسماء التي قام أردوغان بتصفيتها بعد محاولة انقلاب ٢٠١٦، مؤكدًا خلال مؤتمر صحفي في إيران أنهم تمكنوا من تصفية ٣٠ ألف جندي موالٍ لحلف شمال الأطلسي الناتو بالتهمة الجاهزة "الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن".

تصريحات نائب رئيس حزب الوطن نُصرت سنيم من الأدلة التي تثبت أن حركة الخدمة كانت هدف الانقلابيين العسكري القديم والمدني الحديث، حيث قال: "قرارات ٢٨ فبراير (الانقلابية) لم تتخذ ضد نجم الدين أربكان. بل كان هدفها الحقيقي هو تانسو تيشلر (زعيمة حزب الطريق القويم شريكة الحكومة الائتلافية مع أربكان) وحليفها منظمة فتح الله كولن"^(١٠).

وزعم برينجك في تصريحات أدلى بها في سبتمبر ٢٠١٩ لصحيفة (دي إندبندنت) البريطانية في نسختها التركية أن حزبه من يدير تركيا منذ عام ٢٠١٤ وليس أردوغان، ووصفه بـ"الخادم" لـ"مشروعه" الذي يتمثل في القضاء على حركة الخدمة. ثم أعاد للأذهان ما قاله عندما خرج من السجن في ٢٠١٤: "لقد قلت في ٣ مارس ٢٠١٤ إننا خرجنا من السجن كالسيوف المستتلة من أعمادها، وسنجتث كل الجماعات الإسلامية من جذورها.. وها نحن قد حققنا ذلك بالفعل"^(١١)، في إشارة منه إلى عمليات الاعتقال والفصل التي يتعرض لها موظفو الدولة منذ بدء فضائح الفساد والرشوة التي طفت إلى السطح في عام ٢٠١٣ والانقلاب المدبر في عام ٢٠١٦.

فوق ذلك هدد برينجك أردوغان في برنامج على قناة أولوسال تي في "ULUSAL TV" قائلاً: "أردوغان يسير وفق رؤية حزبنا وأنه إن لم يفعل ذلك سينتهي أمره". وعندما سُئل عما إذا كانت تركيا ستخضع للشروط الأمريكية في الداخل وسوريا رد قائلاً: "لن تخضع للشروط والإملاءات الأمريكية، وإن خضعت فإن سلطة أردوغان ستسقط. نظام أردوغان لا يمتلك حرية التلاعب بمستقبل تركيا. هناك مركز قوة في تركيا.. وهو ما قام بإعادة تصميم حكومة أردوغان بعد عام ٢٠١٤. أردوغان يسير على خطى حزب الوطن ويحارب في وجه أمريكا بكل عزم، وإذا خرج عن هذا المسار فإن حكومته ستسقط فوراً".^(١٢)

كما قال برينجك في أكثر من مناسبة إنهم تمكنوا من القضاء على حركة الخدمة وإعادة تركيا إلى "جذورها الكمالية الأتاتوركية"، بعد إفشال الانقلاب بحيث لم تعد تشكل مصدر تهديد لتركيا، على حد قوله. كذلك وصف أردوغان بأنه "أصبح كمالياً إسلامياً"،^(١٣) وفق تعبيره.

"أردوغان أفضل شخصية لمكافحة الخدمة"

وكان رئيس الأركان العامة السابق إيلكر باشبوغ الذي سبق أن سجن في إطار قضية تنظيم أرجنكون أيضاً قال: "أردوغان كان أفضل شخصية لمكافحة منظمة فتح الله كولن، لولاه لما قطعنا شوطاً بعيداً في هذا الصدد".^(١٤)

وكشف الكاتب من جريدة "أيدينليك" صباح الدين أونكبار سرّ كون أردوغان أفضل شخصية لمكافحة حركة الخدمة بقوله: "بغض النظر عن حبّكم أو كراهيتكم للرجل، فإن أردوغان كان الترياق الشافي لسّم تنظيم فتح الله كولن... ولا يمكن لأحد إطلاقاً أن يحلّ محله في هذا الأمر. تخيلوا أن الآلاف من النساء المحجبات من هذا التنظيم قابعات في السجون! لو لم يكن أردوغان الحاكم في تركيا اليوم لكانت هناك دعاية بأن هذه الخطوة هدفها معاقبة النساء المحجبات. لذا فإن الطريقة التي يتبعها أردوغان مهمة للغاية للنجاح في تصفية منظمة فتح الله كولن".^(١٥)

على الرغم من تفاخر أردوغان سنوات عديدة بدعمه الصارخ لتحقيقات الدولة العميقة الجديدة / أرجنكون الأوراسي، وريثة الدولة العميقة القديمة / غلاديو إلا أنه بعد ظهور فضائح الفساد والرشوة في ٢٠١٣ أنكر وجود هذه الدولة، مدعياً أن حركة الخدمة دبّرت مؤامرة ضد ضباط وأعضاء أرجنكون، وألصقت بهم تهمة الانقلاب وهم برآء من ذلك، ليطلق

في ٢٠١٤ سراح جميع المعتقلين منهم (حوالي ٢٥٠ ضابطاً برتب مختلفة، بالإضافة إلى مدنيين). ومن ثم قدم هذه الحركة مسؤولة عن كل الجرائم البشعة التي كانت محسوبة على أعضاء هذه الدولة العميقة، إلا أن الرأي العام لم يقتنع أبداً بهذه الأطروحة في البداية على الرغم من تسخير آلة الإعلام العملاقة لذلك وتصفية الإعلام المعارض.

وإذا علمنا أن القوى التي حرضت ونفذت انقلاب ١٩٩٧ هي عينها التي تقود اليوم الحرب الشاملة ضد حركة الخدمة مع حليفها الجديد أردوغان من خلال "حالة الطوارئ" المعلنة بعد الانقلاب المزعوم، ثم اكتسبت صفة دائمة في البلاد، فإنه من السهولة بمكان أن نستنتج أن انقلاب ٢٠١٦ ليس إلا امتداداً دموياً لانقلاب ١٩٩٧، وأن حركة الخدمة كانت هدف هذين الانقلابيين الغاشمين.

إرهاصات الانقلاب المدبر

لقد مر حزب العدالة والتنمية بثلاث مراحل في السلطة؛ وهي مرحلة التلمذة، ومرحلة التعلم أو التميرين، ومرحلة الاحتراف أو الأستاذية، على حد تعبير أردوغان. تميزت المرحلة الأولى والثانية نسبياً، بالنهج الديمقراطي، وتمثلت أولوية أردوغان في هذه الفترة في ثلاثة أمور رئيسة وهي رفع المحظورات أمام الحريات، مكافحة الفساد، القضاء على الفقر، كما أعلن أردوغان نفسه، وقد حقق معظم هذه الوعود فعلاً.

لكن المرحلة الثالثة التي سماها أردوغان وأنصاره "مرحلة الأستاذية" التي بدأت بعد فوزه للمرة الثالثة بالانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١١، بالإضافة إلى نهايات المرحلة الثانية، تغيرت كثيراً عن المرحلة الأولى وبدايات المرحلة الثانية، وطغت على أردوغان النزعة الدكتاتورية لأسباب داخلية وخارجية.

وحينما قويت شوكة أردوغان في مرحلته الأستاذية، عمل على إزالة تأثير الأحزاب المعارضة الضعيفة أصلاً. أما الذين تَوَسَّم فيهم المصلحة مَن برزت وجوههم في الأحزاب الأخرى، فقد نجح في نقلهم إلى صفوف حزبه واحتوائهم بعروض مغرية لم يستطيعوا مقاومتها.

بهذه الطريقة استطاع أردوغان أن يضمَّ إلى حزبه هؤلاء الأشخاص والأحزاب ببراعة فائقة قبل أن يشكلوا تهديداً لشخصه أو حزبه، مثل سليمان صويلو، رئيس حزب الطريق

القويم السابق، وزير الداخلية الحالي، ونعمان كوزتولموش المنشق من حزب الفضيلة، وتغييب حزب الاتحاد الكبير من الساحة بعد وفاة/مقتل زعيمه الوطني محسن يازيجي أوغلو عقب سقوط مروحيته بشكل مريب. ولم يبقَ في الفترة الأخيرة على الساحة من المعارضين السياسيين أو المدنيين من ينافس أردوغان منافسة حقيقية أو يعترض على سياساته الهوجاء، بحيث أصبح له السيطرة المطلقة الفعلية في حزبه وفي البرلمان على حد سواء، اللهم إلا حزب الشعوب الديمقراطي الكردي من الأحزاب السياسية، وحركة الخدمة من منظمات المجتمع المدني.

كانت الدولة العميقة أخرجت من بطن الأكراد حزب العمال الكردستاني "الإرهابي"، الذي اتخذ شرعية من الظلم الممارس عليهم، لتستغله في السيطرة عليهم وإعادتهم إلى ضبط المصنع إذا خرجوا عن الإطار المرسوم لهم، وكذلك سعى أردوغان المتحالف مع تلك الدولة العميقة لإخراج ما سماه الكيان الموازي من بطن حركة الخدمة لكي يدفعها إلى عالم الجرائم ويوظف ذلك في تحقيق الغرض ذاته ولكن على نطاق أوسع، نظرًا لامتداد هذه الحركة داخليا وخارجيا من خلال شتى المؤسسات. غير أن حركة الخدمة لم تخرج عن الإطار القانوني مهما استفزها أردوغان بشتى أنواع الظلم الذي مارسها عليها منذ تحقيقات الفساد والرشوة في عام ٢٠١٣، الأمر الذي دفعه إلى شيطنته في المجتمع أولا، ثم تدبير انقلاب شكلي على ذاته وتحميلها مسؤوليته حتى يستطيع تنفيذ مشروع التصفية.

وقد شرع أردوغان اعتبارًا من المرحلة الثالثة في جمع السلطات الثلاث في ذاتها بدل الفصل بينها، وتأسيس "إعلام موالٍ له" من خلال الاستثمارات الإعلامية، وترويض "رأس المال" إلى حد كبير، وإنشاء "أصحاب رؤوس أموال جُدد". واستخدم الموارد العامة والمناقصات الحكومية بشكل فعّال في سبيل تحقيق ذلك. وفي نهاية المطاف لم يبقَ في البلاد أمامه من مراكز القوى السياسية أو المؤسسية من ينافس.

الاختلاف الظاهر بين المرحلة القديمة والجديدة لحكم أردوغان يدل على أنه وظّف "العهد الديمقراطي" له أو "حسنته السابقة" كسَلَم للتدرّج في المدارج السياسية والوصول إلى قمة الهرم بحيث لا ينازعه فيها أحد حتى أقطاب حزبه من أمثال عبد الله جول وبولند أرينج وأحمد داود أوغلو وعلي باباجان. كما استخدم هويته وخطاباته "الإسلامية" لاستقطاب وجمع كل الجماعات الإسلامية في الداخل والعالمين العربي والإسلامي تحت مظلة حزبه،

وقمع الجماعات الراضية للخضوع والخنوع. وهذا كله من أجل تحقيق حلمه في النظام الرئاسي تحت قيادته والذي كان يريد القضاء على كل من يمكن أن يقف عائقاً أمامه لكونه الضمان الوحيد الذي يحول دون محاكمته.

أردوغان ارتكب في مرحلته الأخيرة كل أنواع الجرائم والانتهاكات في سبيل إعادة تصميم السياسة والإعلام والاقتصاد والمجتمع المدني بحيث تخدم طموحاته السياسية. ولم يبق هناك أي مانع من انطلاقه نحو تحقيق نظام الرجل الواحد سوى ما تبقى من عدة مؤسسات لم تستسلم له كلياً بعد. منها المحكمة الدستورية التي كادت تخبو جذوتها كلياً أمام ضغوطات أردوغان لو لم يكن قرارها الأخير حول انتهاك حقوق رئيس تحرير جريدة جمهوريت جان دوندار وزميله أردم جول، بعد إدانة المحكمة إياهما بدعم الإرهاب والتجسس، عقب نشرهما مقاطع فيديو تكشف عن نقل شاحنات المخبرات التركية أسلحة إلى المجموعات المتطرفة في سوريا. وكذلك من هذه المؤسسات المدنية النادرة التي لم تخضع لإرادة أردوغان هي مجموعتا "كوزا - إيباك" و"فضاء" الإعلاميتان التي تعمل تحت مظلتها كل من صحف "بوجون" و"زمان" ونسختها الإنجليزية والعربية ووكالة جيهان للأخبار، إلى جانب المؤسسات الإعلامية الأخرى والقنوات التلفزيونية التي كانت تدرج تحتها والتي كان عدد مبيعاتها ونسب مشاهداتها أكثر من كل الصحف والقنوات الأخرى في البلاد.

ولأن أردوغان كان يتخوف أن يحدث هذا القرار التحرري للمحكمة الدستورية تأثير الدومينو على الصحفيين المعتقلين الآخرين، أعلن أنه لا يحترمه ولا يمثل له، سعياً لتخفيف ثقلها وهزّ ثقة الرأي العام بها. ولعل لذلك سبباً آخر وهو أنها (المحكمة الدستورية) كانت ستنظر في الأيام أو الشهور المقبلة شكوى رفعتها الأحزاب المعارضة ضد أردوغان بتهمة فقدانه حياديته في الرئاسة، الأمر الذي كان من شأنه أن يعرضه وحلمه لخطر غير متوقع.

تهيئة الأجواء لتوقع انقلاب عسكري

بدءاً من خريف عام ٢٠١٥، سبقت ادعاءات بأن قاعدة عريضة من القادة العسكريين ذوي الرتب العليا والمتوسطة في الجيش التركي عقدت اجتماعات لمناقشة التدخل العسكري لمنع أردوغان من أن يصبح مستبدًا بانتخابات شرعية، وللمساعدة في إعادة تنظيم الحكومة التركية القائمة على أيديولوجية أتاتورك، وخلال الأشهر القليلة الماضية من عام ٢٠١٥ وطوال ربيع عام ٢٠١٦، انتشرت شائعات وكتبت مقالات وترددت مزاعم عديدة في وسائل

الإعلام المحلية والأجنبية تتوقع أن تركيا على وشك انقلاب عسكري، وبسبب المدى الذي بلغته هذه الشائعات اضطرت هيئة الأركان العامة إلى إصدار بيان غير مسبوق في ٣١ مارس ٢٠١٦ تنفي فيه هذه المزاعم.

وفي ديسمبر ٢٠١٥، زار موسكو وفد من حزب "الوطن" الأوراسي، المعروف سابقاً باسم حزب العمال، برئاسة دوغو برينجك، وكان من أعضاء حزب الوطن في هذا الوفد الجنرال المتقاعد إسماعيل حقي بكين، المدير السابق للمخابرات العسكرية، والأدميرال المتقاعد سونر بولات، والجنرال المتقاعد بيازيد كارتاس.

التقى وفد حزب الوطن مع عدد من الأفراد، من بينهم ألكساندر دوجين الروسي ذو النزعة القومية المتطرفة المعروف بوجهات نظره الأوراسية، وكونستانتين مالوفيف، "المليونير الكبير الذي تربطه صلات بالكنيسة الأرثوذكسية الروسية"، الذي كان يخضع لعقوبات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتمويله المجموعات العسكرية غير الشرعية في شرق أوكرانيا. وقد أعرب الوفد عن مخاوفه من حدوث انقلاب موالٍ لأمريكا وحث أعضاء الوفد القيادة الروسية على إصلاح علاقتها مع أردوغان. ولا تزال البيانات التي أدلى بها ألكساندر دوجين وكونستانتين مالوفيف حول هذه الزيارة متاحة على موقع يوتيوب.

كان زعيم حزب الوطن برينجك معارضاً قوياً لأردوغان لسنوات، وسُجن في قضية أرجنكون. ورغم أن حزب الوطن الذي ينتمي إليه برينجك يتبنى الماركسية الماوية التي تتعارض تماماً مع توجهات حزب العدالة والتنمية الدينية، إلا أن أردوغان قرر وضع القضاء تحت سيطرة برينجك بعد عزل جميع القضاة المزعوم تعاطفهم مع فتح الله كولن داخل القضاء، وذلك في أعقاب تحقيقات الفساد عام ٢٠١٣. والسبب في هذا التحالف الميكافيلي بين أردوغان ودوغو برينجك يرجع إلى رغبة أردوغان في الاستفادة من المتعاطفين مع حزب الوطن وغيرهم ممن يطلق عليهم "القوميون الجدد" داخل القضاء، نظراً لافتقار حزب العدالة والتنمية إلى كوادرات محل القضاة المعزولين.

رتب حزب الوطن بعد زيارة موسكو زيارة أخرى إلى تركيا لألكساندر دوجين مع وفد روسي في مارس ٢٠١٦، التقوا خلالها بمسؤولي حزب العدالة والتنمية وأقارب لأردوغان، ومن المنطقي أن نفترض أنهم ناقشوا تدابير ضد الانقلاب الوشيك، الذي ادعوا أنه "موالٍ

لأمريكا"، وليس من الواضح ما إذا كانت هناك زيارات أخرى قام بها ألكساندر دوجين، ولكنه كان في أنقرة في الخامس عشر من يوليو ٢٠١٦، وسافر من المدينة خلال تلك الليلة.

كما نُشر في منفذ إعلامي تركي مؤيد لأردوغان في ٢١ أبريل ٢٠١٦، مقال كتبه الكاتب الصحفي فؤاد أوغور، يهدد فيه المتعاطفين مع كولن داخل الجيش بهذه اللهجة قائلاً: "هل تعتقدون أن حكومتنا ليست على علم بكم؟ إنهم فقط في انتظار أي تحرك منكم، وعندها سوف يعدمونكم دون سابق إنذار". والبعض يعتبر أن هذا المقال بمثابة دليل آخر يشير إلى اطلاع أردوغان على مناقشات الانقلاب التي تمت بين الوفد الروسي وحزب الوطن.

كما يضاف إلى ما سبق ما ورد من أن رئيس المخابرات التركية فيدان، أحد أبرز المقربين من أردوغان، قد عقد اجتماعين ليلة ١٤ يوليو ٢٠١٦، مع كلٍ من قائد القوات الخاصة أكسالكالي ورئيس الأركان العامة أكار، وحتى هذه اللحظة لم يتم الكشف عن محتويات هذين الاجتماعين المهمين في الليلة التي سبقت محاولة الانقلاب الفاشلة. فضلاً عن أنه لم يتم استدعاء أكار ولا فيدان للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بهذه الأحداث أمام لجنة التحقيق البرلمانية، وفي ردودهما الخطية على أسئلة اللجنة، لم يشر أي منهما إلى هذه الاجتماعات.^(١٦)

إزالة أحجار عثرة في طريق الانقلاب المدبر

كل الدكتاتوريات تقوم على الأكاذيب والخرافات وتكره الحقائق وانتشارها. لذا نرى أن أردوغان بعدما فرغ من تشكيل إعلامه الخاص شرع في إعادة ترتيب الإعلام المستقل تمهيداً لتنفيذ مشروع "الانقلاب المدبر" الذي عبّد الطريق إلى تأسيس نظامه الدكتاتوري تحت مسمى "النظام الرئاسي بالنكهة التركية".

مصادرة مجموعة إيباك

بعد الانتهاء من إخضاع وسائل الإعلام، المفروض أن تكون أدوات لنشر الحقائق وتبصير المجتمع بها، من خلال سياسة العصا أو الجزرة، أقبل أردوغان على اجتثاث جذور من أبي من وسائل الإعلام المستقلة التي لم تبع حريتها مهما كانت الجزرة أو العصا. فأصدر في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥ قراراً بتعيين "وصي" على شركة "كوزا - إيباك" الإعلامية القابضة والشركات التابعة لها، بعدما بدأ يفرض قبضة حديدية على وسائل الإعلام المستقلة أو المعارضة له اعتباراً من عام ٢٠١٣ حيث طفت فضائح الفساد والرشوة إلى السطح.

ومع تحفّظ رئيس الوزراء في تلك الفترة أحمد داود أوغلو على قمع الإعلام بحجة مكافحة "الكيان الموازي"، إلا أن أردوغان همّشه وأصدر تعليماته لقوات الأمن بمحاصرة مبنى مجموعة "إيباك" التي كانت تضمّ تحت مظلتها أفضل المؤسسات الإعلامية، مثل قناة بوجون تي في "Bugün TV"، وجريدة بوجون اليومية، وقناة ترك "Kanal Türk" ومحطة قناة ترك الإذاعية، وجريدة "ملت" اليومية وغيرها.

بلغ الضغط والقمع الذي بدأ يمارسه أردوغان في كل مجالات الحياة، خاصة في مجال حرية الإعلام، مرحلة جديدة في ٢٨ أكتوبر عندما "احتلت" القوات الأمنية مقر مجموعة "إيباك" الإعلامية ودخلت إلى المبنى بعد كسر بوابته الحديدية وإخراج الصحفيين العاملين فيه، تنفيذاً لقرار المحكمة بتعيين أوصياء في مجلس إدارة المجموعة، وذلك حتى قبل وصول الإخطار الرسمي إلى الشركة.

وقد استخدمت الشرطة كل أنواع الشدة والعنف من خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع والهراوات تجاه العاملين والمواطنين المحتجين، مما أسفر عن إصابة عشرات المواطنين والصحفيين التابعين لمختلف المؤسسات الإعلامية بجروح، بما فيهم أحد البرلمانيين، إضافة إلى اعتقال بعض الصحفيين. وانهت سلسلة الخطوات التعسفية هذه بدخول شرطين مدنيين إلى غرفة الإرسال عنوة وقطعهم أسلاك جهاز البثّ الفضائي للقناتين.

حسناً، فما كان المبرر القانوني لهذه المبادرة، وما هو المستند الذي اتخذته المحكمة أساساً في إصدار القرار بتعيين أوصياء على شركات مجموعة إيباك. كل هذه الأعمال غير القانونية التي أثارَت ضجة كبيرة في تركيا والعالم على حد سواء، وعدّته منظمات صحفية محلية ودولية "انقلاباً دموياً على حرية الإعلام في تركيا" مستندة تقريراً أعدته لجنة خبراء! وأدرج أدناه الترجمة الحرفية لنصّ هذا التقرير حتى تعرفوا مدى سخافة قرار المصادرة:

"إن عدم وجود أي خطأ ونقص في مثل هذه المؤسسات الاقتصادية التي تتداول فيها أموال ونقود هائلة جداً في بلدان ذات ظروف اقتصادية حساسة مثل تركيا، لا ينسجم مع الحقائق الاقتصادية والتقنية والتجارية. ذلك لأنه ليس هناك مؤسسة ونظام محاسبة وميزانية كاملة لا يعثرها أي نقص أو خطأ في أية بقعة من العالم. لكن الوثائق الرسمية الخاصة بمؤسسات وشركات إيباك المتهمة التي فتشناها قدّمت صورة وكأنها رائعة وكاملة لا يوجد بها أدنى نقص أو خطأ في الظاهر. إلا أن نظرة دقيقة في هذه الوثائق تكشف عن كثير من الأعمال غير القانونية".^(١٧)

إنه حقيقة وليس بمزاح أبداً! فهذا هو التقرير الرسمي الذي شكّل مستنداً لاغتصاب شركات مجموعة إيباك.

هذا التقرير يثبت:

أولاً: إنهم يعترفون بأنهم لجأوا إلى كل واردة وشاردة، وفتشوا كل زاوية للحصول على خطأ أو ثغرة في شركات إيباك، إلا أن كل جهودهم باءت بالفشل وعجزوا عن الوصول إلى شيء مثقال ذرة يمكنهم من إدانتها.

ثانياً: إنهم يعترفون بالإتقان والاحترافية والمصداقية والقانونية لكل مؤسسات إيباك، حيث يقولون إنها "قدّمت صورة وكأنها رائعة وكاملة لا يوجد أدنى نقص أو خطأ في الظاهر". أليست مهمة المحاكم هي "الحكم بالظاهر" أو العثور على خطأ أو نقص مادي؟!؛

ثالثاً: إنهم يعتبرون عدم وجود أي خطأ ونقص في شركات إيباك أمراً مثيراً للشبهات ويطالبون بمصادرة شركات إيباك. أي أنهم تجاوزوا حتى قانون "الاشتباه المعقول" الذي وضعه أردوغان لتخويف واعتقال معارضيه بموجبه.

مع أن الله سبحانه وتعالى يقول: (وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ (التوبة: ١٠٥)، أي: أنجزوا أعمالكم وفق المقاييس الإلهية والنبوية؛ وأن رسولنا الحبيب صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"؛ وعلى الرغم من أن الإتقان والاحتراف مطلوب في كل أنحاء العالم.. إلا أن العمل بكل هذه المبادئ قد أصبح دليل إدانة في تركيا أردوغان.

هذا هو المصير الذي آل إليه حزب محافظ "إسلامي" أطلق مشواره قبل أكثر من عقد انطلاقاً من المبادئ الديمقراطية في البداية، ثم بدأ يتعد رويداً رويداً حتى عن المبادئ الإنسانية والأخلاقية كلها ويتجه نحو أسوأ أنواع الدكتاتوريات عندما ألقى القبض عليه وهو متلبس بجريمة "الفساد والرشوة الكبرى" في عام ٢٠١٣. مثله كمثّل رجل قتل شخصاً ثم بادر إلى قتل كل إنسان رآه متلبساً بهذه الجريمة عبر إمكانيات الدولة خشية تقدمه بشكوى عنه إلى السلطات القضائية ومعاقبته. فهذا هو تفسير ما يحدث في تركيا منذ ٢٠١٣ من نفي وتشريد وعزل واعتقال لعشرات الآلاف من القيادات الشرطة والموظفين والقضاة والصحفيين وأصحاب المؤسسات الإعلامية ورجال الأعمال.

النتيجة التي توصلت إليها محكمة التحكيم الدولية في ١٣ سبتمبر ٢٠١٩ بإجماع آراء هيئة القضاة، بما فيهم القاضي المعين من قبل الحكومة التركية، لم تكن مختلفة عما ورد في التقرير التركي من اتسام شركات إيباك المملوكة لرجل الأعمال أكين إيباك بالنزاهة والقانونية والاحترافية. إذ أصدرت المحكمة قرارًا أدانت فيه الحكومة التركية، مطالبةً بتعويض قيمته ٦ مليارات دولار، ووقف جميع الدعاوى القضائية والتحقيقات المحررة ضد الصحفيين في مجموعة وشركة إيباك الإعلامية ومسؤولي الشركة رفيعي المستوى والمحامين وأفراد العائلة، مع عدم منح الحكومة التركية حق الطعن على القرار.^(١٨)

مهما كان الأمر فإن أردوغان كان نجح في نهاية عام ٢٠١٥ في إسقاط لبنة قوية من صرح الإعلام وإزالة أول حجر عثرة في طريق الانقلاب المدبر الذي فتح له أبواب النظام الرئاسي الحالي الذي بدأ يشكو عنه حتى كبار قادة حزب العدالة والتنمية الحاكم.

مصادرة مجموعة فضاء (زمان وجيهان)

كان قرار أردوغان بالسيطرة على مجموعة فضاء الإعلامية التي كانت تضم صحيفة زمان يستهدف إسقاط أكبر لبنة من صرح الإعلام حتى يتمكن من إزالة أحجار عثرة صغيرة أخرى بكل سهولة أمام مشروع الانقلاب المدبر. لذا نرى أنه وجه الضربة الأخيرة لـ "الإعلام الحر" في ٤ مارس ٢٠١٦، وأمر بتعيين وصاية على القلعة الأخيرة لحرية الصحافة أيضًا، بعد ٤ أشهر من مصادرة شقيقتها مجموعة "إيباك".

فور سماع هذا القرار التعسفي هرع الآلاف من قراء الصحيفة الأوفياء، وعدد من النواب المعارضين، والنواب السابقين من الحزب الحاكم نفسه، إلى التجمع أمام مقرها العام بمدينة إسطنبول. وظلوا في أماكنهم صامدين ومحتجين على القرار رغم هطول الأمطار حتى ساعات متأخرة من الليل، إلى أن جاءت الشرطة إلى الصحيفة لتنفيذ القرار وتحدث الكارثة. إذ شهد مقر زمان في تلك الليلة أعنف التدخلات الأمنية في تاريخ تركيا الحديث بلا شك، حيث جاء مئات من قوات مكافحة الشغب مع عشرات من السيارات المدرعة، واقتحموا مبنى الصحيفة بعد كسر بوابته، كما استخدموا الغاز المسيل للدموع والرصاصات المطاطية ضد المتظاهرين السلميين. حتى أصيبت عدد كبير من النساء والأطفال بجروح. ولعل الجميع رأوا الصور واللقطات التي أظهرت "المرأة المحجبة" والدم تسيل من وجهها بعد إصابتها خلال التدخل العنيف، الأمر الذي تسبب في انهيار الرأي العام بالانتقادات اللاذعة على أردوغان الذي كثيرًا

ما كان يردد "أخواتي المحجبات" في خطاباته للحصول على دعم المتدينين.^(١٩)

وبما أن صحيفة زمان كانت الحصن الأخير لحربة الصحافة والتفكير في تركيا، فإن أردوغان وصل بعد الاستيلاء عليها إلى "نيرفانا" في الظلم والقمع، وأزال كل العقبات التي يمكن أن تكون أحجار عثرة أمام تحكيم سلطته المطلقة في تركيا.

أردوغان كان في طريقه نحو تحقيق حلمه، بينما الشعب التركي كان يشعر بخيبة أمل كبيرة؛ إذ وضعهم على قطار حزب العدالة والتنمية على أنه سيقودهم إلى الاتحاد الأوروبي، لكنه تركهم في وسط الطريق وحول تركيا - للأسف - إلى دولة من دول العالم الثالث.

وإذا نظرنا إلى السنوات الماضية نلاحظ بسهولة أن فرض أردوغان حراسة قضائية على كل من مجموعة "إيباك" في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥ و"فضاء" في ٤ مارس ٢٠١٦ كان اللبنة الأخيرة لـ"مشروع الانقلاب المدبر" الذي نفذته بعد نحو ٤ أشهر، وبالتحديد في ١٥ يوليو ٢٠١٦.

تصريحات وتنبؤات كاتب

لا شك أن لكل حادثة إرهابية ومقدمات قبل أن تخرج إلى مسرح الوجود، فما هي إرهابيات ومقدمات الانقلاب الذي أسفر عن فصل واعتقال مئات الآلاف من الموظفين، بينهم ١٨ ألف امرأة ونحو ألف رضيع مع أمهاتهم رغم منع القانون ذلك، وإغلاق أكثر من ألفي مؤسسة تعليمية، ما بين جامعة ومدرسة وسكن طلابي، وطرد ٧ آلاف و٣١٧ أكاديمياً، وإقالة ٤ آلاف و٣١٧ من رجال القضاء، ما بين مدع عام وقاض، وإغلاق ١٤٩ مؤسسة إعلامية، بينها ١٦ قناة تلفزيونية، و٢٤ إذاعة، و٦٣ صحيفة، و٢٠ مجلة، واعتقال ٢٣١ صحفياً من شتى المؤسسات الإعلامية، إضافة إلى الاستيلاء على ٩٦٥ شركة خاصة في ٤٣ مدينة، بينها مؤسسات خيرية وإغاثية، علماً أن هذه الأرقام تتغير يومياً نظراً لاستمرار الهزات الارتدادية للانقلاب، الأحداث التي لم تقع لا في تركيا ولا في العالم حتى لو كان نجاح الانقلاب العسكري.

استيلاء أردوغان وحلفاؤه الجدد على الإعلام المستقل الحر (مجموعة إيباك وفضاء) كان الإنذار الكبير للجبل الثلجي الذي كان سيسقط على تركيا في ١٥ يوليو ٢٠١٦، ثم تبع ذلك إرهابيات أخرى.

وقد ثبت أن رئيس أركان تلك الفترة خلوصي أكار ينحدر من "الإسلام السياسي"،^(٢٠) وأنه بدأ يعبر عن استيائه للقادة العسكريين من نهج أردوغان في سياسته الداخلية والخارجية اعتباراً من عام ٢٠١٥، وفق ما صرح به العسكريون المتهمون في جلسات المحاكمة. ومع أن المفروض منطقيًا أن يكون أكار بين الجنرالات "الانقلابيين"، لكن رأينا أن الانقلابيين أخذوه رهينة بشكل مثير للشبهات، ثم نجا منهم بأعجوبة غريبة أيضًا، ثم أعلن بطلاً وكوفئ بتعيينه في منصب وزير الدفاع. وهذا يدل على أنه وأمثاله من القادة العسكريين تواطأوا مع أردوغان ونشروا شائعات حول وقوع انقلاب وشيك، للإيقاع ببعض الجنرالات والجنود في الفخ، وإحداث انقلاب "شكلي" للاستفادة من نتائجه في إعادة ترتيب السياسة والمجتمع والجيش الذي بقي بعيداً عن عمليات التشريد والفصل والاعتقال التي أجريت منذ عام ٢٠١٤ بحجة "الكيان الموازي".

الكاتب والصحفي المخضرم آدم ياوز أرسلان، الذي كان رئيس تحرير قناة "بوجون" التابعة لمجموعة إيبك المستولى عليها من قبل أردوغان في نهاية عام ٢٠١٥، تنبأ بالانقلاب قبل شهرين من وقوعه. إذ قال في تسجيل مصور في مارس ٢٠١٦، أي قبل أربعة أشهر من الانقلاب: "خلال السنتين الأخيرتين (٢٠١٤-٢٠١٦)، قام أردوغان بتفتيت جهاز الأمن من ألفه إلى يائه، فلم يبقَ اليوم في البلاد أي جهاز أمني واستخباراتي. وكذلك تم تفتيت وتشتيت الجهاز البيروقراطي بالكامل فلم يبقَ إلا الكوادر التابعة لحزب العدالة والتنمية. بمعنى أن جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها أصبحت خاضعة لغير المتأهلين من الحزب الحاكم. لكن هناك مؤسسة وحيدة لم تتحول بعد إلى مزرعة خاصة للتشكيلات الحزبية التابعة لحزب العدالة والتنمية ألا وهي المؤسسة العسكرية. لذا فإن المزاعم والشائعات التي تنشرها اليوم جهات حكومية حول وجود تحركات في الجيش لإحداث انقلاب عسكري ليست إلا عبارة عن سيناريو تهدف إلى تهيئة الأجواء للتوقع بانقلاب من أجل شنّ حملة التصفية وعملية مطاردة الساحرات التي يخطط أردوغان لإجرائها في الجيش".

وأضاف: "هذه الشائعات ليست إلا سيناريو لا تمتّ بصلة إلى الواقع، ذلك أنه لا يمكن بعد اليوم حدوث انقلاب عسكري في تركيا، فضلاً عن أن الجيش لا يمكن أن يُقدّم على خطوة من هذا القبيل في مثل هذه الظروف السائدة في تركيا والعالم. أعود وأؤكد أن هذه الشائعات ليست إلا سيناريو مفبركة من أجل حصد رؤوس آلاف من الناس، خاصة في ظل بلاغات جماعية يتم إرسالها إلى الحكومة وتصنّف الموظفين في أجهزة الأمن والقضاء

والجيش ضمن "المتتمين إلى الكيان الموازي". هناك عدد كبير من القوائم المزورة تضم أسماء أعضاء ما يسمونه الكيان الموازي.. كل الناس يشكون زملائهم في الأجهزة والمؤسسات إلى السلطات ويقولون مثلاً إن الفلاني متمم إلى الكيان الموازي؛ لأنه يصلي أو يصوم..! فحكومة أردوغان سوف تتذرع بمزاعم وشائعات التحضير للانقلاب هذه وستبادر إلى قلب المؤسسة العسكرية رأساً على عقب وتصفية غير المرغوبين فيهم من الجنرالات والضباط، وتحويل هذه المؤسسة أيضاً إلى كيان خاص لكوادر حزب العدالة والتنمية".

الكاتب المتخصص في التاريخ الحديث لتركيا والمعروف بكشفه عن كثير من المخططات والمؤامرات التي حيكت خلال العقدين الأخيرين في تركيا، ويتلقى بسبب ذلك تهديدات بالقتل من قبل جهات مقربة من المسيطرين على زمام الأمور في البلاد، لفت في تلك التصريحات التي أدلى بها قبل شهرين من الانقلاب، إلى أن "الأمر الآخر هو أن الحكومة قد شرعت فعلاً في كتابة دستور جديد لنقل تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وتخطط لإجراء استفتاء شعبي على هذا النظام، ستقوم الحكومة بالدعاية أنها إن لم تقم بسنّ هذا النظام الرئاسي فإن العسكر سينقلب على الحكومة، وذلك من أجل إشاعة مناخ من الخوف وترهيب الناس.. نحن أمام لعبة سياسية جديدة تسعى لتشكيل رأي عام وانطباع في الأذهان وكأن الجيش سينقلب على الحكومة.. هناك كثير من الأدلة تشير إلى صحة ما أقول"^(٢١)

هذه التصريحات، بالإضافة إلى مئات من التصريحات والوثائق الأخرى التي تكشف تفاصيل تدبير انقلاب صوري على الحكومة، تدل على أن أردوغان وحلفائه الجدد من أذرع الدولة العميقة عقب تمكنهم من استرداد الحكومة المنفردة في ١ نوفمبر ٢٠١٥ بعدما فقدوها في الانتخابات السابقة، وإقصاء حزب الشعوب الديمقراطي الكردي بدعوى الصلة بحزب العمال الكردستاني، من خلال توظيف الإرهاب، أخذ يستعد لتصفية الجيش الوطني وإخضاعه لإرادته بدعوى تطهيره من أعضاء "الكيان الموازي". بمعنى أنهم سحقوا المعارضة السياسية تماماً وجاء الدور على المعارضة العسكرية، حيث كانت المؤسسة العسكرية على خلاف معهم في ثلاثة أمور رئيسية فرغنا من سردها في الصفحات السابقة.

إقصاء داود أوغلو

كان حزب العدالة والتنمية تحت رئاسة أحمد داود أوغلو فشل في تحقيق الأغلبية البرلمانية اللازمة لتشكيل حكومة منفردة عقب انتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥، بسبب دخول ٨٠

كرديًا إلى البرلمان من صفوف حزب الشعوب الديمقراطي. وعلى الرغم من بذل داود أوغلو جهودا جبارة من أجل تشكيل حكومة ائتلافية مع أحزاب المعارضة، إلا أن رئيس الجمهورية عرقلت تتويج هذه الجهود بالنجاح، حيث لم يكن يرغب تقاسم السلطة حتى مع رفقاء دربه من داخل حزبه كعبد الله جول وبولند آرينج وعلي باباجان ناهيك عن الأحزاب المعارضة.

كشفت نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري خلوق كوتش في يوليو ٢٠١٩ أن الفترة التالية للانتخابات البرلمانية التي عقدت في يونيو ٢٠١٥ شهدت لقاءات سرية بين داود أوغلو ورئيس الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو لتشكيل حكومة ائتلافية. وأشار إلى أن التحالف بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري منعه أردوغان، لافتًا إلى أن داود أوغلو كان مصرًا على تشكيل الحكومة بالتعاون مع الحزب المعارض بالرغم من اعتراض أردوغان.

وفصل كوتش قائلاً: "لقد التقى داود أوغلو والمتحدث الرسمي باسم حزب العدالة والتنمية عمر جليك بكمال كليجدار أوغلو مرتين بعيدًا عن أضواء الصحافة والإعلام.. داود أوغلو كان يرى أن تكوين حكومة تحالف موسعة سيقدم خدمات كبيرة جدًا للدولة التركية، مستشهدًا بالدول الأوروبية التي تحكمها حكومات ائتلافية. أما كمال كليجدار أوغلو فقد كان يرى أن التحالف سيحقق مصالحًا مجتمعية، ويقضي على اختلافات الرأي ووجهات النظر بين القاعدتين الشعبيتين للحزبين المنحدر أحدهما من التيار الإسلامي والآخر من التيار العلماني، وأن ذلك سيزيد مستوى الرفاهية المجتمعية. داود أوغلو وكليجدار أوغلو كانا متفقين على أن هذا التحالف سيحقق رفاهية كبيرة وتحسنًا ملحوظًا لتركيا خاصة على مستوى السياسة الخارجية وعلى مستوى الاقتصاد، فقد كانت نيتهم جيدة".

كما أكد كوتش أن داود أوغلو وكليجدار أوغلو كانا متحمسين جدًا للتحالف، ومؤمنين بأنه سيحل مشكلات تركيا، مشيرًا إلى أن مجلس اتخاذ قرار حزب العدالة والتنمية كان يؤيد تحرك داود أوغلو أيضًا.^(٢٢)

ولا شك أنه لو تحقق هذا التحالف بين حزب مؤسس لتركيا الحديثة العلمانية وحزب سبق أن قدم نموذجًا جيدًا يجمع بين الديمقراطية والإسلام، وإن انحرف عن هذا المسار بعد عام ٢٠١١، لكان فرصة ذهبية تفتح أمام تركيا آفاقًا جديدة بالفعل. إلا أن تركيا ضيقت هذه الفرصة بسبب طمع رجل واحد يريد سلطة مطلقة أبدية واحتكارها في شخصه فقط دون شريك!

ليس هذا فحسب، فإن أردوغان لم يكن يثق حتى في رفيق دربه داود أوغلو، رغم أنه منع التحالفات المحتملة مع المعارضة، ثم أعلن انتخابات مبكرة في ١ نوفمبر ٢٠١٥ لينجح حزبه في الحصول على الأغلبية البرلمانية الكافية لتشكيل حكومة منفردة. كان من المفروض أن يرتاح أردوغان بعدما حقق داود أوغلو نجاحًا باهرًا في الانتخابات وشكل حكومة منفردة، إلا أن مخاوفه لم تنزل قائمة، بل زادت، خاصة عندما بدأ داود أوغلو يتحدث عن ضرورة فتح صفحة بيضاء "نزيفة"، والتخلص من أدران "الفساد" التي التصقت بالحزب خلال قضية الفساد والرشوة في ٢٠١٣-٢٠١٤، وإحالة الوزراء الذين تورطوا في فضائح الفساد والرشوة وتسببوا في تشويه صورة الحزب إلى المحكمة. بل إنه أوصل الأمر إلى حدّ مطالبة الأشخاص الراغبين بممارسة العمل السياسي في صفوف حزب العدالة والتنمية بالكشف عن ممتلكاته الشخصية للتأكد من عدم تورطهم في أعمال مشبوهة، الأمر الذي فاقم قلق أردوغان بشكل يفوق التصوير بحيث قال ردًا على هذا الطلب: "لو طلبت ذلك لما وجدت شخصًا يمارس السياسة بجانبك!".

إنه كان عازمًا على التخلّص من جميع الشخصيات التي تقف حجر عثرة أمام ترجمة مشاريعه الداخلية والخارجية إلى أرض الواقع، ولو كانت من صفوف حزبه والأقربين إليه. فهبت مجموعة سرية تطلق عليها "البجع" (بليكان) لتشن حملة دعاية سوداء لتلطيخ سمعة داود أوغلو والدفع به إلى الاستقالة من رئاسة الحكومة والحزب على حد سواء. ونشرت المجموعة ملفًا في ١ مايو ٢٠١٦ اضطر بعده داود أوغلو إلى الاستقالة من منصبه، وكان يحتوي على معلومات حول الخلاف المشتعل بينه وبين أردوغان في تلك الفترة، ويوجّه إلى داود أوغلو عديدًا من التهم جاء على رأسها "العمالة لصالح ألمانيا".

فقد نشرت هذه الادعاءات على مدونة تحت اسم "ملف البجع"، وانتشرت بشكل واسع وسريع على شتى وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. ووردت مزاعم بأن نص الملف كتبه مجموعة من الصحفيين المقربين من أردوغان من أمثال جيم كوجوك، وجميل بارلاس، وهلال كابلان، وحشمت بابا أوغلو، ومليح ألتينوك، الذين يشكلون "الذراع الإعلامية" لمجموعة البجع. وقد وصفت المجموعة أردوغان بـ"الرئيس"، وبينما وصفت داود أوغلو بـ"الأستاذ" في هذا الملف.

مجموعة البجع تنظيم سري يترأسه سرهاد ألبيراق، شقيق وزير الخزانة والمالية برات ألبيراق، صهر أردوغان، ويتكون من رجال الأعمال وأصحاب النفوذ والسلطة داخل حزب العدالة والتنمية، وتمتلك عددًا من وسائل الإعلام، على رأسها جريدة "صباح" التي يمتلكها سرهاد ألبيراق.

في تصريحات أدلى بها في يونيو ٢٠١٩، اتهم أيهان سفر أوستون، النائب السابق عن حزب العدالة والتنمية، ورئيس لجنة التحقيق البرلمانية في انتهاكات حقوق الإنسان سابقاً، الرئيس أردوغان بـ"إنهاء عصر المشورة" في آليات القرار داخل حزب العدالة والتنمية، وأكد أن مجموعة البجع أصبحت صاحبة القرار في الحزب، بدلاً من اللجان القانونية المعروفة المسندة إليها مهمة اتخاذ القرارات وتنفيذها. كشف أوستون أيضاً أن المجموعة توغلت في حزب العدالة والتنمية كـ"خلية سرطانية خبيثة"، داعياً الحزب إلى تصفية هذا الكيان غير الشرعي قبل كل شيء.^(٢٣)

في حين أن الكاتب السابق لخطابات أردوغان ونائب حزب العدالة والتنمية السابق عن مدينة أنقرة آيدن أونال صرّح في أغسطس ٢٠١٩ أن "مجموعة البجع أخطر من حركة الخدمة وحزب العمال الكردستاني؛ فهي مجموعة تسمّ جسد حزب العدالة والتنمية ويجب تصفيتها فوراً"، على حد تعبيره.^(٢٤)

ومن ثم وصلت قضية "مجموعة البجع" إلى أروقة القضاء بعدما تزايدت الاتهامات الموجهة للقائمين عليها بتوجيه وتشكيل وتضليل الرأي العام وممارسة القتل المعنوي لـ"غير المرغوبين فيهم" داخل حزب العدالة والتنمية أو خارجه. وقد قال محاميان في عريضة شكوى قدمها في سبتمبر ٢٠١٩ إلى النيابة العامة في إسطنبول: "إن تنظيم البجع يقوم باستهداف الأشخاص من خلال طرق مشابهة لتنظيم (غلاديو) السري في إيطاليا".^(٢٥)

وقد استمرت هذه المجموعة الموصوفة في ممارسة القتل المعنوي لشخصية داود أوغلو من خلال نشر أخبار مفبركة وملفات مزورة طيلة حوالي شهر بحيث لم يجد بدأً من إعلان استقالته من رئاسة العدالة والتنمية والحكومة معاً في ٢٤ مايو ٢٠١٦ بعد عامين من تسلّمهما.

داود أوغلو يفضح إرهاب أردوغان وانقلابه

وقد كشف داود أوغلو الستار عن خلفية هذه الأحداث التي تعرض لها، وكذلك وضمفه

لمجموعة البجع التي استهدفته وسلبت منه رئاسة الحكومة والحزب، في تصريحات صادمة أدلى بها في يوليو ٢٠١٩، أبرزها كان فيما يتعلق بعملية إقالته من منصب رئيس الوزراء، حيث قال: "كان يجب إيعادي من رئاسة الوزراء وحزب العدالة والتنمية من أجل تنفيذ سيناريوهات من قبيل انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦، وتحقيق نقل تركيا من النظام البرلماني إلى نظام رئاسي مغلوط".^(٢٦)

جاءت تصريحات داود أوغلو في حوار مع ثلاثة صحفيين معروفين في تركيا، وهم إسماعيل صايماز وعاكف بكجي وياوز أوغهان، عبر قناة على يوتيوب، نظرًا لأن الإعلام التركي بشقيه الرسمي وغير الرسمي كان يفرض حظرًا شبه كامل على أي صوت معارض أو صوت من داخل الحزب الحاكم ينتقد ممارسات أردوغان.^(٢٧)

تصريحات داود أوغلو سلّطت الأضواء على أهمّ الأحداث التي شهدتها تركيا منذ عام ٢٠١٦ على وجه الخصوص، وكشفت الستار عن خلفيات كثير منها، حيث أكد أن أردوغان طالبه من خلال اللجنة العليا للإدارة واتخاذ القرار بالحزب، أن يبدو في صورة "رئيس الوزراء دون أن يمارس سلطاته وصلاحياته"، بمعنى أنه خيره بين أن يكون "دمية" ينفذ فقط الأوامر الصادرة منه أو الإقالة من منصبه. وقد وصف داود أوغلو، لأول مرة، مجموعة البجع بـ"العصابة"، ثم علّق عليها بقوله: "لقد كنت أظنّها في البداية مجموعة مصلحة طامعة مكونة من عدة أشخاص، لكن تبين لي مع مرور الوقت أن وراءها آية أكبر وأعمق"، دون الإشارة إلى الرئيس أردوغان بشكل مباشر.

بل تحدث داود أوغلو أكثر من ذلك عندما أشار إلى التحالف الذي عقده أردوغان مع كل من زعيم حزب الوطن دوغو برينجك، الذي يعتبر من أهمّ قادة "الدولة العميقة"، وتنظيم "أرجنكون" الأوراسي، وزعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي من مخلفات الأطلسيين القدماء، حيث لمّح إلى أن هذا التحالف من يقف وراء المرحلة التي دفعته إلى إعلان استقالته من رئاسة الحكومة والحزب، إلى جانب مجموعة البجع، مستشهدًا على ذلك بما قاله برينجك مستهدفًا إياه: "أحمد داود أوغلو وعبد الله جول وعلي باباجان.. هؤلاء يشكلون الذراع السياسية لمنظمة فتح الله كولن".

وتطرق داود أوغلو إلى أسباب خضوعه لضغوطات أردوغان المباشرة وغير المباشرة من أجل التخلي عن رئاسة كل من الحكومة والحزب قائلاً: "لو لم أترك منصب رئيس الوزراء

بعد بيان هذه المجموعة، وقررت التوجه لمؤتمر عام لاختيار رئيس جديد للحزب، لتعرض حزبنا لانقسامات داخلية، وهو الأمر الذي لم أرغب فيه. طلبوا مني أن أكون رئيس وزراء هزيل الأداء ومنزوع السلطات والصلاحيات، وهذا كان مخالفاً لطبعي، الأمر الذي قادني إلى الاستقالة من مناصبي".

وذكر داود أوغلو أنه كان يدعم نظاماً برلمانياً قوياً يمثل كل التيارات السياسية ويحمل تركيا إلى آفاق المستقبل، وأنه عرض على أردوغان ترسيخ وتدعيم هذا النظام بدلاً من البحث عن أنظمة أخرى، ثم كشف عن السبب الحقيقي الذي دفع أردوغان وحلفائه إلى إقالته من رئاسة الوزراء قائلاً: "كان يجب إبعادي من رئاسة الوزراء من أجل تنفيذ سيناريوهات من قبيل انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦، والدفع بالبلاد إلى انتخابات متتالية، وتحقيق نقل تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي المغلوط.. وجرت البلاد في نهاية المطاف إلى أحضان تحالفات علنية وسرية".

ثم كشف داود أوغلو المقصود من التحالفات السرية قائلاً: "لا تظنوا أن مجموعة البجع هي التي تقف وحدها وراء عملية القتل المعنوي التي تعرضت لها من أجل إبعادي من وظيفتي، وإنما فريق الحزب الذي لا تتجاوز نسبة تأييده الشعبي ١٪، بل أقل بكثير من ذلك، هم الذين أطلقوا وأداروا هذه العملية ضدي"، في إشارة منه إلى حزب دوغو برينجك.

تصريحات داود أوغلو هذه، التي من شأنها أن تساعد الرأي العام في الاطلاع على خلفيات وخبايا ما سماه أردوغان "الانقلاب الفاشل"، وما سمته المعارضة "الانقلاب المدبر"، أعادت للأذهان التغييرات التي نشرها رئيس تحرير موقع خبردار، الكاتب والصحفي المخضرم سعيد صفاء في عام ٢٠١٧، حيث قال فيها: "عندما نتمكن يوماً من الحديث عن خلفيات خطة انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦، والكشف عن أنه كان انقلاباً مدبراً، فإننا سنعتبر تاريخ إقالة أحمد داود أوغلو من منصب رئاسة الوزراء ميلاً لهذا الانقلاب".

وتابع صفا الذي يتمتع بعلاقات وطيدة مع ممثلي التيار الإسلامي في تركيا، ويطلع على كواليس حزب العدالة والتنمية قائلاً: "لو كان داود أوغلو ظل في منصب رئيس الوزراء لاطلع بشكل أو بآخر على خطة الانقلاب المدبر، ومنع تنفيذها مهما كلف الأمر.. كان (أردوغان) بحاجة إلى رئيس وزراء مثل بن علي يلدريم، الذي ليس على دراية بمجريات الأحداث، وإن علم بالخطة فيما بعد لا يستاء من ذلك، من أجل تنفيذ هذا الانقلاب".^(٢٨)

تصريحات داود أوغلو اللاحقة سلّطت مزيداً من الأضواء على حقيقة ما حدث قبيل الانقلاب الفاشل أو المدبر الذي فتح المجال أمام التدخل العسكري في سوريا، حيث أعلن أنه كان يشاطر الفكر ذاته مع أردوغان حول ضرورة التدخل العسكري في سوريا - انطلاقاً من أسباب مختلفة-، ثم أضاف قائلاً: "عناصر الجيش المرتبطون بمنظمة فتح كولن (حركة الخدمة) كانوا يعارضون التدخل العسكري في سوريا ورفضوا أمرنا في هذا الصدد.. بالإضافة إلى وجود رفض دولي لمثل هذا التدخل".

صحيح أن ملهم حركة الخدمة فتح الله كولن كان يعارض منذ البداية انتقال الإدارة في سوريا عبر أي ثورة عشوائية غير معروفة نتائجها، ويدعم علاقات تركيا السلمية والاقتصادية مع دمشق، ويدعو إلى انتقال تدريجي إلى النظام الديمقراطي فيها، كما حدث في تركيا، لكن ما قاله داود أوغلو من أن "عناصر الجيش المرتبطون بمنظمة فتح كولن كانوا يعارضون التدخل العسكري في سوريا" لا تعكس الصورة بكاملها، ذلك لأن الاعتراض على التدخل العسكري في سوريا لم يكن مقتصرًا على من يتهمون اليوم بالانتماء إلى حركة الخدمة، بل إنه كان رأي العسكر كمؤسسة، وذلك بدليل أنه لما زادت ضغوطات أردوغان على الجيش للتدخل العسكري في الأزمة السورية رفض ذلك رئيس الأركان حينها خلوصي أكار بصورة قاطعة في فبراير ٢٠١٦، أي قبل ٥ أشهر من الانقلاب، معلناً استحالة هذا الأمر ما لم يكن هناك قرار صادر من الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك فإن الجنرال آكين أوزتورك، قائد القوات الجوية وعضو مجلس الشورى العسكري سابقاً، المتهم بأنه "رقم أول" للانقلاب المزعوم، كان على رأس القادة المعارضين للتدخل العسكري في سوريا، حيث أعلن أنه قال قبل شهر من الانقلاب: "لن أسمح بدخول جنودي في مغامرة سوريا ولن أسمح بتقسيم تركيا.. وإذا ما أعلنوني يوماً خائناً للوطن فاعلموا أنهم سيقحمون جيشنا في سوريا".^(٢٩)

ومع أن رئيس الأركان خلوصي أكار أعلن في البداية أن الجيش لن يدخل في سوريا ما لم يكن هناك قرار من الأمم المتحدة، إلا أن الجيش أطلق عملياته العسكرية على الأراضي السورية في عهده، بعد تصفية كل القادة المعارضين للتدخل بتهمة "الانقلاب". لذلك يقول الجنود المتهمون بتدبير محاولة الانقلاب إن خلوصي أكار، الذي تسلم منصب وزير الدفاع فيما بعد، تواطأ مع السلطة السياسية بقيادة أردوغان ودبر انقلاباً مصمماً على الفشل، من أجل تأسيس "النظام الرئاسي"، الذي كان يجب تصفية داود أوغلو من أجل تحقيق هذا الانقلاب والانتقال إلى النظام الرئاسي.

ويقول داود أوغلو بأنه واصل، بعد استقالته من منصبه، تقديم انتقاداته وآرائه لأردوغان حول النظام السياسي الجديد وغياب حرية التفكير والقانون والدستور، والأضرار التي لحقت بحزب العدالة والتنمية جراء تحالفه مع حزب الحركة القومية والدولة العميقة، لكنه شدّد على أن نصائحه لم تجد نفعاً، بل تفاقمت الأوضاع والمشاكل بعد الانتقال إلى النظام الرئاسي عقب انقلاب ٢٠١٦، الأمر الذي دفعه إلى اتخاذ قرار بالتحدث إلى الرأي العام بشكل صريح، بعدما يؤس من أردوغان ولاحظ انهيار الهيكل المؤسسي لحزبه.

والموضوع الآخر الذي تطرق إليه داود أوغلو في تصريحات جديدة خلال أغسطس ٢٠١٩ هو الإرهاب واستغلاله في تحقيق أغراض سياسية. فبالترامن مع بدء أردوغان توجيه اتهامات له بـ"الخيانة والإرهاب"، رد داود أوغلو عليه بصورة ربما لم يتوقعها أردوغان؛ حيث قال: "إذا فُتحت دفاتر مكافحة الإرهاب القديمة، سيخجل الكثيرون من النظر في وجه الناس".^(٣٠) وكان يقصد بذلك ملف مكافحة الإرهاب في الفترة الممتدة من ٧ يونيو ٢٠١٥ إلى ١ نوفمبر ٢٠١٥، حيث نجح أردوغان في استعادة الحكومة المنفردة بتوظيف الهجمات المتبادلة بين عناصر داعش وحزب العمال الكردستاني في إثارة المشاعر الإسلامية والقومية والدولية ورفع نسبة أصواته إلى مستوى سمح له بتشكيل الحكومة المنفردة، كما تحدثنا في الفصول السابقة من هذا الكتاب.

وقال داود أوغلو عن هذه الفترة: "في المستقبل سيذكر التاريخ أن الفترة بين ٧ يونيو ٢٠١٥ و ١ نوفمبر ٢٠١٥ أخطر وأصعب الفترات السياسية في تاريخ تركيا"، ثم نوّه بأن الأحداث التي وقعت في هذه الفترة كانت سبباً في انهيار محادثات السلام مع الأكراد.

وكان تقرير صادر عن مركز الاستخبارات التابع للاتحاد الأوروبي اتهم الرئيس أردوغان بتكليف عناصر تنظيم داعش بتنفيذ العملية الإرهابية الغاشمة في العاصمة أنقرة والتي أسفرت عن مقتل أكثر من ١٠٠ مواطن معظمهم من الأكراد، كما ذكرنا تفاصيل ذلك في الصفحات السابقة.^(٣١)

ومع أن داود أوغلو أدلى بتصريحات في وقت لاحق من أجل تخفيف اتهاماته لكي لا يجعل نفسه هدفاً لأردوغان، إلا أن الأخير لم يغفر له؛ حيث سرّبت جهات ذات صلة بأردوغان وثيقة في نوفمبر ٢٠١٩ تحمل توقيع داود أوغلو تعود إلى تاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٦، تتضمن أمراً بالاستعداد لشنّ عمليات ضد العناصر المسلحة التابعة لحزب العمال الكردستاني

في شرق وجنوب شرق تركيا. وهي الفترة التي تولى فيها أحمد داود أوغلو رئاسة الوزراء، وذلك يعني أن الجهة التي سربت الوثيقة تقول بأن داود أوغلو هو الذي كان مسؤولاً عن العمليات الأمنية والعسكرية التي نُفذت ضد عناصر الكردستاني بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وإن كان هناك تقصير أو خطأ أو قصد متعمد في مكافحة الإرهاب فعائد إليه! (٣٢)

وبعد سنة من هذه التصريحات ظهر داود أوغلو في مطلع يونيو ٢٠٢٠ على قناة عقد تي في (Akit TV) الموالية لأردوغان والمعروفة بأرائها المتطرفة الشبيهة بأفكار تنظيم القاعدة الإرهابي ليدلي بتصريحات أكثر جراءة ويفضح أمام الجميع كيف وقر أردوغان نفسه الحماية للفريق محمد ديشلي، مع أن إعلامه قدمه أمام الرأي العام على أنه الاسم الأول الذي يقف وراء محاولة الانقلاب.

لقد قال داود أوغلو في تلك التصريحات: "قبل قرارات مجلس الشورى العسكري العالي في عام ٢٠١٥، قدّم مستشار جهاز الاستخبارات هاكان فيدان قائمة أسماء أعدت بتدقيق وعناية شديدة. قلنا لنقم بتصفية تلك الأسماء على مرحلتين. وفي تلك الفترة تحدث السيد خلوصي أكار مع السيد رئيس الجمهورية أردوغان وقمنا بتصفيتهم على مرحلتين. وقلنا لنقم بتصفية مجموعة منهم الآن، ومجموعة أخرى فيما بعد... فعلى سبيل المثال أنا ومستشار جهاز المخابرات أصررنا كثيرا على إحالة محمد ديشلي إلى التقاعد. قلت ذلك بناءً على تقرير قادم من جهاز الاستخبارات. وحتى آخر ليلة كان الحديث يجري حول إقالة محمد ديشلي. ولكن في الليلة الأخيرة تغيرت القناعة. لكن لم تتغير قناعتي بل هذه كانت قناعة الدولة، لا أريد أن أدخل في المزيد من التفاصيل".

حسب مذكرات وتقارير المدعين العامين الذين أعدوا مذكرة اتهام محاولة انقلاب ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦، بتعليمات وتوجيهات مباشرة من أردوغان، فإن محمد ديشلي هو الاسم الأول في هذا الانقلاب. لذا يجب أولاً أن نتعرف باختصار على من هو ديشلي. هو شقيق شعبان ديشلي الذي عينه أردوغان سفيراً لتركيا في هولندا. هل يمكنكم تخيل ذلك؟ في الوقت الذي تحولت صلة القرابة لأي شخص من حركة الخدمة حتى ولو كانت قرابة من الدرجة السابعة إلى تهمة للسجن والاتهام بالإرهاب، يتم تعيين شقيق الاسم الأول في الانقلاب سفيراً لتركيا في الخارج! فضلا عن أن محمد ديشلي قضى أهم فترات حياته العسكرية في العمل المقرب للغاية من وزير الدفاع الحالي وكاتم أسرار أردوغان خلوصي أكار. حسب

مذكرة النيابة، فقد اعتقل ديشلي أكار في مقر قيادة أركان الجيش في ليلة الانقلاب؛ إلا أن الحقيقة أن كليهما كانا يتعاملان بشكل طبيعي حتى منتصف تلك الليلة، بل ركبا الطائرة المروحية معاً بشكل طبيعي أيضاً إلى قاعدة أكينجي، تلك القاعدة التي يصفونها بأنها مقر قيادة الانقلاب. وفي اليوم التالي من الانقلاب، ظهر الاثنان معاً، وكانا في طريقهما بطائرة مروحية واحدة إلى قصر رئاسة الجمهورية. بل وكان ديشلي يشارك في اجتماعات طاولة الأزمة حتى الساعة ١٦:٣٠ من يوم ١٦ يوليو/ تموز. ثم تم اعتقال ديشلي بتعليمات من خلوصي أكار في الساعة ١٦:٣٠ بزعم أنه انقلابي. أي أن الشخص الذي أدار الانقلاب حضر جميع اجتماعات الأزمة التي حضرها جميع كبار المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، وبعدها تم اعتقاله!

لذلك فإنه في حالة حديث داود أوغلو الذي يعتبر أحد الصناديق السوداء لأردوغان وأكثر المطلعين على سياسات نظامه من السياسات الداخلية إلى السياسات الخارجية، فإن الأمور ستقلب رأساً على عقب وستتحرك كل الأحجار من أماكنها في تركيا. ولكن حتى الآن لم يدل بأي معلومات من شأنها أن تضع أردوغان ونظامه في خطر حقيقي، ربما خوفاً من مواجهة اتهامات بالمشاركة في أعمال أردوغان بالسكوت عليها على أقل تقدير. مع ذلك فإن الكواليس والمطلعين على ما وراء الستار يتحدثون عن إمكانية خروج باباجان وداود أوغلو عن صمتهما والحديث عما يعرفانه في هذه الأمور في حالة التوجه لانتخابات مبكرة.^(٣٣)

مسلسل الأحداث غير العادية قبيل الانقلاب

كما بينا سلفاً، لقد بذل أردوغان جهوداً جبارة لإقناع الجيش أو إجباره على اتخاذ موقف صارم مما سماه في ذلك الوقت الكيان الموازي (حركة الخدمة)، لكنه فشل في ذلك، حيث رفض رئيس الأركان العامة في تلك الفترة نجدت أوزيل طلب أردوغان بإطلاق عملية في صفوف العسكر لتصفية الجيش مما وصفه بأعضاء الكيان الموازي على غرار ما جرى في جهازي الأمن والقضاء بعد تحقيقات الفساد. ولما يئس من الرأي العام والجيش وتيقن أنه لن يقنع أحداً في تركيا بالطرق العادية بإرهابية حركة الخدمة لجأ إلى طرق ملتوية وحياسة مؤامرات لتغيير هذا الانطباع المتجذر في تركيا عن حركة الخدمة.

إعلام أردوغان نشر آلافاً من الأخبار المفبركة منذ عام ٢٠١٣ لخلق انطباع في أذهان الناس عن إرهابية حركة الخدمة، من أخطرها ما نشرته صحيفة "ستار" ووسائل الإعلام الموالية لأردوغان في ٢٠١٥ حول تخطيط حركة الخدمة لاعتقال سمية أردوغان، ابنة أردوغان، حيث

زعمت وجود محادثات عبر "تويتر مباشر" بين نائب حزب الشعب الجمهوري أوموت أوران وبين الكاتب الصحفي أمر الله أوصلو في هذا الصدد، ثم نشرت أيامًا طويلة صورًا لهذه المحادثات ومحتوياتها، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً في الشارع آنذاك، واستُخدم أداة في الهجوم على حركة الخدمة.

لكن ظهر بهتان هذا الادعاء الخطير عندما أرسلت إدارة موقع تويتر خطاباً رسمياً إلى المحكمة ينفي وجود المحادثات المذكورة، مما أجبر الدائرة السابعة لمحكمة الحقوق في أنقرة على إصدار حكم في فبراير ٢٠١٦، أي قبل نصف عام من الانقلاب المزعوم، ينفي ادعاءات وجود أي مراسلات بين النائب أوموت أوران والصحفي أمر الله أوصلو بشأن مخطط اغتيال سمية أردوغان، إضافة إلى تغريمها صحيفة "ستار" بمبلغ ١٠ آلاف ليرة تركية (٣٥٠٠ دولار أمريكي) كتعويض معنوي في القضية المرفوعة عليها بتهمة التزوير والافتراء.^(٣٤)

ولما فشل أردوغان في هذه الخطة توجه إلى تدمير أكبر مؤامراته، بل أكبر مؤامرات العالم، ضد حركة الخدمة، من أجل إثبات مزاعمه بإرهابية هذه الحركة. والآن لننتقل إلى سرد مسلسل الأحداث غير العادية قبيل الانقلاب لكي نطلع على مراحل إعداد هذه المؤامرة خطوة بخطوة.

١١ يونيو ٢٠١٦: تلقى أردوغان كل المعلومات والوثائق الخاصة بالاستعداد للانقلاب العسكري في قصر "توب كابي" بمدينة إسطنبول، بحسب الأقوال التي أدلى بها ضابط الصف "حسين جولر" في إدارة مكافحة الإرهاب والتي تم إدراجها ضمن ملفات تحقيقات الانقلاب.^(٣٥)

ومن اللافت أن نائب حزب أردوغان شيرين أونال، وهو جنرال متقاعد من السلك العسكري، ومرتبط بتنظيم أركانكون، هو الذي تلقى المعلومات الخاصة بالانقلاب. فضلاً عن ذلك فإنه ثبت وفقاً للتسجيلات والوثائق الرسمية أنه أجرى زيارة إلى رئيس الأركان خلوصي أكار في الساعة الرابعة من عصر يوم الانقلاب!^(٣٦)

٥ يوليو: توجه رئيس الأركان العامة خلوصي أكار والقادة العسكريون لزيارة وتفقد الوحدات العسكرية في بلدة "مارماريس" الساحلية بمدينة "موغلا" قبيل انطلاق أردوغان إليها لقضاء العطلة فيها.^(٣٧)

المستشارون العسكريون للرئيس هم الذين يشرفون في الأوضاع العادية على كل برامج الرئيس ويرافقونه، ويتمتعون بصلاحيات اتخاذ قرار بتحركات عسكرية طارئة عند اللزوم وفق الدستور، وليس للرئيس الامتناع عن استصحاب مستشاريه العسكريين اعتباراً. مع كل ذلك لم يصطحب أردوغان معه أيّاً من مستشاريه العسكريين أثناء سفره إلى مارماريس في موغلا من أجل قضاء العطلة.

٩ يوليو: عاد أردوغان من قمة حلف شمال الأطلسي الناتو في مدينة وارسو البولندية، وقطع بعده كل صلاته بوسائل الإعلام، ولم يشارك في أي فعالية رسمية أو مؤتمرات صحفية، مع أنه اعتاد على الظهور على شاشات التلفاز يومياً.

١٠ يوليو: ومن الأمور الغريبة الملفتة فيما يتعلق بالمحاولة الانقلابية ما نشره قبل ٥ أيام من وقوع الانقلاب حساب في موقع تويتر يحمل اسم "الصورة والسياسة" (*fotograf ve siyaset*) وتتابعه شخصيات مهمة من رموز حزب العدالة والتنمية الحاكم، بما فيهم كبير مستشاري أردوغان والمتحدث باسمه إبراهيم كالين.

فقد نشر الحساب المزعوم بأنه لمسئول بارز في حكومة أردوغان عدة تغريدات في ١٠ يوليو/ تموز عام ٢٠١٦، قال فيها "إن تركيا ستنتقل إلى مرحلة جديدة عبر انقلاب، وستبدأ عملية تصفية المعارضة بأكملها".

وجاءت المنشورات على النحو التالي:

- سيقدّم أردوغان أهم خدمات حياته على هذه الأرض، واعتقال ستة من العسكريين اليوم هي الخطوة الأولى لحملة تطهير كبيرة بالجيش.

- "الجيش الوطني" الحقيقي قادم، وسيتم تطهير الجيش من العملاء اليساريين والكيان الموازي والجماعات الأخرى كلها.

- الجيش فيه عناصر من كل الجماعات وهم منظمون في شكل خلايا. سيتم تطهير هذه القاذورات تماماً، وسيشكل جيش سيكون أمل العالم الإسلامي وسيكون أردوغان القائد الأعلى لذلك الجيش.

- سيتم تأسيس جيش يليق بالمنطقة، وبزعيم العالم الإسلامي أردوغان. لترتعد كل الفئران العميلة داخل الجيش.. إن العملية الكبيرة في انتظاركم.

- هذا الصيف هو موعد التطهير وموعد تقديم الأضاحي.. سيتم تقديم جميع العملاء داخل الجيش كأضاحي من أجل هذه الأرض. وسيتم تطهير الجيش، وسيكون القائد الأعلى هو الرئيس أردوغان؛ فليعلم الجميع ذلك.
- بدأ تطهير قاذورة الكيان الموازي وسيحل الدور على القوات المسلحة التركية. وسيتم تطهير الجيش من السكيرين وأعداء الحجاب، وأعداء الصلاة، والديوثين.
- سيتم تطهير الجيش من الخونة الكماليين أعداء الدين وأعداء الفكر الوطني مع كلاب الكيان الموازي، وسيثبت الرئيس أردوغان أنه القائد الأعلى.
- الانقلابات كانت دائما تأتي من قبل العلمانيين. سيتهي هذا الأمر. وسيتحرك الجيش بعد ذلك بحماس الوطنية. وستتجلى القيادة العامة في الرئيس أردوغان بهويتها الحقيقية.
- ينتهي عهد مذلة الجيش الذي كان يتلقى فيه التعليمات من الولايات المتحدة. وستلقى الجيش تعليماته بعد الآن من الشعب والرئيس المنتخب من قبل الشعب، أي أردوغان مباشرة.
- ليكن جيش الرئيس أردوغان الوطني خيرا للبلاد. ستشهدون قريبًا رئيسًا يشارك في العمليات على رأس الجيش. إنه مستقبل أشبه بالخيال.
- سنشهد قريبًا رؤساء أركان يصلون مع الجيش جماعة، وسنرى عسكريين بوسائل ومحترمين ويعرفون حدودهم أمام الرئيس أردوغان.
- والأغرب من هذه التغريدات نفسها أن كل مادة وردت فيها تحققت بعد الانقلاب، بما فيها إعلان أردوغان نفسه قائدًا عامًا للقوات المسلحة.^(٣٨)
- ١١ يوليو: أصدر قائد القوات الخاصة زكائي أكسكالي الموالي للحكومة أمرًا بتطبيق "خطة نشاط غير تقليدي/عادي" في صفوف الجيش، وبإعداد خطة للتحركات المحتملة. وبدأ يتناقل على ألسنة الجنود حديث بصوت عالٍ عن التخطيط للانقلاب بأوامر قيادة الأركان العامة.
- ١١ يوليو: تم تغيير كل أماكن اليخوت الموجودة في مرسى "أوكلوك" على خليج "جوكوفا" الذي يضم مكتب العمل الرئاسي، والميناء الإنجليزي، وموقع "دكيرمان بوكو"، وذلك تحت إشراف ورقابة قوات خفر السواحل.^(٣٩)

١٣ يوليو: في خطوة مثيرة للغرابة والشبهات، مرّر البرلمان ما يسمى بـ "بروتوكول أماسيا"، أي "بروتوكول تضامن الشرطة والأمن العام" بفضل دعم نواب الحزب الحاكم، وذلك مع أن حكومة أردوغان ألغت هذا البروتوكول في عام ٢٠١٠ بحجة أنه يمهد الطريق للانقلابات. والأكثر غرابة هو أن أردوغان صدق على عودة هذا البروتوكول (الذي يجهّز الأجواء للانقلابات بحسب تعبيره) بعد يوم واحد فقط من الموافقة البرلمانية. والخطورة تكمن في أن هذا البروتوكول يسمح لقادة الوحدات العسكرية بتنفيذ عمليات في المدن دون انتظار قرار من الوالي والقاضي. وبدخول البروتوكول إلى حيز التنفيذ مجدداً، بات بإمكان قادة الوحدات العسكرية القيام بعمليات في داخل المدن من دون الحصول على إذن مسبق من والي المدينة والمحكمة بعد أن كان ذلك ضرورياً، ما يكشف أن المتواطئين من الساسة والعسكريين فتحوا أبواب الثكنات العسكرية ليخرج الجنود إلى الشوارع بحجة التصدي لهجمات إرهابية في ليلة الانقلاب، ليتشكل الانطباع في الأذهان بوجود انقلاب عسكري. ولو لم يتم تمرير هذا البروتوكول من البرلمان لرفض الجنود أوامر قادتهم المتواطئين مع الحكومة بالخروج من ثكناتهم بحجة بلاغ عن هجوم إرهابي كبير.^(٤١)

١٤ يوليو: قبل يوم من المحاولة الانقلابية: أبلغ ألكسندر دوغين؛ الممثل الخاص للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، السلطات التركية بوجود تحركات في صفوف الجيش، بعد أن نشر إشاعات في ٢٠١٥ بتخطيط الولايات المتحدة انقلاباً في تركيا.

فقد قال رئيس اتحاد الحكومات المحلية لدول أوراسيا حسن جنكيز: "لقد قمنا بدعوة دوغين لزيارة تركيا قبل يوم من الانقلاب، وأجرى لقاء مع ١٥ نائباً برلمانياً قبل الظهر في مكتب فيز الله كيبجي. والتقى بعد الظهر بمسؤولين بارزين في المخابرات التركية، أبلغهم خلال اللقاء بوجود تحركات داخل الجيش. في صباح ١٥ يوليو أجرى دوغين لقاءات خاصة أعقبها ندوة أقيمت بعد الظهر أدلى خلالها بتصريحات مشابهة".^(٤٢)

برينجك: أبلغنا صحيفة "يني شفق" بالانقلاب

قال برينجك خلال مؤتمر صحفي مع حزبه (الوطن): "نائب السيد أتيل أوغور (المنحدر من السلك العسكري) توجه إلى مقر صحيفة يني شفق (الموالية للحكومة وأردوغان) قبل وقوع الانقلاب بيوم واحد. وقال للقائمين عليها: ستشهد البلاد خلال الأيام المقبلة انقلاباً عسكرياً. وطلب منهم إبلاغ الحكومة بهذا، وأن هذا الانقلاب سيتم رده!".^(٤٣)

ومع أن برينجك يزعم أن نائبه أتيتلا أوغور، الذي كان بين الشخصيات الخاضعة للمحاكمة في قضية أرجنكون أيضاً، ذهب إلى مقر صحيفة يني شفق وأخبرها بالاستعداد لانقلاب ضد الحكومة "قبل يوم واحد من وقوعه"، إلا أن أوغور سبق أن أعلن أنه أوصل خبر الانقلاب إلى هذه الصحيفة "قبل أسبوعين من وقوعه" وليس قبل يومين.^(٤٣) وهذا يدل بشكل صارخ على أن الطرفين، أي أردوغان وحليفه الجديد برينجك، الذي يعتبره الرأي العام المتحدث باسم الدولة العميقة، كانا على علم مسبق بمحاولة الانقلاب.

وهنا يتبادر إلى الأذهان سؤال: إذا كانت هاتان المجموعتان تعلمان بالتخطيط لمحاولة الانقلاب، وكانتا قادرتين على منعها نظراً لأن أحدهما يمثل الحكومة الظاهرة والآخر الحكومة السرية، ويتمتع الأول بقوة شرعية والثاني بقوة مافيوية إن صح التعبير، فلماذا إذن انتظرتا حتى وقع الانقلاب فعلاً، مسفراً عن مقتل أكثر من ٢٥٠ إنساناً بريئاً؟

رد الزعيم الكردي صلاح الدين دميرتاش على هذا السؤال خلال اجتماع للكنلة البرلمانية لحزبه "الشعب الديمقراطي" بعد الانقلاب قائلاً: "إننا نواجه أحد أكبر المؤامرات في تاريخ الجمهورية التركية. نواجه انقلاباً داخل انقلاب. إن الحكومة تحاربنا والقوى الديمقراطية التي تصدّت للانقلاب تحت مسمى مكافحة الانقلابيين. سألناهم مراراً وتكراراً عن الأذرع السياسية للانقلابيين. لو نجح الانقلاب بالفعل فمن كان سيصبح الرئيس ورئيس الوزراء؟ لماذا لا تكشفون عن هذه الأمور. تُقيلون الموظفين لتنفيذهم حوالة نقدية من بنك آسيا (المقرب لحركة الخدمة). كم عدد أعضاء حزب العدالة والتنمية الذين كانوا على علم مسبق بأمر الانقلاب وكم عدد نوابه المتورطين في الانقلاب؟ لماذا لا تكشفون هذه الأمور؟"

وأضاف: "أردوغان يزعم أنه علم بأمر الانقلاب من صهره. هذا كذب تماماً. أردوغان كان على علم مسبق بأمر الانقلاب قبلي وقبلك وقبل صهره وقبل المخابرات. إنه علم بأمر الانقلاب مسبقاً، واتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة، ومن ثم سمح بسقوط ٢٤٩ مواطناً شهداء لتعزيز وترسيخ حكمه. نحن نواجه أحد أكبر المؤامرات في تاريخ الجمهورية التركية. نواجه انقلاباً داخل انقلاب. يعلم الجميع أنه كان أعد قوائم أسماء الانقلابيين، كل على حدة، قبل أيام من الانقلاب."^(٤٤)

واللافت أن دميرتاش رُجِّح به في السجن بعد أيام من هذه التصريحات ولا يزال قابلاً فيه.

وهذا يدل على أن أردوغان وحلفاؤه الجدد من أركان دبروا انقلابا شكليا وصمّموه على الفشل، عبر استغلال بعض الجنود السذج، للحصول على الذريعة المطلوبة للقضاء على كل من الجيش الوطني والمجتمع المدني الراضين لمشاريع هذا التحالف الجديد في تركيا وسوريا والمنطقة عامة.

مساء ١٤ يوليو: تم تقديم حفل تخرج دفعة الدورة التخصصية للقوات الخاصة إلى يوم الخميس، بعد أن كان من المقرر إقامته يوم الجمعة من ١٥ يوليو، يوم الانقلاب. وقد شهد الحفل أمورًا غير معهودة، إذ حضر رئيس الأركان خلوصي أكار أيضًا حفل تخرج عادي. كما تم توجيه دعوة -ولأول مرة- إلى رئيس المخابرات هاكان فيدان لحضور الحفل.^(٤٥)

لقاءات سرية

ترك أكار وفيدان البروتوكول في ختام الحفل جانبًا وأجريا لقاءً ثنائيًا على طاولة منعزلة استغرق نحو ثلاث ساعات ونصفًا. وبعد الساعة ٣٠:٢٣ من الليل، غادر أكار المكان، بينما بقي فيدان ليجري لقاء آخر استمر ساعة، وهذه المرة مع "ذكائي أكسكالي"؛ قائد القوات الخاصة التي تُعد أخطر وحدات رئاسة الأركان التي لعبت دورًا حاسمًا في تشكيل صورة "انقلاب عسكري" في أذهان الرأي العام بتحركاتها المشبوهة ليلة الانقلاب.^(٤٦)

يوم الانقلاب (١٥ يوليو ٢٠١٦)

٢٠:١٤ : توجه المقدم أ. ك إلى مقر المخابرات وتقدم ببلاغ عن الاستعداد للانقلاب. وقد أوضح أ. ك في إفادته لاحقًا: "أبلغتُ المخابرات باحتمالية وقوع عملية كبيرة، بل تحدثت عن احتمالية وقوع محاولة انقلابية. وقلتُ إن هذه العملية لا تحمل نوايا حسنة، نظرًا للأقاويل المتداولة على الألسن حول التخطيط لسفك كثير من الدماء. وأكدتُ أن الإعلام يكتب يوميًا احتمالية اتخاذ قرار خلال اجتماع مجلس الشورى العسكري القادم بإطلاق حركة فصل وطرده موسعة في صفوف الجيش. لذلك من الممكن أن تشهد البلاد محاولة انقلاب قبيل انعقاد المجلس".^(٤٧)

وبحسب إفادة نائب رئيس المخابرات صباح الدين آسال، فإن المخابرات تلقت هذا البلاغ قبيل ظهر يوم الانقلاب وليس بعده.

وفي الأيام اللاحقة للانقلاب، أعلن نائب رئيس لجنة التحقيق البرلمانية في المحاولة الانقلابية من صفوف حزب العدالة والتنمية الحاكم سلجوق أوزداغ أن جنديًا آخر تقدم للسلطات بالبلاغ نفسه، لكنه اعتُقل وُرُجَّ به في السجن!^(٤٨)

١٦:٣٠: انتظر رئيس المخابرات هاكان فيدان حوالي ساعتين بعد تلقيه هذا البلاغ، ثم اتصل برئيس الأركان الثاني الفريق أول يشار جولر.

١٨:٠٠: توجه هاكان فيدان إلى رئاسة الأركان والتقى برئيس الأركان العامة خلوصي أكار. وبحسب رئيس الأركان الثاني يشار جولر، فإن فيدان سبق أن توجه إلى رئاسة الأركان قبل الساعة ١٨:٠٠ أيضًا.

١٨:٣٠: اتصل أكار على الفور باللواء إلهان كيرتيل في مركز العمليات وأمره بحظر كل أشكال الطيران والتحليق في المجال الجوي التركي، بحسب ما قال يشار جولر خلال إفادته أمام لجنة التحقيق البرلمانية.

حوالي الساعة ١٩:٠٠: اتصل هاكان فيدان بمحسن كوسه؛ رئيس الحرس الشخصي لأردوغان، وسأله مرتين عما إذا كان يمتلك العدة والعتاد والرجال بما فيه الكفاية لمواجهة أي هجوم محتمل على مقر أردوغان في مارماريس، وأغلق الهاتف متمنيًا لهم التوفيق عندما قال الطرف الآخر "نعم"، بحسب إفادة يشار جولر أمام لجنة التحقيق البرلمانية أيضًا.^(٤٩)

١٨:٣٠: أغلق رئيس الأركان خلوصي أكار المجال الجوي أمام الطيران العسكري. ومن المؤكد أن المدبرين للانقلاب -لو افترضنا صحة الادعاء- اطلعوا فوراً على إغلاق المجال الجوي أمام الطيران. وليس هناك أي تفسير منطقي بعد معرفتهم بذلك وعدم وقوف قيادة الأركان العامة إلى جانبهم لمواصلة الانقلاب. كما لا يمكن التأليف بين المبادرة إلى الانقلاب في وقت الذروة وبين حنكة العقلية العسكرية.

١٩:٠٠: أصبح الجميع على علم بأمر المحاولة الانقلابية حتى وإن لم يكونوا على علم بها قبل ذلك التوقيت.

ورغم أن رئيس الأركان أكار أغلق المجال الجوي للطيران لكنه لم يفعل شيئاً مهماً للغاية. قائد القوات الخاصة اللواء ذكائي أكسكالي أدلى بمعلومات بالغة الأهمية خلال شهادته أمام المحكمة إذ قال: "في أثناء الأزمات والطوارئ في الجيش، بمجرد الحصول على المعلومات، يصدر القائد الأعلى أو القادة المسؤولون تعليمات للجنود بعدم مغادرة ثكناتهم. ويواصل قادة الوحدات عملهم في الثكنات. رغم أن هذه القاعدة الأساسية تطبق على الدوام، لكنها لم تطبق في ١٥ يوليو. ولو طبقت هذه القاعدة لَتَمَّ إفشال الانقلاب منذ البداية."^(٥٠)

من جانبه أكد القائد السابق لوحدة تطوير وتنظيم القوات التابعة للقوات البرية اللواء أرهان جاها المعتقل بتهمة الانقلاب ما قاله ذكائي أكسكالي في هذا الأمر أيضاً، حيث قال: "لو تمّ تحذير الطواقم العسكرية فور التأكد من محاولة انقلاب لَمَا كانت تركيا شهدت كل هذه الأحداث في هذه الليلة". جاء ذلك خلال جلسة محاكمته التي أكد فيها أن "محاولة الانقلاب تمت بتخطيط وعلم ومتابعة من رئيس هيئة الأركان، وقادة القوات، ورئيس جهاز الاستخبارات".

رفض جاها التهم الموجهة له أمام المحكمة، وأضاف: "أنا أرى أن الانقلاب هو انقلاب مدني ذو مظهر عسكري.. خلوصي أكار سيذكره التاريخ على أنه قائد لم يمنع ما تعرض له شرف العسكرية التركية، وآلاف الجنود من ظلم كبير ومهانة.. تصريحات قائد القوات الخاصة زكائي أكسكالي مهمة للغاية، إذ قال إنه في لحظات الأزمة يتم إصدار أوامر للجنود بعدم ترك الثكنات، فإن كان قد صدر هذا القرار، لما وقع هذا الانقلاب. كيف لا يخطر هذا على بال الأشخاص الذين أفنوا حياتهم في سبيل هذه المهنة ويعرفون كل شيء تفصيلاً في هذا الصدد؟ فلو كان قد تم تنبيه الجنود فور العلم بمحاولة الانقلاب، لما وقعت هذه الأحداث، ولما تعرضت مع آلاف من الجنود الآخرين لتلك الإهانة والمذلة.. عندما بدأت مرحلة التصفية في صباح ١٦ يوليو اتضحت عندي الرؤية، فقد أدركت ورأيت أن القوات المسلحة التركية تعرضت لمؤامرة، وأنا أصبحت أحد ضحايا تلك المؤامرة"^(٥١)

وقد أدلى مدير المكتب الخاص برئيس هيئة أركان القوات المسلحة في ذلك الوقت العقيد رمضان جوزيل، الذي يخضع للمحاكمة في القضية ذاتها مع جاها، بشهادته في المحكمة قائلاً: "خلوصي أكار كان هادئاً للغاية ويحتسي القهوة ويتناول المسليات أثناء الانقلاب"^(٥٢).

صمت أكار الغامض

بالرغم من أن رئيس الأركان أكار قال إنه اتخذ العديد من الخطوات والإجراءات، عقب علمه بأمر المحاولة الانقلابية في تمام الساعة ١٦:٣٠، لكن هذه الإجراءات لم تتضمن حتى حماية نفسه ومقر قيادته، فضلاً عن أنه انتظر ٤ ساعات دون فعل أي شيء، حتى إنه لم يبلغ القادة العسكريين بالمحاولة. فالإجراء الوحيد الذي أقدم عليه هو القيام بحظر الطيران فقط.

والأمر الذي لا يبرره العقل والمنطق هو أن أكار لم يبلغ رئيس الجمهورية أردوغان ولا

رئيس الوزراء بن علي يلدريم ولا وزير الداخلية. زد على ذلك، فإنه لم يبلغ أمر الانقلاب لقائد الجيش الميداني الأول أوميت دوندار أيضًا، مع أن "الجيش الأول" يمثل العنصر الأساسي والأهم لنجاح أي انقلاب في أي دولة. حيث إن الفريق الركن أوميت دوندار الذي يشغل أعلى رتبة عسكرية في إسطنبول اطلع على أمر الانقلاب في تمام الساعة ٢١:٤٠ من خلال الاتصال الهاتفي الذي يتلقاه من مديرية أمن إسطنبول وهو في منزله مع مجموعة من ضيوفه، بحسب ادعائه.

ولو كان الجيش الميداني الأول في إسطنبول استنفر لما استطاع الانقلابيون حتى الاقتراب من جسور إسطنبول ولا من مطاراتها. ولو تم اتخاذ هذه الإجراءات لما تمكّن فريق البحث والإنقاذ العسكري من القدوم من مدينة قونيا وسط تركيا إلى إسطنبول وإلقاء القبض على قائد القوات الجوية "عابدين أونال" مع ٢٢ جنرالاً كانوا حضروا حفل زفاف ليلة الانقلاب، بحسب الرواية الرسمية.

وكذلك من اللافت أن أكار لم يصدر تعليمات للواء المشاة الميكانيكية الثامن والعشرين الذي يمثل أحد أهم وحدات القوات البرية أيضًا بإعلان حالة الاستنفار. بل أصدر تلك التعليمات لمدرسة المدرعات في منطقة "أتمسجوت" بالعاصمة أنقرة، رغم أنها تُعدُّ بمثابة "وحدة تدريب" لا تتمتع بخصائص قتالية وتستخدم قنابل مطاوية غير حقيقية!^(٥٣)

ماذا فعل أكار ليلة الانقلاب؟

قال أكار في الأجوبة الخطية التي بعثها إلى لجنة التحقيق البرلمانية في المحاولة الانقلابية: "بعد وصول البلاغ عن التحركات المريبة في صفوف الجيش، توصلنا إلى أنها جزء من مخطط كبير. لكن الإجراءات التي اتخذناها أصابت الانقلابيين بالفزع والصدمة. وهكذا نجحنا في تقديم موعد الانقلاب ٦ ساعات وأفشلناه".

حسنًا ما هي الإجراءات التي يتحدث عنها أكار يا ترى؟ بحسب روايات أكار، فإن الانقلابيين قاموا بتقديم موعد الانقلاب بعد أن كان من المخطط تنفيذه في تمام الساعة الثالثة فجرًا. إذن فهل تقديم موعد الانقلاب كان جيدًا أم سيئًا؟ فإذا سلّمنا بأن أمر الانقلاب لم يصدر من رئاسة الأركان، وأن رئيس الأركان علم التحضير للانقلاب قبل ٩ ساعات من مواعده الأصلي في الساعة الثالثة من الفجر، فإن تقديم موعد الانقلاب بدلاً من إجهاضه تمامًا ليس نجاحًا بل هو عيب وفشل ذريع! ذلك لأنه كان أمام أكار ٩ ساعات لإخماد التحرك

العسكري من دون إراقة الدماء. بمعنى أن أكار لو كان اتخذ بالفعل الإجراءات التي يتحدث عنها وقام بتقديم موعد الانقلاب، لكان بمقدوره عرقلة المحاولة من دون إراقة قطرة دماء واحدة بفضل المعلومات التي كانت بحوزته.

لو تواصل أكار مع القنوات التلفزيونية وأعلن من خلالها: "زملائي! أفيدكم علمًا أن شرذمة قليلة من الجنود خططوا للانقلاب في هذه الليلة، وأني أصدرت تعليمات لكل وحدات الجيش بعدم المشاركة في هذه المحاولة الانقلابية العاشمة وعدم ترك الثكنات. وأنا أستنكر هذه المحاولة..". لو فعل ذلك لكان يكفي للإجهاز على الانقلاب قبل أن يبدأ وتُراق دماء أكثر من ٢٥٠ مواطنًا. حتى إن أكار لم يكن بحاجة إلى إعلان هذا الأمر على شاشات التلفاز، بل كان يكفي أن يقوم بإبلاغ الأمر للوحدات الجوية والبرية والبحرية فقط. لكنه لم يفعل ذلك.

والأسوأ من ذلك أنه بعد انتظار ساعات دون فعل شيء، تمكّن ٣٣ جنديًا فقط من مدهامة مقر رئاسة الأركان العملاق، وتوجه الجنود الانقلابيون إلى مقر القيادة من دون التعثر بأي نقطة تفتيش. وأثناء توجههم إلى مقر القيادة صادفوا رئيس الأركان الثاني يشار جولر، فأخبروه بأنهم في تدريب، وصدّقهم الأخير وتوجه إلى مكتبه ليم بعدها إلقاء القبض عليه مع رئيس الأركان خلوصي أكار! وحوالي الساعة ٢٣:٠٠ وضع الانقلابيون أكار واللواء محمد ديشلي برفقة أربعة من أفراد القوات الخاصة على متن المروحية ونقلوهم إلى قاعدة "أكينجي"؛ معقل الانقلابيين!

يبدو أن هذه الحادثة حيلة وخطّة ومؤامرة حيكت تحت علم الطرفين. وذلك لأن قائد القوات بالقيادة الجوية العقيد محمد شاهين أفاد في دفاعه أمام المحكمة أن أكار قام بتوبيخ العقيد الطيار أوغور كابان الذي قدّم لاصطحابه بعد إلقاء القبض عليه قائلاً: "لماذا لم تأت في الموعد المحدد؟".

لقد وصف الجنرال المتقاعد عثمان باموق أوغلو ما حدث ليلة الانقلاب بـ"كوميديا" و"الهزلي"، وذلك خلال مشاركته في برنامج مع الصحفي المعروف جان أتاكلي ثم تابع: "ما شهدناه ليلة الانقلاب عبارة عن مسرحية هزلية! لا شك في أنه كان بالإمكان منع هذا الانقلاب منذ البداية في غضون ستّ ساعات ونصف. ما كان على رئيس الأركان إلا أن يتواصل مع جميع القيادات عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة "الفيديو كونفرنس"، ويصدر تعليمات بعدم مغادرة أي شخص للثكنات، وعودة من غادروا بالفعل إلى ثكناتهم، ومنع أي

دبابة أو مدرعة أو جندي مسلح من مغادرة الثكنات، ومن ثم يؤكد أن هذه تعليمات وأوامر صارمة. هكذا يكون الجيش! ما المبادرة إلى الانقلاب بثلاث دبابات واثنين من المدرعات.. ليست إلا كوميديا! فمثلاً توجد مدفعية مرابطة بجوار جسر البوسفور تحرسه من أي اعتداء محتمل.. فإن كانت هذه المدفعية أطلقت عدة قنابل مطاطية أو وجهت مدافعها صوب الجسر لانتهى الأمر في غضون دقيقتين قبل اندلاع أي حادثة".^(٥٤)

ما هو الغرض الحقيقي لأكار؟

أوضح كل المتهمين بالمحاولة الانقلابية في أثناء محاكمتهم أنهم كانوا يعتقدون بأن الانقلاب يتم إجراؤه وفق الأوامر الصادرة عن رئاسة الأركان العامة. هل كان انتظار أكار الصامت لساعات طويلة يستهدف تشكّل هذا الانطباع في أذهان الجنود؟ هل كان هدف صمت أكار هو الدفع بـ ١,٥٪ - على أقل تقدير - من الجنود الواثقين في قيادة الأركان إلى الخروج للشوارع؟

قائد القوات الجوية عابدين أونال

والمثير للسخرية أنه على الرغم من أن الجميع، حتى صهر أردوغان، كانوا على علم بأمر الانقلاب، لكن ثلاثة قيادات عسكريين انتظروا لساعاتٍ طويلة في حفل زفاف دون أن يعلموا شيئاً، حتى يتم إلقاء القبض عليهم من قبل الانقلابيين! إذ كان قائد قوات الدرك غالب مندي في سكن للعسكريين بالعاصمة أنقرة؛ بينما كان قائد القوات الجوية عابدين أونال في نادي "موضة دنيز" المعروف برفقة ٢٢ جنرالاً آخرين؛ فيما كان قائد القوات البحرية بولند بستان أوغلو في فندق "جينار" بمدينة إسطنبول!

هذا يعني أن قادة القوات الثلاث الدركية والجوية والبحرية لم يبلّغوا بأمر المحاولة الانقلابية اعتباراً من الساعة ١٨:٠٠، حيث توجه فيدان إلى رئاسة الأركان، وظلوا في حفل الزفاف حتى ساعات متأخرة من الليل. وليس من المعروف ما إن كان الأمر متعمداً أم لا. ومع أن أكار أصدر تعليمات بإغلاق المجال الجوي أمام الطائرات العسكرية، لكنه لم يبلغ قائد القوات الجوية عابدين أونال، بل إنه علم الأمر في تمام الساعة ٢١:٣٠ من زوجته!^(٥٥)

صمت أكار والقادة الآخرين، سواء كان عمداً أو من غير عمد، تسبب في نزول الجنود إلى الشوارع اعتقاداً منهم أن المحاولة الانقلابية تُجرى بتعليمات قيادة الأركان العامة.

مفاجآت الليلة: لقاء فيدان وجورماز

تبين أن رئيس المخابرات فيدان التقى برئيس الشؤون الدينية محمد جورماز في العشاء بعد لقائه مع رئيس الأركان خلوصي أكار في الساعة السادسة مساءً، بالإضافة إلى اجتماعهما مع معاذ الخطيب، رئيس الائتلاف الوطني السوري لقوى المعارضة والثورة سابقاً، في مقر المخابرات عشية المحاولة أيضاً.^(٥٦)

وقد انكشف الستار عن مغزى هذين اللقائين الغامضين لما سمع المواطنون ليلة الانقلاب أصوات الأذان والتكبيرات والأذكار والأدعية من مآذن المساجد، في غير أوقات الصلاة، عقب دعوة أردوغان الشعب إلى النزول للشوارع. فالأذان والتكبيرات المقروءة بالجوامع في تلك الليلة، وكذلك الرسائل النصية المبعوثة إلى الأئمة مسبقاً تدل على أن لقاء فيدان وجورماز كان مخططاً له مسبقاً.

من جانب آخر، تناول أبو منصور المغربي، سفير داعش لدى تركيا، علاقاته مع المخابرات التركية للصحافة الدولية، وكشف عن معلومات قد تدل على دور عناصر داعش في محاولة الانقلاب، مشيراً إلى اجتماعه بعناصر من المخابرات التركية في العاصمة أنقرة قبيل المحاولة الانقلابية في عام ٢٠١٦.

في تعليق منه على هذه التصريحات، ذكر الكاتب التركي المخضرم فاروق مرجان، أن اجتماع معاذ الخطيب برئيس الشؤون الدينية التركية في مقر المخابرات التركية عشية المحاولة الانقلابية، تعد أدلة صريحة على كون المحاولة مدبرة، وأن الخطة كانت تكمن في إخراج المواطنين للشوارع ووضعهم أمام الجنود وإراقة الدماء، لتشكل الصورة المطلوبة لتقديم أحداث ١٥ يوليو وكأنها انقلاب حقيقي. لفت أيضاً إلى حديث أبي منصور عن كونه المسؤول عن ضمان عبور الآلاف من العناصر الداعشية إلى سوريا وتخصيص المخابرات التركية سيارة له على الحدود في كل مرة دخل فيها إلى تركيا واتفاق التنظيم مع تركيا على فتح معبر لهم، متسائلاً عما فعله هؤلاء الأشخاص عشية الانقلاب وكم كان عددهم.^(٥٧)

جدير بالذكر أن الصحافة التركية تناولت صور تعرض جنود أترك للضرب على يد أناس ملتحين يحملون أسلحة ثقيلة بشوارع إسطنبول وأنقرة عشية المحاولة الانقلابية وصباح اليوم التالي لها.

تصفية الجيش بانقلاب صوري

شهدت تركيا ليلة ليلة الخامس عشر من يوليو ٢٠١٦ محاولة انقلابية هي الأولى من نوعها على مدى تاريخ البلاد، ولعلها الأولى أيضاً على الصعيد العالمي من بعض النواحي. ففي البداية انتشرت أخبار تفيد بأن قوات الدرك أغلقت الجسرين المعلقين على جانبي شطري إسطنبول الأوروبي والآسيوي أمام حركة المرور، لأسباب غامضة. ولم يمض وقت طويل حتى تبين أن هناك محاولة انقلابية للسيطرة على زمام الحكم في البلاد، ثم اشتعلت التطورات بحيث جرت خلالها أحداث لا علاقة لها بالمستوى الاحترافي المتراكم من تراث انقلابي عريق لمؤسسة عسكرية كالمؤسسة العسكرية التركية.

ردود الفعل الأولية للسلطة الحاكمة كانت تقليدية ومعهودة؛ إذ بادر الرئيس رجب طيب أردوغان، إلى اتهام حركة الخدمة بالوقوف وراء هذه المحاولة، مع غياب أي تحقيق أو دليل مادي، كما هو دأبه في إصاق كل السلبيات في البلاد بها منذ الكشف عن فضائح الفساد والرشوة الشهيرة في نهاية عام ٢٠١٣. ولكن نظرة متأنية شاملة لملاسات المحاولة الانقلابية والتطورات اللاحقة تكشف عن وجود فراغات كبيرة يجب ملؤها بإجابات منطقية و متماسكة. وهذا الأمر يدفعنا إلى طرح عديد من التساؤلات حول ما إذا كانت هذه الحادثة محاولة انقلابية فاشلة حقيقة أم هي عبارة عن مسرحية فاضحة خطط لها مسبقاً بمهارة فذة من أجل تنفيذ خطة تستهدف القضاء على "المناخ الديمقراطي" و"الأرضية الديمقراطية" في البلاد كلياً تحت مسمى مكافحة "الكيان الموازي" الموهوم؟

ولكي يمكن التوصل إلى رؤية صحيحة تلامس رجلاها الواقع حول ما حدث في تركيا ليلة ١٥ يوليو ٢٠١٦ لا بد من ملاحظة الأمور التالية:

موقف الخدمة

بعد شيوع أخبار حول وقوع انقلاب عسكري حوالي الساعة التاسعة والنصف، خرج الأستاذ فتح الله كولن نحو الساعة الحادية عشرة من مساء ليلة الجمعة واستنكر المحاولة الانقلابية قبل أي شخصٍ بعبارات واضحة وصارمة دون لِيّ اللسان، من خلال بيان نشرته كبرى الصحف العالمية والمحلية.

كما أن المؤسسات المدنية للخدمة، وعلى رأسها وقف الصحفيين والكتاب في إسطنبول، وكل وسائل الإعلام المقربة لها، مثل صحف "ميدان" و"يني حياة" و"يارينا باكيش"، كانت

أدانت منتصف الليلة المحاولة عبر عناوينها الرئيسية قبل طباعة النسخ الورقية ووصولها إلى القراء.

فضلاً عن أن الشخصيات البارزة المتمية للخدمة، وعلى رأسها عثمان شيمشك، رئيس تحرير موقع الأستاذ كولن، نددت بالمحاولة عبر حساباتهم في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي. بل وصف شيمشك المبادرة الانقلابية بـ"المكيدة الشيطانية" التي تستهدف إصاق وصمة الإرهاب بالخدمة.

هذه التصريحات الراضية للانقلاب للأستاذ كولن ومؤسسات الخدمة ورموزها المختلفة لا تتبع من موقف آني عابر، بل هو موقف مبدئي ثابت لم يتغير وفقاً للأزمة والأمكنة والأشخاص، منذ أن صار للحركة ظهور على الساحة قبل نحو قرن من الزمان وحتى يومنا هذا. إضافة إلى أن الخدمة كانت الضحية الأولى لكل الانقلابات العسكرية في تركيا بشهادة الواقع. جاءت عناوين الصحف الأولى للوسائل الإعلامية، وتصريحات الشخصيات المقربة لحركة الخدمة، على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، مستنكرة وراضية لمحاولة الانقلاب، وداعية الشعب إلى ضبط النفس والتزام الهدوء والبقاء في الإطار القانوني.

الأستاذ كولن وأفراد حركة الخدمة ظلوا مصرين على التحرك ضمن القانون والدستور طيلة ثلاثة أعوام مضت قبل الانقلاب المزعوم، مع أنهم يتعرضون - وما زالوا - لأبشع أنواع الانتهاكات القانونية وشتى أشكال الأذى والظلم خلال هذه الفترة، وعمدوا إلى البحث عن حقوقهم المهذرة بالطرق الديمقراطية والوسائل القانونية دون التوجه لاستخدام العنف، ووقفوا دوماً ضد الأساليب والأعمال الإرهابية، الواقع شاهد على ذلك.

بناء على ذلك، من المستحيل، وهذه هي السيرة الناصعة للخدمة وعادتها المعروفة لدى القاصي والداني طيلة العقود الماضية، أن تتورط في مثل هذه المبادرة المرفوضة قانوناً وشرعاً، في ظل صبرها الدائب على كل هذه المعاناة دون اللجوء إلى أي وسائل غير شرعية لتحقيق أهدافها.

حركة الخدمة أعلنت في شتى المناسبات أنها لم تكن ضد أي شخص أو حزب بعينه، بما فيه شخص أردوغان وحزبه العدالة والتنمية الحاكم، بل هي ضد كل الانتهاكات القانونية، سواء ارتكبتها العسكريون أو المسؤولون المدنيون.

هذه هي المبادئ التي تميزت حركة الخدمة بالالتزام بها على مدى تاريخها الطويل. وبما أنها رفضت على مرأى ومسمع من الجميع هذه المحاولة الانقلابية بصورة صارخة، وجب علينا التعمق في دراسة هذه المحاولة التي وصفها وقف الصحفيين والكتاب بـ"الغريبة والمثيرة جداً".

شبهات مثيرة

الخطوات والقرارات السريعة التي اتخذتها الحكومة حتى قبل أن تضي ساعة على اندلاع الأحداث أوحى أن هناك مسرحية يتم تمثيلها على مرأى ومسمع من الجميع بعدما تم تصميمها وحياتها وتطبيقها بمهارة فائقة. إذ سعت بعض الأطراف، خاصة تلك الموالية للحكومة، منذ اللحظة الأولى من اندلاع أحداث الانقلاب، وقبل تبلور أي تفاصيل، وإجراء أي نوع من التحقيق وبشكل غريب وغير مفهوم، لتقديم "العسكريين الانقلابيين" وكأنهم من حركة الخدمة، متهمه إياها بكونها "العقل المدبر" له.

الطريقة المتبعة في المحاولة الانقلابية أثارت هي الأخرى شكوكاً وشبهات، ذلك لأن القوة التي تريد السيطرة على زمام الحكم - كما هي العادة التي سار عليها الانقلابيون سابقاً - تبادر قبل كل شيء إلى الاستيلاء على كل وسائل الإعلام، واعتقال الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء. لكن في الحالة التركية واصلت جميع القنوات التلفزيونية والمواقع الإخبارية التابعة بشكل مباشر للحكومة بثها دون انقطاع، ما عدا قناة تي آر تي الرسمية التي انقطع بثها نحو ساعة واحدة فقط، ثم عادت إلى البث الطبيعي بشكل غريب بعد قراءة البيان الانقلابي. فضلاً عن أن كلاً من الرئيس أردوغان ورئيس الوزراء بن علي يلدريم ظهرا على الشاشات التلفزيونية وأدليا بتصريحات رافضة للانقلاب. لماذا لم يسكت الانقلابيون تلك القنوات وسمحوا لها بمواصلة بثها، وبروز رموز العدالة والتنمية كالأبطال، وإتاحة الفرصة لهم لكي يثيروا الجماهير ضدهم ويدعوهم إلى الشوارع؟

وفي هذا السياق قال رئيس تحرير صحيفة "يني آسيا" الإسلامية كاظم كولتشيوز بأسلوب ساخر: "محاولة انقلابية تستغرق ساعات طويلة ولا يتم السيطرة على إعلام أردوغان ويسمح له بأن يقاوم الانقلاب مثل الأبطال!!".

ومن ثم ظهرت في يونيو ٢٠١٩ معلومة صادمة أظهرت أن قناة "أخبار" (A haber) المملوكة لـ"سرهاد ألبيراق"، شقيق وزير المالية برات ألبيراق، وهو صهر الرئيس أردوغان،

سبقت قناة "تي آر تي" (TRT) الرسمية في نشر البيان "المنسوب" إلى المجلس العسكري الانقلابي ليلة الانقلاب. حيث ظهر أن القناة نشرت البيان المنسوب للانقلابيين في الساعة ٢٣:٢٣ من ليلة الانقلاب، فيما نشرته القناة الرسمية بعده بحوالي ٤٠ دقيقة، وتحديداً في الساعة ٠٧:٠٠ من منتصف الليل. وقرأ مذيع القناة مراد أكّون البيان الانقلابي قائلاً: "لقد تحدث رئيس الوزراء عن وجود محاولة انقلابية لمجموعة صغيرة خارج إرادة القيادة العليا، لكن زملائي أوصلوني بياناً أصدرته القوات المسلحة التركية ويحمل توقيع رئاسة الأركان العامة ويؤكد أنها وضعت يدها على السلطة في البلاد".^(٥٨)

ويشير مراقبون إلى أن إسناد قناة عائلة أردوغان البيان إلى القوات المسلحة ورئاسة الأركان، في وقت مبكر من نشره على القناة الرسمية، أوهم أن أمر الانقلاب صدر من أعلى القيادة العسكرية، مما ساعد على خروج بعض العسكريين إلى الشوارع تنفيذاً لأوامر القيادة. وقال أردوغان في أولى تصريحاته عقب الانقلاب مباشرة "إننا كنا نردد أنهم (حركة الخدمة) منظمة إرهابية، وهذه الخطوة التي أقدموا عليها أثبتت بصورة قاطعة أنها منظمة إرهابية مسلحة"، التصريحات التي تدل على حاجته إلى دليل من هذا القبيل ليثبت إرهابية الحركة، وأن أحد أهداف هذا التحرك الشبيه بالانقلاب هو إسناد وصمة "الإرهاب المسلح" إلى الخدمة، بعدما مني بفشل ذريع في إثبات ذلك سابقاً، وعدم اقتناع الرأي العام الداخلي والخارجي بهذه التهمة.

وقد أصدرت السلطات صباح اليوم التالي من محاولة الانقلاب قراراً باعتقال ٢٧٤٥ ما بين قاضٍ ومدع عامٍ، إضافة إلى اعتقال قاضيين من أعضاء المحكمة الدستورية، و١٤٠ قاضياً من أعضاء المحكمة العليا، و٤٨ قاضياً من أعضاء مجلس الدولة، و١٥٦٣ ضابطاً من مستويات رفيعة، في إطار حركة تصفية واسعة النطاق في صفوف الجيش والقضاء، مما يكشف أن هذه القوائم كانت جاهزة مسبقاً وكانت تصفياتهم تحتاج إلى ذريعة، وأن هذه المحاولة المحبوكة كانت الذريعة لتطبيق الخطة.

ولنا أن نسأل: كيف تأكد أردوغان أن ما سماه "الكيان الموازي" هو من يقف وراء هذه المحاولة قبل إجراء أي تحريات وتحقيقات؟ ولماذا قال إن الحادثة فرصة لتطهير الجيش من هذا الكيان؟

الرايح والخاسر

لا شكّ في أن تحديد الراحين والخاسرين في قضية ما يعطي فكرة عن اليد التي تقف وراءها. وإذا نظرنا إلى النتائج الأولية لهذه المحاولة الانقلابية نرى ما يلي:

لقد قويت شوكة الرئيس أردوغان الذي يقود البلاد إلى نظام "الرجل الواحد" منذ ثلاث سنوات، في حين خسرت "الديمقراطية التركية" الهشة أصلاً، ذلك لأنه بعد اليوم سيتوجه لقيادة البلد بقبضة من الحديد والنار بعد أن خرج على كل المبادئ القانونية والدستورية طيلة الفترة الماضية.

من المكاسب التي حققها أردوغان بفضل محاولة الانقلاب الفاشلة هذه أنه قطع شوطاً كبيراً في طريقه إلى فرض النظام الرئاسي بعد انخفاض شعبيته جراء اتفائه مع إسرائيل واعتذاره لروسيا وشروعه في التفاوض بشكل غير مباشر مع النظام السوري لاستعادة العلاقات الطبيعية.

أردوغان كان يعلم جيداً أنه لا مفر له من الخضوع للمحاكمة على جرائمه ضد الأتراك والأكراد وكل شعوب تركيا بحجة مكافحة "الإرهاب"، متمثلاً في حزب العمال الكردستاني والكيان الموازي، وفق رأيه، سوى الحصانة التي سيوفرها له نظامه الرئاسي، وقد تمكن فعلاً من نقل تركيا إلى هذا النظام في ظل الأجواء التي خلقتها محاولة الانقلاب المزعومة والتي جمعت بشكل أو بآخر كل أحزاب المعارضة تحت سقف الحكومة المدنية المهتدة بانقلاب عسكري باستثناء الحزب الكردي من الأحزاب السياسية وحركة الخدمة من منظمات المجتمع المدني بطبيعة الحال.

خلاصة القول إن أردوغان كان الراح الرئيس في هذه القضية، بينما تركيا برمتها هي الخاسر. إذ قالت تركيا بعد هذه المحاولة المشؤومة وداعاً لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ليحل محلها شخص أردوغان ويجمع كل السلطات في يديه، وكسبت الحملات التعسفية الموجهة ضد حركة الخدمة، والحركات المدنية الأخرى، منذ سنوات، زخماً جديداً بحيث لم يسلم منها حتى الأطفال الرضع، وشهدت المبادرات الرامية إلى سحق كل الأصوات المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والوسائل الإعلامية سرعة وصرامة غير مسبوقة.

كل هذه النقاط تسلط الضوء على الماهية الحقيقية لهذه المحاولة، التي من الأجدر أن توصف بـ"استعراض الألعاب النارية" بدلاً من "الانقلاب"، وتكشف أنها عملية مزيفة مآكرة تستهدف تلميع صورة أردوغان وجعله "بطلاً شعبياً" نجح في التصدي لانقلاب عسكري، تمهيداً لإعلان النظام الرئاسي بـ"نكهة تركية"، أي نظام الرجل الواحد، والقضاء كلياً على "المناخ الديمقراطي" الهش أساساً، وذلك تحت مسمى مكافحة "الكيان الموازي".

وإن أردنا قول الحقيقة في جملة مركزة فإن أحداث انقلاب ٢٠١٦ ليست سوى تنمة دموية لانقلاب ١٩٩٧ الناعم وترجمة حرفية للقرارات المتخذة في مجلس الأمن القومي عام ٢٠٠٤ بضغوط واستفزاز من جنرالات أرجنكون، والتي كانت تطالب بالقضاء على حركة الخدمة، والتي كان وقع عليها جميع كبار مسؤولي حكومة العدالة والتنمية في تلك الفترة، بمن فيهم أردوغان.

يدل ما أدلى به أردوغان من تصريحات ليلية الانقلاب الفاشل على نيته المبيتة في إعادة هيكلية الجيش وفق أهوائه حيث قال: "هذه المحاولة في التحليل الأخير لطف كبير من الله من أجل تطهير القوات المسلحة من العناصر التي من المفترض أن تكون خالية ونقية منها أصلاً". كما يدل قوله في ذات التصريح: "واتخاذ مثل هذه الخطوة قبيل عقد مجلس الشورى العسكري مطلع شهر أغسطس المقبل (٢٠١٦) له دلالاته؛ فالبعض توقعوا ما سيحدث في هذا الاجتماع، فبادروا إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة"، على أنه كان يخاف من قيام الجيش بفتح "ملفات سائكة" كدعم داعش والعمال الكردستاني وتوظيفهما، في ذلك الاجتماع، مع إبراز الأدلة والوثائق، ولذلك كان يبحث عن "ذريعة" قبل انعقاد هذا الاجتماع ليقوم بحركة استباقية وينقذ نفسه من الضغوطات العسكرية المحتملة، خاصة إذا علمنا أن العسكر كانوا يعارضون التدخل العسكري في سوريا.

وكان أردوغان قال في وقت سابق إنه قصم ظهر حركة الخدمة عقب السيطرة على كل مؤسساتها الإعلامية ومدارسها وشركاتها في الداخل التركي، وتصفية عشرات الآلاف من المتعاطفين معها في أجهزة الدولة.. وبعد كل ذلك فهل بقي أحد يمكن أن يقوم بانقلاب ضده؟ أما دعوة أردوغان أنصاره للنزول إلى الشوارع بدلاً من القوات الأمنية ليلية الانقلاب، وتوزيع أسلحة عليهم واستخدامها ضد الطلبة العسكريين العزل، وقصف مقر البرلمان، فقد شكلت الصورة التي يريدونها من أجل إضفاء صبغة حقيقية على روايته الرسمية للأحداث، كما

فعل من قبله هتلر الذي أحرق البرلمان الألماني لإطلاق حركة تصفية شاملة ضد معارضيه. ومن ثم فقد شرع أردوغان في صبيحة تلك الليلة في تصفية غير مسبوقة في صفوف الجيش ومجلس القضاء الأعلى وكبار البيروقراطيين وفق قوائم التصنيفات التي أعدها حليفه أرجنكون والتي تتكون في الأساس من الجنرالات والضباط الموالين للنااتو، باعتراف هذا الأخير، ثم فصل واعتقال عدد كبير من العسكريين الذين تصدوا للانقلاب، ومنهم القائمون على حماية طائرة أردوغان شخصيًا أثناء انتقالها من مدينة موغلا إلى إسطنبول، كما توسعت حملات تصفية المدنيين دون تمييز بين الرجال والنساء والأطفال، حتى الذين كانوا خارج تركيا زمن الانقلاب. كما انتهز أردوغان هذه الفرصة وأمر بإغلاق مئات من المؤسسات التعليمية والإعلامية ومصادرة ممتلكات أكثر من ألفي شركة وفصل مئات الآلاف من وظائفهم. بالإضافة إلى التعذيب الممنهج داخل السجون والمعتقلات لانتزاع اعترافات من المعتقلين تستخدم لمزيد من الاعتقالات ولإضفاء الشكل القانوني على المحاكمات الصورية.

وتحمل كل هذه الإجراءات والممارسات دلالات صريحة على تدبير أردوغان لهذه المحاولة الانقلابية مع حلفائه ليمكن بعدها من إطلاق انقلاب مضاد حقيقي يعيد من خلاله هيكل المؤسسة العسكرية والسلوك البيروقراطي والحياة المدنية. وأكبر دليل على ذلك اتخاذ أردوغان قرارًا بالتدخل العسكري في سوريا عقب وقوع الانقلاب وإجراء التصفيات اللازمة في الجيش في ظل رئيس الأركان عينه الذي أعلن قبل ٥ أشهر فقط أن الجيش لن يتدخل عسكرياً في سوريا ما لم يكن هناك قرار أممي.^(٥٩)

ومن اللافت أن بشار الأسد قال في تصريحات أدلى بها بعد بدء عملية نبع السلام التركية ضد الأكراد في الشمال السوري عام ٢٠١٩: "الجيش التركي كان في الخط ذاته مع الجيش السوري ويتعاون معنا بشكل كامل حتى قام أردوغان بالانقلاب الذاتي على حكومته". والمثير أن وزير داخلية التركي سليمان صويلو كان صرح في وقت سابق قائلاً: "لو لم يكن انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦ لما تمكنا من تنفيذ هذه العملية (الحرب مع سوريا)!".

الخدمة: ذريعة أردوغان الجاهزة

كان أردوغان في حاجة إلى كبش فداء يحمله فاتورة هذا الانقلاب ويصفي من خلاله كل معارضيه ويقود حملة ممنهجة لهيكله الجيش وعزل كل من كان يقف عائقاً أمام طموحاته، فوقع اختياره على الفور، وقبل أن تتكشف ملابسات الأحداث، على حركة الخدمة، وهي التي

استخدمها من قبل للتغطية على فضائح الفساد والرشوة التي تورط فيها عام ٢٠١٣، ونجح من خلال ذريعة "الانتماء إلى الكيان الموازي" في هيكلة كل الأجهزة على مقاسه، وإنقاذ نفسه من المحاكمات، والحصول على حصانة قانونية، وتوسيع نطاق صلاحياته وامتيازاته.

ويرجع اختياره لحركة الخدمة دون سواها لأنها كانت الوحيدة التي يمكن تحميلها هذا الحجم من الاتهامات كـ"الانقلاب" و"السيطرة على العالم" و"العمل لصالح القوى العالمية"، نظراً لأنها حاضرة بقوة ليس في تركيا فقط بل في جميع أرجاء العالم من خلال مؤسساتها.

كذلك فإن توجيه الاتهام في هذا الوقت لحركة الخدمة بات ميسوراً لأنه تم الاشتغال عليه طيلة ثلاث سنوات مضت قام خلالها بتشويه سمعة الخدمة وتحويلها إلى هدف وتوجيه الجماهير الغاضبة للهجوم عليها، ثم استحداث جريمة جاهزة تحت مسمى "الانتماء إلى الكيان الموازي" ثم تهمة جديدة وهي "الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن...". وإصاقها بكل من يريد تصفيته سواء كان داعماً للحركة أو معارضاً لها.

وكما أحدث أردوغان "انقلاباً مضاداً" في اليوم التالي من بدء تحقيقات الفساد والرشوة عام ٢٠١٣ نسف به أجهزة الأمن والقضاء من ألفها إلى يائها، بفضل لافته "جريمة الانتماء إلى الكيان الموازي"، وأنشأ مكانها أجهزة أمن وقضاء جديدة من أنصاره وحلفائه من جماعة أرجنكون الموالية للمعسكر الأوراسي والإسلاميين الموالين لإيران، أقدم كذلك على "انقلاب مضاد" في صبيحة ليلة الانقلاب المدبر والمسيطر عليه ليطيح بكل القادة العسكريين وأعضاء مجلس القضاء الأعلى المنتمين إلى تيارات مختلفة، بفضل اللافتة ذاتها، سواء شاركوا في الأحداث أم لم يشاركوا، وسواء كانوا منتمين إلى حركة الخدمة أو لم تكن لهم أي صلة بها، وذلك للتخلص تماماً من كل أولئك الذين رصدوا استعانة هذا التحالف الثلاثي بالتنظيمات الإرهابية التي تطرقنا إليها سالفًا والشروع في تنفيذ مشاريعهم المحلية والإقليمية بالكوادر الجديدة.

تقارير دولية تثبت براءة كولن من الانقلاب

في الوقت الذي كانت أحداث الانقلاب الفاشل الذي شهدته تركيا في ١٥ يوليو ٢٠١٦ ساخنة، خرج الرئيس أردوغان على الشارع المحلي والدولي معلناً فتح الله كولن "العقل المدبر" لهذا الانقلاب، ليطلق في صبيحة تلك الليلة حركة تطهير وتصفية غير مسبوقة في أجهزة الدولة كافة، بل شملت القطاعات الخاصة أيضاً، ولم تهدأ تلك العمليات على الرغم من مرور أكثر ثلاث سنوات على وقوعه.

أساس اتهامات أردوغان ضد الخدمة

تلت ذلك الوثائق التي نشرها إعلام السلطة بنوعيه الرسمي والخاص ونسبها إلى جهاز المخبرات التركي حول محتويات المراسلات والمكالمات السرية التي زعم أنها جرت بين الانقلابيين عبر تطبيق "بايلوك"، الوثائق التي قدمها أردوغان دليلاً على وقوف حركة الخدمة وراء هذا الانقلاب. ورغم أنه كان مجرد تطبيق للتواصل مثل نظيراته من عشرات التطبيقات للمحادثات مثل "واتس آب" و"فيبر" و"لاين" و"وي تشات" و"سكايب" و"إيمو" و"بي بي إم" وغيرها، إلا أنه كان أحد الدليلين الرئيسيين اللذين اعتمد عليهما أردوغان في اتهامه لحركة الخدمة بتدبير المحاولة الانقلابية.

ثم ظهر العسكريون المتهمون بالمشاركة في الانقلاب على الشاشات التلفزيونية بعد إفشال الانقلاب وإلقاء القبض عليهم، بادية على وجوههم وأجسامهم علامات التعذيب، لينقل إعلام "السلطة" عن أفواههم اعترافاتهم بجريمتهم وانتسابهم إلى حركة الخدمة! بمعنى أن أدلة الرئيس أردوغان على وقوف الخدمة وراء الانقلاب اقتصر على عنصرين أساسيين لا غير وهما: مراسلات ومكالمات الانقلابيين على تطبيق بايلوك واعترافات المتهمين. لكن هؤلاء المتهمين أعلنوا في أول مشول لهم أمام المحكمة انتسابهم إلى "التيار القومي الأتاتوركي"، وأنهم لاجل علاقة لهم بحركة الخدمة، مؤكدين أن رئيس الأركان خلوصي أكار كان رأس المجلس العسكري الانقلابي، وأنهم لم يفعلوا شيئاً سوى تنفيذ الأوامر الصادرة من رئاسة هيئة الأركان العامة.

رأي كولن في الانقلاب وتحديه أردوغان

أما المتهم فتح الله كولن فكان أول من استنكر محاولة الانقلاب في تلك الليلة بعبارات واضحة نفى فيها كل الاتهامات الموجهة إليه قائلاً: "أشيد بالشعب التركي لوقوفه بكل أطرافه صفا واحداً إلى جانب الديمقراطية ضد محاولة الانقلاب، إيماناً منه بأن زمن التدخلات العسكرية قد ولى دونما رجعة. لا شك أن فشل المحاولة الانقلابية حدث تاريخي عظيم، حيث استطاع الشعب أن يحبط عملية غير ديمقراطية استهدفت الإطاحة بحكومة منتخبة. غير أن النجاح في إجهاض الانقلاب لا يكفي لإنجاح الديمقراطية. الديمقراطية الحققة ليست هيمنة أقلية أو هيمنة أغلبية ترى من حقها سحق الأقلية، ولا هي استبداد بيد منتخبيين. فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون الالتزام بحقوق الإنسان وضمن حرياته الأساسية، وفي مقدمتها سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات وحرية التعبير. ومن غير الممكن الحديث عن انتصار للديمقراطية في تركيا من دون إحياء هذه القيم الأساسية مجدداً".

ولم يكتفِ بتكذيب مزاعم أردوغان، بل تحداه مطالباً بتشكيل لجنة دولية لتتولى التحقيق في ملايسات الانقلاب من أجل الكشف عن المنفذين له والمحرضين عليه ومعاقبتهم، معلناً أنه مستعد للعودة إلى تركيا والقتل شنقاً إذا ما أثبتت هذه اللجنة أيّاً من الادعاءات والانهامات المذكورة، الدعوة التي لم تلق صدى إيجابياً لدى أردوغان.

تقرير المخابرات البريطانية حول الانقلاب

وإذ كانت حركة التصفية والاعتقالات طالت أكثر من مائة ألف شخص، الأغلبية الساحقة منهم مواطنون مدنيون، وقليل منهم عسكريون، نشرت مجلة "فوكس" الألمانية المرموقة مقالاً صادماً للجميع بعد أسبوع واحد من الانقلاب تحت عنوان "السلطة.. الهديان.. أردوغان"، أفردت فيه مساحة كبيرة لتقرير أعدته المخابرات البريطانية، وتشير إلى أنها حصلت على مكالمات هاتفية وبريدية مشفرة تعود لمسؤولي الحكومة التركية أثناء حدوث الانقلاب الفاشل، تكشف أنهم خططوا للإصاق الجريمة بحركة الخدمة حتى يختلقوا ذريعة لإطلاق حملة تصفية موسعة في أجهزة الدولة بعد إحداث جريمة "الانتماء إلى حركة الخدمة"^(١١). واللافت أن المجلة حصلت على جائزة من إحدى المؤسسات الدولية بسبب هذا المقال التحليلي.

ومضت الأيام والشهور وبدأت وطأة الصدمة تهدأ رويداً رويداً، ويذهب الغبار الذي أحدثه الانقلاب الفاشل، لتتعالى أصوات، سواء من الأحزاب المعارضة أو حزب العدالة والتنمية الحاكم، تقول بوقوع مظالم فظيعة، واختلاط الحابل بالنابل، في عمليات الفصل والاعتقال العشوائية، بحيث شكلت الأحزاب المعارضة، وكذلك الحكومة، لجناً لتقصي الحقائق والاستماع لشكاوى الضحايا. حتى إن زعيم المعارضة كمال كليجدار أوغلو هو الآخر بدأ يتهم علناً أردوغان بتدبير انقلاب تحت سيطرته وتصميمه على الفشل لخلق ذريعة من أجل تنفيذ انقلابه المدني المضاد، إلى أن سيطرت هذه الفكرة على شريحة كبيرة من الأحزاب السياسية والشعب التركي.

تقرير المخابرات التركية حول بايلوك

ومع أن أردوغان زعم أن تطبيق بايلوك كان "الوسيلة السرية لتواصل الانقلابيين"، و"لا يستخذه إلا المتممون إلى حركة الخدمة"، و"لا يمكن تحميله إلا من خلال واصله أو بلوتوث"، وكل عمليات الاعتقال والفصل تجري بتهمة استخدام هذا التطبيق وإن لم تكن مشاركة فعلية في محاولة الانقلاب، إلا أن صحيفة "حرية" التركية نشرت في أكتوبر

٢٠١٦ حوارا في افتتاحيتها أجرته مع ديفيد كينز؛ صاحب برنامج وتطبيق بايلوك، حيث أكد أن التطبيق توقف تداوله وطرحه في كل من *Google Play* و *Appstore* منذ شهر يناير / كانون الثاني من عام ٢٠١٦، أي قبل ستة أشهر من وقوع الانقلاب الفاشل، وأن التطبيق نزله حوالي ٦٠٠ ألف شخص، وهو مفتوح للجميع، وليس مقتصرًا على المنتمين إلى حركة الخدمة، كما زعم أردوغان.^(١١)

ومن المثير أن السلطات القضائية بادرت بعد ظهور هذه الحقائق إلى فتح تحقيق مع صحيفة حريت بسبب نشرها هذا الخبر، وقد أوصل إعلام أردوغان الأمر إلى حد اتهام الصحيفة المعروفة بعلمانيتها طيلة تاريخ الجمهورية بالانتماء إلى منظمة فتح الله كولن.

ثم نشرت الصحف التركية تقريراً أعدته المخابرات التركية يتناقض مع أطروحات أردوغان حول تطبيق بايلوك. ومع أن التقرير أعد أصلاً من أجل الدعاية السوداء ضد الخدمة، وتقديم أدلة جديدة تساند نظرية وقوفها وراء الانقلاب الفاشل، إلا أن "قراءة ما بين السطور" تكشف أن المخابرات التركية تعترف بشكل صريح بأن التطبيق يمكن أن يحمله أي شخص من *Google Play* المفتوح للجميع. بمعنى أنها نفت مزاعمها السابقة التي ادعت فيها أنه لا يمكن تحميله إلا من خلال واصلة أو بلوتوث، وأنه خاص بأفراد حركة الخدمة، كما أقرت بأن هذا التطبيق قد بدأ عرضه على المستخدمين عبر *Google Play* منذ بداية عام ٢٠١٤ حتى مطلع عام ٢٠١٦، أي انتهى عرضه قبل ٦ أشهر من الانقلاب الفاشل، التقرير الذي أيد تصريحات صاحب التطبيق وأسقط مزاعم أردوغان.^(١٢)

وحتى لو افترضنا صحة مزاعم أردوغان حول تطبيق بايلوك، فإن جميع عمليات الاعتقال بتهمة استخدامه تعسفية وغير قانونية، ذلك أن هذه المزاعم مصدرها المخابرات التركية التي سبق أن أعلنت بشكل رسمي "أن الوثائق والتقارير الاستخباراتية التي نقدمها لمؤسسات الدولة الأخرى، والتي نعدها بعد تقييم وتفسير الوثائق والمعلومات التي تأتي إلى جهازنا من مصادر مختلفة، لا يمكن استخدامها كأدلة قانونية".^(١٣)

وأضف إلى ذلك أن خطاباً أرسله جهاز الاستخبارات في مايو ٢٠١٧ (٢٧/٠٥/٢٠١٧) إلى وزارة العدل اعترف بحدوث خطأ كبير في البيانات الخاصة بمستخدمي تطبيق بايلوك، محذراً من أن القائمة الخاصة بمستخدمي التطبيق قد تكون غير دقيقة، بسبب إمكانية مشاركة الإنترنت مع الآخرين عن طريق الشبكات اللاسلكية "واي فاي"، إلا أن الوزارة اكتفت بإرسال نسخة من هذا الخطاب إلى محاكم الجنايات المختصة في تاريخ ١٣/٠٧/٢٠١٧

فقط، من دون تصحيح الأخطاء الواردة في هذا الصدد بشكل دقيق، وإزالة المظالم التي تعرض لها عشرات الآلاف من المواطنين وتعويضهم.^(٦٤)

وبعد ظهور هذا "الخطأ" أقبلت المحاكم المشرفة على قضايا الانقلاب الفاشل على إصدار قرارات الإفراج عن آلاف المعتقلين والمعتقلات بتهمة استخدام هذا التطبيق، وأوضحت السلطات أن هناك حوالي ١٢ ألف شخص تم اعتقالهم بالخطأ!^(٦٥)

من جانب آخر، كشف المحامي الشهير مراد آكوتش عن مبادرة جهاز المخابرات إلى إخراج ٢٧٨ ألف شخص من قائمة مستخدمي "بايلوك" البالغ عددهم ٤٩٣ ألف و٥١٢ شخصاً وفق قائمة المخابرات دون اتباع أي معيار موضوعي، وهو أمر يكشف أن الأسماء الواجب اعتقالهم أو فصلهم من مؤسسات الدولة تم تحديدهم من قبل طبقات لوائح التصنيفات الأيديولوجية المعدة مسبقاً على نحو لا يشمل الوزراء ونواب الحزب الحاكم وأنصارهم.^(٦٦) ومن ثم هناك عشرات من التقارير صدرت من مؤسسات دولية معنية بحقوق الإنسان أكدت مخالفة الاعتقالات القائمة على استخدام هذا التطبيق، نذكر منها القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة فقط.

الأمم المتحدة: استخدام بايلوك ليس بجريمة!

الأمم المتحدة أصدرت تعقيماً في ١٨ أكتوبر ٢٠١٨ حول هذا التطبيق، بعد التدقيق والتحقيق في شكوى تقدم بها مواطن تركي يدعى مستان ييمان، أكدت فيه أن كل الأحكام القضائية والإجراءات المتخذة من فصل واعتقال ومصادرة على أساس استخدام تطبيق بايلوك مخالفة للقانون، وأن مجرد استخدامه لا يمكن اعتباره دليل إدانة إن لم تكن هناك أدلة إدانة أخرى.

وعلى الرغم من أن السلطات التركية تصف بايلوك بـ"التطبيق المشفر للرسائل النصية"، وتضفي عليه أسراراً في نظر الرأي العام، بهدف توجيه الاتهامات العشوائية للمواطنين بكل سهولة، إلا أن الرأي الذي أصدره "فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي" وصف التطبيق بأنه "تطبيق عادي للمحادثة"، وأن المراسلة وتبادل الأخبار والمعلومات والآراء من خلاله تقع ضمن "حرية التفكير والتعبير عن الآراء"، ولا يمكن اعتباره جريمة.

واعتبر الفريق الأممي الإدانة بسبب استخدام بايلوك مخالفاً للمادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان - التي تركيا طرف فيها- والذي ينص على أن "لكل إنسان الحق في حرية التعبير. هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء وتلقي وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، وبصرف النظر عن الحدود الدولية".

ومع أن الحكومة التركية قدمت لفريق الأمم المتحدة في ٧ يونيو ٢٠١٨، الأسباب التي تقتضي قبول استخدام تطبيق بايلوك دليل إدانة، بحسب رأيها، والأحكام القضائية التي أصدرتها المحاكم التركية، لكن الفريق رفض كل هذه الحجج وقضى بأن استخدامه لا يشكل أي جريمة، ولا يمكن إجراء محاكمات بالاستناد إلى الادعاءات التي يتم الحصول عليها عن طريق الوصول إلى مراسلات المستخدمين عبر التطبيق.

ومن اللافت أن فريق الأمم المتحدة انتهى إلى أن استخدام بايلوك لا يمثل جريمة بمفرده، دون الشعور بالحاجة إلى التدقيق في موضوع حصول السلطات التركية على المعطيات الخاصة بتطبيق بايلوك عن طرق غير قانونية، وعدم إمكانية الوثوق في صحتها، بل قضى بأن إجراء المحاكمات استناداً إلى بايلوك مخالف للقانون ولو كانت المعلومات المتحصلة صحيحة ما لم تثبت أدلة إدانة أخرى.

تعويضات كبيرة لضحايا أردوغان

لقد سجل الفريق الأممي من خلال هذا الرأي أن تركيا شهدت انتهاكات كثيرة في ظل حالة الطوارئ التي أعلنت بحجة التصدي للانقلاب الفاشل، ثم أصبحت وسيلة لإصدار قرارات مخالفة للدستور والقانون، وذلك بالاعتماد على أحكام "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الذي تبنته الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" (١٩٦٦) الذي تركيا طرف فيه أيضاً. (٦٧)

وفي إطار تعليقه على قرار الأمم المتحدة، أشار المحامي التركي المعروف نور الله ألبايراق إلى أن المحكمة الدستورية، وكذلك المحاكم الأخرى في تركيا، بالإضافة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ستضع هذا القرار نصب أعينها وستصدر أحكاماً تقرّ بحدوث انتهاكات في عمليات الاعتقال والفصل القائمة على أساس تطبيق بايلوك، لافتاً إلى أن المتضررين من هذه العمليات سيحصلون على تعويضات كبيرة في المستقبل.

تقرير المخابرات الأوروبية

وفي منتصف فبراير ٢٠١٧ نشرت مجلة "تايمز" البريطانية تقريراً آخر أعده مركز الاستخبارات في الاتحاد الأوروبي في ٢٤ أغسطس ٢٠١٦، جاء مؤكداً لما توصلت إليه المخابرات البريطانية بعد أسبوع واحد من الانقلاب. وقال التقرير بشكل شبه صريح إن أردوغان هو من دبر هذه المحاولة الانقلابية وصممها على الفشل لكي يتمكن من الحصول

على ذريعة تصفية معارضيه، مؤكداً أنه كان ينوي القيام بعملية "تطهير" شاملة ضد قوى معارضة في المؤسسة العسكرية قبل محاولة الانقلاب في يوليو ٢٠١٦. أما كون فتح الله كولن "العقل المدبر" الذي يقف وراء الانقلاب فوصفه بـ"الاحتمال البعيد"، معللاً ذلك بأن هذا الادعاء يتعارض مع تقارير الدولة التركية نفسها والمعطيات الأوروبية حول قوة ونفوذ هذه الحركة في المؤسسة العسكرية؛ آخر معاقل العلمانية بصفة خاصة، وأجهزة الأمن بصفة عامة، بعد عمليات التصفية والتطهير التي تستمر منذ نهاية عام ٢٠١٣، حيث انطلقت تحقيقات الفساد والرشوة التي اعتبرها أردوغان محاولة انقلاب أيضاً. ورجح التقرير أن تكون مجموعة عسكرية تضم "معارضين للحزب الحاكم" و"علمانيين" و"انتهازيين" ومن سماهم التقرير بـ"متعاطفين مع كولن" هي من دبرت هذه المحاولة، ذلك تخوفاً واستباقاً لحملة وشيكة لأردوغان توقعوا أن تستهدفهم، مستبعداً صدور أي أمر من الأستاذ كولن في هذا الصدد. ولفت إلى أن محاولة الانقلاب باتت محفزة لأردوغان لكي ينفذ عملية تطهير سبق أن خطط لها في كل أجهزة الدولة، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية.^(٦٨)

رأي النатов حول انقلاب تركيا

بعد هذا التقرير الأوروبي الذي أحدث صدمة كبيرة في الداخل التركي والشارع الدولي، جاءت تقارير جديدة أيدت ما توصل إليه، حيث أعلنت مصادر بارزة في حلف شمال الأطلسي لموقع *aldirmer.no* النرويجي الشهير أن قادة الحلف يؤمنون بأن أردوغان هو من دبر انقلاباً عليه. ونقل الموقع عن مسؤول في الناتو قوله: "إن ضباطاً مخضرمين في الحلف يحملون ثلاث وأربع نجوم، ويتعاملون مع تركيا منذ ٣٠-٤٠ عاماً، ويشرفون على تدريب الضباط الأتراك منذ ٤ و ٥ سنوات، لا يرون أن ما حدث في تركيا انقلاب. وأوضح المسؤول الحلفي أن القوات المسلحة التركية من المؤكد أنها كانت ستنتجح لو رغبت فعلياً في تنفيذ انقلاب، نظراً لأن الانقلابات تقليد وعادة متجذرة في المؤسسة العسكرية التركية. والجنود الأتراك الذين لا يزالون على اتصال بالحلف يرون أن أردوغان وضع خطة منذ عام لتنفيذ الانقلاب، وأنه كان يمتلك قائمة بأسماء الأشخاص الذين خطط لتصفيتهم، ونفذ خطته هذه في صبيحة الانقلاب الفاشل. أنا لم أصادف شخصاً يرى أن ما حدث هو انقلاب حقيقي".

حسناً، فهل هذه التصريحات تعكس الرؤية الرسمية للناتو لما حدث في تركيا أم لا؟ إذا ضمنا هذه التصريحات إلى التصريحات الصادمة التي أدلى بها برونو كال؛ رئيس

الاستخبارات الخارجية في ألمانيا العضو في الحلف، وهي إحدى أهم الاستخبارات في العالم، لصحيفة "بيلد" الألمانية، وكذلك التصريحات التي أدلى بها رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي ديفين نونيز، فإنه يتبين أنها رأي الناتو ككل وإن لم يعلن ذلك رسمياً لاعتبارات شتى.^(٦٩)

اعترافات

هناك كثير من الأدلة تشير إلى أن أردوغان كان يستعد لمشروع الانقلاب المدبر منذ ٢٠١٥ على أقل تقدير، كما هو رأي الناتو. حيث إن كلاً من نور الدين فيرن، الكاتب الصحفي المعروف بعداؤه ومؤامراته ضد حركة الخدمة، وعبد الرحيم كارسلي؛ أستاذ القانون ورئيس حزب المركز المنتمي إلى التيار الإسلامي والمعروف بعلاقاته الوطيدة مع دوائر السلطة الحالية في وقت سابق، كشفوا عن معلومات ووثائق صادمة حول الانقلاب الفاشل. فنور الدين فيرن أدلى بتصريحات مثيرة في عريضة الشكوى التي تقدم بها إلى النيابة العامة وضعت أردوغان في موقف حرج؛ إذ أكد أن أردوغان استدعاه من سجنه في عام ٢٠١٥ واستضافه في قصره بحضور وزير العدل السابق والمستشار الرئاسي الحالي بكر بوزداغ، وقدم لهما ملفاً يتألف من ست صفحات يثبت بالأدلة والوثائق أن هناك استعدادات لانقلاب عسكري داخل الجيش، ومن ثم عقّب بقوله: "لقد أكد كل من السيد رئيس الجمهورية ووزير العدل أنهما سيهتَمَان بالقضايا المطروحة في الملف وسيقومان بما يلزم. وكل من المستشار الخاص الرئاسي حسن دوغان والمحامية كزبان حاتمي من شهود هذا اللقاء". ثم استأنف قائلاً: "إلا أن وقوع انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦ الخائن بعد مرور عام كامل على هذا اللقاء يدل بصورة واضحة على أن أيّاً من أجهزة الدولة لم تهتم بهذه التحذيرات ولم تتخذ تدابير وقائية كفيلة بمنع هذه المحاولة!".^(٧٠)

ومع أن الكاتب فيرن الذي يعتبر من فريق أرجنكون، في تحالف حزب العدالة والتنمية-أرجنكون الذي يحكم تركيا معاً منذ عام ٢٠١٣، يزعم أن ما سماه "منظمة فتح الله كولن..." من كانت تقف وراء الاستعدادات لانقلاب عسكري، إلا أن هذا تضليل منه واضح بين. ذلك أن عبارة "منظمة فتح الله كولن..." لم تكن طرحت بعد في السوق في ذلك الوقت، بل كانت عبارة "الكيان الموازي" هي الرائجة والمستخدم في أوساط الحكومة والرأي العام. بل لم يكن أردوغان تمكن حينها من استصدار أي موافقة من مؤسسات الدولة حتى على إجرامية أو

إرهابية ما سماه "الكيان الموازي"، دع عنك التصريح بحركة الخدمة أو منظمة فتح الله كولن. إذ إن جهود أردوغان بل ضغوطه على مجلس الأمن القومي ليصدر قراراً في هذا الصدد كانت باءت بفشل ذريع. فعلى الرغم من أنه أعلن اعتمازه إدراج "الكيان الموازي" ضمن "العناصر المهددة للأمن القومي التركي" في اجتماع عقده مجلس الأمن القومي قبل يوم واحد من بداية عام ٢٠١٥ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤)، إلا أنه لم ينجح في ذلك، حيث نشر البيان الختامي لهذا الاجتماع خالياً من أي إشارة إلى "الكيان الموازي" الذي كان يطلق خصيصاً على حركة الخدمة، بل ورد بدلاً من ذلك عبارة "كيانات غير شرعية تحت غطاء شرعي"، كما اعترف بذلك الكاتب الصحفي المعروف بعلاقاته الوطيدة بجهاز المخابرات عبد القادر سلفي. وهذه العبارة كانت تشير حينها عامة إلى اتحاد المجتمعات الكردستانية؛ الهيئة الإدارية العليا لحزب العمال الكردستاني، الذي عمل على تشكيل كيانات موازية للدولة في المدن الشرقية والجنوبية الشرقية من خلال تأسيس محاكم خاصة به وإجراء محاكمات بعيداً عن المحاكم الرسمية.

فضلاً عن ذلك، فإن رئيس الأركان العامة في تلك الفترة نجدت أوزيل كان رفض رغبة أردوغان في إطلاق عملية في صفوف العسكر لتصفية الجيش مما وصفه بأعضاء الكيان الموازي على غرار ما جرى في جهازي الأمن والقضاء بعد تحقيقات الفساد والرشوة في ٢٠١٣ بقوله: "القوات المسلحة لا تتحرك إلا بناءً على الأدلة والوثائق. لقد طالبنا كلاً من الأمن والاستخبارات بتزويدنا بمعلومات في هذا الموضوع، غير أنه لم تصلنا أية معلومات عنهما، فلا يمكننا إطلاق عمليات بناءً على بلاغات غير موقعة. نحن نقوم بما يلزم في إطار القوانين".

نتهي من ذلك إلى أن الأمر المؤكد في تصريحات الكاتب فيرن هو أن أردوغان كان على علم مسبق بمحاولة الانقلاب قبل سنة كاملة على أقل تقدير، وأنه لم يحرك ساكناً للحيلولة دون هذه المحاولة العاشمة لكي يوظف نتائجها، نظرًا لأنه لم ينس ببنت شفة حتى اللحظة لنفي صحة هذه المعلومات.

والتصريحات التي أدلى بها رئيس حزب المركز عبد الرحيم كارسلي هي الأخرى أخذت مكانها ضمن الأدلة والوثائق التي تبرهن على أن محاولة الانقلاب كانت مؤامرة ضد حركة الخدمة وتركيا عامة. فقد قال عبر تغريدة على حسابه في تويتر إنه حصل على نسخة من

عريضة شكوى تقدم بها أحد المشتكين إلى النيابة العامة في إسطنبول، مع إعطاء رقم ملف عريضة الشكوى وهو (١٧٤١٤٩/٢٠١٨). ويؤكد كارسلي أن المشتكي يتحدث بالأدلة والوثائق عن أن أركان الحكومة كانوا على علم مسبق بالإجراءات المتخذة في الجيش قبل محاولة الانقلاب، لكنهم لم يحركوا ساكنًا لمنع حدوثها. ثم يضيف كارسلي قائلاً: "مع أن المسؤولين قالوا بأنهم سيقومون بما يلزم، لكن تبين أنهم انتظروا متفرجي الأيدي أن تحل بنا كارثة الانقلاب! ولماذا انتظروا ولم يتخذوا التدابير؟ جواب هذا السؤال وأمثاله في هذا الملف. ما أمله وأرجوه من الله تعالى هو أن تتجلى كل الحقائق في أقرب وقت ممكن".^(٧١)

انقلاب مدبر

إذا تدبرنا هاتين المعلومتين أو الاعترافين في ضوء الاعترافات والمعلومات والوثائق الأخرى التي ظهرت حتى اليوم فمن السهولة بمكان أن نستوعب مضمون عبارة "الانقلاب المدبر" التي طرحتها المعارضة في تفسير ما حدث في ١٥ تموز ٢٠١٦. فأردوغان الذي فرغ من غلق ملفات الفساد والرشوة عام ٢٠١٣ وإخضاع الأمن والقضاء لحكومته بسفسة "الكيان الموازي" كان يخطط للشروع في تطبيق النهج ذاته في المؤسسة العسكرية التي قالت لأردوغان: "لن أسمح بإطلاق عمليات الكيان الموازي في صفوف الجيش"، و"لن نتدخل عسكرياً في سوريا ما لم يكن قرار من الأمم المتحدة" (رئيس الأركان السابق وزير الدفاع الحالي خلوصي أكار) و"إذا تم تجاوز خطوطنا الحمراء في مفاوضات السلام الكردي مع حزب العمال الكردستاني فإننا لن نتردد في القيام بما يجب" (رئيس الأركان الأسبق نجدت أوزيل). بل إنه كان يبحث عن ذريعة لإعادة ترتيب الجيش من ألفه إلى يائه تمهيداً لتأسيس جيشه الشخصي من العناصر الراديكالية الإسلامية التي جمعها من كل أنحاء العالم في سوريا على غرار الحرس الثوري الإيراني. تنفيذاً لهذه الرغبة يوظف أردوغان العسكريين المرتبطين به أو بحليفه أرجنكون، فيقومون بالتآمر على الجنرالات والضباط الذين يغلب عليهم النزعة الانقلابية التقليدية ويدبرون انقلاباً أو عصياناً محدوداً مسيطراً عليه. يحمل أردوغان مباشرة المسؤولية الكيان الموازي، ويصف المحاولة بـ"هدية كبيرة من الله" في تصريحات أدلى بها ليلة الانقلاب ذاته، ويطلق في صبيحة الليلة نفسها عملية اعتقال وفصل جماعية طالت عشرات الآلاف بتهمة العضوية في تنظيم إرهابي خرج إلى الوجود بين ليلة وضحاها تحت مسمى "منظمة فتح الله كولن..." وفق قوائم أسماء معدة مسبقاً، وارتفعت هذه الأرقام في قابل الأيام إلى مئات الآلاف. ونتيجة هذه العمليات تودع الديمقراطية الهشة تركيا ويحل محلها نظام الرجل الواحد.

الأمر المثير للغرابة والدهشة أن عدد المعتقلين والمفصولين من المدنيين كان يفوق عشرين مرة على الأقل عدد المعتقلين والمفصولين من العسكريين. لو لم يكن هناك أي دليل آخر لكفت هذه الحقيقة للبرهنة على أن هذه المحاولة كانت مؤامرة لإعادة تصميم المجتمع المدني والجيش الوطني.

تصريحات رئيس الاستخبارات الألمانية

قال برونو كال برونو كال؛ رئيس الاستخبارات الخارجية في ألمانيا في تصريحاته لصحيفة "بيلد" الألمانية: "إن الحكومة التركية حاولت على مستويات مختلفة إقناعنا بأن حركة كولن هي التي دبرت محاولة الانقلاب، لكنها فشلت في تقديم أي دليل مقنع في هذا الصدد. هذه المحاولة لم تكن عملاً منظماً شارك فيه كل أجهزة الدولة. الحكومة التركية كانت قد أطلقت حملة تصفية كبيرة حتى قبل هذه المحاولة الانقلابية، وتوقعت بعض المجموعات في المؤسسة العسكرية أن تطالهم هذه التصفيات أيضاً، فرأت ضرورة المسارعة إلى إحداث انقلاب لإنقاذ أنفسهم. لكنهم تأخروا وحصدتهم تلك التصفيات التي بدأت بعد إفشال الانقلاب. حتى لو لم تقع هذه المحاولة فإن هذه التصفيات كانت ستجرى وإن لم تكن بهذه الشدة والعمق والتوسع. فمحاولة الانقلاب باتت ذريعة مرحة بها. لكن حركة كولن ليست منظمة إرهابية بل هي حركة مدنية دينية تعليمية". (ولعله يشير بعبارة "مرحة" إلى وصف أردوغان لمحاولة الانقلاب بالهدية الإلهية!)

تصريحات رئيس لجنة الاستخبارات البرلمانية الأمريكية

وعضد رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي ديفين نونيز ما قاله برونو كال في الانقلاب التركي: "ليس هناك أي دليل يشير إلى تدبير فتح الله كولن لمحاولة الانقلاب في تركيا. إدارة الرئيس أردوغان تتجه يوماً بيوم إلى مزيد من الاستبداد والسلطوية، لذلك تعاني العلاقات الثنائية بين البلدين من توتر"، وذلك في إطار رده على سؤال قناة "فوكس" الأمريكية حول المزاعم التي تسوقها السلطات التركية عن استعداد الولايات المتحدة لإعادة الأستاذ كولن إلى تركيا. وتوقع أن العلاقات بين تركيا وأمريكا ستواجه مزيداً من الصعوبات بالتوازي مع زيادة الجهود المبذولة في سبيل تطهير كل من سوريا والعراق من عناصر تنظيم داعش.^(٧٢)

دلالات التصريحات الأوروبية والأمريكية

وفي هذا السياق ينبغي أن نتذكر أن رئيس المخابرات التركي هاكان فيدان كان قد أجرى في منتصف فبراير ٢٠١٧ زيارة إلى ألمانيا تلبية للدعوة التي وجهها له نظيره الألماني برونو كال، بعد الزيارة التي أجرتها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى تركيا في الثاني من الشهر ذاته (شباط). وتشير المصادر إلى أن "متابعة أنشطة حركة الخدمة في ألمانيا عن كثب، وإعادة المطوليين من المنتمين لها إلى تركيا" كان بين المواضيع التي بحثها كل من هاكان فيدان برونو كال.

وإذا أردنا قراءة تصريحات برونو كال في ضوء هذه الخلفية فإنه يكون قد قال: "زارني هاكان فيدان في الشهر المنصرم، وحاول إقناعي بوقوف كولن وراء الانقلاب لكنه لم ينجح في ذلك. ونحن كنا على علم بموجة التصفية الكبيرة التي خططوا لها قبل الانقلاب".

الجيش التركي ساحة لصراع المحورين الغربي والشرقي

لما أعلن أزدوغان الحرب على حركة الخدمة، خاصة بعد بدء تحقيقات الفساد والرشوة في ٢٠١٣، بادر إلى تعيين الضباط المرتبطين بالمعسكر الشرقي الأوراسي (روسيا + الصين)، أي مجموعة "أرجنكون" والمتهمون في إطار قضية "بليوز/المطرقة" الانقلابية، في مواقع حساسة بالمؤسسة العسكرية مجددا، وفتح المجال أمامهم ليقوموا بتصفية الضباط المتحالفين مع المعسكر الغربي (أمريكا + أوروبا). فهؤلاء من أعدوا قبل الانقلاب قوائم الأسماء الواجب تصفيتهم، كما اعترف بذلك زعيم حزب الوطن دوغو برينجك الداعم للمعسكر الأوراسي، وأدرجوا فيها كل الضباط المعينين في أماكنهم بعد اعتقالهم وإيداعهم السجن في إطار قضية أرجنكون المعروفة، سواء كانوا متعاطفين مع حركة الخدمة أو لم يكن لهم أي علاقة معها. وبأغلب الاحتمال، كان رئيس الأركان خلوصي أكار مع قاداته الآخرين ضمن هذه الأسماء المقررة تصفيتهم، بل إنه كان رأس المجلس العسكري الذي كان سيشيتر على الحكم في حال نجاح الانقلاب وفق تصريحات المتهمين بالانقلاب في المحكمة، وهذا ما جعل الانقلابيين يطمئنون إليه ويبادرون إلى الانقلاب. لكن يبدو أن هاكان فيدان ومجموعة أرجنكون نجحوا في شراء ذمة أكار أو أقنعوه بخطتهم، وهو الأمر الذي أفضّل الانقلاب؛ نظرا لأن هاكان فيدان أجرى معه لقاءين، أحدهما سري كشفت عنه صحيفة "إيدنليك"، والآخر يعرفه الجميع، السري كان قبل يوم واحد من الانقلاب ودام ست ساعات، والمعلن كان قبل ساعات قليلة من اندلاع أحداث الانقلاب.

خلاصة تقرير البرلمان البريطاني حول الانقلاب

وفي ٢٤ مارس ٢٠١٧ نشر البرلمان البريطاني تقريرًا مكونًا من ٧٠ صفحة حول محاولة الانقلاب، وهو كذلك جاء نافيًا ادعاءات أردوغان حول تورط الأستاذ كولن وحركة الخدمة في التخطيط للانقلاب، وداعمًا للتقارير الاستخباراتية الدولية السابقة. حيث أكد على نحو لا يدع مجالاً للشك أو التأويل قائلاً: "لا يوجد دليل مادي ملموس واضح على وقوف كولن وراء الانقلاب".

ويمكن تلخيص ما ورد في التقرير كما يلي: "إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أعمال العنف التي جرت ليلة الانقلاب، وضخامة حجم كل من الاتهامات الموجهة لأنصار كولن وعمليات الفصل والاعتقال التي طالت أناسًا يزعم أنهم كولنيون استنادًا إلى هذه التهمة، فإننا لا نمتلك أي دليل مادي واضح يمكن أن نقدمه للرأي العام. ومع أن هناك بعض الأدلة التي تشير إلى مشاركتهم في أحداث الانقلاب على المستوى الفردي، إلا أن هذه الأدلة قائمة على روايات وحكايات وشائعات تفتقر إلى أدلة قضائية بينة، ومنقولة عن أشخاص ليسوا شهوداً أصليين ولا مرتبطين بالأحداث مباشرة. وإذ ننشر هذا التقرير بعد ٩ أشهر من محاولة الانقلاب، فإننا نؤكد من الحكومتين التركية والبريطانية لم تستطع أن تثبت تورط أي أحد منهم في الانقلاب، بل حتى لا يوجد أي قرار صادر من المحكمة يدين أحدًا من الكولنيين بالتورط في محاولة الانقلاب. وهنا نريد الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ أي خطوات في سبيل ترحيل كولن من أراضيها إلى تركيا، بالرغم من إرسال الحكومة التركية ٨٠ مظروفًا حول ادعاءات تورطه في التخطيط للانقلاب كدليل على إدانته. أما أن يكون الكولنيون العنصر الوحيد أو الأساسي في محاولة الانقلاب لا يبدو ممكنًا، حيث إن خصوم ومنافسي حزب العدالة والتنمية في تركيا يتواجدون في مفاصل الدولة بكثرة، ومنهم العناصر الكمالية. وتورط بعض عناصر الكولنيين لا يعني بالضرورة أن الجماعة تقف وراء المحاولة الانقلابية أو أن قيادتهم هي التي وجهتهم للقيام بها".

بالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير البريطاني انتقد كثيرا من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية بحق من يشكّ بصلووعهم في المحاولة الانقلابية. ويشير التقرير إلى أن كثيرا من هؤلاء الذين فقدوا وظائفهم تعرضوا لأشكال أخرى من العقوبات ومظاهر الاضطهاد. كما يبدي التقرير الخشية من احتمال أن تكون معلومات الفصل والاعتقال هذه غير دقيقة بالنظر إلى ما يتردد من روايات وينشر من تقارير، ويعرب عن أسفه لشمول أعداد كبيرة من الأبرياء في عقوبات نالتهم دون ذنب منهم لمجرد الريبة.

ورأى التقرير "أن المخاطر الأمنية التي مثلتها محاولة الانقلاب ويمثلها الإرهاب في تركيا كبيرة وحقيقية، إلا أن حجم عمليات التطهير يجعل من الصعوبة بمكان الجزم بأنها كانت ضرورية أو مثلت رد فعل معقول"، وأكد "أن تردي أوضاع حقوق الإنسان في تركيا سبق المحاولة الانقلابية، إلا أن الانقلاب والإرهاب باتا يستخدمان ذريعة لمزيد من الانتهاكات، الأمر الذي ينال من أصول الثقافة الديمقراطية في البلاد".^(٧٣)

لقد أحدث التقرير البريطاني صدمة كبرى لدى إعلام أردوغان الذي سعى في البداية لتشويه مضمونه، لكن لما لم يجد أي مجال للتأويل بدأ يحاول التقليل من شأنه.

وفي إطار تعليقه وتقييمه للتقارير الاستخباراتية الدولية المذكورة أعلاه، قال الخبير الاستخباراتي الألماني الشهير إريك شميت أنبوم المعروف بعلاقاته المقربة للمخابرات الألمانية وصاحب العديد من المؤلفات والمقالات التي تدور حول فعاليات المخابرات الألمانية في مطلع أبريل ٢٠١٧ خلال برنامج حوار على قناة ZDF الألمانية: "ليس من الممكن القول بأن حركة الخدمة هي من دبرت المحاولة الانقلابية بالنظر إلى الاكتشافات التي توصلت إليها وكالات الاستخبارات الغربية مثل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) والاستخبارات الألمانية (BND)، إذ لا يوجد حتى دليل بسيط على هذا الأمر"، واصفاً ما حدث بـ"السيناريو" وحملة استباقية لأردوغان في مسعى منه للهروب من انقلاب حقيقي.

وفي رد منه على سؤال مقدمة البرنامج الصحفية الشهيرة مايريت إيلنر سبب اتهام أردوغان لحركة الخدمة بتدبير المحاولة الانقلابية، أرجع شميت سبب هذا إلى أن ذلك أسهل طريقة لتحويل أفراد حركة الخدمة إلى مجرمين والتخلص منهم، ثم أضاف قائلاً: "أجل، من الممكن أن أردوغان أنشأ قصراً يقاوم حتى قنبلة نووية، لكنه لم يستطع منع تسرب بعض الأسرار من هناك. بقدر ما فهمنا من المعلومات التي قدمتها وكالات الاستخبارات الغربية، فإن بعض المعلومات تسربت من قصر أردوغان، رغم الإجراءات المشددة لمنع تسرب المعلومات من القصر، فالاستخبارات المركزية الأمريكية وبعض الوكالات الاستخباراتية الغربية تمتلك قدرات وتجهيزات يمكنها التغلغل إلى أكثر أنظمة الاتصالات سرية واختراقها. وتشير الاكتشافات التي توصلت إليها هذه الوكالات الاستخباراتية أن محاولة انقلاب يوليو ٢٠١٦ لم تكن محاولة انقلابية فعلية بل محاولة مفتعلة".^(٧٤)

التهمة الجاهزة: الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن

كثير من المراقبين والمحللين من الداخل التركي وخارجه يرون أن أجهزة الأمن والقضاء التركية، التي تضم موظفين من كل الانتماءات والأيدولوجيات، لما كشفت في عام ٢٠١٣ عن ممارسات الفساد والرشوة الكبيرة التي تورط فيها أربعة وزراء ومجموعة من الموظفين ورجال الأعمال، بات أردوغان في موقف حرج جدا بحيث شعر بالحاجة إلى "لافتة جاهزة" ليصم بها الكاشفين عن هذه الممارسات، من أجل إنقاذ حكومته ووزرائه ورجاله. ويشيرون إلى أنه اختار حركة الخدمة لتكون هي كبش الفداء، مرجعين سبب ذلك إلى أن هذه الحركة كانت الوحيدة "القابلة" لحملها هذا الحجم من "الاتهامات" كالانقلاب والسيطرة على كل دول العالم؛ نظرا لأنها تتمتع بقوة ونفوذ ليس في تركيا فقط بل في جميع أرجاء العالم من خلال مؤسساتها التعليمية والخيرية، فاستحدثت جريمة نمطية تحت مسمى "الانتماء إلى حركة الخدمة" لإلصاقها إلى كل معارض له ليتمكن بكل سهولة من تصفيته. وهذه الأطروحة تلقتها بالقبول شريحة كبيرة من مؤيدي أردوغان وعدد ليس بالقليل من المدارس الفكرية الأخرى بفضل آلة الدعاية العملاقة الرسمية.

والواقع أن أردوغان اعتبر تحقيقات الفساد والرشوة "محاولة انقلاب"، يقف وراءها ما أسماه "الكيان الموازي"، في إشارة منه إلى حركة الخدمة، ومن ثم أطلق حملة موسعة ضد كل قيادات الأمن والقضاة المشرفين على تحقيقات الفساد المذكورة، واعتقل أو أقال عشرات الآلاف منهم بتهمة انتمائهم إلى هذه الحركة، دون النظر إلى الفوارق الأيدولوجية بينهم، وذلك بعد أن أعاد تصميم أجهزة الأمن والقضاء والقضاء الأعلى وأخضعها لإرادته تماما.

وفي هذا الإطار أمر أردوغان السلطات بالاستيلاء - قبل الانقلاب - على كل من مجموعتي "إيباك" و"فضاء" اللتين كانتا تضمان أكثر الصحف مبيعة وقراءة في تركيا كصحيفة زمان وبوجون، وفرض حراسة قضائية على شركات اقتصادية ومؤسسات تعليمية بنفس التهمة، الأمر الذي أدانه كل المؤسسات الإعلامية المحلية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للصحافة والإعلام ومنظمة "مراسلون بلا حدود" وغيرها، معتبرة إياه عملية غير قانونية تستهدف تضييق الخناق على حرية الصحافة ومنعها من الرقابة على ممارسات الحكومة باسم الرأي العام.

ولما وقع الانقلاب الفاشل الذي بدأ زعيم المعارضة وكثير من الكتاب العلمانيين يصفونه بـ"الانقلاب تحت سيطرة أردوغان"، أطلق الرئيس أردوغان حملة مضادة في صبيحة ليلة الانقلاب أسماها المعارضون "انقلابا مدنيا مضادا"، أطاح في إطارها بكل القادة في المؤسسة العسكرية التي هي العلمانية والكمالية في جوهرها، وأعضاء القضاء الأعلى المنتمين إلى تيارات مختلفة، بفضل التهمة ذاتها (الانتماء لحركة الخدمة)، سواء شاركوا في الأحداث أم لم يشاركوا، وكانوا منتمين إلى الحركة أو لم يكونوا على أي صلة بها.

وتتهم المعارضة التركية والتقارير الدولية المذكورة الرئيس أردوغان باستخدام تهمة "الانتماء إلى حركة الخدمة" كذريعة في مساعيه الرامية إلى إعادة ترتيب أجهزة الأمن والقضاء وتصميمها مجدداً وفق أهدافه، من خلال توظيف تحقيقات الفساد والرشوة، بعد أن كشفت تلك الأجهزة القناع عن فساد حكومته؛ وكذلك المؤسسة العسكرية من خلال استغلال محاولة الانقلاب بعد أن رصدت تلك المؤسسة علاقات حكومته المشبوهة مع المجموعات المتطرفة والإرهابية كتنظيم داعش في سوريا.

اعترافات تكشف عن الانقلاب المدبر

ومما يعضد الرؤية القائلة بأن أردوغان اتبع الاستراتيجية المذكورة، أي تقديم حركة الخدمة مسؤولة عن كل السلبات والجرائم المرتكبة في تركيا، وتوظيف ذلك في تحقيق أهدافه، أن عديداً من الكتاب الصحفيين المقربين للسلطة، وعلى رأسهم راسم أوزان كوتاهيالي وجيم كوجوك المعروفان بعلاقتهما الوطيدة مع أجهزة المخابرات التركية، اعترفوا بأن حركة الخدمة اختيرت "كبش فداء" لإلقاء جريمة الانقلاب عليها وإجراء التصفية اللازمة في مؤسسات الدولة بدعوى تطهيرها من المنتسبين إلى هذه الحركة. فقد قال الكاتب الصحفي راسم أوزان كوتاهيالي بمقاله المنشور في ٢٧ فبراير ٢٠١٧ بجريدة "صباح" المملوكة لعائلة أردوغان: "مع أن منظمة فتح الله كولن هي من تقف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة، - على حد زعمه - إلا أنها لم تكن وحيدة، بل إنها كانت خيانة جماعية شارك فيها كل الانقلابيين القدماء في المؤسسة العسكرية أيضاً. لكن الحكومة نفذت سياسة مقصودة، وهي واعية بالحقيقة، تمثلت في التركيز على منظمة كولن على وجه الخصوص، والتستر على المجموعات الأخرى المشاركة في ارتكاب هذه الخيانة الوطنية أيضاً، وذلك من أجل تأمين اللحمة الوطنية والوحدة المجتمعية ضد الانقلابيين".

كما اعترف كل من كوتاهيالي في مقال لاحق له، وجيم كوتشوك في برنامج على قناة "خبر ترك"، أن معظم الجنرالات الذين شاركوا في محاولة الانقلاب لا ينتمون إلى حركة الخدمة وإنما هم من التيار الكمالي الأتاتوركي، إلا أن الحكومة نفذت حركة التصفية بتهمة الانتماء إلى الحركة عمداً. إذ ادعى كوتاهيالي أن هذه السياسة كانت نابعة من نوايا حسنة وتعتمد على العقل السليم والسياسة الحكيمة، على حد وصفه، مبرراً ذلك بأنه لو تم التركيز والتأكيد على العناصر الكمالية الإيديولوجية الأخرى المشاركة في محاولة الانقلاب لأحدث ذلك شرخاً كبيراً وانقساماً جديداً في صفوف المجتمع، على حد تعبيره. (٧٥)

وفي الختام نقول: كل ما سبق يكشف ضرورة تلبية الدعوة التي وجهها فتح الله كولن إلى الرئيس أردوغان والمجتمع الدولي لتشكيل لجنة دولية محايدة من أجل الكشف عن حقيقة الجرائم المسندة إلى حركة الخدمة وممارسات السلطة الحاكمة في تركيا بحجة مكافحة هذه الحركة، نظراً لأن أردوغان ألغى محاكم الجزاء الثقيلة العاملة في البلاد منذ عقود وأسس بدلاً منها محاكم الصلح والجزاء التابعة له مباشرة في عام ٢٠١٤، وبذلك باتت كل أجهزة القضاء مسيسة وفاقة للحيادية والمصداقية، خاصة بعد حركة التصفية الشاملة التي جرت عقب كل من تحقيقات الفساد والرشوة في عام ٢٠١٣ ومحاولة الانقلاب في عام ٢٠١٦. ومع أن أردوغان رفض دعوة كولن هذه، إلا أنه من الممكن القول إن التقارير الدولية التي حاولنا رصدها أعلاه قد أدت الدور الذي كان من المنتظر أن تؤديه تلك اللجنة الدولية في الكشف عن حقيقة الانقلاب.

أدلة الانقلاب المدبر في ضوء تصريحات أردوغان!

رغم مرور أكثر من ثلاثة أعوام على أحداث الانقلاب الفاشل إلا أن العديد من جوانبها لا تزال مظلمة مجهولة، وتتكشف كل يوم حقائق جديدة تزيل الستار عن ملابس هذا الانقلاب الغاشم، سواء كان من خلال تصريحات المتهمين بالانقلاب أثناء محاكمتهم أو تصريحات الرئيس رجب طيب أردوغان نفسه أثناء إلقائه خطابات حماسية على أنصاره.

لقد اعتمد زعيم المعارضة ورئيس حزب الشعب الجمهوري في وصفه أحداث ١٥ يوليو ٢٠١٦ بـ "الانقلاب تحت السيطرة" أو "الانقلاب المدبر" على "عجز" السلطات من منع وقوع الانقلاب بالرغم من علم جهاز الاستخبارات الوطنية بالاستعداد للانقلاب في الساعة ١٤:٣٠، وإخباره رئاسة هيئة الأركان العامة في ١٦:١٦ من يوم الانقلاب، الأمر الذي جعله هدفاً للرئيس أردوغان.

وسأحاول أن أقدم لكم قصة الانقلاب الفاشل على لسان أردوغان، ثم نترك القرار إليكم لتصفوه بأي وصف شئتم، في ضوء هذه المعلومات، أهو انقلاب عسكري حقيقي استهدف حكومته أم هو انقلاب حطّط له بالفشل وحقق أهدافه منه بفضل حالة الطوارئ التي أعلنها بحجة هذه المحاولة الغادرة!؟

فقد قال أردوغان في البداية إنه علم بخبر الانقلاب من صهره وزير الطاقة برات ألبيراق في الساعة ١٦:٣٠ من عصر يوم الانقلاب، ثم ناقض نفسه في تصريحات لاحقة زعم فيها أنه حصل على خبر تحرك مريب بصفوف الجيش في الساعة ٢١:٣٠ من ليلة الانقلاب، وبحلول الساعة ٢٢:٠٠ حصل على معلومات مؤكدة من رئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان.

وإذا كانت هذه المعلومات صحيحة، فإن سؤال "طالما أن أردوغان حصل على معلومات مؤكدة عن تحرك مريب بالجيش في الساعة العاشرة من ليلة الانقلاب، أي في وقت لم يكن أغلق فيه جسر البوسفور من قبل الجنود، ولم تبدأ الطائرات الحربية في التحليق في أجواء العاصمة أنقرة... فلماذا إذاً انتظر حتى الساعة ٠٠:٢٤ ليظهر على الشاشة التلفزيونية ويعلن عن وجود محاولة انقلاب ضده؟" يحتاج إلى جواب مقنع، حيث إن سكوته حوالي ساعتين، وعدم تنبيهه قوات الأمن والشعب فتح الأبواب على مصاريعها أمام خروج العسكريين من ثكناتهم، ومن ثم حدوث مواجهات بينهم وبين المواطنين!

وبحسب سجلات النيابة العامة، فإن أول رسالة تنبيه واستعداد للوحدات العسكرية من أجل الانقلاب أرسلت من مقر قيادة الأركان العامة في الساعة ٢١:٣٧ من ليلة الانقلاب، وفي الساعة ٢٢:٠٠ أغلق الجنود جسري البوسفور والسلطان محمد الفاتح المعلقين، وبدأت الطائرات الحربية في التحليق بسماء أنقرة في الساعة ٢٢:٠٨. وفي الساعة ٢٢:٢١ أرسل من قيادة الأركان العامة لجميع الوزارات تعليمات بفرض "الأحكام العرفية".

لقد تضاربت كل التصريحات التي أدلى بها أردوغان حتى اليوم حول موعد علمه بالانقلاب؛ إذ قال فور وصوله مطار أتاتورك من فندقه بمدينة مارماريس ليلة الانقلاب: "أصدقائي الأعزاء، كما تعرفون، كان هناك تحرك في صفوف الجيش بعد الظهر"، الأمر الذي فسره الرأي العام بأن أردوغان علم بالانقلاب بعد ظهر يوم الانقلاب.

لكن في ١٨ يوليو ٢٠١٦، قال أردوغان في تصريحاته لقناة سي إن إن إنترناشيونال في تلك الليلة: "وصل إليّ الخبر حوالي الساعة ٢٠:٠٠ تقريباً، وعلمت بوجود تحركات وتطورات في بعض المناطق، وعندها اتخذنا نحن أيضاً قراراً بالتحرك والمبادرة".

غير أن هذا التوقيت غيّرهُ أردوغان أيضًا وبعد ثلاثة أيام فقط، إذ قال خلال حوار صحفي مع وكالة رويترز في ٢١ يوليو ٢٠١٦ إنه تلقى اتصالاً هاتفياً من صهره وزير الطاقة ألبيراق حوالي الساعة الرابعة أو الرابعة والنصف، أخبره فيه بوجود تحركات عسكرية في منطقة "بيلر بكي" وإغلاق مداخل الجسرين المعلقين.

لم يكن ذلك رأي أردوغان الأخير حول توقيت علمه ببدء أحداث الانقلاب، إذ خرج أردوغان في ٣٠ يوليو ٢٠١٦ على قناة "A Haber" التابعة لأحد أفراد عائلته وزعم أن الساعات والتوقيتات تشابهت عليه، وادعى هذه المرة أن صهره اتصل به حوالي الساعة ٢١:٣٠ من ليلة الانقلاب.

وإذا ألقينا نظرة على تلك التصريحات، نجد أن أردوغان حصل على معلومات أولية عن الانقلاب في الساعة ٢١:٣٠ ليلة الانقلاب من صهره، ثم حصل على معلومات مؤكدة عن الانقلاب من رئيس جهاز الاستخبارات بحلول الساعة ٢٢:٠٠.

ولكن أردوغان انتظر حتى الساعة ٠٠:٠٠ (والفارق ساعتان) ليعلن للرأي العام وجود محاولة للانقلاب ضده، وأدلى بتصريحاته الأولى في هذا الصدد في الساعة ٠٠:٠٤ من منتصف الليلة لمراسلي وممثلي وكالة الأخبار بفندقه في بلدة مارماريس السياحية التابعة لمدينة موغلا، غير أن هذه التصريحات لم تنشر على القنوات.

وأخيراً، أي بعد ساعتين ونصف من علمه "المؤكد" بالتحرك العسكري في صفوف القوات المسلحة، قام أردوغان بإجراء مداخلة الشهيرة مع قناة "سي أن أن ترك" عبر تطبيق فيس تايم في الساعة ٠٠:٢٤، وأعلن للرأي العام وجود محاولة للانقلاب على الحكومة، ودعا الشعب للنزول إلى الشوارع.

انطلق مجموعة صغيرة من الجنود لإحداث انقلاب في تركيا، معظمهم كانوا من طلاب الأكاديميات العسكرية الذين يستخدمون رصاصات مطاطية بدلاً من الحقيقية وفق الأعراف العسكرية، فقاموا أولاً بإغلاق الجسرين المعلقين في إسطنبول على حركة المرور. ثم ظهرت في الطرقات والشوارع عديد من الدبابات التي كانت محشوة بالقنابل المطاطية بدلاً من الحقيقية أيضاً، باعتراف صحيفة "يني عقد" الإسلامية الخاضعة لأردوغان. وبعد ذلك توجه بعضهم إلى قصف مبنى البرلمان في خطوة مثيرة للشبهة لم تحدث في تاريخ الجيش التركي المعروف باحترافه في الانقلابات، وسقط حطام المبنى من الزجاج والخشب والخرسانة على

جهته الخارجية بدلاً من الجهة الداخلية، مع أن القبلة تأتي من الجهة الجانبية لمبنى البرلمان، بشكل مخالف لقوانين الفيزياء، وراحت طائرات حربية لضرب وقصف قصر أردوغان، لكنها عجزت عن ذلك ولم تصب إلا حديقة القصر فقط، مع أن مساحته تبلغ ٤٥٠ ألف متر مربع، وعلى الرغم من أنها متقدمة تقنيًا وتحمل صواريخ ذات قنابل موجهة بالليزر.

هناك عجائب وغرائب عديدة حدثت ليلة الانقلاب لا يمكن أن نحصرها تقودنا إلى أن أردوغان كان من أدار الانقلاب الفاشل بـ"ريموت كنترول"، واستخدم الجنود السذج الذين لم يكونوا يعلمون أنهم في مهمة الانقلاب من جانب؛ والمواطنين المدنيين الذين شحنهم بالكراهية والعداء من جانب آخر، ونظم مواجهة بين الطرفين لتضخيم رد الفعل أسفرت عن استشهاد ٢٥٠ شخصًا، من أجل الحصول على الذريعة اللازمة لتنفيذ خطته في إعادة تصميم كل أجهزة الدولة وفق أهدافه.

وعلى ضوء المعلومات المقدمة أعلاه وفي ظل كشف المخابرات الغربية، وبوجه أخص المخابرات البريطانية، عن تخطيط أردوغان لإلصاق هذه المحاولة الانقلابية الغاشمة بحركة الخدمة من أجل اختلاق ذريعة وإطلاق حملة تصفية موسعة ضد المتعاطفين معها في أجهزة الدولة، من الممكن أن نخلص إلى أن "أردوغان وأتباعه قاموا بهذه التمثيلية الانقلابية بغية إحكام قبضتهم على المؤسسة العسكرية ووضعها تحت وصايتهم، وحتى يتسنى لهم إقصاء المعارضين لهم في داخل السلك العسكري.

خلاصة القول: مثلما أن أردوغان أحدث "انقلاباً مضاداً" في اليوم التالي من بدء تحقيقات الفساد والرشوة في ٢٠١٣، بادر إلى نسف جهازي الأمن والقضاء من ألفه إلى يائه، بحجة تطهيرهما من أعضاء "الكيان الموازي"، ثم أنشأ بدلاً منهما جهازي أمن وقضاء "موازيين" تابعين له تماماً، وذلك من أجل التستر على جريمة "الفساد والرشوة"، كذلك أقدم على "انقلاب مضاد" في صبيحة ليلة الانقلاب "المفبرك" في ٢٠١٦ بمهارة عناصر شركة "صادات" الأمنية ومجموعات شبيهة عسكرية تابعة له، أطاح بكل القادة العسكريين وأعضاء القضاء الأعلى، سواء شاركوا في الأحداث أم لم يشاركوا، بذريعة تنقية الجيش من عناصر "الكيان الموازي" أيضاً، ثم راح يعين مكانهم أتباعه المبايعين له وحلفائه من القادة المدانين سابقاً في قضايا انقلابية مثل قضيتي شبكة وعصابة أرجنكون والمطرقة.

محاولات التستر على حقائق الانقلاب

على الرغم من سيطرة الرواية الرسمية عن الانقلاب الفاشل على عقول عامة الناس في الداخل التركي وسط إغلاق المؤسسات الإعلامية المستقلة المؤثرة، وخضوع ٩٠٪ من وسائل الإعلام الحالية للسلطة الحاكمة، وضعف الإعلام البديل، إلا أن هذه الرواية لا تجد آذاناً صاغية لها في الدول والمجتمعات التي يسود فيها قدر من حرية الصحافة والتعبير عن الرأي.

الصحفيون الباحثون في حقائق الانقلاب في السجون

السلطة الحاكمة في تركيا كما أنها لا تقدم للمجتمع التركي والدولي رواية متماسكة منطقيًا عن أحداث الانقلاب، كذلك لا تسمح للباحثين والصحفيين بالبحث والتدقيق فيها والكشف عن ملبساتها، ليكون العالم على بينة من أمرها. فكل من يحاول إزالة الضباب عن هذا الانقلاب إما يجد نفسه في السجن أو يتعرض للتشويه والشيطنة، بينما المتوقع منها أن تسعد بهذه البحوث والتحريات وتشجع عليها؛ نظرًا لأنها "ضحية هذا الانقلاب"، والكشف عن خفاياه يصب في مصلحتها!

كانت الصحفية الشابة "إيجيه سفيم أوزتورك" آخر الصحفيين الذين وجدوا أنفسهم في غيابة الزنزانة،^(٧٦) في أعقاب نشرها تقارير موضوعية تكشف خيوط "الانقلاب المدبر" بالاستناد إلى تقارير رسمية وإفادات العسكريين المتهمين بالانقلاب والشهود منهم والتسجيلات المصورة التي تحوزها المحاكم المشرفة على القضية.

الكاتبة والصحفية أوزتورك أكدت في برنامج تليفزيوني على قناة كي آر تي "KRT" أنها كشفت أمرًا صادمًا جدًا عندما كانت تتصفح الموقع الإلكتروني الخاص برصد حركات الطائرات في تركيا، حيث اطلعت على أن طائرة عسكرية تابعة لقادة القوات العسكرية ورياسة الأركان هبطت في ١٤ يوليو ٢٠١٦، أي قبل يوم من الانقلاب الفاشل، في بلدة دالمان التي كان أردوغان يقيم في فندق بها في تلك الليلة، وتبين أن الطائرة ظلت هناك ٥ ساعات. وذكرت الصحفية أن أردوغان خرج في ذلك اليوم من المنتجع الذي يقيم فيه وتوجه إلى خليج دالمان، وتساءلت عما إذا كان جرى لقاء بين أردوغان والقادة العسكريين في ذلك اليوم أو لا، مؤكدًا على ضرورة الكشف عما دار بين أركان الحكومة والجيش في اليوم الذي سبق الانقلاب الفاشل حتى يمكن إمطة اللثام عن ملبساته.^(٧٧)

وكان سرعان يازيجي، صاحب الفندق الذي أقام فيه الرئيس أردوغان ليلة الانقلاب، قد أفاد أمام لجنة التحقيق البرلمانية أن أردوغان خرج من الفندق في ١٤ يوليو ٢٠١٦، أي قبل يوم واحد من الانقلاب، متوجهاً إلى خليج دالمان حيث هبطت فيه الطائرة العسكرية التابعة لقادة القوات العسكرية وظلت هناك ٥ ساعات.^(٧٨)

أثارت استنتاجات الكاتبة الصحفية جدلاً واسعاً في تركيا، مما دفع مجموعة من الكتاب والصحفيين إلى توجيه دعوة للرئيس أردوغان بالكشف عما حدث في بلدة دالمان قبل يوم واحد من الانقلاب الفاشل، وعن مهمة الطائرة العسكرية الخاصة بقيادة القوات المسلحة هناك، وما دار بينه وبين قائد أو قادة عسكريين إذا كان جرى لقاء بين الطرفين. ومن ثم أقدمت السلطات في أعقاب هذه الاستنتاجات الصادمة إلى اعتقال الكاتبة الصحفية والزج بها في زنزانة منفردة، ومن ثم الإفراج عنها بعد عدة أشهر عقب ردود فعل واسعة النطاق.

لغز التقرير البرلماني عن الانقلاب

ليس هذا فحسب بل السلطة الحاكمة لا تثق حتى في لجنة التحقيق البرلمانية في المحاولة الانقلابية أيضاً، رغم أن معظم أعضائها يتكون من نواب الحزب الحاكم؛ إذ أعلنت اللجنة أنها لن تستمع بشأن الانقلاب إلا إلى أقوال الجنرالات الذين ستختارهم هي، أي الشخصيات التي ستدلي بتصريحات تؤيد الرواية الرسمية للانقلاب. فقد كتبت صحيفة "جمهورية" أن أعضاء اللجنة من نواب الحزب الحاكم زعموا أن الجنود المتورطين في محاولة الانقلاب يمكنهم أن يأتوا بكل أشكال الافتراء وأعرّبوا عن قلقهم قائلين: "ماذا يحدث إن زعم أحد هؤلاء الجنود أنهم تلقوا تعليمات المحاولة الانقلابية من الرئيس أردوغان أو رئيس الوزراء".^(٧٩)

وأعلنت اللجنة أنها لن تستدعي الرئيس أردوغان ورئيس الوزراء يلدريم^(٨٠) للاستماع إلى أقوالهم، وكذلك رئيس أركان الجيش "خلوصي أكار" ورئيس المخابرات "هاكان فيدان" في البداية، ثم قررت مطالبتهما بإرسالة رسالة خطية تضم روايتهما لأحداث الانقلاب دون الحضور أمام أعضاء اللجنة، مع أن المفترض بل الواجب، بواقع منصبهم، أن يكون هؤلاء أبرز المطلعين على خفايا هذا الانقلاب أكثر من أي شخص آخر.

كما أن اللجنة اتخذت قراراً بالاستماع إلى أقوال "فتح الله كولن" المتهم الرئيسي بتدبير الانقلاب،^(٨١) لكن بعدما تلقت تحذيرات من "القصر" حول ما يمكن أن يتمخض عن مثل هذه الخطوة نتائج خطيرة تراجعت عن تطبيق هذا القرار، وذلك رغم أن كولن تحدى الرئيس

أردوغان ونظامه بالدعوة إلى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في جميع الاتهامات الموجهة إليه، معلناً استعدادة لقبول أي نتيجة ستتوصل إليها هذه اللجنة، والعودة إلى تركيا والإعدام على الملأ.

أضف أنه رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على أحداث محاولة الانقلاب إلا أن الحكومة لم تطبع حتى اللحظة "تقرير الانقلاب" الذي أعدته لجنة التحقيق البرلمانية، والذي يتضمن النتائج والحقائق التي توصل إليها أعضاؤها. تؤكد الأحزاب المعارضة أن الحكومة تخاف من تكشف الحقائق التي توصل إليها أعضاء اللجنة البرلمانية والتي تشير إلى كون الانقلاب مدبراً، وذلك مع أن نواب حزب العدالة والتنمية الحاكم يشكّلون الأثرية في اللجنة بواقع أغليتهم البرلمانية.

وقد نقلت الصحف التركية في يوليو ٢٠١٩ عن أحد البرلمانيين من صفوف الحزب الحاكم قوله: "تقرير لجنة التحقيق البرلمانية عن المحاولة الانقلابية لم يُنشر مخافة إقدام المواطنين المتهمين بالمشاركة في الانقلاب أو الانتماء إلى حركة الخدمة على استخدامه كدليل أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان! وذلك نظراً لأن التقرير يتضمّن تعليقات واعتراضات مهمة لأعضاء اللجنة من حزب الشعب الجمهوري والأحزاب المعارضة الأخرى".^(٨٢)

ومع أن التقرير البرلماني عن الانقلاب تم تقديمه إلى رئاسة البرلمان، غير أنه لم يتم مناقشة الحقائق والنتائج التي توصل إليها في الجمعية العمومية للبرلمان، ولم يتم نشره حتى اللحظة. أرجع نائب برلماني عضو في هذه اللجنة سبب ذلك إلى إمكانية استغلاله من قبل "ضحايا حالة الطوارئ" التي أعلنتها أردوغان بدعوى التصدي للانقلابيين ثم تحولت إلى وسيلة لمطاردة واصطياد كل معارض.^(٨٣)

والطامة الكبرى أن تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الانقلاب المقدم للبرلمان في عام ٢٠١٧ تبين أنه اختفى في الدهاليز المظلمة للبرلمان! فعلى خلفية طلب استجواب تقدم به حزب الشعب الجمهوري، أفادت نائبة رئيس البرلمان، ثرية سادي بلجيتش، أنه لم يتم طباعة وتوزيع التقرير خلال الدورة السادسة والعشرين، نظراً لعدم اكتماله، وأنه لم يتم تقديم أية تقارير إلى رئاسة البرلمان بهذا الصدد.

لكن هذه المزاعم تتعارض مع المعلومات الواردة في الموقع الرسمي للبرلمان، حيث تفيد تقديم التقرير لرئيس البرلمان التركي السابق إسماعيل كهرمان في ٢ يوليو ٢٠١٧.^(٨٤)

وقد انتقدت نهال أولجوك، زوجة أرول أولجوك، المستشار الإعلامي في حزب أردوغان، الذي سقط شهيداً في محاولة انقلاب عام ٢٠١٦ بـ"نيران مجهولة"، غياب تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية عن الانقلاب وعدم مناقشته أمام الرأي العام. وشددت على أنه يجب على الجميع أن يطالب المسؤولين بمناقشة التقرير البرلماني عن الانقلاب، قائلة: "لا بد من المطالبة بهذا التقرير بإصرار. هذا التقرير مهم؛ لأنه سيتبين من أدلى بأقواله من المسؤولين في الدولة ومن لم يدل بأقواله أمام لجنة تقصي الحقائق المشكلة من أجل الكشف عن ملاسبات وخفايا الانقلاب الفاشل". وانتقدت أولجوك عدم تقديم رئيس جهاز الاستخبارات الحالي هاكان فيدان أقواله للجنة تقصي الحقائق، قائلاً: "قد تجيب أقواله عن الأسئلة العالقة في رأسي، لذا يجب عليه أن يقدم للرأي العام ما يعرفه عن الانقلاب".^(٨٥)

وأكدت أولجوك أن السلطة السياسية لم تقم بجمع الأدلة الخاصة بأحداث الانقلاب وإنما قامت بغسل البصمات وإزالتها حتى لا تظهر الحقائق.^(٨٦)

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم تماسك الرواية الرسمية للانقلاب وخوف أردوغان وحلفائه من ظهور خلفيات وملابسات هذا التحرك العسكري الشبيه بالانقلاب.

العسكريون المتهمون بالانقلاب كانت تنتظرهم ترقية!

كان أردوغان زعم أن جنرالات "منظمة فتح الله كولن... انقلبوا عليه خوفاً من الإقالة، لكن كشف تقرير رسمي أن الجنرالات المعتقلين بتهمة الانقلاب كانت تنتظرهم ترقية!

زعم أيضاً في تصريحات أدلى بها ليلة الانقلاب الفاشل في ١٥ يوليو من عام ٢٠١٦ قائلاً: "إن اتخاذ مثل هذه الخطوة (الانقلاب) قبيل عقد مجلس الشورى العسكري مطلع شهر أغسطس المقبل (٢٠١٦) له دلالة؛ فالبعض توقعوا ما سيحدث في هذا الاجتماع (من تصفية)، فبادروا إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة"، وأضاف: "هذه المحاولة لطف كبير من الله من أجل تطهير القوات المسلحة من العناصر التي من المفترض أن تكون خالية ونقية منها أصلاً".

وفي السياق ذاته كان أردوغان قال في مؤتمر صحفي: "حمداً لله على أننا تمكنا بفضل ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦ من اتخاذ خطوات وتنفيذ أمور لم نكن لنقوم بها في الأوقات والظروف

لكن تبين أن الأغلبية الساحقة من الضباط والجنرالات الذين زعم أردوغان أنهم أقدموا على الانقلاب "خوفاً من تعرضهم للتصفية" أو "إحالتهم إلى التقاعد رغماً عنهم"، كان سيتم ترقيتهم في اجتماع مجلس الشورى العسكري القادم لو لم يحدث ما يسمى بالانقلاب الفاشل، وذلك وفق تقرير رسمي تم إعداده بعد سنة من وقوع الانقلاب.

التقرير الذي أعده رئيس قسم تخطيط وإدارة شؤون الموظفين في الجيش الجنرال "نيرم بتليسلي أوغلو" بطلبٍ من النيابة العامة في أنقرة وتكليفٍ من رئاسة هيئة الأركان العامة في عام ٢٠١٧ باعتباره "خبيراً" في هذا الموضوع، يفند تماماً مزاعم أردوغان حول مبادرة الضباط والجنرالات المتهمين بالانتماء إلى حركة الخدمة إلى الانقلاب لمنع تصفيتهم.

ومن اللافت أن الجنرال بتليسلي أوغلو، الذي أعد التقرير، سبق أن تم حبسه في إطار قضيتي تنظيم "أرجنكون" و"المطرقة الثقيلة" الانقلابيتين، ثم خرج من السجن بفضل تعديلات قانونية أجرتها حكومة أردوغان في ٢٠١٤ وعاد إلى الجيش مرة أخرى وتم ترقيته إلى رئيس قسم تخطيط وإدارة شؤون الموظفين في الجيش بعد محاولة الانقلاب الفاشلة. بمعنى أنه لا يمكن لأردوغان أن يوجه إلى الجنرال بتليسلي أوغلو تهمة الانتماء إلى حركة الخدمة لإسقاط حجية هذا التقرير، بل هو جنرال ينتمي إلى تنظيم أرجنكون؛ حليف أردوغان الجديد!

وورد في مذكرة اتهام النيابة العامة في أنقرة الخاصة بقيادة القوات البرية والتي تستند إلى تقرير الجنرال بتليسلي أوغلو ما يلي: "بعد فحص الملف الذي أعده أعضاء منظمة فتح الله كولن في الجيش حول أعمال مجلس الشورى العسكري لعام ٢٠١٦ تبين أن الأغلبية الساحقة من ضباط وجنرالات هذه المنظمة المقررة ترقيتهم في اجتماع الشورى شاركوا في محاولة الانقلاب".

وهذا يدل صراحة على أن معظم الضباط والجنرالات الذين تم اعتقالهم بتهمة مشاركتهم في الانقلاب كان من المقرر ترقيتهم إلى مناصب عليا ناهيك عن تصفيتهم، ويسقط ذلك تماماً مزاعم أردوغان التي تقول: "البعض توقعوا ما سيحدث في هذا الاجتماع من (تصفية)، فبادروا إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة". بل هذا يثبت أن أردوغان هو الذي قام بحركة استباقية من خلال تدبير انقلاب لمنع ترقية هؤلاء الضباط والجنرالات لأنهم كانوا معارضين لإحجام الجيش التركي في "مغامرة سوريا"، كما قال الجنرال آكين أوزتورك، قائد القوات الجوية وعضو مجلس الشورى العسكري سابقاً، المتهم بأنه "رقم أول" للانقلاب المزعوم، قبل شهور من الانقلاب:

"لن أسمح بدخول جنودي في مغامرة سوريا ولن أسمح بتقسيم تركيا.. وإذا ما أعلنوني يوماً خائناً للوطن فاعلموا أنهم سيقحمون جيشنا في سوريا".

أما الزعم بأن أعضاء حركة الخدمة من الممكن أن يكونوا نفذوا الانقلاب دون أن يعلموا بقرارات ترقيةهم فباطل لا يعكس الحقيقة، ذلك لأن الجنرالات الذين أعدوا قائمة أسماء الضباط والجنرالات المزمع ترقيةهم، وفي مقدمتهم رئيس قسم تخطيط وإدارة شؤون الموظفين الجنرال إهان تالو وقادة القوات البرية والجوية والبحرية، هم كذلك تعرضوا لتهمة "الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن" وتم اعتقالهم بتهمة المشاركة في محاولة الانقلاب. وهذا يظهر أن العسكريين المقربين من تحالف أردوغان وأرجنكون كانوا يصفون كل الضباط والجنرالات المعارضين لهذا التحالف ضمن "المتتمين إلى حركة الخدمة"، لكي يتم تصفيتهم بكل سهولة بعد مؤامرة الانقلاب.

انقلاب صوري لإنشاء جيش أردوغان!

وليس هذا فحسب، فإن تقرير الجنرال بتلسيلي أوغلو المقدم إلى نيابة أنقرة يكشف أن ٧٦٪ من العسكريين الذين تم ترقيةهم إلى درجة جنرال في عام ٢٠١٤، و٧٨٪ من الذين تم ترقيةهم إلى درجة جنرال في ٢٠١٥ تم تصفيتهم من الجيش بعد محاولة الانقلاب. ثم يعلق التقرير قائلاً: "لو لم تنطلق حركة التصفية الشاملة بمناسبة وقوع محاولة الانقلاب في ٢٠١٦ لكان قادة جميع قوات الجيش التركي من أعضاء منظمة فتح الله كولن بحلول عام ٢٠٢٠ في حال اعتماد نظام الترقية الموجود"، بحسب ما ورد في صحيفة (بني عقد) الموالية لأردوغان.^(٨٨)

ومعنى هذا أن المنزعجين من "نظام الترقية الموجود" هم الذين دبوا الانقلاب من أجل التخلص منهم قبل أن يتم ترقيةهم في مجلس الشورى العسكري الذي كان سينعقد في عام ٢٠١٦.

هذا التقرير الذي أعده جنرال لا يمكن لأحد أن يجرؤ على إلصاق تهمة الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن به نظراً لتعيينه بعد محاولة الانقلاب وحبسه سابقاً بتهمة الانتماء إلى تنظيم أرجنكون، كما أنه يكشف صحة عكس ما يزعم أردوغان؛ إذ ليس هناك أي داع ليُقدم جنرالات يعلمون قرارات ترقيةهم ويعلمون أن كل القيادات ستكون بأيديهم بحلول عام ٢٠٢٠ على الانقلاب لكي يسيطروا على الجيش، كذلك يكشف أن أردوغان من دبر انقلاباً صورياً على حكومته مع حلفائه من تنظيم أرجنكون الموالي للمعسكر الأوراسي والإسلاميين الموالين لإيران لتصفية الجيش التركي العضو في حلف شمال "الأطلسي" وإنشاء جيش جديد يتوافق مع أهواء هذا التحالف الثلاثي.

أردوغان يقتل القتييل ويمشي في جنازته

بعد أكثر من ثلاث سنوات من الانقلاب، ظهرت وثيقة جديدة خطيرة للغاية بين وثائق المحكمة التركية المسؤولة عن النظر في قضية العسكريين المتهمين بـ"الانقلاب"، تثبت أن الرئيس رجب طيب أردوغان وحلفائه الجدد، أعدائه القدماء من أعضاء أرجنكون، من دبروا انقلاباً محكوماً عليه بالفشل ليحصلوا على الذريعة اللازمة لتطبيق "خطة التصفية في المؤسسة العسكرية" التي جهزوها سلفاً وفقاً لقوائم الأسماء التي أعدوها قبل سنة واحدة على أقل تقدير من الانقلاب الذي وقع في ١٥ يوليو ٢٠١٦.

فقد نشر الكاتب والباحث آدم ياوز أرسلان في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩ وثائق ومستندات رسمية تكشف أن "المصدر" الذي اعتمده أردوغان في عمليات الاعتقال والطردهم بتهمة "الانقلاب" في المؤسسة العسكرية هو قوائم التصنيف للقادة والضباط التي أعدها بشكل مخالف للدستور والقوانين قبل سنة على الأقل بالتعاون مع مجموعة من الضباط المحكوم عليهم في إطار قضايا "أرجنكون" و"المطرقة" التي بدأت في عام ٢٠٠٧ وانتهت بالإفراج عن جميع المتهمين البالغ عددهم حوالي ٣٥٠ شخصاً، معظمهم من العسكريين المتقاعدين، وقليلهم من الموظفين، إلى جانب عدد محدود من المدنيين، في عام ٢٠١٤، عقب صفقة سياسية مع أردوغان، ثم عاد جميعهم إلى وظائفهم السابقة في الجيش بعد انقلاب ٢٠١٦ ليتولوا مهمة الإشراف على التحقيقات الخاصة بالمتهمين بالانقلاب الفاشل في ٢٠١٦!

وفيما يلي مقال الكاتب الذي تفضل بترجمته إلى العربية الأخ العزيز خالد عبد الله حسن، وقمت بتحريره وإضافة معلومات ضرورية يحتاجها القارئ العربي لفهم الموضوع بكل أبعاده.

خطأ بسيط يكشف تدبير أردوغان وحلفائه انقلاب ٢٠١٦

ما حقيقة الانقلاب الذي شهدته تركيا في عام ٢٠١٦؟ ومن أعد قوائم أسماء القادة والضباط الذين قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان بتصفيتهم بدعوى مشاركتهم فيما سمي بـ"الانقلاب الفاشل" الذي وقع في ١٥ يوليو ٢٠١٦؟

بما أن حملات الاعتقالات والتصفيات التاريخية، التي لم تقتصر على العسكريين بل طالت مئات الآلاف من الموظفين المدنيين في القطاع العام أيضاً، بدأت في صبيحة اليوم التالي للانقلاب مباشرة، فذلك يعزز أن قوائم الأسماء المطلوبة لتصفيتهم كانت جاهزة سلفاً.

وفقاً لسجلات ووثائق المحكمة الرسمية المسؤولة عن النظر في تحقيقات الانقلاب، فإن "المصدر" المعتمد عليه في عمليات الاعتقال والطردهم بتهمة "الانقلاب" في المؤسسة العسكرية هو قوائم التصنيف للقادة والضباط التي أعدها بشكل مخالف للدستور والقوانين قبل سنة على الأقل مجموعة من الضباط المحكوم عليهم في إطار قضايا "الدولة العميقة" التي بدأت في عام ٢٠٠٧ وانتهت بالإفراج عن جميع المتهمين البالغ عددهم حوالي ٣٥٠ شخصاً، معظمهم من العسكريين المتقاعدين، وقليلهم من الموظفين، إلى جانب عدد محدود من المدنيين في عام ٢٠١٤، وذلك عقب صفقة سياسية مع أردوغان.

الضباط الذين أعدوا تلك القوائم التي تصنف القادة والضباط حسب انتماءاتهم الفكرية يتكونون من ثلاث مجموعات، تعرف المجموعة الأولى باسم "فريق إزمير"؛ في حين أن المجموعة الثانية هم الضباط المتقاعدون، بينهم القاضي العسكري المتقاعد زكي أوتشوق. أما المجموعة الثالثة فيتألفون من أعضاء القضاء الأعلى العسكريين.

الاسم الأشهر بين فريق إزمير هو العقيد محمد يوزباشي أوغلو الذي عرفه الرأي العام من خلال قضية "التجسس العسكري لصالح دول أجنبية"، وعلى رأسها إسرائيل واليونان، والتي انطلقت في عام ٢٠٠٩، ثم أصدرت المحكمة في ٢٩ يناير ٢٠١٦ قراراً بتبرئة ساحة جميع المتهمين البالغ عددهم ٥٦ شخصاً. وقد ذكر يوزباشي أوغلو أسماء فريقه فرداً فرداً، سواء في تصريحاته أو أقواله أمام المحكمة بصفته "شاهداً". ومن اللافت أن القاسم المشترك بين أعضاء فريق يوزباشي أوغلو هو أن جميعهم كانوا متهمين في قضية التجسس العسكري.

الامتداد المدني لفريق يوزباشي أوغلو يتضمن عضو حزب العدالة والتنمية الحاكم ورئيس البرلمان الحالي مصطفى شنتوب، والسكرتير العام لمجلس القضاة والمدعين العموم بيلكين باشاران، وعضو مجلس الدولة للرقابة لتين قيراطلي، ومساعد السكرتير العام لرئاسة الجمهورية طالب أوزون.

قوائم تصفية معدة سلفاً

وإن أردنا ذكر خلاصة ما يرد في وثائق وسجلات المحكمة هذه، فإنه يمكن أن نقول بأن هذه المجموعات الثلاث قاموا قبل عام من الانقلاب بإعداد قوائم سوداء تصنف الضباط على أساس انتماءاتهم الفكرية، ومن ثم قدموها لكل من المخابرات الوطنية والجهات الأمنية ورئاسة الجمهورية.

وقد أكد مصطفى شنطوب في أقواله بالنيابة العامة أنهم كانوا يتعاونون مع فريق إزمير سالف الذكر من أجل تحديد هوية المنتسبين إلى جماعة كولن - حركة الخدمة - داخل القوات المسلحة، وأنهم حصلوا منهم على "معلومات بالغة الأهمية" قبل الانقلاب وبعده.

وجاءت بعد ذلك أقوال محمد يوزباشي أوغلو مؤيدةً لأقوال شنطوب، إذ يقول بأنه تعرّف على مصطفى شنطوب في نوفمبر ٢٠١٥، وعقد اجتماعات تشاورية بالتنسيق مع متين قيراطلي وطالب أوزون المذكورين.

وتظهر وثائق المحكمة هذه أن الامتدادات العسكرية لفريق إزمير حضرت أيضًا هذه الاجتماعات، وتكشف أن العميد نور الدين ألقان وجوفين شعبان على وجه الخصوص عملاً جنبًا إلى جنب مع مصطفى شنطوب ومتين قيراطلي في إعداد قوائم الأسماء التي يجب تصنيفها. أريد أن أتوه مرة أخرى بأن عملية إعداد قوائم التصنيف التعسفي هذه شهدت زخمًا كبيرًا قبل عام واحد من الانقلاب.

أما المجموعة الثانية الذين اضطلعوا بدور خطير في عملية إعداد قوائم التصنيف التعسفي للعسكريين فهم "فريق المتقاعدين"، ويأتي كلٌّ من العميد المتقاعد زكي أوتشوق الذي يظهر بكثرة على شاشات القنوات التلفزيونية الموالية للحكومة، والقاضي المتقاعد الرائد محمد جليك، والقاضي المتقاعد عضو المحكمة العسكرية العليا العميد ياسين أصلان.

فعلى سبيل المثال، يقول ياسين أصلان في أقواله للمحكمة: "كنا قد قدمنا معلومات إلى رئاسة الجمهورية والجهات المسؤولة قبل انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦، ثم استدعونا مرة ثانية بعد الانقلاب وطلبوا منا أن نزوّدهم بالمعلومات التي نحوزها عن بيان الأحكام العرفية وحالة الطوارئ الصادر ليلة الانقلاب من مجلس الصلح الوطني العسكري الانقلابي والقضاة العسكريين المكلفين بالعمل في المحاكم العسكرية في حال نجاح الانقلاب".

أما الجهة الثالثة في عملية إعداد قوائم التصفية فهم "أعضاء القضاء الأعلى العسكريون". سبب ذكري هذه التفاصيل هو أن القوائم السوداء المصنّفة للعسكريين حسب انتماءاتهم هي الأساس الذي اعتمد عليه نظام أردوغان في عملية مطاردة الساحرات المتواصلة منذ أكثر من ثلاث سنوات، بالإضافة إلى أن تحديد الجهة التي أعدت تلك القوائم سيكشف لنا في الوقت ذاته عن الفاعلين الحقيقيين الذين دبروا ونفذوا هذا الانقلاب.

هناك عديد من الوثائق والإفادات بالغة الأهمية وردت في المحاكمات الجارية بالمحاكم ١٧ و ٢٣ و ٢٥ لمحكمة الجنايات في العاصمة أنقرة، حيث تسلط الضوء على الآثار والبصمات التي تركها المخططون للانقلاب. إذ يُحاكم في هذه المحاكم الثلاث القضاة والمدعون العسكريون في القوات المسلحة.

التهمة المنسوبة إليهم هي "ورود أسمائهم في قائمة المعينين بالمحاكم العسكرية التي نشرها المجلس العسكري ليلة انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦". وبعبارة أبسط: هؤلاء القضاة العسكريون كانوا سيتوظفون في المحاكم العسكرية لو نجح الانقلاب.

وعلى الرغم من عدم معرفة هوية قائد المجلس العسكري الانقلابي وأعضائه، والأشخاص الذين أعدوا قائمة التعيينات والترقيات الجديدة في حال نجاح الانقلاب، وأصدروا القرارات الواردة في بيان الأحكام العرفية الذي نشره الانقلابيون، بحسب الرواية الرسمية، إلا أن مئات القضاة العسكريين قابعون في السجون منذ ٢٠١٦ ويخضعون للمحاكمة ويواجهون الحبس المؤبد لمجرد وجود أسمائهم في تلك القائمة ولو لم يكن لهم مشاركة فعلية في أحداث الانقلاب.

هذه القائمة المعدة من قبل "الانقلابيين" تحمل اسم "المرسوم - ب" (*Direktif-B*) بحسب سجلات المحكمة.

وقد حدث تطور مهم في الشهور الماضية بهذه المحاكم التي يخضع فيها أعضاء القضاء العسكري للمحاكمة. وبعبارة أصح، هناك وثيقة بين مئات الوثائق كشفت الغطاء عن "المصدر" أو "الطرف" الذي أعد المرسوم - ب ضمن قرارات المجلس العسكري.

نعم لقد ظهر بعد أربع سنواتٍ منْ أعد البيان الانقلابي المنشور ليلة الانقلاب!

قائد المجموعة المعروفة باسم فريق إزمير في القوات المسلحة العقيد محمد يوزباشي أوغلو يقول في أقواله للمحكمة: "لقد شاطرت معلوماتي حول استراتيجية استئصال كيان فتح الله كولن في القضاء العسكري. ولما كانت نتيجة هذه المعلومات والمعطيات مطابقةً تمامًا للمشهد الذي ظهر بعد الانقلاب والشخصيات التي لعبت فيه دورًا، حصلتُ على تقدير واحترامٍ كلٍّ من وزارة الدفاع ورئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية، مما دفعها إلى تكليفي ببعض المهام الأخرى".

لقد تم ترقية العقيد يوزباشي أوغلو بعد انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦ ليتوظف في النيابة العسكرية لرئاسة الأركان العامة؛ في حين أن طائر كوتشلو جرى تعيينه رئيسًا للشؤون العدلية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع؛ أما أرين شان من "فريق إزمير" فتم تعيينه في الهيئة نفسها.

شاهد وحكم وجلاد

ومن اللافت أن هؤلاء الأشخاص يؤدون دور "الادعاء" و"الشاهد" وكذلك "القاضي" في نفس الوقت، في قضية القضاة والمدعين العسكريين بعد تصفيتهم من المؤسسة العسكرية استنادًا إلى التقارير التي قدموها هم للسلطات!

تصوّروا أن هناك مَنْ يحددون الأشخاص الذين سترفع بحقهم دعاوى قضائية، هم أنفسهم من يقرّرون إقالتهم وطردهم من القوات المسلحة، وهم أيضا الشهود الذين يتم الاستماع إلى أقوالهم في القضية، وفوق كل ذلك فهم من يصدرن الأحكام القضائية عليهم، نظرًا لأنهم قادة القضاة الذين يشرفون على هذه المحكمة!

لا تنتهي الغرابة عند هذا الحد فحسب، بل إن كلاً من يوزباشي أوغلو وكوتشلو سبق أن خضعا للمحاكمة على يد هؤلاء القضاة العسكريين في قضية التجسس والتخابر العسكري المذكور، مما يدل بشكل واضح على أن محاكمتهم "عملية قصاص وانتقام". لا تكون هناك محاكمة كهذه في الظروف العادية، لكن مثل هذه الأمور غير العادية قد أصبحت روتينًا وأمرًا عاديًا في تركيا أردوغان.

إن القادة والضباط الذين خضعوا للمحاكمة في إطار قضايا التجسس العسكري وأرجنكون والمطرقة الانقلابية التي استهدفت كلها حكومة أردوغان بين الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، خرجوا من السجن بعد عام ٢٠١٤ بعد فضائح الفساد والرشوة في نهاية عام ٢٠١٣، ثم عاد جميعهم إلى وظائفهم السابقة بعد انقلاب ٢٠١٦ ليتولوا التحقيقات الخاصة بالمتهمين بالانقلاب الفاشل في ٢٠١٦!!

المحكمة طلبت في ٢٦ يناير ٢٠١٨ من مجلس القضاء العسكري التابع لوزارة الدفاع المعلومات والوثائق المتعلقة بالعسكريين المتهمين.

يوزباشي أوغلو أدلى في جلسة ٧ سبتمبر ٢٠١٨ في دعوى القضاة العسكريين بأقواله باعتباره "شاهدًا"، فقال: "لدينا ٦٠ ملفًا من المعلومات والوثائق عن هؤلاء المتهمين، أعتقد

أن بعضاً منها لا توجد في ملفات المحكمة، ويمكننا أن نقدمها لكم وقتما تشاؤون، فالمجلس لديه كل المعلومات المتعلقة بالمتهمين". وبناء على ذلك طلبت المحكمة هذه المعلومات، إلا أن أيّاً من الستين ملفاً المذكورة لم تصل إلى المحكمة حتى ١٩ شهراً بالضبط، والصادم هو أن عدد الملفات الذي وصل بعد ذلك إلى المحكمة ٣ ملفات فحسب!

وثيقة تكشف لغز الانقلاب

كانت الوثائق التي أرسلها مجلس القضاء العسكري إلى المحكمة تحتوي على قائمة تصنّف الضباط وفقاً لانتماءاتهم الفكرية. وعند النظر إلى هذه القائمة يتبين أن عملية إعدادها بدأت قبل قرارات الترقية والتعيين في القوات المسلحة عام ٢٠١٥، وأخذت شكلها النهائي في الفترة بين ٢٦ مايو إلى ٧ يونيو ٢٠١٦. وقد اشتملت القائمة على اسم ٢٨٤ قاضياً عسكرياً، بالإضافة إلى ٦٥ مرشحاً لمناصب القضاة العسكريين.

العقيد محرّم كوسه المتهم بالمشاركة في الانقلاب طلب الكلام في جلسة ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩ للدعوى المعروضة في المحكمة الـ ٢٥ للجنابات العليا بالعاصمة أنقرة، فقال بأنه "عثر على الوثيقة التي تثبت المؤامرة المدبرة ضدهم وأنها ستغير مجرى القضية ومسارها بالكلية". ليس من الواجب على القاضي الذي يسمع مثل هذا الكلام الخطير أن يسمح له بالحديث ويتحرى حقيقة الأمر؟ إلا أن هيئة المحكمة أصرت على عدم إعطائه حق الكلام.

عندها تدخل المحامي محمد أقتشاي وقال لهيئة القضاة: "هؤلاء الرجال محكوم عليهم بالإعدام، فإذا لم تسمحوا لهم بالحديث هنا فأين سيتكلمون يا ترى؟ عليكم أن تسمحوا لهم بالحديث"، واستمرت الاعتراضات طوال الجلسة، وفي النهاية استطاع محرّم كوسه أن يقول ببضع كلمات في صدد الدفاع عن نفسه.

كان محرّم كوسه يلفت الأنظار إلى القائمة المصنفة للعسكريين التي أرسلها العقيد يوزباشي أوغلو إلى المحكمة كدليل إدانة.

يتبوأ اسم محرّم كوسه صدارة تلك القائمة وقد كتبت رتبته "مستشار الطب الشرعي في هيئة لأركان العامة"، إلا أن الواقع أن رئيس أركان ذلك الوقت خلوصي أكار كان عينه مستشاراً قانونياً للأركان العامة في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٦! وهذا يعني أن إعداد هذه القائمة بدأ قبل ١٤ أبريل ٢٠١٦. بمعنى أن الأوراق أو المستندات المعروضة على المحكمة على

أنها أدلة إدانة الانقلابيين هي في الحقيقة قائمة أسماء تم إعدادها بشكل مخالف للقانون والدستور قبل الانقلاب بكثير، حيث إن الدستور يحظر بشكل قاطع تصنيف الموظفين حسب انتمائاتهم الفكرية.

المفاجئة الكبيرة أو الصدمة الحقيقية تكمن في تفاصيل هذه القائمة حيث تزيح الستار عن مركز القوة الذي يقف وراء انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦.

قبل كل شيء، يظهر أنه تم إزالة بعض الأسماء من قائمة التصنيف التعسفي التي تتضمن ٢٢٤ شخصًا، إذ تم الكشط على خمسة أسماء في الوثيقة المكونة من ٧ ورقات، مما يدل على إجراء تعديلات على القائمة فيما بعد، وتدخّل الأهواء الشخصية في تحديد الأسماء.

قائمة التصنيف التعسفي للعسكريين تتضمن أخطاء في رتب القضاة العسكريين المتهمين ووظائفهم والقوات التي يعملون ضمنها. ولكن المفاجأة الكبرى هي: كيف يمكن أن تكون الجهة التي أعدت قائمة التصنيف التعسفي المذكورة نفس الجهة التي أعدت القائمة التي تتضمن مرسوم - ب ضمن قرارات المجلس العسكري؟!

كيف تخرج قائمة التصنيف التعسفي وقائمة مرسوم - ب للانقلابيين من يد واحدة؟

هذه القائمة المصنفة للعسكريين تكاد تكون مطابقة تمامًا للقائمة التي نشرها الانقلابيون ليلة الانقلاب والتي تضم مرسوم - ب المتعلق بالتعيينات في المحاكم العسكرية بعد نجاح الانقلاب، طبقًا للرواية الرسمية. فلو دققنا النظر في القائمتين وعقدنا مقارنة بينهما لرأينا من دون أدنى شك أن الذين أعدوا القائمتين هم نفس الأشخاص.

كيف هذا؟!

ومن المثير أن ١٩٤ من أصل ١٩٥ قاضيًا عسكريًا وردت أسماءهم في قائمة التصنيف السوداء المعدة قبل سنة من الانقلاب تم توظيفهم وتعيينهم في قائمة الانقلابيين الموسومة ب"مرسوم - ب. ليس هناك أي فرق بين القائمتين، فهما متماثلتان فردًا فردًا واسمًا اسمًا، ما عدا عضو في مجلس القضاء العسكري الأعلى.

فقد كان هناك ٦٦ شخصًا مرشحين لمناصب القضاة العسكريين في ١٥ يوليو ٢٠١٦، لكن في نهاية قائمة التصنيف توجد عبارة تقول: "ملحوظة: ٦٥ مرشحًا لمناصب القضاة العسكريين جميعهم منتسبون إلى الكيان الموازي للدولة"، الاسم الذي كانت الحكومة تطلق حينها على حركة الخدمة.

ولكن الغريب أن قائمة التصنيف التعسفي تقول بأن "جميع المرشحين البالغ عددهم ٦٥ شخصاً"، بينما عددهم الحقيقي هو ٦٦ مرشحاً! والأغرب من ذلك أن قائمة "الانقلابيين" قامت بتعيين ٦٥ مرشحاً لمنصب القضاة في المحاكم العسكرية المزمع تأسيسها بعد الانقلاب، رغم أن عددهم الحقيقي هو ٦٦ مرشحاً.

فمع أن الذين أعدوا القائمتين أشخاص مختلفون بحسب الرواية الرسمية إلا أن الخطأ نفسه وارد في القائمتين معاً!

الخطأ لا يقتصر على فرق واحد في عدد المرشحين فقط، بل هناك أخطاء كثيرة. منها أن قائمة التصنيف التعسفي ذكرت القاضية في ديار بكر أثناء الانقلاب طوبيا أوزقان أنها تابعة للقوات البرية، أما الحقيقة فهي تابعة للقوات الجوية! قد تعتبرون هذا خطأ بسيطاً وهيناً، لكن إذا رأيتم الخطأ ذاته في قائمة قرارات المجلس العسكري فعندها سوف يتغير رأيكم! أي أن الذين أعدوا قائمة التصنيف التعسفي التي تتضمن أسماء "النواب العامين والقضاة المنتمين إلى منظمة فتح الله كولن" وقعوا في الخطأ ذاته الذي وقع فيه من أعدوا قائمة قرارات المجلس العسكري الانقلابي!

ليس هذا فحسب، إذ نجد كذلك أن هناك خطأ مشتركاً بين قائمتي التصنيف التعسفي والمجلس العسكري، فكل من "النقيين" القاضيين أرهان ألب ومصطفى كايا ألب كُتبت رتبتهما في القائمتين "ملازم أول". فمن المحتمل أن رتبتهما أثناء إعداد قائمة التصنيف التعسفي كانت "ملازم أول". ومع أنهما قد تم ترقيتهما إلى رتبة "نقيب" إلا أن قائمة قرارات الانقلابيين أبقتهما على رتبتهما القديمة عند "ملازم أول" مثلما ورد في قائمة التصنيف التعسفي دون إجراء التعديل اللازم في رتبتهما!

فضلاً عن ذلك، فإن رتبة القاضيين العسكريين وردت بصورة صحيحة (نقيب) في قرارات حالة الطوارئ التي أصدرها نظام أردوغان بعد محاولة الانقلاب. فلو كانت قائمة قرارات المجلس العسكري تم إعدادها في تاريخ قريب من ١٥ يوليو ٢٠١٦ من قبل بعض العسكريين في رئاسة الأركان العامة لما سجلوا رتبة النقيين بنفس الرتبة التي كانا عليها قبل الترقية والتي كانت مذكورة في قائمة التصنيف التعسفي المجهزة قبل عام واحد.

فمن الغريب حقاً أن يقع أصحاب قائمة التصنيف التعسفي في نفس الخطأ الذي وقع فيه مدبرو الانقلاب!

من المعلوم أن بيانات القضاة العسكريين مدونة في سجلات القوات المسلحة بشكل خاص ولها اختصارات خاصة بالجيش، ولكن هذه الاختصارات الخاصة بسجلات القوات المسلحة لم تكن مستخدمة في قائمة قرارات المجلس العسكري. وكذلك الأمر تمامًا في قائمة التصنيف التعسفي، كما توقعتم.

فبينما يُسجَل القضاة العسكريون التابعون للقوات البحرية في سجلات القوات المسلحة على شكل (As.Hak)، نرى أن قائمة التصنيف التعسفي قد سجلتهم على شكل (Dz Hak) دون مراعاة لقواعد الكتابة والاختصارات العسكرية.

ومن المثير أيضًا أن نفس الخطأ وقع فيه العسكريون الذين أعدوا قائمة قرارات المجلس العسكري المسمى بـ "مرسوم - ب".

ليس هذا فقط، فإن العميد محرّم كوسه يتبوأ "رقم واحد" في تسلسل الأسماء بقائمة التصنيف التعسفي، ثم تأتي أسماء شخصيات أعلى رتبة وأقدم منه، وهذا الخطأ نفسه قد تكرر في قائمة قرارات المجلس العسكري أيضًا، فترتيب الأسماء في كلا القائمتين متماثل تمامًا. أي أن الانقلابيين لم يأخذوا بنظر الاعتبار ترتيب الأقدمية وعلو الرتبة في قوائمهم تمامًا مثل أصحاب قائمة التصنيف التعسفي، ليقع الطرفان في الخطأ ذاته!

كيف يمكن أن يحدث مثل هذا التطابق الكامل بين قائمة الانقلابيين وقوائم التصنيف التعسفي التي يتفاخر الضباط المتقاعدون من أمثال محمد زكي أوتشوق، ويوزباشي أغلو، بأنهم من أعدوها قبل سنة من الانقلاب على أقل تقدير؟

والمعلومة الأخرى التي كشفتها قائمة التصنيف التعسفي هي أن الأسماء الواردة في القائمة الخاصة بدفعة عام ٢٠١٠ هي نفس الأسماء التي وردت في قائمة قرارات "الانقلابيين"، وليس هناك أي فرق إلا في اسم واحد فقط، وهو أرين شان، وهو الشخص الذي اعترف في المحكمة أثناء إدلائه بإفادته بصفته "شاهدًا" بأنه قدم للسلطات المعنية في وقت سابق "المعلومات التي يحوزها عن أعضاء حركة الخدمة".

من الواضح أن كلاً من مرسوم - ب ضمن قرارات المجلس العسكري وقائمة التصنيف التعسفي أعدهما "الجهات المناهضة والمعادية لمنظمة فتح الله كولن"؛ لأن الصفحة الأولى من القائمة تتدئ بعبارة: "ملحوظة: ٦٥ مرشحًا لمنصب القضاة العسكريين جميعهم منتسبون إلى الكيان الموازي للدولة". فضلًا عن أن المتهمين في دعوى التجسس العسكري

وقضية المطرقة الانقلابية يعترفون بأنهم جهزوا قوائم تضم أسماء الأشخاص الذين يعتقدون أنهم منتمون إلى الكيان الموازي وقدموها للجهات المختصة، ومن ثم أدلى هؤلاء بأقوالهم في إطار قضية الانقلاب الفاشل المنظورة في الدائرة الـ١٧ والـ٢٣ والـ٢٥ لمحكمة الجنايات العليا في أنقرة باعتبارهم "شهودًا" و"مشتكين" و"قضاة" في آن واحد.

أعلم أنه مقال طويل، إلا أننا أمام فاجعة خطيرة مثل انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦؛ فقد تعرض مئات الآلاف من الأبرياء للظلم والغدر في دوامة هذه المؤامرة، وهناك عشرات الآلاف من المعتقلين الأبرياء، ولا تزال عمليات الاعتقال والطرده والتشريد مستمرة بالسرعة نفسها التي بدأت. وبينما تجنّب كبار المسؤولين في المؤسسة العسكرية، وعلى رأسهم خلوصي أكار، والمخابرات الوطنية، وفي مقدمتهم هاكان فيدان حتى الإدلاء بإفادتهم في لجنة التحقيق البرلمانية في الانقلاب تم الحكم بالسجن المؤبد على طلبة المدرسة والأكاديمية العسكرية دون رحمة. أما أردوغان وحلفاؤه من أعدائه القدماء أعضاء أركانهم فيتفياؤون في ظلال النظام الرئاسي الذي أسسوه على حساب الدماء الزكية المراقبة أثناء هذه المؤامرة الكبيرة التي وصفوها بـ"لطف كبير من الله" ويتلذذون بنتائجه.

لهذا السبب البحث عن الحقيقة أمر حياتي في غاية الأهمية.

إن الجهة التي أعدت قائمة التصنيف التعسفي هي نفس الجهة التي دبرت انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦، حيث إن قائمة كل من الطرفين تتطابق تمامًا حتى في الأخطاء. "خطأ بسيط" يقرب الحكاية كلها رأسًا على عقب ويكشف عن الفاعلين الحقيقيين الذين يقفون وراء أحد أكبر مؤامرات العالم على الإطلاق.

فضلاً عن ذلك فإن هناك كثيرًا من القادة تم إلقاء القبض عليهم وهم في منازلهم أو في منتجع صيفي يقضون عطلتهم مع عائلاتهم بتهمة الانقلاب، على الرغم من أنهم لم يشاركوا فيه فعلاً، وذلك لأن أسمائهم وردت في قائمة "الانقلابيين" هذه دون علمهم، وقد أصدرت المحاكم في نهاية التحقيقات الطويلة قرارات ببراءة ساحة كثير من المتهمين، بينهم قائد الفيلق الثالث الفريق أردال أوزتورك، والقائد الإقليمي لقوات الدرك في مدينة توكات العميد عدنان أرسلان. وهذا الأخير رغم أنه صدر بحقه قرار بالبراءة عن الانقلاب، إلا أن المحكمة قضت بحبسه ٦ سنوات وثلاثة أشهر بتهمة "الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن" !!

وهذا يدل على أن أعضاء أركانهم أدرجوا في القائمة الأسماء التي يرغبون في تصفيتهم بعد الانقلاب الذي دبروه ليكون ذريعة لهذه التصفية.

أسئلة عالقة حول الانقلاب الفاشل

تزايد الأسئلة وعلامات الاستفهام حول محاولة الانقلاب دون أن تقدم حكومة حزب العدالة والتنمية أي إجابات أو ردود مقنعة عليها، مما يزيد الشبهات والشكوك حول حقيقة هذه المحاولة وهوية الواقفين وراءها والمحرضين عليها والمستفيدين منها.

هناك مئات بل آلاف من الأسئلة التي تنتظر أجوبة مقنعة من المسؤولين، وعلى رأسهم أردوغان، للكشف عن حقيقة هذا الانقلاب اللعين الذي لا يزال يحصد يومياً رؤوس الأبرياء من المواطنين المدنيين، بينهم نساء حوامل وشيوخ ركع وأطفال رضع.

ونورد قسماً من تلك الأسئلة لعل أردوغان أو المعنيين أن يقوموا بالإجابة عليها:

السؤال الأول: في الانقلابات العادية يخضع المشرفون على الأجهزة الاستخباراتية للمحاسبة بسبب فشلها في الوصول إلى معلومات عن التحركات العسكرية، بل يواجهون أحياناً تهمة "الوقوف إلى جانب الانقلابيين".

وإذا نظرنا إلى الحالة التركية فإن جهاز الاستخبارات الوطني لم يقدم للسلطة السياسية -بحسب الرواية الرسمية- أي معلومات استخباراتية حول الانقلاب قبل وقوعه. بل لولا الضابط الذي أبلغه بالتحركات المريبة في الجيش لما تمكن جهاز الاستخبارات بالاطلاع على هذه التحركات ولما أخبر السلطة السياسية بها.

والمثير للدهشة أن السلطات القضائية قامت باعتقال الضابط المبلّغ عن التحرك الانقلابي في وقت لاحق بتهمة "الانتماء إلى حركة الخدمة"، في خطوة يمكن اعتبارها معاقبة الضابط بسبب كشفه الستار عن "مشروع الانقلاب المدبر" قبل أوأنه.

بناء على ذلك، أليس من المثير للشبهات عدم استدعاء رئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان للإدلاء بأقواله أمام لجنة تقصي الحقائق البرلمانية، واستمراره في الحفاظ على موقعه المقرب من الرئيس أردوغان؟

التحليل المنطقي للانقلاب

كذلك بادرت الحكومة إلى تجنيب أهم ثلاثة أسماء عسكرية من الإدلاء بشهاداتهم فيما يخص المحاولة الانقلابية. إذ أدلى كل من رئيس الأركان السابق وزير الدفاع الحالي خلوصي أكار، ورئيس الأركان الحالي الجنرال يشار جولر، ورئيس الأركان الثاني الجنرال

أوموت دوندار، بإفاداتهم للمحكمة في "جلسة مغلقة" دون حضور المتهمين ومحاميهم،^(٨٩) في محاولة للحيلولة دون طرح أي سؤال عليهم قد يسفر عن نتائج عكسية لا ترغبها السلطة، وذلك رغم ما يكتنفهم من شبهات حول تواطئهم مع أردوغان في نصب فخّ لبعض الضباط والجنود.

في مقال نشره موقع "أحوال تركية" في ٢٠ يوليو ٢٠١٩، قال الكاتب والباحث المعروف أ. د. إيسار كاراكاش إن هناك جوانب عديدة للانقلاب يجب تسليط الأضواء عليها وإيجاد أجوبة مقنعة على الأسئلة المنطقية الواردة إلى الأذهان.

أريد أن أذكر خلاصة ما ورد في المقال لأهمية النتيجة التي توصل إليها كاراكاش استناداً إلى معايير منطقية:^(٩٠)

"لا يمكنني أن أتخذ موقفاً حاسماً تجاه مزاعم الانقلاب المدبر أو الانقلاب تحت السيطرة؛ لأنني لا أملك معلومات أو وثائق تدعم هذا المدعى. ويجب على أولئك الذين يسوقون هذا الادعاء تقديم الأدلة والوثائق التي تثبتته في أسرع وقت ممكن لمنع تفشي الظنون بدلا من الحقائق. ليس لدي، كمواطن عادي، معلومات محددة، ولا توجد مستندات، ولا يمكنني حتى إنشاء رأي واضح استناداً إلى المعلومات المتوفرة لدي. لكن نقص المعلومات والمستندات لا يمنع الأشخاص من إعمال عقولهم عبر القيام بعمليات منطقية معينة. وأنا بدوري إذا قمت بهذه العمليات المنطقية فإنني لا أستطيع الإجابة على بعض الأسئلة بطريقة منطقية، وهذه الأسئلة ليست أسئلة بسيطة.

فقد احتفظ رئيس المخابرات هاكان فيدان بمنصبه بعد الانقلاب. أقول تكراراً ومراراً، فإذا كان هناك ضعف استخباراتي كبير، مثلما أكد أردوغان في تلك الليلة، فإننا لا يمكننا أن نفيسر بقاء رئيس المخابرات في منصبه بأي حال من الأحوال. وهنا يتدخل المنطق من دون الحاجة إلى أي معلومات ومستندات ويقول بأن رئيس المخابرات إذا ما واصل وظيفته رغم كل ما حدث في ليلة الانقلاب، فإن ذلك يعني أنه لا يوجد أي شيء يمكن انتقاده، ولا يوجد ضعف استخباراتي يقتضي عزله من منصبه. فهذا ما يقوله المنطق. إذن كيف يمكن تجاوز هذا التناقض الصارخ؟ أعتقد أننا سنجد جواباً لهذا السؤال في الأيام القادمة إن مدّ الله في عمرنا.

هناك فراغات في هذه المحاولة وجوانب مظلمة يجب تسليط الأضواء عليها. فكل السلطات الرسمية، بما فيها كبار المسؤولين الحكوميين، أكدوا أنهم حصلوا على بلاغ التحرك

الانقلابي في الجيش بعد ظهر يوم الانقلاب، بينما اطلع الرئيس أردوغان على خبر الانقلاب في ساعات المساء ذاته عن طريق "صهره" بعدما شاهد الجنود في الشوارع.

إذا كانت هذه المعلومات الصادرة من السلطات الرسمية صحيحة، فكان يتعين على السلطة السياسية بعد التمكّن من إفشال الانقلاب المبادرة في صبيحة الليلة إلى إقالة كل رؤساء الأجهزة الاستخباراتية الثلاثة وقياداتها العليا.. أي رؤساء المخابرات الوطنية والعسكرية والأمنية. هذا هو ما يقوله كل من له عقل سليم ومنطق رصين. غير أن جميع رؤساء هذه الأجهزة لا يزالون يواصلون مهامهم في مناصبهم.

لم نحصل على جواب لهذا السؤال على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أعوام.

وبما أن تركيا لم تشهد إطلاق عملية مهمة ضد أجهزة المخابرات بعد محاولة الانقلاب، فإن ذلك يدل بالضرورة على أن الجهاز قام بمهمته كما ينبغي، وزوّد السلطات ذات الصلة، وعلى وجه التحديد، السلطة السياسية بقيادة أردوغان، كل المعلومات المتعلقة بتحريك الانقلابيين.. المعلومات المستندة إلى الوثائق والمستندات وليس القيل والقال. هذا ما يقتضيه المنطق.

وفي هذا السياق، لا بد أن أوكد أن الزعم بأن الوقت لم يكن مواتياً لإجراء تغيير في أجهزة المخابرات نظراً لغياب كوادرات الأهلية والكفاءة في ذلك الوقت لا يبدو مقنعاً إطلاقاً. ذلك لأنه لا يمكن تبرير الإبقاء على كبار المسؤولين المخابراتيين بأي شيء معقول رغم فشلهم في الحصول على خبر انطلاق تحرك عسكري جزئي في حوالي ٧٠ ولاية بنفس التوقيت.

النتيجة التي توصلت إليها لا يستند أساسها إلى معلومات، وإنما هي نتيجة يجب على كل من يتمتع بذكاء ومنطق متوسط التوصل إليها بكل سهولة.

لكل ما سبق ذكره فإنني لا أستطيع أن أقنع وأؤمن بأن الدولة قد قامت بواجباتها، وبشكل صحيح، لا أثناء وقوع المحاولة ولا في الأيام التي سبقتها. أما ما حدث بعد تلك المحاولة المشؤومة فلا أريد أن أتكلّم فيه، ذلك أن كل الإجراءات والممارسات التي بدأت بعدها تشكّل فضيحة قانونية حقوقية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.^(٩١)

السؤال الثاني: من هو القائد الذي أصدر أمر الانقلاب العسكري؟ وإن لم يصدّر أمر الانقلاب من رئاسة الأركان العامة ذاتها، بل كان هناك مجلس عسكري انقلابي، فما هي

أسماء أعضاء هذا المجلس؟ ومن هو رئيس المجلس؟ ومن هو الذراع السياسية للانقلابيين؟ وما هي الأسماء التي كانت ستتولى مناصب حكومية بعد نجاح الانقلاب؟ هل يمكن أن يكون انقلاب لم يخطط لما بعد الانقلاب؟

لماذا لم يتم استدعاء رئيس الأركان خلوصي أكار للإدلاء بشهادته حول الانقلاب مع أن البيان الانقلابي العسكري كان يحمل توقيععه، في الوقت الذي تم استدعاء رئيس أركان الجيش الأسبق قبل ١٥ عاماً حلمي أوزكوك؟ هل ذلك خوفاً من أن يفتل شيء عن لسانه يفضح المسؤولين؟

فقد نشر الكاتب الصحفي التركي عبد الله بوزكورت، على موقع "نوردريك مونيتور" السويدي، وثيقة سرية مسربة من رئاسة أركان الجيش التركي تثبت تورط خلوصي أكار في محاولة الانقلاب. والوثيقة مدون عليها "سري للغاية"، وموجودة على أجهزة الحاسب الآلي الخاصة برئاسة هيئة أركان الجيش، وقد تبينت صحة الوثيقة بتقرير من هيئة خبراء تركية ضمن قضية الانقلاب.

يظهر في الوثيقة توقيع خلوصي أكار على الرسائل المعدة مسبقاً من أجل إرسالها إلى الوزارات والوحدات العسكرية في الساعات الأولى من الانقلاب، ويحمل لقب "رئيس مجلس الصلح والسلام في الوطن"، وهو الاسم الذي أطلقه الانقلابيون على مجلسهم الانقلابي، وجميع الرسائل المرسلة إلى الوحدات العسكرية والهيئات الرسمية تحمل توقيع رئيس مجلس السلام التركي الجنرال خلوصي أكار أيضاً.

وتنص الرسالة الأولى التي أرسلت إلى الوزارات والوحدات العسكرية مساء ليلة الانقلاب، بعنوان "توجيه الأحكام العرفية"، ومدون عليها في الأسفل "رئيس مجلس السلام التركي"، على أن خلوصي أكار مستمر في منصبه رئيساً لأركان القوات المسلحة، وأنه لم يتم إجراء أية تعديلات أو تغييرات على قيادات القوات.

ومن اللافت أن المتهمين بالانقلاب لم يقوموا بإرسال هذه الوثيقة التي حملت توقيع خلوصي أكار في الساعات التي كان خلوصي محتجزاً -بحسب الرواية الرسمية-، رغم أنهم لو فعلوا ذلك لتحرك كل الجيش وثبت أن أمر الانقلاب صدر من رئاسة الأركان العامة.

ومع أنه تمت محاكمة ٢٠ عسكرياً من أعضاء مجلس الصلح والسلام في الوطن (المجلس العسكري الانقلابي)، بينما لم يتم فتح أي تحقيقات بحق خلوصي أكار، رغم أنه يعتبر المتهم الأول في الواقعة، ولم يدلّ بشهادته حول أحداث الانقلاب أمام لجنة التحقيق البرلمانية وأمام المحكمة، بل في جلسة مغلقة تفاعياً لمواجهة أسئلة العسكريين الآخرين المتهمين بالانقلاب.

وكان أردوغان بادر إلى تجنيب أهم ثلاثة أسماء عسكرية من الإدلاء بشهاداتهم فيما يخص المحاولة الانقلابية، وهم كل من رئيس الأركان (خلوصي أكار) والجنرال (ياشار جولر) ورئيس الأركان الثاني الجنرال (أوموت دوندار)، الذين أدلوا بإفاداتهم للمحكمة في "جلسة مغلقة" دون حضور المتهمين ومحاميهم، في محاولة للحيلولة دون طرح أي سؤال من قبل العسكريين المتهمين عليهم قد يسفر عن نتائج عكسية لا ترغبها السلطة.

والملفت للنظر أن جميع العسكريين المتهمين بالانقلاب أكدوا أثناء الإدلاء بإفاداتهم في المحكمة أن أمر الانقلاب صدر من قادتهم، وأنهم لم يفعلوا شيئاً سوى تنفيذ أوامرهم، منتقدين اعتقالهم بدلاً من قادتهم.

ومن ثم فجر ضابط الصف عبد الله أردوغان، حارس خلوصي أكار، في المحكمة مفاجأة من العيار الثقيل، عندما أكد أنه (أكار) كان على علم بما حدث ليلة الانقلاب داخل قاعدة "أكينجي" العسكرية، معقل الانقلابيين بحسب الرواية الرسمية، وأن جميع الأحداث وقعت بأوامر صادرة منه مباشرة، وأن أكار لم يُنقل إلى هذه القاعدة مرغماً كرهينة كما يدّعي، بل هو من نقله إلى مقر رئاسة الأركان في يوم ١٥ يوليو ٢٠١٦ بشكل طبيعي دون أي مشاكل، ونوّه بأن "اعتقال المواطنين المدنيين الأبرياء بتهمة المشاركة في الانقلاب مجرد عبث".^(٩٢)

لماذا يحمي أردوغان خلوصي أكار على الرغم من كل هذه الحقائق؟ وهل هما متواطئان في مشروع الانقلاب المدبر؟ إذا كان أمر الانقلاب صدر من قيادة الأركان العامة، فلماذا لم يتم محاكمة خلوصي أكار، وواصل عمله بشكلٍ طبيعي، إلى أن أصبح وزير الدفاع؟ وإن لم يُدبّر الانقلاب بأوامر قيادة الأركان العامة، فكيف نفسّر غفلة رئيس الأركان عن هذا الكيان المخطط للانقلاب، رغم أنه أجهز الاستخبارات تحت أمره وأن عملية التخطيط للانقلاب تحتاج لشهور عديدة على أقل تقدير؟

السؤال الثالث: كيف وممن صدر قرار اتهام حركة الخدمة والأستاذ كولن بالوقوف وراء الانقلاب، عقب محاولة الانقلاب بـ ١٠ دقائق فقط، وقبل إجراء أي تحقيق، حيث أعلن كل من رئيس الجمهورية أردوغان ورئيس الوزراء بن علي يلدريم وكافة وسائل الإعلام الموالية لهما بصوت واحد أن كولن هو المسؤول عن الانقلاب؟

في الوقت الذي كانت أحداث الانقلاب الفاشل ساخنة، ولم يجر أي تحقيق بعد، ظهر أردوغان على شاشة قناة سي أن أن (CNN) التركية معلناً فتح الله كولن "العقل المدبر" لهذا الانقلاب، ليطلق في صبيحة تلك الليلة حركة تطهير وتصفية غير مسبوقه في أجهزة الدولة كافة، بل في القطاعات الخاصة أيضاً. لكن السؤال الذي يلح نفسه هو أنه كيف توصل إلى هذه النتيجة في بدايات الأحداث؟

محقق الانقلاب: لم نجد دليلاً على إرهابية الخدمة

صدرت اعترافات مثيرة للغاية من أعلى السلطات السياسية والقضائية تكشف أن محاولة الانقلاب في عام ٢٠١٦ تم تدبيرها من أجل العثور على دليل وذريعة لإعلان حركة الخدمة منظمة إرهابية وتصفية الجيش من غير المرغوبين فيهم بتهمة الانتماء إلى هذه المنظمة.

فقد اعترف النائب العام في أنقرة وعضو المحكمة العليا المسؤول عن تحقيقات الانقلاب الفاشل هارون كودالاك في ١٥ يوليو ٢٠١٧ بأنهم لم يتمكنوا من العثور على أدلة تثبت أن حركة الخدمة منظمة مسلحة في مذكرة الادعاء الرئيسية الخاصة بهذه الحركة، المذكرة التي نشرت قبل فترة قصيرة من المحاولة الانقلابية العاشمة في ١٥ يوليو ٢٠١٦.

وقال كودالاك: "لم نتمكن من العثور على ما يكفي من الأدلة والوثائق التي تثبت الاتهامات الواردة في مذكرة الادعاء المتعلقة بهم. لكنهم كشفوا بأنفسهم ليلة المحاولة الانقلابية أنهم تنظيم إرهابي مسلح بعدما عجزنا عن إقناع الرأي العام بهذه الأطروحة"، مما يدل على أن الانقلاب تم تدبيره لإثبات هذه الأطروحة.

وفيما يلي نص ما قاله كودالاك في الحوار الذي أجرته معه صحيفة "خبر ترك" في ١٥ يوليو / تموز ٢٠١٧، أي الذكرى السنوية الأولى للانقلاب المزعوم:

"لقد نشرنا مذكرة الاتهام الرئيسية (الخاصة بالكيان الموازي / حركة الخدمة) قبل بضعة أيام من المحاولة الانقلابية في ١٥ يوليو ٢٠١٦. لكن كنا نعاني من مشكلة فنية / تقنية. لقد

كنا فشلنا في إقناع العديد من شرائح المجتمع بأن هؤلاء تنظيم إرهابي مسلح. لم نكن نعرفنا على ما يكفي من المعلومات والوثائق لإثبات هذه الحجج في مذكرة الادعاء، إلا حادثة استيقاف شاحنة المخبرات (المحملة بالأسلحة لإرسالها إلى سوريا). لكنهم كشفوا بأنفسهم ليلة المحاولة الانقلابية أنهم تنظيم إرهابي مسلح بعدما عجزنا عن إقناع الرأي العام به".

الحقيقة أن أردوغان نفسه اعترف بتدخله في عمل جهاز القضاء بشكل علني وكيف تم إدانة مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء بالانقلاب أو دعمه؛ إذ قال في تصريحاته في أبريل ٢٠١٧: "أساءل: من اعتقل الآلاف من العسكريين والشرطيين والموظفين وأودعهم السجون؟ نحن من اعتقلناهم باعتبارنا السلطة التنفيذية، ومن ثم أعلن القضاء حكمه في الموضوع".

وكذلك التصريحات التي أدلى بها رئيس حكومة تلك الفترة بن علي يلدريم تشكل جوابًا مقنعًا على السؤال المذكور، حيث تكشف القناع عن مبادرتهم إلى تليفق مؤامرة لتحميل حركة الخدمة جريمة الانقلاب الفاشل ومسؤولية سقوط نحو ٢٥٠ مواطنًا شهداء، كما أكد ذلك ما ورد في التقرير البريطاني المذكور سالفًا.

اعترافات بن علي يلدريم

فقد اعترف رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، في تصريحات أدلى بها لصحيفة "حرية" التركية، بوجود مخطط لتليفق محاولة الانقلاب لحركة الخدمة، إذ أكد أنهم بعد اللقاء مع أردوغان ليلة الانقلاب اتخذوا قرارًا بإعلان حركة الخدمة مسؤولة عن محاولة الانقلاب دون الاستناد إلى أي معلومات من الاستخبارات العامة أو الأمنية أو العسكرية، ثم أضاف قائلاً: "في تلك اللحظة كان من الممكن أن يكون هذا التشخيص صحيحًا أو خاطئًا!".

جاءت هذه التصريحات الصادمة التي صدرت من شخص يشغل ثاني أعلى منصب في تركيا، رئيس الوزراء بن علي يلدريم، في حوار أجراه معه فكرت بيلا؛ رئيس تحرير صحيفة حرية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لمحاولة الانقلاب. أكد يلدريم أنه من شكّل بنفسه قناعته الخاصة بمحاولة الانقلاب، (دون الاستناد إلى تقرير للمخابرات أو الأمن)، ثم تابع بقوله: "لقد استشرت السيد رئيس الجمهورية، وتحدثنا معًا؛ وتوصلنا لقناعة أن هذه المحاولة من عمل وتنفيذ أعضاء منظمة فتح الله كولن... في صفوف الجيش. وهذا التشخيص كان قابلاً للخطأ والصواب في تلك اللحظة!"، وفق قوله.

وجدد يلدريم في حوارهِ شكواه عن عدم تزويد رئيس المخابرات هاكان فيدان إياه في ليلة الانقلاب بأي معلومات عن التحركات المريبة في صفوف الجيش حتى بعد ظهورها على القاضي والداني، الأمر الذي يفسر دلالة قوله: "شكّلت قناعاتي الخاصة بمحاولة الانقلاب بنفسِي".^(٩٣)

تصوّروا أن مستند قرارات النقل والفصل والاعتقال الخطيرة التي اتخذتها الحكومة بين ليلة وضحاها، وطالت مئات الآلاف من المواطنين، هو "القناعة الشخصية" لشخصين يشغلان قمة هرم السلطة شكّلاهما بنفسيهما من دون الاستناد إلى تقارير مخابراتية أو أمنية! فضلاً عن أن تلك الفظائع والشنائع بناء على هذه "القناعة الشخصية" لا تزال مستمرة على قدم وساق في البلاد.

ومما يدل على أن الحكومة لا تمتلك أي دليل على تدبير حركة الخدمة هذا الانقلاب، وإنما اتهمتها بناء على أحكام مسبقة جاهزة، قول يلدريم: "لا تطالبونا بتقديم أدلة لتدبير حركة الخدمة للانقلاب الفاشل"، وذلك عندما وجه له فريد زكريا في برنامج على تلفزيون (سي إن إن) الأمريكي سؤالاً حول ضعف الأدلة المقدمة من قبل حكومته، وأنه من المؤكد أن تركيا لو كان لديها أدلة قوية تثبت تدبير حركة كولن للانقلاب الفاشل لكشفت عنها. إذ شبه يلدريم محاولة الانقلاب بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وأضاف: "الجميع مقتنعون بتدبير تنظيم القاعدة لهذه الهجمات، غير أنه لم يطالب حينها أحدٌ بتقديم أدلة على وقوف القاعدة وراءها! الولايات المتحدة اتهمت تنظيم القاعدة بتدبير الهجوم الإرهابي، غير أنه لم يطالبها أحدٌ حينها بتقديم أدلة تثبت صحة هذا المدعى"،^(٩٤) ما يكشف أنهم لا يمتلكون أي دليل حول تدبير الخدمة للانقلاب وإنما يتحركون وفق خطة معدة مسبقاً.

فضلاً عن أن يلدريم أدلى بتصريحات صادمة في يوليو ٢٠١٨ صُنفت ضمن الأدلة التي تثبت أن أحداث ١٥ يوليو عام ٢٠١٦ كانت "انقلاباً مدبراً"، وذلك في لقاء أجراه مع رؤساء تحرير وكالة "الأناضول" الرسمية. فعندما وجه أحد رؤساء تحرير الوكالة سؤالاً إليه مفاده: "هل هناك من مشروع أخرجكم وأزعجكم كثيراً أو قلتم عنه: يا ليتنا لم ننجزه؟! رد يلدريم قائلاً: "عن أي المشاريع (المزعجة) أتحدث؟! فلقد أنجزنا مشاريع كثيرة جداً، لكن المشروع الذي أزعجني هو أحداث ١٥ يوليو ٢٠١٦!".

ومن اللافت أن جميع المشاركين في اللقاء تضاحكوا فيما بينهم عقب هذه التصريحات وكأن الموضوع هزلي، مع أن أحداث الانقلاب الفاشل أسفرت عن استشهاد أكثر من ٢٥٠ مواطنًا، معظمهم من المدنيين. ثم حاول أحد رؤساء تحرير الوكالة إزالة الشبهات التي قد تورثها تصريحات يلدريم في أذهان الرأي العام قائلاً: "أي المشروع الذي تم تنفيذه على الرغم من انزعاجنا منه!"

ولما لاحظ يلدريم أيضاً خطورة تصريحاته وإيحاءاتها المثيرة للشكوك حول حقيقة الانقلاب الفاشل أو تمثيلته، حاول تدارك الأمر وأعاد صياغة جملته، لكن مضمرات قلبه طغت على لسانه مرة أخرى بحيث قال: "يا ليت أحداث الانقلاب الفاشل لم تكن! حمداً لله لقد بذل الجميع ما بوسعه في تلك الليلة لمنع نجاح الانقلاب، بدءاً من رئيس الجمهورية الصارم والشعب الذي حمى علمه وانتهاءً بالشرطيين والعسكريين الوطنيين الذين انقادوا للأوامر الصادرة لهم وأنتم كإعلاميين. لا شك أن المشاريع التي حققناها حتى اليوم كلها مشاريع طيبة ما عدا انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦!"^(٩٥)

أثارت هذه التصريحات اندهاش عدد كبير من رواد مواقع التواصل الاجتماعي واعتبره البعض دليلاً جديداً على تدبير السلطة السياسية انقلاباً صورياً "تحت السيطرة" من أجل توسيع صلاحيات الرئيس أردوغان والحكومة وقمع المعارضين. فقد وصف صاحب حساب "نبض تركيا" المشهور بتصريحات ب"الفضيحة الكبيرة"، ثم لفت إلى أن "غش القلوب تظهره فلتات اللسان وصفحات الوجه"، وعزز رأيه بقول منسوب إلى أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه: "مَا أَضْمَرَ أَحَدٌ شَيْئاً إِلَّا ظَهَرَ فِي فَلَتَاتِ لِسَانِهِ، وَصَفَحَاتِ وَجْهِهِ".

لا شك في أن هذه التصريحات تكشف من هو المجرم الحقيقي الذي دبر انقلاباً مسرحياً تحت إشرافه وسيطرته من أجل الحصول على الذريعة اللازمة لتنفيذ انقلابه الحقيقي، ومن هو المسؤول عن سقوط ٢٥٠ مواطناً شهداء على أيدي مليشيات شبه عسكرية تابعة للحزب الحاكم ومندسة بين أفراد الشعب.

الشبهة كافية.. لا نحتاج إلى أدلة لإدانة حركة كولن!

"يجب علينا أن لا ننسى أننا في حرب مع منظمة فتح الله كولن ستستمر لعدد من الأجيال القادمة، لذا لا ينبغي تقديم أدلة على كل شيء؛ ذلك أنه لا يمكن محاكمة ٥٠٠ ألف شخص والزج بهم في السجون في الظروف الراهنة..".

هذه العبارات الباعثة على الدهشة والقلق وردت في ورشة عمل نظمتها الأكاديمية الشرطية في تركيا في سبتمبر ٢٠١٨ وشارك فيها مجموعة من القضاة المكلفين بالنظر في القضية الرئيسية الخاصة بحركة الخدمة التي تتهمها حكومة أردوغان بتدبير الانقلاب.

والجهة التي كشفت عن محتويات ذلك الاجتماع الخطير للغاية هي موقع "أودا تفي" (Odatv) الإخباري، الذي يعد أكبر المنافذ الإعلامية التابعة لتنظيم أرجنكون، الذي عقد تحالفًا مع أردوغان بعد أن بات في زاوية ضيقة عقب الكشف عن فضائح الفساد والرشوة التاريخية في ٢٠١٣.

فبحسب ما كتبه الكاتبة الصحفية ميسر يلديز في موقع أودا تي في المذكور، فإن رئيس الأكاديمية العدلية يلماز أكتشيل، والنائب البرلماني من حزب العدالة والتنمية الحاكم أورهان آتالاي، ورئيس المحكمة الجنائية السابعة في العاصمة أنقرة أوغوز ديك، وعضو المحكمة العليا جعفر عاشق، ورئيس المحكمة الجنائية الرابعة المشرفة على تحقيقات حركة الخدمة سلفيت جيراى كانوا أبرز المشاركين في ورشة العمل التي حملت عنوان "مكافحة حركة كولن".

وطبقًا لما ورد في الموقع، فإن المشاركين في ورشة العمل طرحوا مجموعة من الاقتراحات لضمان نجاح "الحرب" -على حد تعبيرهم- مع حركة الخدمة، أبرزها كما يلي:

١. حبس أعضاء الأوقاف والجمعيات التابعة لمنظمة فتح الله كولن ما بين سنتين وخمس سنوات غير كافٍ.

٢. هناك حاجة ماسة إلى موظفي تنفيذ القوانين المتخصصين والمحترفين ليتولوا مهمات في تحقيقات منظمة فتح الله كولن.

٣. لا يمكن الزج بـ ٥٠٠ ألف شخص في السجن، ولا محاكمتهم في الظروف الراهنة، لذا يجب البدء من قيادات المنظمة العليا ثم الانتقال إلى القاعدة السفلى، وينبغي إجراء تعديلات على القوانين الحالية لفتح المجال أمام اعتبار المعلومات الاستخبارية أدلة إدانة قانونية.

٤. يجب علينا أن لا ننسى أننا في حرب مع منظمة فتح الله كولن ستستمر لعدد من الأجيال القادمة، لقد حققنا انتصارا نسيبا في المرحلة الأولى، إلا أنه يجب أن لا يغيب عن بالنا أن هذه الحرب ستستمر.

٥. استخدام تطبيق بايلوك (ByLock) للمحاذثة الفورية وإيداع نقود في بنك آسيا التابع للمنظمة معايير وأدلة لانتفاء الأشخاص إلى هذه المنظمة، لذا يتعين تطوير هذه المعايير وإدراجها ضمن القوانين واللوائح.^(٩٦)

يرى خبراء القانون أن كل كلمة ترد في هذه المقترحات تتناقض بشكل صريح مع الدستور والقانون التركي ومبادئ حقوق الإنسان العالمية، وتكشف في الوقت ذاته أن كل عمليات المطاردة والاعتقال والفصل عن الوظيفة الرسمية منذ الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦ مخالفة للقوانين واللوائح الجارية حاليًا في تركيا. ويستدلون على ذلك بإطلاق المشاركين في ورشة العمل هذه على التحقيقات الخاصة بحركة كولن "الحرب" التي ستستمر عقودًا طويلة بدلاً من "العملية القانونية"، واعتبار مجرد العمل في أي مؤسسة أو العضوية في أي وقف أو جمعية تابعة للحركة "جريمة" حتى ولو لم يرتكب المتهمون أي جريمة مادية. يؤكدون كذلك أن المقترح "ينبغي إجراء تعديلات على القوانين الحالية لفتح المجال أمام اعتبار المعلومات الاستخباراتية أدلة إدانة قانونية"، يتضمن اعترافًا صريحًا بأن الجرائم المنسوبة إلى المتعاطفين مع الحركة لا تشكل جريمة في القوانين واللوائح المطبقة حاليًا في تركيا، لذلك ينصح بإجراء تعديلات قانونية.

وينبه المحللون في هذا السياق إلى أن ٩٥٪ من التحقيقات القضائية التي يخضع لها كل من له أدنى صلة بحركة كولن منذ أكثر من عامين، تقوم على أساس اتهام استخدام تطبيق بايلوك بناء على معلومات توفرها المخبرات التركية، وذلك على الرغم من أن الأخيرة سبق أن أعلنت في وثيقة رسمية "أن الوثائق والمعلومات الاستخباراتية التي تقدم للمؤسسات المعنية، التي تعد بعد تقييم وتفسير الوثائق والمعلومات التي تأتي إلى جهازنا من مصادر مختلفة لا يمكن استخدامها كأدلة قانونية"، بالإضافة إلى اعتراف المشاركين في هذا الاجتماع بحاجتهم إلى تعديلات قانونية حتى تكون العمليات والتحقيقات في الإطار القانوني.

هذه المقترحات تزيح الستار عن العقلية التي تقف وراء عمليات الفصل والاعتقال ومصادرة الممتلكات، وترى الشبهة كافية للإدانة، بحجة التصدي للانقلاب. وهذا ليس بغريب إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن خير الدين قرمان، شيخ أردوغان قال في يونيو ٢٠١٩ "إن السلطة الحاكمة قد تخطئ في أمور العدل والحق والصدق والجدارة، وقد تشهد تدهورًا وحيادًا عن الصواب، غير أنه لا يجوز الشكوى من هذه الأمور إذا كانت تدعم موقف العدو.

ذلك أن تركيا تخوض حربًا ضد الظلم، ويجب على الإنسان أن لا ينظر في ظروف الحرب إلى الصواب أو الخطأ، على حد تعبيره.

محاكم التفتيش الأردنية

وقد وصف العقيد التركي حسين دميرتاش قائمة المعايير التي اعتمدها حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان في حركة التصفية الشاملة بعد الانقلاب المدبر في عام ٢٠١٦ بدعوى الانتماء إلى حركة الخدمة بـ"المجزرة الجماعية المرتكبة ضد الإنسانية".

وفي إطار رده على أسئلة الصحفي المعروف بتوجهاته اليسارية أحمد نسين على موقع يوتيوب في ٢٣ مايو ٢٠٢٠، تطرق دميرتاش إلى ما يسمى بـ"فيتومتر"، وهو جملة من المعايير إذا توفرت إحداها في موظف عسكري أو مدني يعتبره نظام أردوغان منتميًا إلى حركة الخدمة بشكل تلقائي ويتهمه بالإرهاب، وبالتالي يعتقله أو يطرده من وظيفته ولو لم يرتكب أي جريمة مادية أو لم يشارك في الانقلاب، حيث أكد قائلاً: "هذه الطريقة في اتهام الناس بعيدًا عن المبادئ القانونية المعروفة ليست إلا أقصى الممارسات والسلوكيات الفاشية".

وقال العقيد دميرتاش: "نظام فيتومتر لتصنيف وتحديد الأشخاص المنتمين إلى حركة الخدمة هو مجموعة من المعايير التي يعتمده نظام أردوغان رسميًا في تطهير القوات المسلحة من الضباط والعناصر الموالية للغرب وحلف الناتو تحت مسمى أنهم منتمون إلى حركة الخدمة. فإذا كان عسكري يعرف لغة إنجليزية جيدًا، وناجح في عمله، فإن هذا يعني أنه تابع لحركة الخدمة وإهابي بشكل تلقائي بحسب هذا النظام".

ثم فصل بقوله: "على سبيل المثال، الضابط الذي يعرف لغة إنجليزية بشكل جيد يحصل على ١,٥ نقطة على مقياس ونظام فيتومتر، وإذا كان هذا الضابط مسؤولاً أو رئيسًا لأركان وحدة يحصل على ٠,٦ نقطة. وإذا تجاوز إجمالي نقاط الضابط ٢ نقطة، يتم اعتباره وإعلانه أوتوماتيكياً من حركة الخدمة وبالتالي إرهابياً شارك في الانقلاب المزعوم".

وتابع العقيد أن عدم شرب الخمر والكحوليات، وأن تكون الزوجة محجبة، أو أي من أقاربه حتى الدرجة الثالثة، أو أن يكون على صلة بالأسماء المقربة من حركة الخدمة، أو أن يكون له أي نوع من علاقة بحركة الخدمة من خلال مدارسها أو مراكز التمهيدي للجامعات أو بنوكها أو جامعاتها أو أي مؤسسة كانت تابعة للحركة علامات تدل على أنه من حركة الخدمة!

وذكر الصحفي أحمد نسين الذي أجرى الحوار مع العقيد دميرتاش أن نظام "فيتومتر" يتضمن معايير مضحكة من قبيل أن يكون الموظف صاحب أكثر من طفلين، في إشارة منه إلى أن كثرة الإنجاب تعتبر علامة تدل على التدين نظرًا لأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: "تناكحوا تكثروا فإنني مباه بكم الأمم يوم القيامة".

بحسب التصريحات الرسمية، يبلغ عدد العسكريين المشاركين في الانقلاب المزعوم ٨ آلاف و ٦٥١ شخصًا، ألف و ٦٧٦ شخصًا منهم برتبة جندي، وألف و ٢١٤ شخصًا منهم برتبة طالب عسكري، إلا أن وزارة الدفاع التركية أعلنت يوم الجمعة المنصرم أن عدد المفصولين من القوات المسلحة منذ الانقلاب المزعوم في ٢٠١٦ بلغ ١٩ ألفًا و ٩٤٥ عسكريًا. وذلك بالإضافة إلى التحقيق مع ٥٠٠ ألف و ٦٥٠ شخصًا، واعتقال ٩٦ ألفًا و ٨٨٥ موظفًا مدنيًا، و ٣١٩ صحفيًا، وفصل ١٥٠ ألفًا و ٣٤٨ موظفًا مدنيًا، و ٤ آلاف و ٤٦٣ نائبًا عامًا وقاضيًا، وإغلاق ٣ آلاف و ٣ مؤسسات تعليمية وفقدان ٦ آلاف و ٢١ أكاديميًا من عملهم بتهمة الإرهاب والانتماء إلى حركة الخدمة.

حكومة أردوغان أجرت حركة التصفية الشاملة هذه وفقًا لقوائم الأسماء التي شرعت في إعدادها قبل تحقيقات الفساد والرشوة في عام ٢٠١٣. فمع أن أردوغان زعم في ١٥ أغسطس ٢٠١٣ أنه ألغى عادة تصنيف المواطنين والموظفين حسب انتماءاتهم قائلًا: "نحن لا نمارس فنّ تصنيف الناس حسب انتماءاتهم كالحكومات السابقة"، إلا أن النائب السابق من حزب أردوغان ومسشاره الحالي برهان كوزو كان اعترف في العام نفسه بتلقي أردوغان تقريرًا استخباراتيًا يصنّف حوالي ألفي شخصًا من الأمنيين والبيروقراطيين والأكاديميين ورجال الأعمال وفقًا لانتماءاتهم. وما مضى وقت كثير على هذا الاعتراف حتى بادرت حكومة أردوغان في ٢٠١٤ إلى تشريد ٤٠ ألف شرطي، ١١ ألفًا منهم أصحاب مناصب رفيعة في جهاز الأمن.

ومن اللافت أن نيابة أنقرة أصدرت قرارات التوقيف بحق ألفين و ٧٤٤ شخصًا من أعضاء القضاء في وقت كانت أحداث الانقلاب الفاشل مستمرة، مما يدل على أن هذه القرارات صدرت وفقًا للقوائم المعدة سلفًا. ومن المثير للدهشة أن زعيم حزب الوطن اليساري المتطرف دوغو برينجك الموالي للمعسكر الروسي والصيني اعترف أكثر من مرة على الشاشات التلفزيونية قائلًا: "لقد عقدنا اجتماعات مع زملائنا القادة. نحن من سلمنا لهم قوائم الأسماء، وقمنا بتصفية جميع الأسماء التي نشكّ في انتمائهم لجماعة كولن".

وقد أدلى نائب رئيس حزب العدالة والتنمية نعمان كورتولموش بتصريحات صادمة تكشف أن انقلاب ٢٠١٦ لم يكن إلا مدبرًا من أجل تصفية الموظفين العسكريين والمدنيين المعينين وفقًا لهذه التقارير الاستخباراتية غير القانونية، حيث قال: "لو كنّا طبّقنا القانون لما تمكّنّا من تصفية هؤلاء الناس من مؤسسات الدولة حتى عام ٢٠٣٠، لذا توجهت الدولة إلى اتخاذ تدبير وقائي طارئ في هذا الصدد".

هذه التصريحات وأمثالها تدل بصراحة على أن نظام أردوغان قام أولاً بتحديد الأسماء الواجبة تصفيتها بتهمة الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن الجاهزة، ثم اتهمهم بمحاولة الانقلاب عليه ليتمكن من إعلانهم مجرمين وتصفيتهم بتهمة الانقلاب، وليست المحاكم التي تجري فيها محاكمات بتهمة الانقلاب إلا شكلية وصورية، وسيذكر التاريخ هذه المحاكم محاكم تقتيش أردوغان وسيخضع جميع من لعب دورًا في هذه الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الإنسانية للمحاكم عند عودة تركيا إلى مسار القانون مرة أخرى بدون شك، كما أكد العقيد حسين ديمرتاش.

دوافع ابتعاد أردوغان عن معايير القانون العالمية

أريد أن أستعير هنا مقال هيرقل ميلس، الذي قمت بترجمته إلى العربية، والذي يصف جيدًا دوافع ابتعاد أردوغان عن معايير القانون العالمية:

لقد أصدرت المحكمة العليا في تركيا قرارا يحمل في طياته مؤشرات تدل على عودة الاحتكام إلى العقل الحكيم والمنطق السليم، وفقًا لما كتبه التقارير الصحفية في الآونة الأخيرة.

ونص قرار المحكمة على أنه لا تثبت جريمة الانتماء إلى تنظيم إجرامي لمجرد التعاطف معه، وقراءة منشوراته، واحترام زعيمه، وفي حالة غياب أدلة مادية تثبت علم المتهم بهدف التنظيم النهائي المتعلق بتدبير الانقلاب على الحكومة، وأن الانضمام إلى التنظيم بغرض ارتكاب الجريمة شرط ضروري لثبوت الجريمة.

لا يتمالك الإنسان نفسه من إبداء حيرته ودهشته قائلا: يا له من قرار مذهل!

أين كانت تلك المحكمة حتى اليوم يا ترى!؟

لو شهدت تركيا غداً -حفظها الله- محاولة انقلابية جديدة، ولو ثبت أن مجموعة من المتعاطفين مع حزب الشعب الجمهوري يقفون وراء هذه المحاولة أو بينهم أعضاء من هذا الحزب، فما الذي سيحدث يا ترى؟! فهل سيتعرض كل أعضاء الحزب للفصل من أعمالهم ووظائفهم والنقل من محكمة إلى أخرى، ومصادرة كل ممتلكاتهم، واعتبارهم مجرمين، والزج بهم في السجون؟

الواقع أن قرار المحكمة العليا المذكور صحيح وطبيعي تماماً، غير أن الإنسان لا يحتاج أن يكون خبيراً في القانون لكي يتوصل إلى هذه النتيجة، بل يكفي أن يكون ذا عقل سليم فقط.

لن أتحدث عن "مبدأ شخصية الجريمة"، ذلك لأنه تم تجاوز هذا المبدأ القانوني الأساسي في تركيا منذ زمن طويل. وقد أعلنت الحكومة اليوم حرباً جماعية على كل المنظمات والمجموعات، وأصبح التأكيد على أنه "لا يمكن إدانة أي شخص بناء على قناعة شخصية" أمراً عبثياً. ذلك لأنه إذا ثبت انتماء شخص إلى تنظيم إجرامي ثبتت جريمته تلقائياً بحسب عقلية الحكومة الحالية. ومن ثم تعتبر تبادل التحية أو التقاط صورة جماعية أو زيارة عادية لمن له أدنى صلة بعضو في تنظيم إجرامي دليلاً كافياً على ثبوت تهمة عضوية التنظيم.

لهذه الأسباب فإن هذا القرار الصادر عن المحكمة العليا يبدو مخالفاً للمنطق القانوني السائد في تركيا اليوم، حيث يتعامل مع القناعة الشخصية أو المعلومة العامة وكأنها دليل يغني عن الإثبات.

هناك أمر مثير للغرابة في قرار المحكمة العليا. فقبل كل شيء صدر القرار في ٩ يوليو ٢٠١٩، لماذا أقدمت المحكمة على مثل هذه الخطوة المثيرة في هذا التوقيت بالذات؟ أين كانت حتى اليوم؟ ولماذا لم يتم تعميم هذا القرار لكي يتم تطبيقه على الحالات المماثلة؟ وأين الآن هؤلاء القضاة الذين أصدروا هذا الحكم؟ ومن هؤلاء المتهمون أو المحكومون عليهم الذين يبرئ هذا القرارُ ساحتهم؟ وأين هؤلاء يا ترى؟ هل خرجوا من السجن أم لا يزالون هناك؟

لكن الأسئلة المهمة ليست تلك التي ذكرتها أعلاه، بل هي: لماذا أصبح القانون في تركيا "وطئياً ومحلياً" إلى هذه الدرجة؟ أي القانون الخاص ببلادنا الذي يختلف تماماً عن الممارسات والتطبيقات العالمية.. لماذا اختار هذا العدد الكبير من المدعين العامين والقضاة

هذا المسار "الوطني المحلي" البعيد عن معايير القانون والحقوق العالمية؟ لماذا لا يفكرون مثل أعضاء المحكمة العليا الذين أصدروا هذا القرار؟

إن المرء، سواء كان قاضيًا أو مواطنًا عاديًا، يحتاج إلى بعض المبررات والذرائع والمعتقدات لكي يصبح "وطنيًا ومحليًا" بهذا المعنى. فالشخص الذي يخرق القانون بصورة متعمدة يحتاج إلى إضفاء الشرعية على تصوراته وممارساته. ويجب عليه بعد ذلك أن يلجأ إلى قصة مناسبة لكي يتمكن من مواجهة نفسه في المرأة دون تأنيب من عقله أو ضميره. لذا لا أحد يقول: "نظرًا لأنني جبان، غير شريف، غير عادل وقاس، فإنني أطبق هذا النوع من القانون أو لا أعترض على هذا القانون الغريب". لن يفكر أحد هكذا.

فماذا يقول وكيف يفكر إذن؟ إنه يفكر بطريقة من شأنها أن تخفّف عذابات ضميره: "العالم كله ضدنا، ويريد أن يقسّمنا ويدمرنا. أعداؤنا كثر موجودون في الخارج، لكن لهم أذرع وامتدادات في الداخل أيضًا. نحن نخوض حربًا.. حرب الاستقلال.. هذه معركة البقاء أو الزوال.. فلا يمكن أن نفتح المجال أمام أولئك الذين يتدبّعون ويتشبّثون بالقانون والحقوق. إنهم في الحقيقة يستخدمون المبادئ الأساسية للقانون، الذي نحترمه، من أجل تدميرنا والقضاء علينا. لذا لا بد من استخدام أساليب غير عادية أثناء الحرب! إذا كان هذا هو الحال، وإذا كانت هناك حرب استقلال، فينبغي أن يكون القانون وطنيًا ومحليًا كذلك! هذا أمر ضروري في ظل هذه الظروف، حيث إن الأمة تتحد حول زعيمها، وتدعمه ضد قوى الشر. وأولئك الذين يعارضونه يُعتبرون خونة. ومن ثم فإن القانون الذي يتحدث عنه العالم الغربي (وهو أحد أعدائنا) هو خداع وفخ وكذبة خبيثة!"

حسنًا لماذا يفكر المرء بهذه الطريقة؟ ولماذا يصف الآخرون هذا التفكير أو الرأي بـ"بارانويا" (جنون الارتياب) و"نظرية المؤامرة"؟ إجابتي على هذا السؤال هي كما يلي:

لقد تلقى الكثيرون مادة التاريخ وفقًا لنظريات المؤامرة التي تؤدي عادة إلى جنون الارتياب. وقد تجسّد هذا الارتياب عند الأتراك في العبارة الوجيهة: "الترك ليس له صديق آخر غير الترك!"، كما أن الكتب المدرسية تؤكد باستمرار على "التهديد الخارجي" ويسيطر عليها خطاب: "جيراننا والعالم كله ضدنا". ذلك "العالم السيء" هو أعداؤنا التاريخيون بالنسبة للبعض، وجماعات الضغط اليهودية للبعض الآخر، والإمبرياليون بالنسبة للآخرين.

وثمة مجموعة أخرى - خاصة السياسيين ومؤيديهم - ترى أن "القانون غير المحلي والوطني" يمثل مشكلة بل تهديداً لها. ذلك لأنه يمكن استخدام القانون (العالمي) ضد أنفسهم. وهذا يمكن أن يتحقق عبر طريقين؛ الأول: إذا تم اعتماد والتزام القانون "الغربي" فإنه لا يمكن الزجّ بالمصنفين أعداءً في السجون ولا يمكن القضاء عليهم. غير أن الأسوأ من ذلك هو أن هذا القانون من الممكن أن يطبق عليهم أيضاً عندما يرحلون من السلطة ويأتي غيرهم. ومن أجل الحيلولة دون هذا المصير فإنه من الضروري ترسيخ أركان قانون محلي وطني لا يسمح بحدوث تطورات سياسية تؤدي إلى هذه النتيجة الحتمية. وهذا يتطلب بذل جهد منتظم ومستمر في هذا الاتجاه.

أما أولئك الذين هم أبعد ما يكونون عن نظريات المؤامرة وتصورات التهديد، والذين لديهم ثقة ذاتية بما فيه الكفاية، والذين يتعاملون مع المنظومة التعليمية والخطابات المسيطرة في البلاد بنظرة ناقدة، فإنهم يفكرون بشكل مختلف عن هؤلاء بطبيعة الحال. لكن هناك ثمن لذلك. إذ يجب عليهم أن يستعدوا لمواجهة عديد من الاتهامات، من قبيل السذاجة والغفلة عن الحقائق، والإعجاب بالغرب وعدم الوطنية، والجهل والعمى، وبيع الوطن وخيانتته، وما إلى ذلك.

إن أولئك الذين يعارضون الأنظمة الاستبدادية والقادة المستبدين تعرضوا للأسف الشديد لإعدامات واغتيالات قانونية وجسدية ونفسية لم يستحقوها أبداً. والمحظوظون هم الذين اتخذوا تدابيرهم والتزموا الصمت قبل فوات الأوان! أما المحظوظون بقدر نصف الفئة الأولى فهم الذين استطاعوا تجاوز "الحدود الوطنية" متوجهين إلى أرض الله الواسعة. هذا هو الوضع السائد في تركيا منذ ظهور حركة "الشباب الأتراك". ولا ينجح من هؤلاء في استرداد حقوقهم المسلوبة إلا المعمرين.

السؤال الرابع: هل صحيح أن أليكسندر دوغين؛ مستشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أبلغ أردوغان ورئيس الوزراء بن علي يلدريم بالانقلاب قبل يوم من وقوعه في ١٤ يوليو

ولماذا أصبح أردوغان أكثر موالاة لروسيا على الرغم من أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي منذ خمسينات القرن الماضي بحيث انتهت العمليات العسكرية الثلاث التي نفذها الجيش التركي المعاد تصميمه من خلال الانقلاب عن عودة كل المناطق الخاضعة لسيطرة

المعارضة السورية إلى نظام الأسد حليف روسيا؟ وهل من الصحيح أن روسيا هي التي قامت بحماية أردوغان ليلة الانقلاب؟

وما دلالة التصريح الذي أدلى به زعيم حزب الوطن دوغو برينجك الموالي للمعسكر الأوراسي وقال فيه: "إننا نجحنا في تصفية ٣٠ ألف ضابط موالين للناطو بعد حملة الفصل والاعتقال"، التي أجريت بحجة الانتماء إلى حركة الخدمة في الجيش وسائر أجهزة الدولة والقطاع الخاص؟

السؤال الخامس: كيف تم إعداد قوائم الأسماء التي تضمّ عشرات الآلاف من الجنود والضباط وأعضاء الأمن والقضاء المزعوم انتمائهم إلى الكيان الموازي في ليلة واحدة؟ وما هو المعيار الذي تم الاعتماد عليه في تحديد الأسماء؟ وإذا كان من المستحيل إعداد هذا القدر من الأسماء في ليلة واحدة فهل قوائم الأسماء تم إعدادها مسبقاً في ضوء تقارير التصنيفات الأيديولوجية للمخابرات التركية؟ أليست التصنيفات الأيديولوجية جريمة منصوصة عليها في الدستور التركي؟

وقد كشف الكاتب الصحفي المخضرم آدم ياوز أرسلان عن وثيقة مدرجة ضمن وثائق المحكمة المكلفة بالنظر في تحقيقات الانقلاب، يعود تاريخها إلى قبل الانقلاب بشهور، تكشف عن قائمة تصنّف مجموعة من الضباط والجنرالات في خانة "المتتمين إلى حركة الخدمة"، ومن ثم يؤكد الكاتب على أن كل اسم من الأسماء الواردة في هذه القائمة تعرض للاتهام بالمشاركة في الانقلاب والانتماء إلى حركة الخدمة وبالتالي للفصل والاعتقال! (٩٧)

وما سرّ الإصرار على نسبة بعض الجنرالات إلى حركة الخدمة على الرغم من أنهم رفضوا هذه العلاقة المزعومة أمام المحكمة وأعلنوا أنهم عسكريون علمانيون كماليون و"جنود مصطفى كمال أتاتورك"؟

السؤال السادس: يحق للمتهمين الإدلاء بأقوالهم في التهم الموجهة إليهم، حتى في أكثر المجتمعات بدائية، وقد أصدرت لجنة تقصي الحقائق البرلمانية حول الانقلاب قراراً بالاستماع للأستاذ فتح الله كولن المتهم بالوقوف وراء الانقلاب، لكنها تراجع عن قرارها هذا بعد مدة معينة، منْ ولمماذا غير هذا القرار؟ وكذلك لماذا يرفض أردوغان مطالبة كولن بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في ملابسات الانقلاب، ألا يثق أردوغان في نفسه؟

السؤال السابع: لماذا لم ينضم إلى محاولة الانقلاب سوى عدد قليل جداً من الرتب العسكرية العليا، وكان معظمهم من طلاب الكليات العسكرية الذين لا يمنح لهم رصاصات حقيقية بل يستخدمون رصاصات مطاطية؟ إذ لم يشارك في الانقلاب إلا طابورا أو طابورين من الجنود، برفقة ١٠-١٥ دبابة و٣-٥ طائرات حربية فقط! ولماذا تم توجيه الجنود إلى إغلاق جسر البوسفور فقط بدلاً من المؤسسات الحكومية؟

السؤال الثامن: في كل بقاع العالم تقع الانقلابات العسكرية في ساعات متأخرة من الليل بالقرب من ساعات الصباح الأولى، لكن في الحالة التركية بدأت أحداث الانقلاب في الساعات الأولى من الليل، أي ساعة الذروة، حيث كان الناس جميعاً مستيقظين؟ هل كان ذلك مقصوداً؟ هل سبق وأن شهد العالم محاولة انقلاب من دون محاولة القبض على عدد من المسؤولين في السلطة مثل رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو نواب البرلمان أو الوزراء؟

السؤال التاسع: ما هو التفسير المنطقي لمشاركة القادة العسكريين في حفل زفاف في ليلة الانقلاب، بالرغم من تلقي جهاز المخابرات معلومات عن الاستعداد للانقلاب في الساعة الثانية ظهراً، وقيادة الأركان العامة في الساعة ١٦:٣٠، واستمرار بقائهم في الحفل لساعات طويلة من الليل؟

السؤال العاشر: اعتباراً من الساعة ١٨:٠٠، كان رئيس الوزراء وجهاز الاستخبارات ومسؤولو الحكومة على علم بالانقلاب... ومع ذلك لم يتم فرض حماية وحراسة على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الرسمية (TRT)، لماذا؟ وبعد ذلك فرض خمسة عسكريين فقط بكل سهولة على المذيعة قراءة البيان العسكري على القناة، ومن ثم تم القبض على هؤلاء العسكريين من قبل العاملين العزل لدى المؤسسة! أين المنطق في هذه الأحداث؟

السؤال الحادي عشر: كيف تمكن ١٣ عسكرياً من الانقلابيين من مدهامة قصر أردوغان، وذلك رغم أن القصر الرئاسي يخضع لحراسة وحماية عالية بمعدات وسلاح عسكري متطور للغاية، بالإضافة إلى مئات من رجال الأمن رفيعي المستوى؟ ومن ثم كيف أمكن إلقاء القبض عليهم حتى قبل أن يدخلوا من الباب الرئيسي؟

السؤال الثاني عشر: إذا كان الانقلاب يستهدف أردوغان، فلماذا توجه الانقلابيون إلى قصف مبنى البرلمان، وكيف عجزت طائرات حربية متقدمة وصواريخ ذات قنابل موجهة بالليزر عن ضرب قصر أردوغان المقام على مساحة ٤٥٠ ألف متر مربع، ولم تصب إلا حديقة القصر فقط؟!

السؤال الثالث عشر: أردوغان قال على قناة أن تي في (NTV) ليلة الانقلاب: "لقد كان هناك تحركات مريبة داخل الجيش اعتبارًا من وقت الظهر"، واعترف بأنه تلقى معلومات عن الانقلاب من جهاز الاستخبارات في الساعة ١٦,٠٠. إذن لماذا انتظر ٦ ساعات ونصفًا ومن ثم أعلن وجود محاولة الانقلاب؟ فلو خرج على الرأي العام في الساعة ١٩:٠٠ مثلاً وفضح مخطط الانقلاب لَمَا خرج وما تحرك أي عسكري من ثكنته، ولما سقط أكثر من ٢٥٠ شهيدًا...

السؤال الرابع عشر: لماذا تم اعتقال الرائد الذي أبلغ جهاز الاستخبارات بتفاصيل الانقلاب في الساعة ١٤:٤٥ من ظهر يوم الانقلاب؟ أليس من المتناقض إعلان حركة الخدمة مسؤولة عن محاولة الانقلاب من ناحية، وإصدار قرار فصل واعتقال بحق هذا الرائد بتهمة الانتماء لحركة الخدمة من ناحية أخرى، ومن ثم الإفراج عنه في وقت لاحق، ومنع القضاء من التحقيق معه من خلال ضمه إلى كوادر جهاز الاستخبارات المحصنين ضد المحاكمة؟

السؤال الخامس عشر: عقب محاولة الانقلاب مباشرة رصدت الاستخبارات البريطانية محادثات ومكالمات هاتفية لكبار المسؤولين الأتراك وهم يأمرزون للمعنيين من السلطات ووسائل إعلام تابعة للحكومة: "لتبدأ عملية التصفية والتطهير غدًا، وإعلان فتح الله كولن المسؤول عن الانقلاب"، ثم نشرت الاستخبارات الألمانية هذه المعلومات في ٢٤ يوليو ٢٠١٦، ورغم ذلك لم تصدر أي تكذيبات رسمية من قبل المسؤولين الأتراك، فهل هذه الادعاءات صحيحة؟

السؤال السادس عشر: في ضوء حقيقة استغراق أبسط التحقيقات أشهرًا عديدة في تركيا، كيف كشفت النيابة العامة في أنقرة وفي الساعة ٠٤,٣٠ من صبيحة ليلة الانقلاب عن كل خيوط الانقلاب، وتوصلت إلى أن ما أسماه "الكيان الموازي" هو من يقف وراء الانقلاب، ومن ثم أصدرت قرارات اعتقال طالت "أعضاء القضاء والجنرالات والأدميرالات وضباط الجيش وضباط الصف والجنود بتهمة الانتماء للدولة الموازية؟

تقريران رسميان يسردان أحداث الانقلاب قبل وقوعه!

تقرير النيابة

كشف الكاتب الصحفي التركي المخضرم أحمد دونماز في فبراير ٢٠١٩ الستار عن تقرير أعدته السلطات القضائية بشأن المحاولة الانقلابية قبل وقوعها فعليًا ويسرد أحداثًا لم تكن قد وقعت بعد، الأمر الذي يؤيد أطروحة "الانقلاب المدبر" وأنه كان هناك "سيناريو" معد سلفًا.

ونشر دونماز نسخة من الوثيقة التي وصلت إليه عبر مصادره الخاصة، وقال إن الوثيقة محضر رسمي حرره مدعي عام مكتب الجرائم الدستورية في نيابة أنقرة سردار جوشكون، وأدرج ضمن ملفات قضية "قاعدة أكينجي" العسكرية، وهي أحد قضايا المحاولة الانقلابية، وذلك ليكون ركيزة لتحقيقات الانقلاب الأولى.

التقرير المذكور صدر بتاريخ "١٦ يوليو ٢٠١٦" في تمام الساعة الواحدة ليلاً، أي بعد ثلاث ساعات من الانطلاقة الفعلية للمحاولة الانقلابية، ومن ثم تم إرساله للجهات المعنية. ومن الغريب والمثير أن التقرير يروي الأحداث التي لم تكن قد وقعت بعدد وكأنها حدثت بالفعل. فعلى سبيل المثال يتناول التقرير قصف البرلمان، والقصر الرئاسي للرئيس أردوغان، ومحاصرة القوات العسكرية لمقر المخابرات، وقصف قيادة القوات الخاصة، ووحدة الاستخبارات بمديرية الأمن، وما ماثلها من الأحداث الأخرى، على الرغم من أن هذه الأحداث لم تكن وقعت في تلك اللحظة.

وكان وزير العدل السابق بكر بوزداغ يتحدث في مقر البرلمان عن تمكّن السلطات من إسقاط الطائرة التي قصفت البرلمان أثناء أحداث الانقلاب الفاشل، إلا أنه لم يتم إسقاط أي طائرة في الحقيقة أثناء أحداث الانقلاب، ما يكشف أن إسقاط الطائرة كان ضمن المسرحية الانقلابية لكن لم يجر كل شيء كما خُطِّط له.

والمعلومات الواردة في التقرير حول توقيت أحداث الانقلاب خاطئة أيضاً، مما يثير تساؤلات حول ما إن كان التقرير قد تم إعداده بناء على محاكاة معدة مسبقاً. ويحفل التقرير بفضائح ستشكك فيما إن كان المدعي العام هو من قام بإعداده أم مسؤولون سياسيون دبروا انقلاباً مصمماً على الفشل لكي يستفيدوا من نتائجه.

وعلى الرغم من أن مذكرة ادعاء قاعدة "أكينجي" تقول بأنه تم الإعلان عن نبأ إغلاق قوات الدرك لجسري البوسفور وفتح سلطان محمد في إسطنبول في تمام الساعة ٢٢،٢٨ من ليلة الانقلاب، غير أن مواعده في تقرير نيابة أنقرة المذكور هو تمام الساعة ٢١:٠٠، وهو سابق للموعد الفعلي بنحو ساعة ونصف!

وورد في التقرير أيضاً محاصرة قوات عسكرية لمباني المخابرات بحي "بني محلة" في أنقرة، واشتباك المخابرات مع الوحدات العسكرية المحاصرة لها، غير أنه في تلك الليلة

لم تحاصر الفرق العسكرية أيا من مباني المخابرات. ولم تتعرض قيادة العمليات الخاصة "العسكرية" للقصف كما يزعم تقرير النيابة، بل تم قصف العمليات الخاصة التابعة للشرطة فقط. وكذلك لم يتم محاصرة المجمع الرئاسي مثلما زعم تقرير النيابة، كما لم يتم قصفه عشية المحاولة الانقلابية، بل تم قصف مواقف السيارات والتقاطع الجسري المجاور فقط. فبحسب مذكرة ادعاء قاعدة أكينجي فإن قصف المجمع الرئاسي جرى في تمام الساعة ٦:١٩ من الصباح، أي بعد نحو ٥ ساعات ونصف من التاريخ الوارد في تقرير النيابة هذا.

من ضمن الأخطاء التي تضمنها تقرير النيابة العامة المعلومات التي تزعم قيام الانقلابيين بتعيينات جديدة في رئاسة الأركان والقيادات العسكرية الأخرى وإعلانها للرأي العام، حيث لم يحدث شيء من هذا القبيل.

ومع أن تصريحات المسؤولين السياسيين التي قدمت فتح الله كولن مديراً للمحاولة الانقلابية يمكن فهمها وتبريرها بناء على اعتبارات سياسية، لكن ليس من المنطقي والمعهود أن يعلنه التقرير القضائي الأولي المحرر أثناء استمرار الأحداث مسؤولاً عن الانقلاب قبل إجراء أي تحقيقات، ما يكشف أن التقرير سياسي لا قضائي ومعد سلفاً.

ماذا تعني الوثيقة؟

بعد هذا التقرير لنيابة أنقرة الذي أدرج ضمن نظام النيابة التركي الرسمي، انطلقت تحقيقات سريعة ونفذت القوات الأمنية أولى حملات الاعتقالات. وفي اليوم التالي للمحاولة الانقلابية تم اعتقال الآلاف استناداً إلى هذه الوثيقة المليئة بالأخطاء، وإعلان حركة الخدمة تنظيمًا إرهابيًا، لتمتلئ السجون بعشرات الآلاف من المتهمين بالانتماء إليها قبل بلوغ الواقعة مرحلة التحقيق والمحاكمة والانتهاؤ منهما.

بالنظر إلى هذه الوثيقة والأحداث التي سبقت وتلت ١٥ يوليو ٢٠١٦، وتصرفات الرئيس أردوغان ورئيس المخابرات والعديد من المسؤولين البارزين الآخرين، وتصريحاتهم المتناقضة، وتهربهم من القضاء، وعدم إدلائهم بإفادتهم، والأحداث التي وقعت اعتباراً من توقيع هذا التقرير، وحملات التصفية والمرحلة التي بلغتها تركيا سياسياً، يمكننا القول إن السلطات التركية كانت على علم بجزء كبير من الأحداث التي وقعت في تلك الليلة، ولهذا كان انقلاباً تحت السيطرة على أقل تقدير إن لم تدبره منذ البداية. (٩٨)

تقرير الاستخبارات

ليس هذا فحسب، فقد ظهرت في نوفمبر ٢٠١٩ وثيقة جديدة مشابهة للوثيقة السابقة أعدها المخابرات التركية قبل وقوع الانقلاب. فوسط الغموض الذي لا يزال يسيطر على موعد معرفة المخابرات بالمحاولة الانقلابية، نشر الكاتب والصحفي أحمد نسين، المعروف بمقالاته الكاشفة عن أسرار وخفايا الانقلاب، وثيقة رسمية للمخابرات التي يرأسها هاكان فيدان، تكشف أنها كانت على علم بالأحداث التي شهدتها ليلة الانقلاب قبل يوم واحد. تناول نسين المعروف بتوجهاته اليسارية والعلمانية، في مقال له بموقع "أرتي جرشاك"، تحت عنوان "هل علم هاكان فيدان بأمر المحاولة الانقلابية في الخامس عشر أم في الرابع عشر من يوليو؟".

وبعدما ذُكر أن ضابطاً أبلغ أردوغان بأمر التخطيط للانقلاب قبل ٤٠ يوماً من وقوعه، وفقاً لسجل إفادة تم الحصول عليه من قائد وحدة مكافحة الإرهاب في هذا الصدد، وتصريحاته المتناقضة حول توقيت علمه بمحاولة الانقلاب، أوضح نسين أن الوثيقة، المعدة قبل يوم واحد من المحاولة، مع أنها لم تنطرق إلى أن تركيا على وشك أن تشهد انقلاباً، غير أنها سردت قائمة أحداث قالت إن البلاد قد تشهدها، وقعت جميعها بعد يوم واحد من ليلة الانقلاب، ثم عقب بقوله: "المخابرات تقوم بنشر هذه الوثيقة قبل يوم، لكنها لا تبلغها لا رئاسة الجمهورية ولا رئاسة الوزراء باعتبارها محاولة انقلابية".

وتابع نسين: "هذا يعني أنكم متورطون في هذه المحاولة الانقلابية وتلتزمون الصمت مثلما يفعل رئيس الأركان (السابق) خلوصي أكار وياشار جولار رئيس الأركان الحالي".

ثم فصل الكاتب نسين قائلاً: "وثيقة المخابرات الصادرة في الرابع عشر من يوليو عام ٢٠١٦ تحدثت بشكل تحذيري عن اختطاف مجموعة من القادة العسكريين، ونشوب مواجهات في أماكن كسلطان بيلي، ووقوع هجمات على القواعد العسكرية والموانئ والسفن والمؤسسات الرسمية، وتجمُّع شاحنات القمامة التابعة للبلديات أمام الثكنات العسكرية وما إلى ذلك".

علق نسين بعد ذلك أن الشيء الوحيد الذي لم تتضمنه وثيقة المخابرات نصاً هي أنها لم تصف هذه الأحداث بأنها محاولة انقلاب وإنما حذرت فقط من وقوع مثل هذه الأحداث.^(٩٩)

السؤال السابع عشر: بالرغم من إلقاء القبض على كل من يرد في حقه أدنى شبهة أو بلاغات، لماذا أفرجت السلطات عن المتهم الرئيسي "المدني" في محاولة الانقلاب "عادل أوكسوز" بعد القبض عليه بالقرب من قاعدة "أكينجي"؛ مقر قيادة الانقلابيين؟

هل وظّف أردوغان عادل أوكسوز في الانقلاب ثم تخلص منه؟

فقد اعتقلت السلطات عادل أوكسوز في ليلة الانقلاب باعتباره المتهم الرئيس في المحاولة الانقلابية المزعومة، ومن ثم أخلت النيابة سبيله، ولاحقًا صدرت مذكرة اعتقال مرة أخرى بحق أوكسوز بتهمة تدبير الانقلاب، لكنه تمكن من الهروب ولا يعرف مكان وجوده حاليًا.

ساق رئيس شعبة مكافحة الإرهاب في جهاز المخابرات التركي سابقاً محمد أيمنور، في نوفمبر ٢٠١٩ ادعاءً خطيرًا، حيث قال إن عادل أوكسوز قد يكون عميلًا للمخابرات، وذلك بعدما قال في وقت سابق: "محاولة الانقلاب الفاشلة من عمّل وتنفيذ المخابرات. ومع أن الحكومة تتهم فتح الله كولن بالوقوف وراءها، إلا أنها عمل استخباراتي يفوق كثيرًا جدًا قدرات حركة الخدمة".

جاء ذلك خلال مشاركة أيمنور في برنامج على قناة "خلق تي في"، حيث أعرب عن اعتقاده الجازم بأن عادل أوكسوز لم يتمكن من مغادرة تركيا، مستشهدًا على ادعائه بأنه لو كان في الخارج لظهر وأدلى بتصريحات لردّ الاتهامات الموجهة إليه، مرجحًا أنه قد مات أو قتل في الداخل التركي لإسكاته. أكد أيمنور كذلك أن هروب أوكسوز من قبضة السلطات القضائية رغم احتجازها إياه عقب الانقلاب الفاشل ليس أمرًا طبيعيًا، مشيرًا إلى أنه توجد ادعاءات حول كونه عميلًا بالمخابرات، وتابع قائلاً: "لا أرى اختفاء أوكسوز عن الأنظار فجأة أمرًا طبيعيًا. لقد ظهرت العديد من المعلومات.. فمثلًا هناك شخصية تُدعى دنيز بايراق يُزعم أنه من أفراد المخابرات ويدعي أن أوكسوز أيضًا كان عميلًا للمخابرات، وأنه تم استغلاله"، ومن ثم التخلص منه.^(١٠٠)

وعلى نفس المنوال، قال زعيم المعارضة التركية كمال كليدار أوغلو في عام ٢٠١٧، خلال بث مباشر على قناة "أن تي في" الإخبارية التركية: "من أين حصل عادل أوكسوز على جهاز جي بي أس (جهاز تحديد الموقع).. أيّ جهة رسمية قام باستيراد هذا الجهاز من أجله؟

لماذا لم يتم تكبير عادل أوكسوز عند الاعتقال بينما جميع المتهمين بالانقلاب كانوا مكبلين ومعذبين. ذلك لأن الحكومة أجرت تغييرات في القانون الخاص بالمخابرات الوطنية في عام ٢٠١٤. ووفقاً لها لا يمكن توقيف أو اعتقال أي عميل تابع للمخابرات بدون إذن من رئيس الوزراء! فلماذا لم يتم سجن عادل أوكسوز، بل أطلق سراحه مباشرة عقب أخذ إفادته؟".

كما أن الكاتب أحمد نسين أكد في مقال له أن الرئيس أردوغان هو أفضل من يعرف مكان اختفاء عادل أوكسوز، قائلاً: "إن أردوغان هو أفضل من يعرف أين عادل أوكسوز.. وأنا أعتقد شخصياً أنه يختفي في إحدى غرف قصره البالغ عددها أكثر من ألف غرفة".^(١١٠)

ومن ثم فقد أصدرت المحكمة قراراً مفاجئاً في مطلع نوفمبر ٢٠١٩ زاد من الارتباك فيما يتعلق بالرواية الرسمية لمحاولة الانقلاب. حيث برأت ٢٥ من أصل ٢٨ شخصاً يُتهمون بـ"التوسط" في الإفراج عن عادل أوكسوز، الأستاذ بكلية الشريعة في جامعة سقاريا سابقاً، والمزعوم بأنه "العقل المدبر" لمحاولة الانقلاب، بحسب الرواية الرسمية. علي إحسان ساري كوجا، مستشار أردوغان السابق، جاء على رأس من برأت المحكمة ساحتهم من تهمة التعاون مع أوكسوز ليتمكن من الهروب بعد اعتقاله من قبل السلطات. كما أصدرت حكماً بالسجن ٥ أشهر فقط على ضابطي صف بتهمة استغلال وظيفتهما مع تأجيل تطبيق القرار. وهكذا لم يبق هناك أحد متهم بتهريب "رقم أول" للانقلاب من السلطات القضائية!!^(١١١)

وقال الكاتب الصحفي آدم ياوز أرسلان في إطار تعليقه على هذا القرار الصادم بأنه لم يبق لديه أي شك بكون الانقلاب مدبراً بعد تبرئة المتهمين بمساعدة عادل أوكسوز على الهروب، رغم أن السلطة السياسية بقيادة أردوغان تزعم أنه مدبر الانقلاب.

ومن المثير للغاية أن صحيفة "أيدنليك" الموالية للدولة العميقة وبرينجك لما كتبت أن فؤاد كوكتاش، النائب البرلماني من صفوف حزب أردوغان، وأردوغان توك، رئيس بلدية تابعة لحزب أردوغان أيضاً، لعبا دوراً محورياً في تهريب عادل أوكسوز، أصدرت السلطات القضائية فوراً حظر الوصول إلى هذا الخبر!^(١١٢)

فهني كورو من الكتاب الوازنين الذين تناولوا قضية عادل أوكسوز، وفيما يلي ملخص ما ورد في مقاله الذي حمل عنوان: "هل وظّف أردوغان عادل أوكسوز في الانقلاب ثم تخلص منه؟"

"إن عادل أوكسوز هو الشخصية المدنية المحورية في محاولة الانقلاب العاشمة في عام ٢٠١٦. ومع أن الرأي العام شاهد صورته التي يرتدي فيها بدلة كاملة، غير أن الصورة التي التقطت له وهو قيد الاحتجاز ويظهر فيها شبه عارٍ هي التي انتقشت في الأذهان.. الصورة التي التقطت له مع المحتجزين الآخرين في قاعدة "مرتد" (أكينجي) الواقعة في بلدة كازان (وباسمها الجديد كازان البطلة) التي كانت من أكثر الأماكن نشاطاً في تلك الليلة المشؤومة. وكان أوكسوز رد على سؤال: "ماذا كنت تفعل في القاعدة العسكرية؟" بـ"كنت أتفقد أرضاً لشرائها" أثناء استجوابه.

يدو أن الذين حققوا مع عادل أوكسوز رأوا أن دليل "شراء الأرض" الذي ساقه لتفسير سبب زيارته للقاعدة العسكرية في تلك الساعة المتأخرة من الليل معقولاً (!)، فأطلقوا سراحه خلال فترة قصيرة، في الوقت الذي تعرض كل من دخل معه في تلك الصورة لأشدّ العقوبات. وما مضى وقت تبين أنه العقل المدبر الذي وجه العسكريين للانقلاب، إلا أن الرجل قد غاب عن الأنظار!

ومن ثم اطلعنا على حقيقة جديدة وهي أن: أوكسوز كان مسؤولاً عن عناصر ما يسمى هذه الأيام بـ"منظمة فتح الله غولن" في المؤسسة العسكرية، وأن المنشقين عن تلك المنظمة هم من أبلغوا المعنيين في الدولة هذه المعلومة قبل عامين من الانقلاب. بمعنى أن عادل أوكسوز كان اسماً معروفاً لدى الدولة، وعلى الرغم من إلقاء القبض عليه في القاعدة العسكرية ليلة الانقلاب واستجوابه إلا أن الدولة نفسها أطلقت سراحه! ولا يزال عادل أوكسوز مختفياً منذ ذلك الوقت.

لقد تمكنت هذه الدولة من تصوير أحد النجوم السابقين في عالم كرة القدم، والعضو البرلماني السابق عن حزب العدالة والتنمية (هاكان شكور) المتهم بالانتماء إلى منظمة كولن، وهو في ولاية كاليفورنيا الأميركية، كما تباغت الدولة بأنها على معرفة بعمل (عبد الحميد بيليجي) رئيس تحرير صحيفة "زمان" التي استولت عليها الحكومة كسائق لشركة أوبر في العاصمة الأميركية. فضلاً عن أنه بحسب المعلومات التي أعلنتها السلطات فإن المخبرات التركية اختطفت حوالي ٨٠ شخصاً على صلة بهذه المنظمة من بقاع مختلفة من دول العالم ونقلتهم إلى تركيا.

غير أن عادل أوكسوز لا يزال سرّاً غامضاً..!

هل هو في ألمانيا أم تحت الأرض؟

سبب عودة هذه القضية إلى أجندة تركيا مجددًا في هذه الأيام يعود إلى مبادرة وزير الداخلية سليمان صويلو بصورة مفاجئة من دون داعٍ إلى التصريح: "نحن نعرف مكان تواجد عادل أوكسوز، لكن لن أكشف عنه!"

أي أن دولتنا تعرف أن أوكسوز يختفي وأنها تعرف مكانه..!

لكن الكاتب الصحفي سايجي أوزتورك، المهتم بقضية عادل أوكسوز لدرجة أنه ألف كتابًا بعنوان: "الإمام الغامض"، أعلن أنه لا يزال على رأيه القديم بالرغم من هذه التصريحات الصادرة من الدولة. وفيما يلي نبذة مما كتبه في هذا الصدد:

"تصريحات وزير الداخلية التي زعم فيها أنهم يعرفون مكان اختفاء عادل أوكسوز، وكذلك اختفاؤه عن الأنظار دون أن يترك أي بصمات، والعجز عن تحديد مكانه حتى اللحظة -إن كان على قيد الحياة- يشير إلى احتمالية قتله مثلما قُتل محمود يلديريم الملقب بـ"يشيل" (الأخضر)، الذي كان أحد المتهمين في إطار قضية سوسورلوك الخاصة بتنظيم الدولة العميقة. فهو كان رجلاً يعرف الكثير من الأسرار.. إننا لا نعلم من يحوز جميع تسجيلات المكالمات الهاتفية الخطيرة التي أجريت في ليلة الانقلاب ولا نعلم في أي ذكارات يتم الحفاظ عليها.."

أي أن الكاتب يشير إلى احتمالية قتل عادل أوكسوز..^(١٠٤) انتهى كلام كورو.

إذن فهل عادل أوكسوز من نوع الرجال الذين تحدث عنهم رئيس المخابرات هاكان فيدان قائلاً: "يمكن أن أرسل أربعة من رجالي إلى الطرف السوري ليقوموا بإلقاء صواريخ وقنابل من هناك على الأراضي التركية حتى تتشكل الذريعة المطلوبة للتدخل العسكري في سوريا؟!" هل عادل أوكسوز هو عميل للمخابرات اندس وتسرب إلى صفوف حركة الخدمة، ومن ثم ذهب ليلة الانقلاب إلى أماكن مشبوهة لتقديم صور للكاميرات، وترك بصمات تدل على من حُدّد مسبقًا مجرمًا ومسؤولًا عن الانقلاب؟ خاصة إذا علمنا أن رجال المخابرات المرتبطين بتنظيم أرجنكون، حليف أردوغان الجديد، يضعون مشاريع منذ انقلاب ١٩٩٧ الناعم من أجل إقحام حركة الخدمة إلى عالم الجرائم الإرهابية ويبحثون عن ذريعة لإعلانها منظمة إرهابية.

السؤال الثامن عشر: لماذا لا ترد الحكومة أو أردوغان على تصريحات الرئيس السابق لوحدة مكافحة الإرهاب التابعة للمخابرات الوطنية محمد أيمنور التي قال فيها: "محاولة الانقلاب من عمل وتنفيذ المخابرات. ومع أن الحكومة تتهم فتح الله كولن بالوقوف وراءها، إلا أنها عمل استخباراتي يفوق كثيرًا جدًا قدرات حركة الخدمة".

السؤال التاسع عشر: هل ادعاءات المسؤول رفيع المستوى السابق في وزارة الدفاع الأمريكية الكاتب المعروف مايكل روبين حول مقتل المدنيين في ليلة الانقلاب على يد مليشيات شركة "صادات" الأمنية المقربة من أردوغان صحيحة؟ وهل تم بحث وتقصي حقيقة مقتل المدنيين في تلك الليلة بما يكفي؟ لماذا لم يتم تشريح جثمان أي منهم والتحقيق بالبالستي في الرصاصات المستخدمة؟

الدعوة التي وجهها أردوغان إلى أنصاره للنزول إلى الشوارع للتصدي لمحاولة الانقلاب بدلا من القوات الأمنية التابعة له لا تزال موضوعًا يثير تساؤلات لم يجد الرأي العام حتى اللحظة أجوبة مقنعة لها.

تبين من خلال تسجيلات مصورة أن سيارة إطفاء تابعة لإحدى البلديات في إسطنبول حملت "قناصًا" على متنها، ثم موضعتها في مكان عال يطلّ على جسر إسطنبول بحيث يمكنه من إطلاق نيران من أجل الإيقاع بين العسكريين والمدنيين وإشعال فتيل أحداث الشغب والفوضى في البلاد قبيل بدء أحداث الانقلاب الفاشل.

فقد انتشر في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة مقطع فيديو يُظهر أن الشخص الذي اعتدى بالحزام على طلبة عسكريين عزّل على جسر إسطنبول ليلة الانقلاب يعترف بأن سيارة إطفاء رسمية موقعت القناص على عامود يطلّ على جسر إسطنبول مساء يوم الانقلاب وهو الذي أطلق النيران على المدنيين من أجل الإيهام بأن العسكر "الانقلابيين" هم من أطلقوا تلك النيران.

الشخص الملتحي الذي اعتدى بالحزام على العسكريين العزّل في الجسر ليلة الانقلاب يقول في مقطع الفيديو مشيرًا بيده إلى المكان: "بعد قليل سيضعون القناص على ذلك المكان العالي.. وهو قادم الآن على متن سيارة الإطفاء التابعة للبلدية".^(١٠٥)

وعلى الرغم من أن السلطات التركية تنفي وجود قنص أو استخدام مواطنين مدنيين السلاح ليلة الانقلاب الفاشل، إلا أن أحد المواطنين في مقطع فيديو آخر تداوله رواد مواقع التواصل الاجتماعي أيضاً يقول عند سماع دوي إطلاق النيران: "أصوات النيران الخفيفة هذه تصدر من الأسلحة التي يستخدمها مواطنونا المدنيون ضد الانقلابيين".

مقطعا الفيديو هذان وأمثالهما من مقاطع الفيديو التي ظهرت في وقت لاحق لتاريخ الانقلاب أثار استياء كبيراً بين أسر وأقارب ضحايا الانقلاب الفاشل، حيث قالت أخت طالب عسكري يدعى "مراد" الذي اعتدى عليه الشخص المذكور ثم قتل بنيران مجهولة: "هذا الشخص الذي اعتدى على أخي وطلبة عسكريين آخرين عزّل ليلة الانقلاب يقول معترفاً بأنهم سيموضعون بعد قليل قنصاً في ذلك المكان العالي. إذن لماذا زعمتم حتى اليوم عدم وجود أي قنص وافتريتم على هؤلاء العسكريين بأنهم من أطلقوا النيران على المدنيين. هذا الشخص والآخرين الذين قتلوا أخي والطلبة العسكريين الآخرين الأبرياء سيخضعون للحساب آجلاً أم عاجلاً".

ووجهت أخت الطالب العسكري "مراد" المقتول ليلة الانقلاب سؤالاً للسلطات الرسمية قائلة: "من هم المسؤولون الذين وظّفوا ذلك القنص؟ يجب عليكم أن تكشفوا لنا على الفور عن هوية ذلك القنص والذين موقعوه هناك. كل المعلومات الخاصة بهوية هؤلاء المجرمين معلومة للدولة، فيجب عليها القيام بما يلزم".

وكان طلبة الأكاديمية العسكرية المعتقلون بتهمة المشاركة في الانقلاب الفاشل أكدوا في المحكمة أنهم خرجوا إلى الشوارع تنفيذاً لأوامر قادتهم ولم يكن لديهم علم بأمر الانقلاب، وأنهم كانوا يفكرون في تسليم أنفسهم للسلطات بعد أن أدركوا خداعهم من قبل قادتهم، إلا أنهم تعرضوا لإطلاق نيران كثيفة من أحد القناصين قرب الجسر. غير أن المحكمة نفت صحة أقوالهم وأنزلت عليهم حكماً بالحبس المؤبد، في حين أنها لم تعاقب أيّاً من قادتهم!^(١٧)

الاستهداف المتعمد للمدنيين خلال انقلاب ٢٠١٦ لم يسبق له مثيل في تاريخ الانقلابات العسكرية في تركيا، وقد ساعد هذا أردوغان في توظيف قتل المدنيين كعنصر رئيس في إيصال رسالة محاولة الانقلاب. ولا شك أن دعوة الشعب التركي للنزول إلى الشوارع بدلا من القوات الأمنية ليلة الانقلاب، وتوزيع أسلحة عليهم واستخدامها ضد الطلبة العسكريين العزّل، وقصف مقر البرلمان وحديقة القصر الرئاسي بشكل صوري ساعدت أردوغان على تشكيل

الصورة التي يريدونها من أجل إضفاء صبغة حقيقية على روايته الرسمية للأحداث، كما فعل من قبله أدولف هتلر الذي أحرق البرلمان الألماني لإطلاق حركة تصفية شاملة ضد معارضيه.

قصف صوري للبرلمان لتحرير الشعب

التقرير الذي أعده مركز "نسمات" للدراسات الاجتماعية والحضارية في ٢٠١٩ عن الانقلاب الفاشل والأحداث المصاحبة له وتداعياته المستمرة إلى اليوم قال: "قصف مبنى البرلمان يُعدُّ عملاً غير منطقي، وله نتائج عكسية في أي انقلاب عسكري، فلو أن قادة الانقلاب يعارضون حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان، فإن ممثلي بقية الأحزاب موجودون كذلك داخل مبنى البرلمان، كما أن البرلمان يمثل إرادة الشعب، ومن منظور عسكري فقد أدت عملية قصف البرلمان إلى إيحاء عكسي مفاده أن الجيش يعارض إرادة الشعب، وهو أمر لا يخدم الانقلابيين". وأضاف أن ستههداف مقرات الشرطة ليس له أدنى مبرر في إطار أي انقلاب عسكري، سوى إثارة الشرطة ودفعتهم إلى المواجهة، وهو ما يؤكد أن الانقلاب مصطنع.

ثم ذكر التقرير إشكالين حول الهجوم المزعوم على مقر إقامة أردوغان في مارماريس، تؤكدان أنه كان انقلاباً مفبركاً.

الإشكال الأول: القيام باغتيال أردوغان لن يساعد في تبرير الانقلاب بل سيحوّله إلى بطل، وهذا ما كانت تحرص عليه كل الانقلابات السابقة في تركيا، حيث كانت تقوم باعتقال وتأمين الشخصيات السياسية البارزة تمهيداً للمحاكمة.

الإشكال الثاني: يتعلق بتوقيت الهجوم المزعوم، فالقوات الخاصة التي قامت بالهجوم على مقر أردوغان قد وصلت في تمام الساعة الثانية والثلاث صباحاً، بينما كانت أول مقابلة تلفزيونية لأردوغان في تمام الساعة ٠٠:٠٤، في حين كان اللقاء الثاني مع محطة سي إن إن تورك والذي حظي باهتمام إعلامي واسع، وكان عبر تطبيق فيس تايم في تمام الساعة ٠٠:٢٤. وهذا يعني أن أردوغان قد غادر مقر إقامته قبل وصول الفريق العسكري بساعتين، مما يؤكد على أن أردوغان كان يعلم بأن هجوماً وشيكاً سيحدث على مقر إقامته.^(١٠٧)

تقرير رسمي يكشف عن حقيقة قصف البرلمان

كشفت تقرير لخبراء مكلفين "رسمياً" أن طائرة أف-١٦ التي زعمت السلطات حينها أنها قصفت مقرّ مديرية أمن أنقرة ليلة الانقلاب، لم تقلع أبداً في تلك الليلة، وأن الطائرة التي زعمت أنها قصفت مقر البرلمان كانت على الأرض أثناء حدوث القصف!

لقد كان الرأي العام أصيب بالدهشة حينما أعلنت القنوات التلفزيونية ليلة الانقلاب أن مقر البرلمان ومديرية أمن أنقرة تعرضا للقصف من قِبَل الانقلابيين، وهذا الخبر هو الذي أفاض الكأس وجعل جميع أفراد الشعب يتضامنون ويقفون صفًا واحدًا مع أردوغان في وجه هذا الانقلاب المزعوم لكنه استغل هذا التضامن الشعبي له في تنفيذ انقلابه المضاد.

سخونة الأحداث الصادمة منعت الناس من التفكير السليم، ذلك أن القوات الجوية كانت عادة تستخدم في العمليات الخارجية وضد العدو الخارجي، أما الانقلابات العسكرية فتقودها القوات البرية على عكس الحالة التركية. إذن فما خطب هذه المقاتلات التي كانت تحلق في أجواء تركيا وتقصف مقرات رسمية في تلك الليلة يا ترى!؟

الأدلة التي تظهر كل يوم تثبت أن هذه الصورة الفظيعة، التي خلقها تعرض البرلمان وبعض المقرات الرسمية للقصف، كانت مطلوبة من أجل إثارة مشاعر الناس "القومية" و"الإسلامية"، التي يلعب عليها الحزب الحاكم في تركيا منذ فقدانه الحكومة المنفردة في انتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥ بسبب تراجع الأكراد عن دعمه، والدفع بهم إلى الشوارع والتضامن مع السلطة السياسية ضد "الانقلابيين". وذلك من أجل غلق باب الاعتراضات المحتملة على حملات التصفية والاعتقال الموسعة التي خططت السلطة لتنفيذها بحجة التصدي للانقلاب قبيل الانتقال إلى "النظام الرئاسي بالنكهة التركية"، على حد تعبير أردوغان.

قصف من داخل البرلمان!

فبعد أن نشر الكاتب الصحفي أحمد نسين، المعروف بتوجهاته العلمانية، في مقالاته وبرامجه التلفزيونية، عديدًا من الأدلة والصور ومقاطع الفيديو التي تثبت أن عملية قصف البرلمان تمت من داخل البرلمان لا من خارجه، نشر هذه المرة الكاتب الصحفي جوهري جوفين، رئيس تحرير مجلة "نقطة" التركية سابقًا، أدلة جديدة، استنادًا إلى وثائق المحكمة الرسمية، تكشف زيف الرواية الرسمية لأحداث الانقلاب. فبحسب التقرير الأولي الذي أعده الخبير من القوات الجوية الرائد أوغراش توبجو، فإن الطائرة رقم ١١٠ هي التي ألقت قنبلة من نوع (جي بي يو-١٠) على شعبة الطيران التابعة لمديرية أمن أنقرة في الساعة ٢٣:١٨ من ليلة الانقلاب. وقد وضعت النيابة العامة هذا التقرير الأولي في كراسة رقم ٥٣٢ ضمن لائحة اتهام قاعدة أكينجي، وذلك على الرغم من أنه لم يتضمّن المعلومات الخاصة بالصندوق الأسود للطائرة، بالإضافة إلى المعطيات المادية الأخرى. ومن المثير أن الضابط الخبير، الذي

حمل هذا التقريرُ توقيعَه، هو الرائد "أوغراش توبجو" الذي تبين في وقت لاحق أنه كان في مطار "دالامان" بمدينة موغلا، التي كان أردوغان يقضي فيها عطلة أثناء أحداث الانقلاب، وذلك على الرغم من أنه كان في إجازة صيفية رسميًا!

وطبقًا لملف القضية، فإن نيابة أنقرة التي وضعت يدها على قاعدة أكينجي، المزعوم بأنها كانت معقل الانقلابيين، كلّفت بعد هذا التقرير الأولي لجنتين فيتين منفصلتين، إحداهما من القوات الجوية، والثانية من الشركة التركية لصناعات الفضاء توساش (TUSAŞ/TAİ)، بإجراء فحص موسع للصندوق الأسود للطائرات التي انطلقت من قاعدة أكينجي في تلك الليلة، والطائرات التي أطلقت القنابل، والمعلومات الخاصة بمواعيد الإقلاع، ومدة البقاء في الجو، والارتفاع، والسرعة، والوقود المتبقي، وتسجيلات الكاميرا المسمى DVR وما إلى ذلك.

وفقًا لملف القضية، كانت في قاعدة أكينجي ليلة الانقلاب ٧٧ طائرة، وقامت شركة توساش لصناعات الفضاء بفحص الصندوق الأسود ٦٦ طائرة فقط، بينما لم تسمح النيابة بفحص بقية الطائرات البالغ عددها ١١ طائرة، رغم أن العقيد أحمد أوزجيتين، المتهم بقصف المقرات الرسمية المذكورة، أكد في المحكمة "وجود طائرات أخرى في ليلة الانقلاب"، وأنها قصفت تلك المقرات، وطالب بفحص جميع طائرات أف-١٦ المقلعة في تلك الليلة.

الطائرة ١١٠ لم تحلق ليلة الانقلاب!

اللافت أن التقرير الموسع الذي أعدته شركة توساش لصناعات الفضاء، والذي يحمل رقم الملف ١٦٥٦١٣، كشف أن الطائرة رقم ١١٠، المزعوم بأنها قصفت مقر مديرية أمن أنقرة في مذكرة الاتهام، لا تقع ضمن قائمة الطائرات المنطلقة ليلة الانقلاب، وأكد أن آخر طيران لها كان في ١٤ يوليو ٢٠١٦، أي قبل يوم واحد من محاولة الانقلاب!

كما لفت التقرير، القائم على فحص الصندوق الأسود للطائرة بشكل أساسي، إلى أن خزان وقود طائرة رقم ١١٠ كان ممتلئًا، ولم يوجد أي تسجيل للكاميرا DVR وDTC، مع أنه يبدأ التسجيل تلقائيًا عند إقلاع الطائرة، كذلك لم يوجد أي أثر لإطلاق القنبلة بعد فحص قاذفة القنابل للطائرة، لينتهي التقرير إلى عدم إلقاء أي قنبلة من هذه الطائرة ليلة الانقلاب.

وأظهر التقرير ذاته أنه من المستحيل أن تكون الطائرة رقم ١٠٥ هي التي قصفت مقر البرلمان، حيث كانت الطائرة على الأرض عندما حدثت عملية قصف البرلمان، وفقًا للمعطيات التي حصل عليها خبراء شركة توساش بعد فحص الصندوق الأسود للطائرة.

وبعدما اعتمد قائد قاعدة "أكينجي" العقيد أحمد أوزجتين في دفاعه عن نفسه في جلسة المحاكمة على هذا التقرير، الذي أعدته شركة صناعات الفضاء، ووضع النيابة العامة في موقف حرج، حدث تطور مثير للغاية، إذ توجهت النيابة إلى حذف المعلومة التي تقول "أطلقت القنبلة من الطائرة رقم ١١٠" من مذكرة الاتهام وكتبت بدلاً منها "الطائرة التي قصفت مديرية أمن أنقرة"، من دون ذكر الرقم.

هذه الحقائق ورفض النيابة العامة مطالبة العسكريين المتهمين بقصف مديرية أمن أنقرة والبرلمان بفحص جميع الطائرات المنطلقة في تلك الليلة، بما فيها ١١ طائرة لم تخضع لفحص خبراء شركة صناعات الفضاء، يثير سؤال: هل هذه الطائرات الـ ١١ هي التي قامت بالقصف؟ ومن هم الطيارون الذين قادوا تلك الطائرات؟

زيف الرواية الرسمية

يمكن أن نجد جواب هذا السؤال في تصريحات "شهود القضية"، حيث إن الضابط برتبة الملازم الأول جانير فيدانجي، والضابط برتبة الرقيب يونس أوزن أكدا بصفتهم "شاهدين" في القضية أنهما عينا "طيارين متقاعدين" في قاعدة "إنجريك" ليلة الانقلاب. وكذلك أكد العقيد نهاد آنتتوب، وهو الذي زود جهاز المخابرات بالمعلومات عن سير الأحداث حتى صباح ليلة الانقلاب، أنه كانت هناك طائرات انطلقت من الأرض من دون تشغيل أجهزة الإضاءة وإجراء اتصال لاسلكي مع البرج.^(١٠٨)

خلاصة القول: التقرير الموسع لشركة صناعات الفضاء ورفض النيابة العامة فحص ١١ طائرة من أصل ٧٧ طائرة انطلقت ليلة الانقلاب، يكشف زيف الرواية الرسمية لهذا الانقلاب. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن أردوغان استخدم بعض الضباط المتقاعدين التابعين لحليفه الجديد تنظيم أرجنكون في قصف مقر البرلمان ومديرية الأمن من جانب، (كما فعل من قبله هتلر الذي أحرق البرلمان الألماني لإطلاق حركة تصفية شاملة ضد معارضيه) ومن جانب آخر، دعا أنصاره من الميليشيات شبه المسلحة للنزول إلى الشوارع بدلاً من القوات الأمنية واستخدمها ضد الطلبة العسكريين الغزل، وذلك لتشكل الصورة التي يريدونها من أجل إضفاء صبغة حقيقية على روايته الرسمية للأحداث. وليس من العيب أن يقول أبو منصور المغربي، سفير داعش لدى تركيا، إنه اجتمع بعناصر من المخابرات التركية في العاصمة أنقرة قبيل المحاولة الانقلابية، وأن يجتمع معاذ الخطيب، رئيس الائتلاف الوطني السوري

لقوى المعارضة والثورة سابقاً، برئيس الشؤون الدينية التركية في مقر المخبرات التركية عشية المحاولة الانقلابية.

هذه الحقائق لا تدع مجالاً للشك أن أردوغان من دبر مع حليفه أرجنكون والجماعات الجهادية هذه المحاولة الانقلابية ليتمكنوا بعدها من إطلاق انقلاب مضاد حقيقي يعيد من خلاله هيكله المؤسسة العسكرية والسلك البيروقراطي والحياة المدنية.

تصفية ٣٠ ألف جنرال/وضابط أطلسي

لعل التصريحات الصادمة التي أدلى بها زعيم حزب الوطن دوغو برينجك المحكوم عليه سابقاً في قضية أرجنكون في اجتماع عقده مع كبار المسؤولين الإيرانيين بطهران حول التصفيات الشاملة في الجيش وأجهزة الدولة الأخرى تكشف الصورة الكاملة لهذا الانقلاب المدبر؛ إذ أعلن أنهم من أعدوا قوائم الأسماء التي تمت تصفيتها وأنهم استطاعوا تصفية "٣٠ ألف جنرال/وعسكري كانوا موالين للنااتو" بعد الانقلاب الفاشل.^(١١٩) بمعنى أن برينجك أعلن من "إيران" أنهم قاموا بتصفية الجنرالات والضباط الأتراك الموالين للنااتو بعد هذا الانقلاب المدبر بفضل لافتة "جريمة الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن" الجاهزة من جانب، ويفتخرون من جانب آخر بأنهم عينوا مكانهم الجنرالات والضباط الموالين للمعسكر الأوراسي^(١٢٠) ممن كانوا حوكموا سابقاً في قضية أرجنكون بتهمة التجسس العسكري وتسريب وبيع "الوثائق السرية للأمن والجيش التركي، إلى ست دول بينها إسرائيل واليونان".^(١٢١)

ولا بد أن نذكر مرة أخرى وصف محمد أيمنور، رئيس شعبة مكافحة الإرهاب في جهاز المخبرات التركي سابقاً لدوغو برينجك بـ (fabricator) أي المفبرك، وتعني "المحترف في اختلاق أحداثٍ من أجل إثارة البلبلة والفوضى في البلاد من أجل تنفيذ عمليات تصفية باستخدام طرقٍ وأساليبٍ شتى ضد العناصر المستهدفة التي تشكل عائقاً أمام تحقق مصالح الدولة الأجنبية التي يعمل لصالحها، والسعي للحيلولة دون تطورٍ وتقدم تركيا، ومنعها من اتباع سياسة وطنية مستقلة بعيداً عن مصالح تلك الدولة الأجنبية، وذلك من خلال تنظيم أنشطة وفعاليات تقود البلاد إلى حالة عدم الاستقرار المتواصلة.

مفهوم الانقلاب الذاتي

كل الحقائق التي أوردناها في سياق هذا التحليل المدعوم بمعلومات وافرة تقودنا بالضرورة إلى ما وصفه الكاتب بروس. و. فاركا بـ "الانقلاب الذاتي" (Self-coup) إذ يعرفه

بقوله: "مصطلح الانقلاب الذاتي يُطلق على انقلاب يقوده الجالس على قمة هرم السلطة في أي بلد ضد نفسه من أجل توسيع صلاحياته بصورة مخالفة للدستور المعمول به".

ويلخص الكاتب "باول بروكر" مهمة الجيش في أثناء هذا النوع من الانقلاب قائلاً: "يتظاهر الجيش وكأنه يستولي على السلطة في البلاد حين يقدم دعمه لزعيم يسعى إلى بناء نظام رئاسي شعبي في نهاية المطاف من خلال تدبير انقلاب ضد نفسه. لكن ما يفعله الجيش في الواقع هو أنه يصبح شريكاً في الجريمة مع هذا الزعيم الذي يسعى استخدام منصبه وسلطته قبل اندلاع الأحداث وبعدها". ونرى تفصيل ذلك عند الكاتب "كارلسون أنيانغو" حيث يقول: "في مثل هذه الظروف التي يحاول فيها الزعيم الأعلى حيك انقلاب ضد شخصه، تحصل السلطة الحاكمة على صلاحيات فوق الدستور، فتغير شكل النظام المطبق تمامًا، وتقود البلاد إلى نظام جديد مختلف كاملاً، وذلك بدعم سري أو علني، وأعمال تحريضية يقوم بها الجيش. لكن ما يحدث في الأصل هو إسقاط السلطة الحاكمة للنظام الدستوري القائم وإحلالها نظاماً دستورياً جديداً. ويُطلق على هذا الوضع مصطلح "الانقلاب الذاتي أحياناً".

ومن ثم يلفت كارلسون أنيانغو الانتباه إلى نقطة مهمة إذ يقول: "في نهاية كل انقلاب ذاتي تظهر تلك النزعة التالية: كل الانقلابات الذاتية تحمل في طياتها بذور انقلاب جديد مضاد أو تمرد موسّع، يطيح في نهاية المطاف بالشخص الذي نظم هذا الانقلاب الذاتي، ويعيد تأسيس النظام الدستوري السابق".

رغم توظيف أردوغان كل إمكانيات الدولة في سبيل الدعاية السوداء ضد حركة الخدمة، وتكريس وسائل الإعلام التي باتت يسيطر على ٩٠٪ منها أو أزيد لإقناع العالم بإرهابية الحركة ووقوفها وراء الانقلاب فإنه فشل في ذلك ولم يقتنع بروايته عن قصة الانقلاب حتى كثير من الكتاب الموالين له وشريحة كبيرة من أنصاره.

كما أن انفتاح الحركة بمؤسساتها التعليمية على جمهوريات وسط آسيا، ونجاحات الطلبة الدارسين فيها في المسابقات العلمية العالمية وحسن سلوكهم وأخلاقهم حال دون نجاح تلك الدعاية السوداء ومحاولات القضاء عليها في أثناء انقلاب أرجنكون في ١٩٩٧، كذلك فإن انتشار الحركة في أكثر من ١٧٠ دولة حول العالم في الوقت الراهن، ونزاهة سيرتها الممتدة لأكثر من نصف قرن، أحبط خطة أردوغان أيضًا، رغم استيلاء أردوغان على كل مؤسساتها

الإعلامية قبل الانقلاب؛ إذ أصدرت كبرى الاستخبارات العالمية التي تراقب منذ عقود حركات وسكنات الخدمة تقارير برأت ساحة الخدمة ووجهت أصابع الاتهام إلى أردوغان. ذلك لأن الخدمة على الرغم من تعرضها لهذا الكمّ الهائل من عمليات الفصل والاعتقال والتعذيب وحتى القتل بصورة مباشرة وغير مباشرة، فإنها لم تخرج عن الإطار القانوني ولم تنزل إلى الشوارع ولم توجه حتى صفقة لأي أحد، بل كل ما فعلته هو القيام بتسليط الأضواء على حقيقة الأمور عبر ما بقي من وسائل إعلامها من جهة، واستخدام الوسائل القضائية للدفاع عن نفسها من جهة أخرى، تمامًا مثلما كانت تفعل في أثناء انقلاب ١٩٩٧.

ومثلما أن التقارير الاستخباراتية الدولية الحالية تبرئ ساحة الخدمة من تهمة الانقلاب الفاشل وتكشف يد أردوغان فيه، كذلك فلا شك أن القضاء التركي سيصدر حكم البراءة لها فور تحرره من القبضة الحديدية لأردوغان وسيكشف عن المجرمين الحقيقيين الذين دبروا ونفذوا هذه المسرحية الانقلابية الدموية.

بين انقلاب أرجنكون ١٩٩٧ وانقلاب أردوغان ٢٠١٦

تتفق آراء جميع المنصفين من كل الاتجاهات الفكرية في تركيا والعالم على أن النتائج السلبية التي أسفرت عنها "حالة الطوارئ"، التي أعلنها الرئيس رجب طيب أردوغان بعد تدبيره "انقلابًا على ذاته" في ١٥ يوليو ٢٠١٦ بالتواطؤ مع حلفائه، تجاوزت بكثير نتائج كل الانقلابات السابقة من جميع النواحي، فضلاً عن أن الأساليب التي استخدمها هذا النظام كانت تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي اعتمدها حليف أردوغان الحالي، عدوه القديم، تنظيم غلاديو قديماً وأرجنكون حديثاً في العمليات التي نفذها قبل وبعد كل انقلاب.

كانت الدولة العميقة اضطرت إلى إجراء تغييرات في القوانين من أجل التمكن من تهيئة الأجواء لانقلاب عسكري في ١٩٩٧، ومن بعده إطلاق عمليات التصفية في الجيش والأمن والجهاز البيروقراطي بشكل عام، فاختلفت جريمة غير محددة وغير منصوطة عليها في القوانين أطلقت عليها "الرجعية الدينية"، ومن ثم جعلتها فزاعة للجيش، حامي النظام التقليدي في البلاد، والمجتمع المدني على حد سواء، ووجهتها بعد ذلك لجميع "غير المرغوب فيهم" أو "المغضوب عليهم" هذه التهمة الفضفاضة لتصفيتهم في المحطة الأخيرة.

أما في ظل حالة الطوارئ التي أعلنها أردوغان عقب انقلاب ٢٠١٦ واستمرت لعامين، فراحت جريمة "الرجعية الدينية" لتأتي محلها جريمة جديدة غير منصوطة عليها في القوانين

أيضاً تحت مسمى الانتماء إلى "الكيان الموازي" أولاً، ثم الانتماء إلى "منظمة فتح الله كولن"، وبدأ أردوغان مع حلفائه الجدد تنفيذ عمليات التصفية المعهودة في مؤسسات الدولة. لكنهم لم يستخدموا هذه المرة لافتة "الرجعية الدينية" القديمة، مخافة إثارة حفيظة الجماعات الدينية الأخرى، نظراً لأن السلطة السياسية الراهنة تضع على وجهها "قناعاً إسلامياً"، الأمر الذي سمح لهم بإجراء التصفيات دون اعتراض من الجماهير المتدينة العريضة.

في فترة انقلاب ١٩٩٧ استخدم تنظيم الدولة العميقة وسائل الإعلام كآلة للافتراء والكذب وتشويه سمعة بعض الشخصيات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، خاصة تلك التابعة لحركة الخدمة؛ في حين أن نظام أردوغان استعار هذا الأسلوب من أستاذه أرجنكون، لكن التلميذ سبق أستاذه بكثير، حيث حول ٩٠٪ من وسائل الإعلام الخاضعة له إلى منصات لإطلاق الاتهامات والافتراءات وإجراء المحاكمات وإصدار أحكام البراءة أو الإعدام ضد المستهدفين. وقد بلغ عدد الأخبار المزورة والمفبركة إلى درجة لا تعد ولا تحصى، وفي هذا الإطار ألفت الصحفية المعتقلة حالياً هانم بشرى أردال كتاباً تحت عنوان "أخبار ثبت كذبها بقرارات المحاكم"، جمعت فيه مئات الأخبار المفبركة لإعلام أردوغان.

وعلى الرغم من أن أردوغان يعلم جيداً أن عمر هذه الأكاذيب والتزويرات محدود جداً، حتى لا تتجاوز أحياناً عدة دقائق، إلا أنه ينطلق في ذلك من مقولة "العيار الذي لا يصيب فإنه يدوي ويفزع"، بمعنى أن أي طلق نارى إذا لم يصب هدفه فإنه يحدث دويماً ويروع الطرف المستهدف.

في فترة انقلاب ١٩٩٧ حاول تنظيم أرجنكون تصنيف حركة الخدمة ضمن التنظيمات الإرهابية من خلال وضع أسلحة شتى في المدارس والمؤسسات الأخرى التابعة للحركة خفية، ثم فتحت السلطات القضائية دعوى بحق المفكر الإسلامي فتح الله كولن في ٢٢ أغسطس ٢٠٠٠ بتهمة "تشكيل منظمة إرهابية غير مسلحة"، و"التحريض على هدم الدولة العلمانية لتأسيس دولة الشريعة"، غير أن هذه المحاولات باءت بفشل ذريع عندما قامت المحكمة بتبرئة ساحة كولن، ثم وافقت هيئة الدائرة التاسعة للمحكمة العليا بالاتفاق على قرار البراءة في ٥ مارس ٢٠٠٨، ووافقت عليه بعدها الجمعية العامة للمحكمة العليا بموافقة ١٧ عضواً في مقابل رفض ٦ أعضاء.

التلميذ يتفوق على أستاذه مرة أخرى، حيث اتهم أردوغان أولاً حركة الخدمة بتأسيس كيانٍ موازٍ للدولة، ومحاولة الإطاحة بحكومته من خلال توظيف تحقيقات الفساد والرشوة في ٢٠١٣، ثم أجرى تغييرات في القوانين، وأعلن حركة الخدمة تنظيمًا إرهابيًا "غير مسلح" أولاً، ومن ثم دبر انقلابًا على ذاته وألصق الجريمة بالحركة حتى يتمكن من إعلانه تنظيمًا إرهابيًا "مسلحًا"، فنجح فيما فشل فيه أرجنكون قبل نحو ٢٠ عامًا.

في فترة انقلاب ١٩٩٧، قام "أرجنكون" مستخدمًا كل الوسائل الممكنة بتحريض الجنرالات العلمانيين في الجيش ضد حركة الخدمة، لكنه فشل في الدفع بالمؤسسة العسكرية إلى انقلاب تقليدي بالأسلحة والدبابات، وإنما اكتفى بشنّ حرب نفسية وممارسة الضغوط على المستهدفين من الموظفين بحجة مكافحة هذه الحركة المتهمه بالرجعية الدينية. ولذلك وُصف هذا الانقلاب بـ"الانقلاب الأبيض" و"الانقلاب الناعم" أو "الانقلاب ما بعد الحداثة".

أما أردوغان فتحالف مع محرضي انقلاب ١٩٩٧ من أعضاء الدولة العميقة، ودبروا انقلابًا مسرحيًا في ٢٠١٦، بمعاونة الجنرالات والضباط المتقاعدين من المحكوم عليهم في إطار قضيتي "أرجنكون" و"المطرقة" الانقلابيتين، وقتلوا في أحداث الانقلاب ٢٥٠ مواطنًا مدنيًا، ثم حملوا حركة الخدمة المسؤولية، ومن ثم أجروا حركة تصفية غير مسبقة في كل أجهزة الدولة بتهمة الانتماء إلى حركة الخدمة. بل تجاوز أردوغان في ذلك أرجنكون إلى حد بعيد، حيث لم تقتصر عملياته على القطاع العام فقط وإنما شملت القطاع الخاص أيضًا، بل إن عدد المعتقلين من المدنيين تجاوز أضعافًا مضاعفة عدد العسكريين.

لقد راح الفريق المتقاعد صبري يَزْمِي بِشْ أوغلو من جنرالات أرجنكون الذي قال: "من قواعد الحرب النفسية الإقدام على تخريب رموز كبيرة، والهجوم على قيم سامية، بطريقةٍ توجّه أصابع الاتهام إلى العدو، وذلك لتعزيز مقاومة الشعب وصموده أمامه. فمثلاً يمكن حرق جامع ومسجد بهذا الغرض.. لقد أحرقنا جامعًا في قبرص التركية مثلاً!"، ليحل محله في عهد أردوغان صندوق الأسود رئيس المخابرات هاكان فيدان الذي قال: "يمكن أن أرسل أربعة من رجالي إلى الطرف السوري ليقوموا بإلقاء صواريخ وقنابل من هناك على الأراضي التركية حتى تشكل الذريعة المطلوبة للتدخل العسكري في سوريا؟!".

وقد رأينا تجليات هذه العقلية في نشر عملاء استخباراتيين بين صفوف حركة الخدمة، ومن ثم ظهورهم في ليلة الانقلاب المدبر في أماكن عسكرية مشبوهة، من أجل تقديم صور للكاميرات وترك بصمات تدل على من حُدّد مجرمًا ومسؤولًا عن الانقلاب مسبقًا.

في الواقع لم يتغير أي شيء في الفترتين الانقلابيتين، بل كان الجلاد نفسه والضحية نفسها في الفترتين معاً، اللهم إلا أن الجلاد هذه المرة لم يكن وحيداً. فلما أحبط هذا الجلاد في ذبح ضحيته بمفرده من الخارج، توجه لشراء ذمة شخصية من "حارة المسلمين" ملطخة بجريمة الفساد والإرهاب، ومصابةً بجنون العظمة، لينجزوا بفضله مهمة ذبح حركة الخدمة في عام ٢٠١٦ بعدما يؤسوا من ذلك خلال انقلاب ١٩٩٧. وهذا معنى قول رئيس الأركان العامة الأسبق إيلكار باشبوغ من تنظيم أرجنكون: "أردوغان كان أفضل مكافح لمنظمة فتح الله كولن، لولاه لما قطعنا شوطاً بعيداً في هذا الصدد"، وكذلك قول كاتب جريدة "أيدينليك" صباح الدين أونكبار: "بغض النظر عن حبكم أو كراهيتكم للرجل، فإن أردوغان كان الترياق الشافي لسمّ تنظيم فتح الله كولن... ولا يمكن لأحد إطلاقاً أن يحلّ محله في هذا الأمر. تخيلوا أن الآلاف من النساء المحجبات من هذا التنظيم قابعات في السجون! لو لم يكن أردوغان الحاكم في تركيا اليوم لكانت هناك دعاية بأن هذه الخطوة هدفها معاقبة النساء المحجبات. لذا فإن الطريقة التي يتبعها أردوغان مهمة للغاية للنجاح في تصفية منظمة فتح الله كولن".

في الوقت الذي كان أعضاء الأمن والقضاء الشجعان يجرون عملية خطيرة لاستئصال سرطان أرجنكون من جسد الدولة أو قطع أذرع ذلك الأخطبوط من خلال قضية أرجنكون التاريخية التي بدأت في ٢٠٠٧، قدّم أردوغان تركيا بدولتها وجيشها مجدداً إلى ذلك الكيان العميق المرتبط بالمنظمات العالمية المعروفة في طبق من الذهب، بعد الانقلاب الذي دبروه معاً في ٢٠١٦ لتصفية الجيش الوطني والمجتمع المدني. لذلك سيسجل التاريخ أردوغان كـ"السكين" الذي قطع أيادي أبناء الأناضول التي نالت من أرجل تلك الدولة العميقة الراسخة جذورها في الخارج الظاهرة فروعها في الداخل.

أجل، لقد عاد الجنرالات والضباط القدامى إلى مناصبهم القديمة عقب تعيينات جديدة وافق عليها الرئيس أردوغان عقب حملات التصفية التي أجراها في صفوف الجيش بحجة الانقلاب الفاشل، وذلك على الرغم من أنهم خضعوا للمحاكمة في إطار قضية المطرقة أو "باليوز"، وأدانتهم المحكمة بمحاولة الانقلاب ضد حكومة أردوغان في ٢٠٠٣.

فقد قام أردوغان بتعيين ٢٠ من أعدائه القدامى من الجنرالات والأميرالات في مواقع بالغة الحساسية بالقوات المسلحة، إلى جانب تعيين مئات منهم في مناصب أخرى داخل

المؤسسة العسكرية، وذلك بعدما أصدر المدعون العامون والقضاة "العسكريون" الجدد قرارات تبرئ ساحتهم، على الرغم من أن هيئة المحكمة "المدنية" الناظرة في القضية أدانتهم بالتجسس العسكري لصالح إسرائيل واليونان ودول أخرى، بالإضافة إلى تديير انقلاب للإطاحة بحكومة أردوغان.

ومن بين الوحدات والأقسام الإستراتيجية التي عيّن فيها جنرالات أركان الذين وضعوا خطة المطرقة الانقلابية "قيادة العمليات" التي تعتبر "دماغ الجيش التركي"، حيث عين أردوغان فيها اللواء لفند أركون الذي كان صدر بحقه حُكم بالسجن ١٣ سنة.

وقد نقلت صحيفة "جمهورية" خبر عودة هؤلاء الضباط والجنرالات إلى وظائفهم السابقة في الجيش تحت عنوان مثير للغاية وهو: "نزلت "المطرقة" على رأس القوات المسلحة".^(١١٢) ثم قدمت الصحيفة معلومات تفصيلية عن حركة التعيينات الجديدة في المؤسسة العسكرية، وأشارت إلى تعيين العميد بارباروس كاسار، المحكوم عليه سابقاً في إطار قضية المطرقة بالسجن ١٦ سنة، في منصب رئيس أركان الجيش في منطقة إيجيه؛ والعميد برُكر أمره طوق، المحكوم عليه بالسجن ١٦ سنة، رئيساً لأركان القوات البحرية؛ وعميد القوات البحرية باييارس كوتشوك آتاي قائداً لقوات مضيق البوسفور؛ وعميد القوات البحرية كريم أوتشا قائداً لقوات مضيق الدردنيل؛ وعميد القوات البحرية أركان كيراتشته، المسجون ٤,٥ سنوات، قائداً للقاعدة البحرية بمنطقة إسكندرون.. وهكذا مئات الانقلابيين القدماء عادوا إلى وظائفهم السابقة بعد مؤامرة الانقلاب المدبر في ٢٠١٦.

سجل الانقلابيين وضحاياهما

نشر سنان تارتار أوغلو من صحيفة جمهورية في مارس ٢٠١٨ خبراً عقد فيه مقارنة بين انقلاب ١٩٩٧ وانقلاب ٢٠١٦، استناداً إلى تقرير أعده اتحاد تعليمي (Eğitim-Bir-Sen) محسوب على حكومة حزب العدالة والتنمية في فبراير ٢٠١٤ حول الإحصائيات الخاصة بانقلاب ١٩٩٧، وقال: "ضحايا حالة الطوارئ التي أعلنها أردوغان بحجة التصدي للانقلابيين تجاوزوا أضعافاً مضاعفاً مضاعفاً ضحايا عملية ٢٨ فبراير ١٩٩٧ (الانقلابية) التي يقدم نفسه أحد ضحاياها ويستغلها سياسياً لحصد الدعم الشعبي.. فالسياسيون الذين زعموا تعرضهم للضرر والظلم جراء هذا الانقلاب يمارسون اليوم عشرة أضعاف ما شوهد في عام ١٩٩٧".

ثم قدم تارتار أوغلو الأرقام الخاصة بحالات الانتهاكات وعدد الضحايا في الفترتين وكشف أن فترة أردوغان تجاوزت في الظلم فترة انقلاب ١٩٩٧ عشرة أضعاف في كل شيء كما يلي:

- عدد العسكريين المفصولين من الجيش بتهمة "الرجعية الدينية" وفقاً لقرارات مجلس الشورى العسكري بين الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١ بلغ ١٦٣٥؛ في حين أن عدد المفصولين من الجيش بموجب قرارات حالة الطوارئ خلال ٣ سنوات بتهمة الانتماء إلى حركة الخدمة تجاوز ١٠ آلاف.

- وصل عدد المعلمين المفصولين من وظائفهم بين الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١ ثلاثة آلاف و٥٢٧، بينما استقال ١١ ألف معلم من وظائفهم، وخضع ٣٣ ألفاً و٢٧١ معلماً لمحاكمة تأديبية فقط بسبب مخالفة قانون الزي، وتعرض ١١ ألفاً و٨٩٠ منهم لعقوبة تأديبية في الفترة نفسها؛ بينما وصل عدد المعلمين المفصولين من وظائفهم بموجب قرارات حالة الطوارئ التي أصدرها أردوغان إلى نحو ٣٤ ألفاً.

- في أيام انقلاب ١٩٩٧ فتحت السلطات تحقيقاً مع ٣٣١ فرد أمن، وأصدرت بحق ٥٣ فرداً منهم عقوبة إدارية؛ أما في عهد أردوغان فتم فصل وطرده ٢٣ ألف فرد أمن بقرارات حالة الطوارئ.

- في أيام انقلاب ١٩٩٧ فتحت السلطات تحقيقاً تأديبياً مع ٣٩٦ موظفاً في مؤسسة الشؤون الدينية، وبلغ عدد المبعدين من الوظيفة ١٢٨ شخصاً؛ فيما بلغ عدد الموظفين المطرودين من وظائفهم في الشؤون الدينية بموجب قرارات الطوارئ لأردوغان حوالي ٣ آلاف.

- أثناء انقلاب ١٩٩٧ وصل عدد الأكاديميين وموظفي مؤسسات التعليم العالي المفصولين بسبب مخالفة قانون الزي إلى ١٣٩؛ بينما أثناء حالة الطوارئ لنظام أردوغان من الفترة ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ وصل عدد الأكاديميين الذين واجهوا الفصل والإبعاد عن الوظيفة إلى ٥ آلاف و٨٢٢، ووصل عدد الأكاديميين العاطلين بسبب إغلاق جامعاتهم ألفين و٨٠٠.

- أثناء انقلاب ١٩٩٧ الناعم تم إغلاق ٢١ وقفاً بتهمة القيام والمشاركة في أنشطة رجعية، وتمت مصادرة ١٨٧ ممتلكاً من ممتلكات تلك الأوقاف المغلقة؛ أما أثناء حالة

الطوارئ في عهد أردوغان فتم تسميع ١٤٦ وقفًا، وتمت مصادرة أكثر من ألف شركة، بتهمة الصلة بحركة الخدمة، وفي مقدمتها شركات مجموعتي إيباك وأولكر المعروفتين على مستوى العالم.

- والأهم من كل ما ورد أعلاه أنه لم يتم اعتقال أي سيدة محجبة في أيام انقلاب ١٩٩٧، بينما تم اعتقال ١٨ امرأة محجبة، بينهن مئات من الحوامل أو حديثات الإنجاب ومعهن حوالي ألف طفل في ظل حالة طوارئ أردوغان.

- لم تشهد فترة انقلاب ١٩٩٧ أي ممارسة تعذيب مادي وعملية اختطاف؛ في حين أنه في عهد أردوغان تعرض المعتقلون من الرجال والنساء لكل أنواع التعذيب، بما فيها الاغتصاب، وفق تقارير رسمية تركية ودولية، كما أن المئات من الأبرياء المغتربين من أفراد حركة الخدمة تعرضوا للاختطاف والإتيان بهم إلى تركيا من أنحاء العالم المختلفة على يد عناصر المخابرات، وذلك على الرغم من أنهم لم يكونوا في البلاد أثناء الانقلاب.

- المفصلون في فترة انقلاب ١٩٩٧ وجدوا وظائف في القطاع الخاص، بل حتى في البلديات التابعة للأحزاب اليمينية والإسلامية، مثل بلديات حزب الطريق القويم وحزب الرفاه؛ أما مئات الآلاف من المفصولين في عهد أردوغان فتركوا للجوع والموت المدني، حيث فرضت السلطات على المؤسسات والشركات مطالبة المتقدمين للحصول على عمل لديها بتقديم رسالة تركية من السلطات الرسمية، وهي لم تعط هذه التزكية لمن تم فصلهم بموجب قرارات حالة الطوارئ. وقد بات هذا التطبيق موضوعًا لمسلسل "بابل" الذي بدأ عرضه على قناة ستار في يناير ٢٠٢٠، لكن نظام أردوغان لم يستسغ ذلك وبادر إلى فتح تحقيق حول المسلسل من جانب؛ وتبديل مدير القناة بشخصية أخرى.

خلاصة القول؛ إن نظام أردوغان خرق القانون السماوي والأرضي معًا وذبح أبناء وبنات الأناضول من كل القوميات والمذاهب والمعتقدات، بالتهمة الجاهزة ذاتها "الانتماء إلى الكيان الموازي" أو "حركة الخدمة" أو "منظمة فتح الله كولن" -على حد تعبيره- وقدمهم كـ"قرايين" لهذه الدولة العميقة المارقة أرجنكون، وذلك في سبيل إنقاذ نفسه وتحقيق مآربه الشخصية والعائلية.

لكن نقول في النهاية: ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين..

كيف جنى أردوغان وحلفاؤه الجدد على تركيا؟

صدرت الأطراف الكمالية العلمانية في تركيا آراء نمطية وأحكاما مسبقة حول حركة الخدمة، تصنفها الشريك الأكبر لحزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، وتعتبرها صاحبة الدور الأبرز في بسط سيطرته على الدولة كلها، ولولاها لسقط أردوغان وحزبه من صفحات التاريخ في فترة وجيزة، وبالتالي يحتمل أصحاب تلك الآراء الحركة مسؤولية التراجع بل الانهيار الذي تشهده تركيا اليوم في شتى المجالات. فضلاً عن ذلك، فإن هناك محافل دولية، سواء في العالم الغربي أو العربي، تنقل هذه الآراء والأحكام إلى مجتمعاتها دون عرضها على الواقع والمعايير الموضوعية للتأكد من صحتها أو عدمها.

وبما أن الجميع متفقون على تقديم حركة الخدمة الدعم لأردوغان اعتباراً من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١١، فالواجب علينا هو تسليط الضوء على "ماهية" كل من النظام الذي أسسه أردوغان ضمن تلك الحقبة، والنظام الذي أسسه بعد هذا التاريخ، لكي يمكن الحكم بشكل سليم على تلك الآراء والأحكام بالسلب أو الإيجاب.

حلفاء "المبدأ"

فقبل كل شيء، كان البيت الداخلي لحزب أردوغان، أي مؤسسو حزب العدالة والتنمية ونوابه البرلمانيون، وكذلك مؤيدوه، يتألفون، في تلك الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١١)، من شخصيات وفئات ذات انتماءات فكرية وعرقية ودينية مختلفة للغاية. كما أنه كان هناك حلفاء لأردوغان في الداخل والخارج؛ فحلفاؤه في الداخل كانوا الديمقراطيين والليبراليين من الأتراك والأكراد، والأرمن واليهود من الأقليات العرقية والدينية. وكانت حركة الخدمة ضمن حلفاء "المبدأ" هؤلاء الذين ساندوا أردوغان بـ"تحفظ" وبـ"شرط التزامه بالمبادئ" التي أعلنها في بداية تأسيسه لحزبه ثم تخلى عنها فيما بعد. وهو السبب ذاته الذي صدّره كل من أحمد داود أوغلو وعلي باباجان كمبررٍ للانفصال عن العدالة والتنمية في وقت لاحق. أما الحلفاء في الخارج فجاءت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في مقدمتهم.

في بدايات حكم العدالة والتنمية، اختار الرئيس الأمريكي باراك أوباما تركيا كأول وجهة له بعد توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير كامل دعمه لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك دعمت جميع هيئات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي حكومة أردوغان. هذا الدعم الأمريكي والأوروبي جاء بعد عشرات الزيارات التي

أجراها أردوغان إلى الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية قبل وبعد تأسيس حزبه وإعلانه التعهد بتمسك المبادئ الديمقراطية العالمية وضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

بمعنى أن ماهية أو طبيعة النظام الذي أسسه أردوغان في الفترة الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١ كانت تقوم على "التحالف الديمقراطي" الذي حظي بدعم جميع الديمقراطيين والليبراليين، إلى جانب حركة الخدمة في الداخل؛ والدول الغربية في الخارج.

إرهاصات الاستبداد

ولكن ما إن حصل أردوغان على دعم نصف الشعب في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٠١١ حتى أدار دقّته نحو تأسيس نظام "الرجل الواحد". فبدلاً من أن يقرأ هذا النجاح السياسي المذهل على أنه تحقق بفضل دعم الديمقراطيين والليبراليين، اعتبر أنه حان وقت النزول من "قطار الديمقراطية" قائلاً: "لم أعد أحتاج إلى أحد بعد اليوم"، بعدما سبق أن قال عندما كان في صفوف حزب الرفاه "الإسلامي" في موضوع الديمقراطية على مرأى ومسمع من الجميع: "الديمقراطية أداة وليست غاية بالنسبة لنا، فإذا ما وصلنا إلى المحطة المطلوبة نزلنا من قطار الديمقراطية"، على حد تعبيره.

بعد نزول أردوغان من قطار الديمقراطية عقب فوزه الساحق في انتخابات ٢٠١١، بدأت الأوساط الديمقراطية والليبرالية من الأتراك والأكراد، بما فيها حركة الخدمة، تسحب "دعمها المشروط" منه، إلى جانب حلفائه في الخارج من الولايات المتحدة والدول الأوروبية. أما أردوغان فقد توجه إلى إزالة "الطبيعة الفسيفسائية" لبيته الداخلي أولاً؛ فوضع -من جانب- برزخا بينه وبين عشرات الرموز الديمقراطية المنحدرة من انتماءات مختلفة، من أمثال وزير الثقافة الأسبق أرطغرل جوناي المنتقل من حزب الشعب الجمهوري إلى صفوف حزب العدالة والتنمية، وأبرز -من جانب آخر- أسماء منحدرة من الإسلام السياسي، ومعظمهم كانوا موالين لإيران.

بعد خلعه رداء الديمقراطية وفقدانه دعم الديمقراطيين والليبراليين، بما فيها حركة الخدمة، وفتور العلاقات مع كل من واشنطن وبروكسل في الخارج؛ اتجه أردوغان سريعاً لإجراء تعديلات قانونية بغية أخذ جميع أجهزة الدولة تحت سيطرته. وبدأ بجهاز الاستخبارات، حيث سنّ قانوناً منع فيه إمكانية التحقيق مع أي عنصر استخباراتي إلا بموافقة رئاسة الوزراء، مهما ارتكب من الجرائم، وبذلك وفر حصانة قانونية لكل مسؤول خرج أو سيخرج من الإطار القانوني.

وبفضل هذا القانون، الذي يعتبر أول إرهابيات الاستبداد القادم، أنقذ أردوغان عناصر استخباراتية متهمه بالتعاون مع اتحاد المجتمعات الكردستانية (KCK)، الهيئة الإدارية المدنية العليا لحزب العمال الكردستاني المصنف ضمن قائمة الإرهاب. بل كان حزب الشعب الجمهوري اتهم جهاز الاستخبارات بتأسيس وإدارة هذا الاتحاد بشكل مباشر خلال استفسار قدمه لرئاسة البرلمان. وفي أعقاب التعديلات وحركة الطرد والإحلال التي بدأت بذريعة "دعوة رئيس الاستخبارات هاكان فيدان للتشاور حول هذه الادعاءات" المذكورة في ٧ فبراير ٢٠١١، أو بالأحرى بدعوى الصلة بحركة الخدمة، تحوّل جهاز الاستخبارات إلى أداة تابعة للسلطة السياسية تنفذ عملياتها السرية والعلنية ضد المعارضين كما هو الحال لدى أجهزة الاستخبارات البعثية.

ركائز النظام الجديد

استطاع أردوغان التخلص من الكوادر الديمقراطية والليبرالية من الأتراك والأكراد بفضل التهمة الجاهزة ذاتها ألا وهي "الانتماء إلى الكيان الموازي" أو "منظمة فتح الله كولن" أو "حركة الخدمة"، بعد أن وضعهم جميعاً في "خانة الأعداء" الواجب تصفيتهم. لكن نظراً لأنه لم يكن لأردوغان وحزبه كوادر جاهزة مؤهلة لإدارة الجهاز البيروقراطي في ذلك الوقت اضطر إلى الاستعانة بأعدائه القدماء ممن ينتمون إلى الدولة العميقة أو من يعرفون إعلامياً بـ"تنظيم أرجنكون"، الذين تمركزوا في الأساس حول حزب الوطن اليساري بقيادة دوغو برينجك الذي يتبنى رؤية قومية علمانية يسارية أوراسية. وبالتزامن مع خسارة أردوغان دعم الأكراد أيضاً انضم إلى التحالف الأردوغانى الأرجنكونى عنصرٌ ثالث، وهو حزب الحركة القومية بقيادة دولت بهجلي الذي يتبنى رؤية قومية تركية يمينية أطلسية. بمعنى أن أردوغان في الفترة الجديدة فيما بعد (٢٠١١) بنى نظاماً ثالوثياً بحلفائه الجدد، أي الأطلسيين القدماء والأوراسيين الجدد، إلى جانب الإسلاميين الراديكاليين من شيعته. وذلك بالإضافة إلى أن هذا النظام الثالوثي حصل بشكل مباشر أو غير مباشر على دعم كل الأحزاب البرلمانية إن استثنينا حزب الشعوب الديمقراطي "الكردي" بدرجة كبيرة.

وبما أن حركة الخدمة، بالإضافة إلى الكوادر الديمقراطية والليبرالية، سحبت دعمها من أردوغان في الفترة الجديدة التي أسس فيها نظاماً جديداً مغايراً لسابقه تماماً، ولم يبق من يدعمه إلا الأطلسيون القدماء والأوراسيون الجدد، من مخلفات "الدولة العميقة"، فلا يمكن

تحميلها مسؤولية الجرائم التي ارتكبتها هذا النظام الثالثي بعد عام ٢٠١١ والانهيارات التي شهدتها البلاد على جميع الأصعدة، بل يتحمّل العلمانيون الأوراسيون اليساريون والقوميون اليمينيون من مخلفات الأطلسيين المسؤولية عن ذلك، بالإضافة إلى الأحزاب المعارضة لموافقتها السرية أو العلنية على إجراءات هذا النظام أو فشلها في أداء معارضة حقيقية.

وغاية ما يمكن القول فيما يخص حركة الخدمة والكوادر الديمقراطية الأخرى هي أن الحصة الكبرى من النجاحات التي حققتها حكومة أردوغان في الفترة الأولى (٢٠٠٢ - ٢٠١١) في ملفات التوافق المجتمعي وحقوق الإنسان والاقتصاد والسياسة الخارجية السلمية تعود لهذه المجموعة بدون شك، ولا يمكن اعتبارها شريكة نظام أردوغان المؤسس في الفترة الجديدة، انطلاقاً من دعمها السابق له عندما كان ملتزماً بالمعايير الديمقراطية. بل إن الإسلاميين الراديكاليين وحزب الوطن الأوراسي وحزب الحركة القومية الأطلسي هم المسؤولون بصورة أساسية عن تحوّل أردوغان إلى الرجل الأوحّد المسيطر على كل شيء في الفترة الجديدة.

تبنى المعارضة خطاب النظام

لذلك فإن أطروحة الكماليين العلمانيين الزاعمة بأن حركة الخدمة جعلت من أردوغان ديكتاتوراً مخالفة للواقع، لذا يتوجب عليهم أن يراجعوا أنفسهم ومواقفهم ويلوموا أنفسهم؛ لأنهم أصبحوا أداة مشرّعة لنظام أردوغان وحلفائه الجدد من خلال استخدامهم الخطاب العدائي ذاته معه تجاه حركة الخدمة وموافقتهم على إجراءاته غير الديمقراطية صراحةً أو ضمناً أو بالصمت.

وعلى الرغم من أن حزب الشعب الجمهوري الكمالي العلماني استغل فضيحة الفساد والرشوة عام ٢٠١٣ في هجومه ضد نظام أردوغان، ولا يزال يستغلها إلى اليوم، إلا أنه بعد فترة معينة خضع للخطاب الرسمي وبدأ يستخدم سفسطة "الكيان الموازي" أيضاً، ومن ثم سكت على حركة التصفية الشاملة في مؤسسات الدولة بهذه الحجة، وكذلك على أولى ممارسات أردوغان نحو الدكتاتورية عندما قرر الاستيلاء على مجموعة كوزا - إيباك الإعلامية في عام ٢٠١٥ أولاً، ثم على مجموعة فضاء (صحيفة زمان ووكالة جيهان) قبل ٥ أشهر من محاولة الانقلاب في ٢٠١٦، حيث كانتا من أكبر العوائق أمام تحقق هذه المؤامرة الخبيثة.

وكذلك أدخل أردوغان تعديلات دستورية سمحت برفع الحصانة عن البرلمانيين وهي التعديلات التي فتحت الباب لاعتقال رئيس حزب الشعوب الديمقراطية الكردي صلاح الدين دميرتاش، وعددٍ من البرلمانيين الأكراد، لرفضهم الرواية الرسمية للانقلاب المزعوم في ٢٠١٦، فضلاً عن فرض وصاية قضائية على البلديات الكردية. حسناً فهل حركة الخدمة هي المسؤولة عن هذه الخطوات كحركة مدنية أم حزب الشعب الجمهوري "الكمالي العلماني" الذي وافق على تلك التعديلات إلى جانب التحالف الحاكم؟!

هل حركة الخدمة هي المسؤولة عن الحرب الشاملة التي أعلنها هذا النظام الثالوثي في عام ٢٠١٥ على المواطنين الأكراد في المدن الشرقية بدعوى ممارسات "بيدقه" حزب العمال الكردستاني أم حزب الشعب الجمهوري الذي تبنى اللغة القومية ذاتها التي تبناها هذا النظام لإثارة مشاعر القوميين الأتراك واستعادة الحكومة المنفردة بأصواتهم بعدما فقدوا بسبب تخلي الأكراد عن دعم أردوغان؟ وكذلك هل حركة الخدمة هي المسؤولة عن العمليات العسكرية الأربعة التي نفذها النظام الثالوثي على الأراضي السورية والليبية بعد إعادة هيكلة الجيش من خلال تدبير انقلاب شكلي على الحكومة أم كل من حزب الشعب الجمهوري العلماني الكمالي وحزب الخير القومي اللذين صادقا على المذكرات البرلمانية التي سمحت بهذه التحركات العسكرية وتوقيع الاتفاقية مع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس التي رسخت أقدام أردوغان في الداخل والمنطقة؟

وما هي المعارضة التي مارسها الكماليون العلمانيون ضد ممارسات هذا النظام الثالوثي بعد مؤامرة الانقلاب التي استغلها لتنفيذ حركة العزل والاعتقال غير المسبوقة في تاريخ تركيا بل العالم بحيث أسفرت عن فصل واعتقال مئات الآلاف من المدنيين الذين لا يمتون بصلّة إلى الانقلاب المزعوم.

مزاعم عدم شفافية الخدمة

يزعم الكماليون العلمانيون -إلى جانب النظام الثالوثي- أن حركة الخدمة بعيدة عن الشفافية و"تسربت" إلى مؤسسات الدولة بشكل سري وسيطرت عليها.. هذا الزعم هو عينه الذي ساقه قديماً تنظيم أرجنكون، وحديثاً أردوغان، لتبرير حركة الطرد والإحلال التي أقدم عليها الطرفان. فقبل كل شيء، الأشخاص الذين لهم أخذ وعطاء مع هذه الحركة هم مواطنو تركيا ويتمتعون بكامل الحقوق التي يتمتع بها غيرهم، وكذلك تقع عليهم الواجبات التي تقع

على المواطنين الآخرين. ومن الطبيعي جداً أن يوجد بينهم موظفون في مؤسسات الدولة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ٩٩٪ من محبي الحركة خريجون جامعيون في الوقت الذي لا يتجاوز من أتموا المدرسة الابتدائية ٥٠٪، وأن حزب أردوغان كان يفضل "الديمقراطيين" في فترته الأولى التي كان يرتدي فيها عباءة الديمقراطية. مع ذلك فإن الحضور الأساسي للخدمة هو في المجال المدني وليس الحكومي كما يزعم الزاعمون.

ويمكن القول إن ٩٥٪ ممن يتعاطفون مع الحركة يعملون في المجالات المدنية بعيداً عن مؤسسات الدولة، والأغلبية الساحقة منهم يشتغلون بشكل رسمي في قطاع التعليم من مدارس وجامعات ومراكز دروس تقوية، افتتحت وفقاً للقوانين السائدة في البلاد، وتخضع دوماً لرقابة الدولة، كما هو الحال في أي دولة توجد فيها مؤسساتها التعليمية. فضلاً عن أن العاملين في تلك المؤسسات أعضاء في النقابات المختصة، الأمر الذي يفند مزاعم عدم شفافية الحركة.

بل يؤكد رئيس التحرير السابق لجريدة "نقطة" الليبرالية، قبل إغلاقها، الكاتب جوهري جوفين، أن شفافية حركة الخدمة هي التي مكّنت هذا النظام الثالوثي أو التحالف الثلاثي من توجيه الضربة القاضية إليها من خلال العمليات التي بدأت بعد ٢٠١١ ولا تزال مستمرة إلى اليوم. وأضاف: "بحسب تقارير جهاز الاستخبارات فإن عدد الخاضعين للتحقيق والمحاكمة من المفصولين بتهمة الانتماء لمنظمة فتح الله كولن يبلغ حوالي مائة ألف، وهذا الرقم لا يساوي إلا ٦/١ من أصل ٤ ملايين و٦٠٠ ألف موظف في القطاع العام. وإذا وضعنا في حسابنا أن جهاز الاستخبارات يقول بأن عدد أعضاء مجموعة كولن يصل إلى مليوني شخص، فإن هذا يدل على أن حوالي ٩٥٪ من أعضائها يعملون في القطاع الخاص لا في مؤسسات الدولة. لو لم تكن الحركة تتمتع بما يكفي من الشفافية لما نجح نظام أردوغان في إلغاء المؤهلات الدراسية لعشرين ألف معلم في صباح محاولة الانقلاب، وبعدها ٥٠ ألفاً آخرين أيضاً، ولو لم تكن الحركة تتمتع بالشفافية الكافية لما استطاع إغلاق المدارس ومراكز دروس التقوية ومراكز الدورات التدريبية والجامعات والصحف ووسائل الإعلام والمجلات والقنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية التابعة لها ومن ثم مصادرة أعيانها".

وتابع جوفين: "التقارير الاستخباراتية تزعم أن أعضاء مجموعة كولن يشكلون ٥٠٪ من موظفي المنظومة الأمنية. لكن إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن عدد الموظفين في التشكيلات الأمنية يبلغ ٢٩٣ ألفاً، وأن عدد المطرودين من أجهزة الأمن بتهمة الانتماء إلى هذه المجموعة هو

٣٣ ألفاً فقط، فإن نسبتهم الحقيقية في أجهزة الأمن لا تتجاوز ١٠٪. وذلك فضلاً عن أن ثلث هؤلاء المفصولين لم يتم إعادتهم إلى وظائفهم السابقة رغم القرارات القضائية الصادرة التي تثبت عدم صلتهم بمجموعة كولن".

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هذا النظام الثالوثي يقدم أرقاماً مضخمة للرأي العام عن حضور الحركة في أجهزة الدولة لتسوية العمليات المنفذة ضد كل المعارضين بتهمة الانتماء إلى الحركة.

تحريف الحقائق

رأيي نمطي آخر يروجه العلمانيون الكماليون عن حركة الخدمة ويجد أحياناً آذاناً صاغية له لدى مجموعات هامشية في العالمين الغربي والعربي هو أن القضاة التابعين للحركة أصدروا أوامر باعتقال أعداد كبيرة من الصحفيين والعسكريين في إطار تحقيقات قضية انقلاب تنظيم أرجنكون على أردوغان التي بدأت بعد ضبط ٢٧ قنبلة يدوية في إحدى الشقق بحي عمرانية في إسطنبول يوم ١٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٧. واعتقل بسببها العشرات من الجنرالات ورجال الدولة بتهمة التخطيط للانقلاب على الحكومة المنتخبة برئاسة أردوغان.

لنفترض صحة هذه الأطروحة جديلاً، فقبل كل شيء، الضباط الكماليون العلمانيون هم الذين نفذوا أربعة انقلابات عسكرية منذ عام ١٩٦٠ حتى ١٩٩٧. ومن ثم ظهرت أدلة قاطعة فعلية بالصوت والصورة لا يمكن إنكارها تدل على تخطيط مجموعة من الضباط الكماليين في اجتماع للانقلاب على حكومة أردوغان، فبادرت النيابة العامة إلى فتح تحقيقات أسفرت عن محاكمة حوالي ٣٥٠ شخصاً من خلف القضبان الحديدية بتهمة التخطيط للانقلاب، وصدرت الموافقة من أعلى السلطات القضائية في البلاد على القرار الصادر من المحكمة المعنية، ومن ثم قرر أردوغان أن يخرجهم جميعاً من السجن بعد ظهور فضائح الفساد والرشوة في ٢٠١٣ لا لأنهم أبرياء بل ليسند إليهم "مهمة القضاء على حركة الخدمة"، ومن ثم ينووا معاً "تركيا الجديدة" هذه التي يشتكي منها الكماليون العلمانيون!

أما عدد الصحفيين الذين تم اعتقالهم في إطار قضية أرجنكون فليس إلا "اثنين" فقط، وهما نديم شنر وأحمد شيق، إلا أن النظام والكماليين العلمانيين يستخدمون عبارات عامة في هذا الصدد وكأن حركة الخدمة اعتقلت مئات الصحفيين لتضليل الرأي العام، بمعنى أن هؤلاء الكماليين يتغاضون عن فصل واعتقال أكثر من ٢٠٠ ألف موظف، بينهم أكثر من مائة

صحفي، لم تثبت جريمتهم وإدانتهم قضائياً بعد انقلاب ٢٠١٦ المشبوه، ويشيرون إلى اعتقال حوالي ٣٥٠ شخصاً، بينهم صحفيان، ثبتت جريمتهم وإدانتهم قضائياً!

وقد أبت الحقيقة إلا أن تظهر على لسان نائب رئيس الدعاية والإعلام في حزب العدالة والتنمية أمره جميل أيغالي، حيث اعترف في بث مباشر خلال برنامج تلفزيوني في يونيو ٢٠٢٠ على قناة (سي أن أن التركية) بأن الرئيس أردوغان دبر في العقد الأول من حكمه مؤامرة للإيقاع بين أفراد حركة الخدمة وأنصار التيار العلماني الكمالي في الجيش وضرب بعضهم ببعض. في البرنامج الذي شارك فيه مجموعة من المحللين لمناقشة الاتهامات التي وجهها رئيس الأركان الأسبق إيلكر باشبوغ لحزب العدالة والتنمية بأنه "الذراع السياسية لمنظمة فتح الله كولن"، حاول أيغالي الدفاع عن حزب العدالة والتنمية الحاكم، لكن في زلة لسان منه قال: "تزعمون اليوم أن حزب العدالة والتنمية تعاون مع منظمة فتح الله كولن.. أقولها بصراحة: نعم، العدالة والتنمية تعاون مع هذه المنظمة سابقاً من أجل تصفية التيار الكمالي الانقلابي.. لما جاء حزينا إلى الحكم لم يكن له كوادر جاهزة في مؤسسات الدولة، بل -أقول بكل صراحة- كان هناك أنصار التيار الكمالي الانقلابي في جانب ومنظمة فتح الله كولن في الجانب الآخر. ونحن اضطررنا لشقّ طريقنا من خلال الإيقاع بين هذين الكيانين وضرب بعضهم ببعض"، على حد قوله.

الأكثر إثارة أن هذه التصريحات دفعت نائب رئيس الدعاية والإعلام في حزب العدالة والتنمية أمره جميل أيغالي لمغادرة منصبه، قائلاً: "لقد أخرجت تصريحاتي حول الصراع بين منظمة فتح الله كولن والتيار الكمالي الانقلابي عن سياقها، لذا اتخذت قراراً بالاستقالة لكي لا أسبب أضراراً لحزبي وقضيتي"، على حد تعبيره.

جدير بالذكر أن المقصود بـ"أنصار التيار الكمالي الانقلابي" في تصريحات أيغالي هم أعضاء تنظيم أرجنكون (الدولة العميقة) من العلمانيين المتطرفين الموالين لروسيا والصين (الأوراسيين) الذين حاولوا الإطاحة بأردوغان منذ وصوله إلى الحكم في ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١١ بدعوى أنه حزب إسلامي يسعى إلى تبديل النظام في تركيا من العلماني إلى الإسلامي وتأسيس دولة الشريعة.

وكان أردوغان قدم "دعماً محدوداً" لتحقيقات تنظيم أرجنكون التي بدأت في عام ٢٠٠٧ ضد الأوراسيين في الجيش والحياة المدنية بتهمة التخطيط للانقلاب على الحكومة، وذلك على نحو سمح له بالدعاية أنه زعيم سياسي يكافح ضد الوصاية العسكرية ويؤسس تركيا

الجديدة الديمقراطية من جانب؛ والتنصل من المسؤولية عندما انقلبت الموازين في المستقبل لصالح الأوراسيين من جانب آخر.

يعترف آيفالي أن حزب أردوغان لم يكن له كوادر جاهزة في مؤسسات الدولة عندما تسلم مقاليد الحكم في عام ٢٠٠٢ فاضطر إلى الاستعانة بالديمقراطيين والليبراليين في أجهزة الأمن والقضاء والجيش في مكافحة "الأوراسيين الانقلابيين"، ومع أن هؤلاء البيروقراطيين لم يفعلوا سوى تطبيق القوانين على المجرمين قانونيًا إلا أن أردوغان صتّمهم جميعًا متمين إلى حركة الخدمة وأعلنهم إرهابيين عندما أطلق نفس هؤلاء البيروقراطيين تحقيقات الفساد والرشوة في ٢٠١٣ ضد أبناء وزرائه ورجال أعمال مقربين منه في إطار القانون.

ومن ثم ادعى أردوغان أن حركة الخدمة هي التي تأمرت على الأوراسيين في الجيش من خلال تلفيق قضية أرجنكون في ٢٠٠٧، وهي الحركة عينا التي لفتت قضية الفساد والرشوة ضد الحكومة في ٢٠١٣ أيضاً، مبرراً موافقه السابقة الداعمة لقضية أرجنكون بأنه تعرض للخداع في هذا الصدد على يد حركة الخدمة. لكن تصريحات آيفالي تكشف أن أردوغان ليس مخدوعاً في قضية أرجنكون وإنما هو الذي دبر مؤامرة بشكل واعٍ ومتعمد للإيقاع بين حركة الخدمة وأنصار "التيار الكمالي الانقلابي" لضرب بعضهم ببعض، على حد تعبيره.

الحقيقة أن أردوغان استعان بالموظفين النزهاء في الجهاز البيروقراطي من كل التوجهات لكسر شوكة الأوراسيين العلمانيين وترسيخ أقدامه في الحكم، إلا أنه في الوقت ذاته اتبع في ذلك أسلوباً سمح له في المستقبل بتقديم حركة الخدمة "قرباناً" أمام هؤلاء الأوراسيين باعتبارها مسؤولة عن تحقيقات أرجنكون. بمعنى أنه وظف هؤلاء البيروقراطيين في تصفية الأوراسيين، وفي الوقت ذاته زرع بذور صراع بين الطرفين وشغل بعضهم ببعض ليصفّهم جميعاً في وقت لاحق بتهمة الانتماء إلى الكيان الموازي ومنظمة فتح الله كولن وتصبح الدولة بكل أجهزتها تحت سيطرته.

ومع أن أردوغان اتهم حركة الخدمة بالوقوف وراء قضيتي "أرجنكون" و"الفساد" إلا أن فتح الله كولن نفى ذلك بشكل صريح في محاضرة ألقاها على محبيه في ١٤ نوفمبر ٢٠١٣ قائلاً: "إن (الأوراسيين) الذين وجهوا لطمات ولكمات لهذا الشعب، وتورطوا في أعمال غير قانونية في وقت سابق، يخضعون اليوم للتحقيق والمحاسبة. لكن لسنا من نقف وراء هذا الأمر. بل إنني لما أرى هؤلاء الأشخاص الغارقين في السن وهم يخضعون للمحاسبة في المحكمة يتفطر لهم كبدي. لو كان بيدي لأطلقت سراح جميعهم، وقلت لهم كما قال سيدنا

عليه الصلاة والسلام بعد فتح مكة: اذهبوا، أنتم الطلقاء! ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ (يوسف: ٩٢). إلا أن البعض (أردوغان) من يخططون هذه العمليات وينفذونها.. ومن ثم يقولون خلف الأبواب المغلقة (لأنصارهم): لقد صمدنا أمامهم، (الأوراسيين الانقلابيين) (كالأبطال)، ومن جانب آخر يهمسون في أذنه (الأوراسيين) بأن حركة الخدمة من تدير هذه العمليات من خلال بعض عناصرها، في خطوة نفاقية يستهدفون من ورائها ضرب عصفورين بحجر واحد".

يذكر أن أردوغان تحالف مع أعدائه القدامى الأوراسيين وأعلنوا معاً حرباً مشتركة ضد عدوهم المشترك حركة الخدمة، وتمكنوا من تصفية هذه الحركة من مؤسسات الدولة من خلال التحقيقات المضادة التي بدأت في ٢٠١٤ ووصلت إلى ذروتها مع محاولة الانقلاب المدبرة في ٢٠١٦، إلا أنه بعد انسحاب العدو المشترك من الساحة بدأ الجناح التجديدي للأوراسيين من تنظيم أرجنكون يطالبون أردوغان بدفع ثمن دعمه النسبي لتحقيقات أرجنكون، متهمين إياه بأنه "الذراع السياسية لمنظمة فتح الله كولن"؛ في حين أن أردوغان يلوح بإعادة فتح قضية أرجنكون مجدداً.

هذا هو الواقع..

إذن يتوجب على "المخلصين" من الكماليين التحلي بمعايير العدل والإنصاف والتخلي عن الهجوم على حركة الخدمة لمساندتها حزب أردوغان في فترته الأولى من حكمه التي بدا فيها وكأنه رجل ديمقراطي، وتوجيه سهامها إلى الأحزاب والأطراف التي تساند أردوغان حالياً رغم ظهور استبداده للقاصي والداني. والأكثر من ذلك أنه ينبغي عليهم أن يمارسوا النقد الذاتي ويحاسبوا أنفسهم على إسهامهم صراحةً أو ضمناً في تثبيت أقدام هذا النظام الثالوثي وشرعنة إجراءاته غير الديمقراطية.. هذا النظام الذي حرم الشعب التركي من النوم الهادئ منذ سنوات وجعل تركيا دولة معزولة عن العالم.

مكاسب أردوغان من الانقلاب المدبر

بفضل هذا الانقلاب تخلص أردوغان من العائقين الذين وقفوا حجري عشرة أمام مشاريعه الداخلية والخارجية.

العائق الأول: "القوة المدنية" التي شكلتها جميع القوى الديمقراطية في البلاد، وعلى رأسها حركة الخدمة.

هدف أردوغان لم يكن القضاء على حركة الخدمة ذاتها، بل كان إسقاط "النموذج" الذي قدمته وحظي بقبول كل الاتجاهات الفكرية المعتدلة التي رفضت استغلال "الدين" والقومية و"العلمانية"، على حد سواء، في صنع أقطاب مضادة وتوظيف طاقة الاستقطاب المتولدة منها في خلق قوة سياسية، ودعت إلى تبني القيم الديمقراطية التي تتمثل في دستورٍ يعترف ويحمي حقوق كل إنسان ومجموعة دينية أو فكرية، ويعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ونظام ضمان اجتماعي يكفل الرفاهية لأغلبية الناس وليس فقط لأقلية تسيطر على ثروات البلاد.

لذا نرى أن أردوغان خلق جريمة تحت مسمى "الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن"، ثم تخلص بفضل هذه اللافتة من كل المعارضين لمشروعه السياسي الذي يشكل "الإسلام السياسي" عنوانه الأعلى، لكن حدوده تتوسع بحيث تشمل كل الحركات المتطرفة، كتنظيمي القاعدة وداعش وأمثالهما، بالإضافة إلى القومية والدولية لحلفائه القوميين والدولجيين.

العائق الثاني: "القوة العسكرية" التي تمثلت في القوات المسلحة التركية، التي كانت تحاول التخلص من أذرع أخطبوط الدولة العميقة منذ طرغوت أوزال والعهد الأول لأردوغان، والسيطرة إلى مؤسسة ديمقراطية تحافظ على الأمن القومي ضد أعداء تركيا بدلاً من مؤسسة ترى الشعب عدوًا وتتدخل في السياسة الداخلية اليومية من خلال انقلابات تجريها على مدار كل عشر سنوات من أجل وضع قطار تركيا على السكة التي تريدها.

فقد تمكن أردوغان من إزالة هذين العائقين بفضل تدبير انقلاب شكلي على ذاته، ومن ثم شرع في تنفيذ مخططاته الداخلية والخارجية مع حليفه القومي والدولجي. الجناحان الإسلامي (حزب العدالة والتنمية) والقومي (حزب الحركة القومية) للنظام التركي الحالي كانا يلهثان وراء هدف "بسيط" و"سطحي"، وهو تحقيق نسبة التأييد اللازمة لبقاء الأول في السلطة، وبقاء الثاني في البرلمان، من خلال إثارة رياح إسلامية وقومية بالعمليات التي أقدمها عليها في الداخل التركي والمنطقة القريبة، وعلى رأسها سوريا وليبيا. في حين أن الجناح الدولجي (تنظيم أركانكون / الدولة العميقة) لهذا النظام كان يسعى إلى تحقيق هدف "مركب" و"عميق" من خلال توظيف شريكه الإسلامي. وأعني بالهدف المركب تلك المقاصد التي يحققها أركانكون مع شركائه الإقليميين والدوليين، وبالهدف العميق ذلك الغرض الأعلى الذي يتمثل في تشويه صورة كلٍ من الإسلام وتركيا دولة وشعبًا من خلال إيراز الجرائم التي يرتكبها هذا النظام في الداخل والخارج باسم الإسلام وتركيا.

على الرغم من أن العمليات الخارجية التي تمكن الجيش التركي من تنفيذها "بعد الانقلاب المدبر" حققت الأهداف الإسلامية والقومية والدولية بحيث جعلت حزب أردوغان يبقى في السلطة، وحزب الحركة القومية في البرلمان كأقوى سريك للحكومة، وجعلت أرجنكون يستعيد موقعه السابق في تركيا ويفتح الطريق أمام المعسكر الأوراسي في سوريا والمنطقة عمومًا، إلا أن الضرر الأكبر الناجم من تلك العمليات لحق بالإسلام وتركيا؛ الأناضول المتكونة من الأتراك والأكراد والأرمن والشراكسة وغيرهم من القوميات الأخرى. وهذا ما أراد أرجنكون الذي كان وضع المخطط الأعلى الذي تحقق لمجرد تنفيذ المخططات البسيطة السطحية للإسلاميين بقيادة أردوغان والقوميين بقيادة دولت بهجلي.

العمليات التي نفذها التحالف الإسلامي القومي الدولي ضد الأكراد في شرق وجنوب شرق تركيا بدعوى مكافحة حزب العمال الكردستاني، وتلك التي نفذها في الشمال السوري بدعوى مكافحة الذراع السورية للحزب نفسه، وكذلك التدخلات المباشرة وغير المباشرة في الشؤون الداخلية لجميع دول المنطقة، وعلى رأسها مصر وليبيا والسعودية، أيقظت حفيظة دول المنطقة وشعوبها إزاء عودة الأطماع التوسعية العثمانية التركية، وأثارت كراهية غير مسبوقة في العالمين العربي والإسلامي تجاه تركيا، الأمر الذي أدى إلى اتساع المسافة بين الأكراد والأتراك والعرب الذين يشكلون الأغلبية في هذه المنطقة. وفي المحطة الأخيرة أصبحت تركيا تعاني من عزلة إقليمية ودولية لم تتعرض لمثلها في أي وقت مضى.

ونظرًا لأن الشريك الدولي كان الأقوى في هذا التحالف نرى أن اختياراته طغت على السياسات الخارجية للحكومة التركية. إذ نرى أن كل خطواتها، خاصة في سوريا، جاءت في صالح المعسكر الأوراسي الذي تقوده روسيا والصين. وقد سبق أن تناولنا أن الدولة العميقة في تركيا احتمت بالمعسكر الأطلسي وشكّلت نفسها في كيان أسسته الولايات المتحدة داخل الجيش التركي ضد الاتحاد السوفيتي في البداية، لكن مع زوال الخطر السوفيتي دون اصطدام مباشر بين المعسكرين، واتخاذ أمريكا قرارا بتصفية هذا الكيان، احتمت هذه المرة بالمعسكر الأوراسي تحت قيادة روسيا، وهذا لا يعني أنها تخلت عن أمريكا تمامًا وأصبحت موالية لروسيا كاملاً، بل مصالحتها في الوقت الراهن تتطابق مع المصالح الروسية، لذا قد تجد لنفسها حاضنة أخرى إذا تغيرت الموازنات الحالية.

نقل حرب الأكراد إلى الأراضي السورية

لقد مرت علاقات أردوغان مع أكراد سوريا بوتيرة مشابهة لِمَا مرت به علاقاته مع أكراد تركيا، حيث اعتبرهم في البداية حلفائه في جهوده الرامية إلى إسقاط الأسد، لكن بدأت توجهاته تتغير تجاههم بالتزامن مع ظهور خلاف مع الولايات المتحدة عقب تحقيقات الفساد والرشوة في نهاية عام ٢٠١٣ التي كشفت قيامه بخرق العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. ومع أنه بدأ مشواره السياسي ضمن المعسكر الأطلسي إلا أنه اضطر بعد هذه التحقيقات إلى تغيير مساره إلى المعسكر الأوراسي.

قبل قضية الفساد والرشوة اتسمت علاقات أردوغان مع حزب الاتحاد الديمقراطي السوري الكردي بالحميمة في الوقت الذي كان يجري مفاوضات مع حزب العمال الكردستاني من أجل إقامة السلام الكردي اعتباراً من عام ٢٠١١ حتى منتصف عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من أن أردوغان يحارب اليوم وحدات حماية الشعب الكردي، الذراع المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي السوري الكردي، إلا أنه كانت علاقات الطرفين توصف بـ"الاستراتيجية" من قبل بحيث منح زعيم هذا الاتحاد الكردي صالح مسلم جواز السفر التركي، بحسب ما صرّح به نائب حزب الحركة القومية أنجين ألان،^(١١٣) ومن ثم استضافه في العاصمة أنقرة لبحث مستقبل سوريا ووضع الأكراد هناك.^(١١٤)

فضلاً عن ذلك، فإنه سمح بمرور مجموعة من قوات البشمركة التابعة للإدارة الكردية المحلية في كردستان العراق من الأراضي التركية إلى الأراضي السورية من أجل مناصرة أكراد "كوباني" تجاه تنظيم داعش.

وكان صالح مسلم قال خلال مشاركته في برنامج على قناة سي إن إن التركية في عام ٢٠١٤: "إن الجانب التركي تعهد لنا بتقديم الدعم لمنع سقوط مدينة "كوباني" شمال سوريا ذات الأغلبية الكردية"، وذلك خلال اللقاءات التي أجراها بمدينة إسطنبول بين عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٥. وأضاف مسلم أنه أجرى لقاءات مع رئيس الوزراء التركي آنذاك أردوغان ومسؤولين بارزين. وذكرت صحيفة جمهوريت أن رئيس حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش كان الوسيط في اللقاء مع أحمد داود أوغلو الذي تسلم رئاسة الوزراء وحزب العدالة والتنمية من أردوغان بعدما أصبح الرئيس في أغسطس ٢٠١٤.^(١١٥)

لكن لما اندلع نزاع بين الطرفين بعد عام ٢٠١٤ علق مسلم على التوجه الجديد لأردوغان

قائلاً: "أردوغان استضافنا في بيته قبل يوم، ومن ثم أعلننا في اليوم التالي عناصر إرهابية!"،^(١١٦) زاعماً أنهم مجموعة تقاتل ضد تنظيم داعش الإرهابي، نافياً أي علاقة لهم بتنظيم العمال الكردستاني في تركيا. وفي عام ٢٠١٦ أصدرت تركيا قرار اعتقال بحق مسلم، بعد أن أطاح أردوغان بطاولة مفاوضات السلام الكردي مع حزب العمال الكردستاني.

وفي تلك الفترة تطرق مسلم إلى قرار الاعتقال الصادر بحقه من تركيا خلال مؤتمر أقيم في العاصمة البريطانية لندن، مؤكداً أن الاتهام الزائف وقرار الاعتقال لا يمثلان أي أهمية بالنسبة لهم.

وهناك كثير من الكُتاب، منهم أمره أوسلو، الكاتب الصحفي والخبير الأمني، والمتخصص في إستراتيجيات حزب العمال الكردستاني، حذروا حكومة أردوغان اعتباراً من عام ٢٠١١ من أن سياساته الخاصة بالأزمة السورية ستدفع الكيان الكردي في سوريا إلى إعلان حكم ذاتي في الشمال السوري على غرار المنطقة الكردية في الشمال العراقي، إلا أنه أصمّ آذانه على هذه التحذيرات. بل اتهم إعلام أردوغان أمثال هؤلاء الكتاب بـ"أعداء الأتراك والأكراد معاً"، و"يعارضون السياسات التي ستبني تركيا الجديدة مع الأشقاء الأكراد!"

أردوغان بين داعش والعمال الكردستاني

أردوغان بدأ يبتعد رويداً رويداً عن الأكراد سواء في تركيا أو سوريا، وهم حلفاء واشنطن في المنطقة، مع ظهور عدم وفائه بالشراكة التركية-الأمريكية التي كان يصفها بالإستراتيجية أيضاً عندما ظهر تعاونه مع إيران في كسر حصارها المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته أخذ يقترب من تنظيم داعش. وعندما أعلن الكيان الكردي / حزب الاتحاد الديمقراطي حكماً ذاتياً في منطقة كوباني وعفرين في يناير عام ٢٠١٤ شعر أردوغان بضرورة كبح جماح أكراد تركيا وسوريا معاً، وليكون ذلك ذريعة للابتعاد عن المحور الغربي والتوجه نحو المحور الشرقي وعرقلة المشاريع الأمريكية في سوريا.

وفي إطار سياسة التوازن بين داعش والكيان الكردي السوري لأردوغان، شنّ داعش هجوماً شرساً على الأكراد المسيطرين على مدينة كوباني وجوارها في ١٣ سبتمبر ٢٠١٤، ما دفع بعض أسر الأكراد إلى التوجه نحو الأراضي التركية. واتهم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي وقياديو العمال الكردستاني أردوغان بتحريض داعش على أكراد سوريا، مهدّدين إياه بإنهاء مفاوضات السلام الكردي في حال سقوط مدينة كوباني. وكذا أعلن زعيم حزب العمال

الكرديستاني المحبوس في جزيرة إمرالي أن استمرار هدنة العمال الكرديستاني مع تركيا منوط ببقاء كوباني تحت سيطرة الأكراد.^(١١٧)

وعندما رفض أردوغان المساعدة لمقاومة الأكراد ضد داعش، اندلعت مظاهرات في كل أرجاء تركيا سُمّيت "أحداث كوباني" تمخضت عن مقتل ٣٤ واعتقال ١١٢ شخصاً بتهمة مقاومة القوات الأمنية والإضرار بالمال العام. لكن أردوغان استسلم أخيراً للضغوطات المحلية والدولية ورضي بمرور مجموعة من قوات بشمركة التابعة للإدارة الكردية المحلية في شمال العراق من الأراضي التركية إلى الأراضي السورية من أجل مناصرة أكراد كوباني تجاه داعش.^(١١٨)

في تصريحات أدلى بها في أكتوبر ٢٠١٩، اعترف القيادي في تنظيم داعش الإرهابي طه عبد الرحيم عبد الله، مساعد زعيم التنظيم المقتول أبو بكر الغدادي، عن تلقيهم أوامر من الرئيس التركي رجب أردوغان بتنفيذ هجمات على منطقة (عين العرب/ كوباني) شرق حلب في عام ٢٠١٤. ففوق مساعد البغدادي فإن هجوم داعش على عين العرب وحصارها منذ سبتمبر ٢٠١٤ وحتى يناير ٢٠١٥، والذي أدى لنزوح عشرات آلاف الأكراد نحو جنوب تركيا، تم بأمر من أردوغان.

وأوضح القيادي الداعشي عبد الله أن البغدادي كان في عام ٢٠١٤ يستعد للهجوم على دمشق، إلا أنه غير الخطة إلى مدينة "كوباني" الكردية في اللحظات الأخيرة، حيث قال: "البغدادي طلب منا الهجوم على كوباني. اعترضنا على هذا الأمر، ولكنه لم يوافق. وبعد ذلك علمنا أن التغيير في الخطة جاء بناءً على إصرار من أردوغان".

بحسب وكالة أنباء الفرات (ANF)، لا تزال التحقيقات مستمرة مع عبد الله بعد أسره في دير الزور يوم ٢٣ مارس ٢٠١٩، مشيرة إلى أنه أكد في اعترافاته اعتراض العديد من أعضاء القيادة في التنظيم، على الحرب على كوباني، وأن الأمر جاء من البغدادي بعد إصرار وإلحاح من أردوغان، على حد تعبيره.

وقدم مساعد البغدادي معلومات تفصيلية عن الهجوم على كوباني الذي بدأها التنظيم في ١٣ سبتمبر ٢٠١٤، قائلاً: "لقد طلب الأتراك توجيه حربنا نحو كوباني. وكان هناك إصرار من أردوغان نفسه. وبعد ذلك تم إرسال قائد هذه الحرب أبو ياسر عراقي، إلى العراق من أجل إسكاته. ولكن أبو ياسر أدرك ذلك".^(١١٩)

ومن ثم استخدم أردوغان عناصر الجيش السوري الحر في قتال الأكراد عوضاً عن داعش في العمليات الثلاث التي نفذها على الأراضي السورية، بعد أن كانت تلك الفصائل متحالفة مع الأكراد.

أردوغان كان عازماً على اتخاذ أكراد تركيا وسوريا، حلفاء واشنطن، أعداء في المرحلة الجديدة. ومع أنه استطاع أن يفعل كل شيء بأكراد تركيا من خلال العمليات الأمنية والعسكرية، إلا أنه لم يكن بمقدور داعش التصدي لأكراد سوريا لمفرده، الأمر الذي كان يتطلب من أردوغان أن يأخذ بزمام المبادرة. لكن المشكلة أن الجيش التركي الأطلسي كان يعارض التدخل العسكري في سوريا بدون قرار دولي، الأمر الذي لم يترك أمامه خياراً إلا تدبير مؤامرة الانقلاب مع حلفائه الجدد الموالين للمعسكر الأوراسي لتصفية الجيش الوطني وتأسيس جيشهم الخاص. لذا نرى أنه بعد ٤٠ يوماً فقط من الانقلاب المدبر، وعلى وجه التحديد في ٢٤ أغسطس ٢٠١٦، اتخذ قراراً بإقحام الجيش في "مغامرة سوريا"، من خلال عملية سماها "درع الفرات"، نفذها ضد قوات سوريا الديمقراطية في الشمال السوري بالتعاون مع جماعات المعارضة السورية. ذلك لأنه بعدما تورط في جرائم كبرى بات بحاجة إلى سلطة توفر له "الحماية حتى الموت"، ولا سبيل إلى ذلك إلا بنظام يكون فيه الرجل الأوحد الذي يصدر كل القرارات دون أي شريك (ما عدا حلفائه)، والحرب على الأكراد كانت المفتاح الذي سيفتح له أبواب النظام الرئاسي.

أردوغان أعلن أمام الشاشات أن العملية تجرى ضمن اتفاق تركي-روسي وهدفها القضاء على المجموعات الإرهابية لإنهاء حكم الرئيس السوري بشار الأسد؛ وكذلك صرح رئيس وزراء تلك الفترة، بن علي يلدريم، أن "تركيا ستعمل بشكل وثيق أكثر مع دول المنطقة لحل قضايا المنطقة وفي مقدمتها سوريا، ومثلما حللنا مشاكلنا مع إسرائيل، ومثلما أعدنا الأمور إلى مسارها مع روسيا، سنشهد تطورات جميلة في سوريا ودول أخرى في المنطقة أيضاً، وقد بدأت هذه المرحلة فعلاً وانطلقت خطواتها، وسنشهد نتائجها جميعاً".^(١٢)

ولما نقلت تركيا فصائل معينة من المعارضة السورية إلى الشمال السوري بدعوى محاربة داعش ووحدات حماية الشعب الكردية سقطت مدينة حلب في يد نظام بشار الأسد، الأمر الذي دفع بعض المجموعات السورية الإسلامية إلى توجيه اتهام لأردوغان بالاتفاق مع الرئيس فلاديمير بوتين حول تسليم حلب للأسد بمباركة أمريكية، مقابل السماح لتركيا بدخول الشمال السوري لمنع تأسيس دولة كردية على حدودها.

ورغم هذا المشهد، إلا أن حلفاء النظام التركي قدموا أولى العمليات في سوريا للرأي العام الداخلي، وخاصة لمؤيديهم خلف الأبواب، على أن أردوغان أقدم على أولى خطوة نحو الإطاحة بالأسد، وأن تركيا أصبحت دولة كبيرة بحيث تستطيع إجراء عمليات عسكرية ضد أعدائها على أرض أجنبية، مما حرك المشاعر الإسلامية والقومية للجماهير العريضة، ليأتي بعد ذلك موعد تحويل هذه المشاعر إلى قوة سياسية. وسط هذه الأجواء توجه أردوغان في ١٦ أبريل ٢٠١٧ لاستفتاء شعبي على تغيير مجموعة من المواد في الدستور ليتمكن من نقل تركيا إلى النظام الرئاسي وتزويد الرئيس بسلطات شبه مطلقة، بعد موافقة ٥١,٤١٪ من الناخبين على التعديلات الدستورية مقابل رفض ٤٨,٥٩٪، وفقاً للمعطيات الرسمية.

لكن لا بد أن نأخذ في عين الاعتبار أن آخر انتخابات حرة نزيهة أجري في ٧ يونيو ٢٠١٥ حيث تمخض عن خسارة حزب أردوغان الحكومة المنفردة، ثم استعادها في انتخابات ١ نوفمبر من العام ذاته من خلال توظيف الحرب الداخلية ضد أكراد تركيا بحجة مكافحة حزب العمال الكردستاني أيضاً. ومنذ ذلك الحين شابت كل الانتخابات حيلة وتلاعب.

مهما كان الأمر فإن أردوغان نجح مع حلفائه الجدد في تشريع النظام الرئاسي بالنكته التركية الذي كان يحلم به منذ سنوات، وفتح الطريق أمام حصوله على صلاحيات السلطين، وكونه الأمر والناهي الوحيد في البلاد.

بعد تشريع النظام الرئاسي توجه أردوغان لتوسيع نطاق التنكيل والمعاقبة ضد المجموعات التي رفضت المبايعة لنظامه. فقد أفاد كاتب صحيفة "يني شفق" خير الدين كارامان الموصوف بـ"شيخ أردوغان" و"الزعيم الروحي لأردوغان" في أغسطس ٢٠١٧ أن حركة الخدمة تستحق ما تفعله السلطات بها، وتضييق الخناق عليها، لمعارضتها "الرئيس الذي بايعته الأمة"، واصفاً إياها بالمجموعة المنفصلة عن "الأمة" والمجموعة التي تقسم "الأمة"، على حد تعبيره. وأضاف كارامان أن الجماعة التي تحمل صفة "أهل السنة والجماعة" بايعت خليفةً يحمل معاييرها اللازمة، في إشارة منه إلى أردوغان، مدعيًا أن حركة الخدمة خرجت على خليفة الأمة، لأنها حاولت الانقلاب عليه من خلال تحقيقات الفساد والرشوة في ١٧ و٢٥ ديسمبر ٢٠١٣ التي تورط فيها أبناء وزراء وسياسيون. واعتبر ذلك التاريخ ميلاداً جديداً للحركة، وعدّ الذين وصلوا دعمها بعد ذلك التاريخ مجرمين، بحسب رأيه. وزعم أن الأشخاص الذين لم يتراجعوا عن دعم الخدمة بعد ذلك التاريخ كان لهم دور في وقوع

المحاولة الانقلابية، وأن الدولة أخذت تضيّق الخناق على الخدمة وتفعل بها ما تستحقه عندما بدأت بالعدول عن مسارها السابق!^(١٢١)

هذا ما قيل في الظاهر، أما ما قيل في الحفاء فكان أكبر، حيث كان يُقدّم أردوغان لدائرتة القريبة وكأنه المهدي المنتظر الذي سيحرر الشام وسينقذها من اليد الباطشة لبشار الأسد.

وعندما ارتفعت الأصوات المنتقدة لعمليات أردوغان العشوائية خرج الشيخ ذاته وقال في يونيو ٢٠١٩ "إن السلطة الحاكمة قد تخطئ في أمور العدل والحق والصدق والجدارة، وقد تشهد تدهورًا وحيادًا عن الصواب، غير أنه لا يجوز الشكوى من هذه الأمور إذا كانت تدعّم موقف العدو. لأن تركيا تخوض حربًا ضد الظلم، ويجب على الإنسان أن لا ينظر في ظروف الحرب إلى الصواب أو الخطأ".^(١٢٢)

هكذا قام أردوغان بتصفية جميع المجموعات المعارضة من المجتمع المدني، بما فيها جماعة "الفرقان" بقيادة الشيخ ألب أرسلان كويتول المعتقل حاليًا، ليبقى الميدان للمجموعات الإسلامية والقومية المتطرفة المترابطة مع النظام التي ترى "الظلم" الذي تتعرض له المجموعات الأخرى "جهادًا" أو "تطهير الوطن من الخونة". بمعنى أن أردوغان قام بتصفية المجتمع الفسيفسائي الذي يتمكن في ظلّه كل فرد ومجموعة من ممارسة المتطلبات الدينية أو الفكرية التي يتبنونها، ثم بدأ بتأسيس مجتمعه المتشكل من لون ونمط واحد مؤيد له.

صادات: جيش أردوغان الموازي

من جانب آخر، شرع أردوغان في تشكيل جيش موازٍ للجيش الوطني^(١٢٣) بعد حملة التصفية التي أجراها في المؤسسة العسكرية. ففي أعقاب الانقلاب بدأت شركة أمنية تدعى "صادات" (SADAT) تقفز إلى الواجهة مجددًا، بعد ظهورها الأول على الساحة للمرة الأولى في عام ٢٠١٢ على يد مجموعة من العسكريين المتقاعدين في هيئة شركة دولية للاستشارات الدفاعية والإنشاءات والتجارة والصناعة. هذه الشركة تتمتع بسلطات واسعة على المؤسسات الأمنية في تركيا؛ ويرأسها عدنان تانريفردى، كبير مستشاري أردوغان، والذي أسسها مع ضباط متقاعدين من القوات المسلحة في عام ٢٠١٢، بعد أن أسسوا جمعية "المدافعين عن العدالة" عام ٢٠٠٠. وهي تقدم تدريبات على الحرب غير النظامية، وفقًا لما جاء في موقعها الرسمي على الإنترنت.

تعرف الشركة نفسها في موقعها الرسمي بهذه العبارات "شركة صادات هي الأولى والوحيدة التي توفر الخدمات الاستشارية والتدريبات العسكرية في مجال الدفاع العالمي بتركيا".^(١٢٤)

يقول بعض المحللين إن هذه الشركة تعتبر الهيئة العليا التي توزع مهام على كل تيارات الإسلام السياسي والمجموعات شبه المسلحة المرتبطة بها في تركيا والمنطقة.

الأخبار الأولى عن شركة صادات ظهرت في وسائل الإعلام عندما اندلعت حرب الشوارع في المدن الشرقية ذات الأغلبية الكردية، عقب إطاحة أردوغان بطاولة مفاوضات "السلام الكردي" التي كان يجريها مع عبد الله أوجلان، زعيم العمال الكردستاني. وكانت صحف ووكالات أنباء كردية كتبت أن مجموعة من الجهاديين الأجانب، الذين دربتهم شركة "صادات" عسكرياً في سوريا، استخدمهم أردوغان في حرب الشوارع الدائرة في عديد من المدن والبلدات مثل "سور" و"الجزيرة" و"شرناق" الكردية ضمن قوات الأمن والقوات الخاصة. وشرعت الشركة في تدريب مليشيات مدنية تابعة لما يسمى "الغرف/الكتائب العثمانية" بهدف تشكيل مليشيات مسلحة خاضعة لأردوغان وحلفائه تماماً لتكون اللبنة الأولى لجيشه الخاص الذي سيحل محل الجيش الوطني عند انتهاء المشروع.

البرلمان لم يستطع مناقشة "صادات"

حتى إن هذه الأخبار انعكست في تقارير دولية، ونقل حزب الشعب الجمهوري المعارض الموضوع إلى البرلمان، إذ ورد في الاستدعاء المقدم إلى رئاسة البرلمان أن هناك ادعاءات بتجميد شركة صادات تدريباتها في الداخل السوري بعد أن حصلت الأجهزة الاستخباراتية الغربية على معلومات تفيد بتلقي عناصر تنظيم داعش التدريب على يدها، بينما واصلت المنشآت العسكرية السرية التدريب داخل المخيمات في تركيا، وأن بعض الشباب الملتحقين بهذه المخيمات ينتمون إلى الأذرع الشبابية لحزب العدالة والتنمية وجمعية "الغرف العثمانية" (عثماني أوجاكلاري) المقربة من أردوغان. ويحذر الاستدعاء من أن تكون فعاليات الشركة بمثابة لبنة لحرب أهلية وعمليات اغتيال وتخريب محتملة.^(١٢٥)

لكن البرلمان لم يستطع أن يناقش الادعاءات الخاصة بهذه الشركة التي تقول إنها تقف وراء أعمال شغب وفوضى واطغيات في المناطق الكردية خاصة، إضافة إلى تدريبها عناصر تابعة لتنظيم داعش، حيث حال الانقلاب الفاشل دون ذلك!

استيلاء الناتو من تغيير بنية الجيش

هذا فضلاً عن أن عديداً من القيادات العليا في حلف شمال الأطلسي "الناتو" أشارت إلى خطورة التحوّلات والتغيّرات التي يحدثها أردوغان في بنية الجيش الوطني بحجة تطهيره من الانقلابيين، وحذّرت من أن يضطر الناتو إلى العمل مع جيش إسلامي راديكالي في المستقبل إذا استمرت الأوضاع على هذا المنوال نظرًا لأن تركيا عضو في هذا الحلف.

ليس هذا وحسب، بل هناك أمارات تدل على أن أردوغان يستعين بتنظيمات إسلامية كانت الدولة العميقة تستخدمها في تسعينيات القرن الماضي كذراعها اليمنى قديمًا مثل تنظيم "حزب الله" التركي.

ويشير محللون سياسيون إلى أن شركة صادات كانت تشكّل جيشًا سرّيًا لأردوغان على غرار الحرس الثوري الإيراني، لكنها اليوم في طريقها إلى أن تحلّ محل الجيش التركي وتكون الجيش الرسمي لتركيا بفضل حركة الفصل والإحلال الموسّعة عقب محاولة الانقلاب التي دبرها أردوغان بالتعاون مع حلفائه.

وفيما يلي المقال الذي كتبه رئيس تحرير صحيفة زمان سابقًا أكرم دومانلي عن هذا الموضوع في يوليو ٢٠١٨، وترجمته إلى العربية حينها:

هل الناتو جاهز للعمل مع جيش تركي راديكالي؟

استخدم النظام الحاكم في تركيا بقيادة أردوغان محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو ٢٠١٦ كذريعة لإطلاق حركة تصفية موسعة في الجيش.

فبعد انقلاب ٢٠١٦ تعرض ٦ آلاف و ٥١١ عسكرياً لتصفية مشينة. ماذا تعني هذه التصفية الكبيرة على الرغم من أن ضباط الجيش الذين شاركوا بالفعل في محاولة الانقلاب كانوا قليلين للغاية؟ فضلاً عن أن حركة التصفية الشاملة لم تقتصر على ضباط الجيش فقط، بل شملت أيضاً ٤ آلاف و ٩٠ طالباً من طلاب المدارس الثانوية العسكرية، و ٦ آلاف و ١٠٠ من طلاب أكاديمية الرقباء و ٦ آلاف و ١٧٩ طالباً في أكاديمية الحرب.

أرقام ضحايا حركة التصفية المذكورة مصدرها وزير الدفاع السابق فكري إيشيك، وقد كشف عن التقرير الرسمي النهائي لوزارته في هذا الصدد بعد تأسيس لجنة التحقيق البرلمانية في محاولة الانقلاب الفاشلة.

وهناك سؤالان يتطلبان الإجابة عليهما لفهم انقلاب تركيا الأخير:

١. من يقرر هذه التصفية الضخمة في الجيش التركي وما هي المعايير المعتمدة في عمليات الفصل والطرْد؟

٢. من الكوادر الجديدة التي تم تعيينها في مناصب هؤلاء الضباط المفصولين، وما هي معايير قبول الموظفين الجدد؟

هناك مواقف وتصريحات باعثة على الحيرة والارتباك في الأذهان أثناء البحث عن إجابة لهذا السؤال. فرعيم حزب الوطن دوغو برينجك، الذي لا يجد دعمًا شعبيًا يذكر في تركيا، يعلن صراحة أنهم من أعدوا قوائم التطهير والتصفية وأحالوا هذه القائمة السوداء إلى حكومة أردوغان. إذن من هو دوغو برينجك؟ إنه أحد أشد المعارضين لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ويدعم دائمًا خطابه بتصريحات مناهضة للولايات المتحدة والغرب عمومًا. والنزعة القومية المتطرفة ظاهرة لديه.

أنشطة برينجك القديمة ومواقفه الحالية تضعه في مرمى الشكوك والشبهات. فوفقًا له يجب على تركيا ترك المعسكر الأطلسي والغربي وتحفظ نفسها من الإمبريالية الأمريكية. حسنًا إلى أي معسكر يجب على تركيا أن تنضم إليه بحسب رأي برينجك إذن؟

إنه يرى أنه ينبغي على تركيا أن تختار موقعها ضمن جيوسياسي جديد داخل مثلث روسيا - إيران - الصين، أو ما يسمى بالمعسكر الأوراسي. ويدعي أن انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦ تآمّر يقف وراءه حلف (الناتو)، وحظي بدعم حكومة الولايات المتحدة. لذا تعتبر عمليات التطهير والتصفية في الجيش التركي فرصة سانحة لخروج تركيا من الناتو والتوجه إلى المحور الأوراسي. وإذا نظرنا إلى طبيعة حركة التشريد والإحلال في الجيش التركي فإنه تتبين صحة هذا الادعاء.

قد يتساءل القراء: ما هو نوع العلاقة الموجودة بين أردوغان المعروف بخطاباته الإسلامية وبين برينجك الذي كان من الماويين الاشتراكيين في الماضي، ثم أصبح اليوم العلماني المتشدد والعنصري المتطرف (القومية التركية الطورانية)؟ فكيف يمكن هذان المتناقضان أن يبادرا إلى إجراءات وخطوات مشتركة يا ترى؟

بعد دخول اسم أردوغان وأقاربه ووزرائه في قضية الفساد والرشوة التي انطلقت عام ٢٠١٣، تبنى أردوغان نهجاً انتهازيًا برجماتيًا وأسس تحالفًا مع مجموعة كان وصفهم هو "الأعداء" في الماضي القريب.

لكي يتجنب أردوغان تهمة الفساد كان بحاجة إلى الهروب والتخلص من قواعد القانون الدولي. هذا الهروب دفع بأردوغان إلى الابتعاد عن حلف (الناتو) والانضمام في النهاية إلى محور روسيا والصين وإيران. ومنذ ذلك الحين بدأ أردوغان يتخذ خطوات وفقا لهذا المحور والمسار. وسعى أردوغان مؤخرًا لشراء أنظمة الدفاع الجوي S-400 الروسية، ومن ثم قتاله ضد حلف الناتو ليس إلا نتائج طبيعية لاختياره هذا المسار الجديد من أجل إنقاذ نفسه.

والآن جدير بنا أن نطرح هذا السؤال الحاسم: من هم الذين يتم تعيينهم في المواقع الفارغة والوظائف الشاغرة بعد تسريح عشرات الآلاف من الضباط العسكريين وطلاب المدارس الثانوية العسكرية؟

غني عن البيان أن الأشخاص الراغبين في الانضمام إلى الجيش التركي يجب عليهم الحصول على "تزكية" من حزب العدالة والتنمية الحاكم وحلفائه. لذا لا يمكن لمن لا يستطيعون الحصول على تزكية الحزب الحاكم العثور على مكان لأنفسهم في الجيش التركي الجديد إذا لم تعتبر المخابرات التركية آراءهم متوافقة مع وجهة نظر أردوغان. وفي ظل هذه الظروف من المستحيل أن يعكس الجيش التركي بعد الآن التنوع السياسي الملون للشعب التركي.

من الواضح أن حزب العدالة والتنمية من سيصمّم مستقبل الجيش التركي والجنرالات والضباط الذين سيشفرون على إدارته. أما النهج العام الذي يتبناه الحزب الحاكم هو أنه معارض للمسلمين "المعتدلين" ومتعاطف جدا مع الجماعات الإسلامية "المتطرفة". ومن المعروف كيف أن أردوغان وحزبه يميلان نحو المنظمات المسلحة الإرهابية مثل "جبهة النصرة"، وكيف سمحا لداعش بالمرور عبر الحدود السورية والعراقية بسهولة، وقدمتا مساعدات إلى مقاتلي داعش الجرحى في مستشفيات تركيا.

بعد الكشف عن شحنات الأسلحة التركية المرسلة إلى الجماعات المسلحة المتطرفة في سوريا، قام الحزب الحاكم بإرسال النواب العامين وضباط الشرطة الذين أقدموا على هذا الفعل إلى السجن. وصرح أردوغان بوضوح في برنامج تلفزيوني مباشر بأنه سيعاقب إدارة صحيفة "جمهورية" التي كانت قد نشرت أخباراً عن تلك الأسلحة المملوكة للمخابرات

التركية. وبعد تصريحات أردوغان هذه أمرت السلطات القضائية باعتقال "جان دوندار"؛ رئيس تحرير صحيفة "جمهورية" أشهراً عديدة، ثم قضت المحكمة الدستورية بانتهاك حقوقه، وبأن ما فعله دوندار يقع ضمن "العمل الصحفي"، مما دفع المحكمة إلى الإفراج عنه، ليضطر بعد ذلك إلى مغادرة تركيا والعيش في الخارج. وتبع ذلك اعتقال أنيس بربروغلو؛ نائب حزب الشعب الجمهوري بتهمة الكشف عن "أسرار الدولة" بعد أن وردت مزاعم بأنه من زود الصحفي دوندار بالصور والفيديو الخاصة بأسلحة المخابرات التركية المرسلة إلى الجماعات المسلحة في سوريا.

لم تفتح السلطات القضائية أي تحقيق بحق الأشخاص الذين أشرفوا على شاحنات المخابرات المحملة بالأسلحة. وأنكر أردوغان أولاً وجود أسلحة على متن الشاحنات، وقال إنها كانت تحتوي على مواد طبية وكانت ترسل إلى المجموعات التركمانية في سوريا. لكن لما كشفت لقطات الفيديو عن حمولة الشاحنات زعم هذه المرة أنها من "أسرار الدولة"، واعتبر الشرطيين وقوات الدرك الذين اعترضوا الشاحنات في مدينة هاتاي الحدودية مع سوريا "خونة" للوطن! مسئولو الحزب الحاكم ومؤيدوه تجاهلوا هذه التصريحات المتضاربة وقدمت الأكاذيب حقائق؛ ذلك أنهم رأوا القتال الذي تخوض الجماعات المسلحة في غماره على الأراضي السورية معقولاً ومشروعاً.

من الآن فصاعداً بات أردوغان مشكلة ليس لتركيا فقط بل للعالم بأسره (خاصة العالم الغربي). ستضطر البلدان الغربية التي تابعت جميع عمليات التطهير والتصفية في الجيش والأجهزة الأخرى والمجتمع المدني بصمت حتى اليوم إلى العمل مع ضباط الجيش الذين تم تجميعهم من قبل الحزب الواحد وحلفائه، ولا شك أنهم سيتخذون مواقف مناهضة للقيم العالمية.

هناك مثال صارخ أمامنا: لقد قام ضابط شرطة راديكالي معروف بتأييده الجماعات المتطرفة وحضوره دروس الشيخ "نور الدين يلديز" الموالي للحكومة التركية بعمل فظيع، حيث قتل سفير روسيا في أنقرة أندري كارلوف عندما كان يلقي خطاباً في حفل افتتاح. على الرغم من أن الحكومة حاولت إلقاء اللوم على شخص آخر إلا أن الحقيقة كانت واضحة وضوح الشمس في كبد السماء: كانت السلطة السياسية طردت عشرات الآلاف من الأشخاص من جهاز الشرطة وحلّ محلهم من الموالين لها في أعقاب تحقيقات الفساد

والرشوة عام ٢٠١٣. لذا كان القاتل مثالا نموذجيا لموظفي الشرطة المعينين حديثاً، إذ قتل أحد منهم السفير الروسي مع أنه كان مسئولاً عن سلامته وأمنه، ثم أطلق هتافاً راديكالياً عقب تنفيذ العملية. كان يجب القبض على هذا القاتل حيّاً، وكان ينبغي الكشف عن الجناة. لكن لسوء الحظ تم القبض على ضابط الشرطة المعتدي ميتاً بعد عملية بعيدة كل البعد عن الاحترافية. وحاولت الحكومة تغيير الموضوع وأجندة تركيا في البداية، ثم ألقت باللوم على أشخاص آخرين لم يكونوا على صلة بالحادث، ثم أغلقت القضية بهدوء بشكل كامل.

هناك عملية ومرحلة صعبة للغاية تنتظر كلاً من الناتو وتركيا. فبمجرد ظهور ثمار التغيير في بنية الجيش التركي ستتغير وجهة ومسار الطرفين. وسيضطر حلف الناتو للعمل مع ضباط عسكريين متطرفين معادين للغرب وقيمه. وهذا الأمر سيسفر عن مشاكل كبيرة في تحديد ووضع الاستراتيجيات وتبادل المعلومات الاستخباراتية. الحقيقة أنه قد بدأ التشكيك فعلاً في ما إذا كانت تركيا شريكاً موثوقاً فيه لحلف الناتو أم لا. وبالتالي فإن تحليل المشاكل الضخمة التي تنتظر الناتو وتركيا في المستقبل القريب مطلب أممي وضروري.

على الرغم من كل هذه المشاكل أود أن أقول إن الشعب التركي لا يزال يرغب في دولة دستورية ديمقراطية تحررية من خلال حماية هويتها الثقافية الخاصة. ولا يمكن التضحية بهذه الرغبة الاجتماعية من أجل مغامرات رجل واحد يحاول إخفاء جرائمه، ولا تستطيع تركيا التضحية بديمقراطيتها للسياسيين المغامرين الذين يسعون لتحويل البلاد من مصافّ الدول الديمقراطية، التي هي أكثر احتراماً لحقوق الإنسان واستقلالاً لجهاز القضاء، إلى فئة الدول القمعية الاستبدادية.

ذراع أردوغان الطولى في أوروبا

نشرت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، في عددها الصادر يوم ١٦ من ٢٠١٩، مقالاً مثيراً حمل عنوان "ذراع أردوغان الطولى في أوروبا"، للباحث والكاتب الأكاديمي لورينزو فيدينو المعروف بكتاباته حول "الإسلام السياسي" على شتى أشكاله.

فقد حاول الكاتب في مقاله المطول تسليط أضواء كاشفة لمراحل تحوّل حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بقيادة أردوغان من حزب جماهيري محافظ ديمقراطي إلى حزب إسلامي راديكالي، وتوظيفه جماعات الإسلام السياسي، في مقدمتها منظمة "الرؤية الوطنية" (ملي غوروش) التركية والإخوان المسلمين العربية، في تسويق سياساته الإقليمية والدولية.

وأفاد الكاتب أن تركيا تسعى للحصول على النفوذ والقوة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، ونشر الأفكار الراديكالية التي تعرّض الجهود المبذولة لدمج الشتات التركي للخطر، مشيراً إلى أن العلاقات مع تركيا تسببت في السنوات الأخيرة بصداق لمعظم الحكومات الأوروبية، بعدما ولّت منذ زمن طويل تلك الأيام التي كان معظم المراقبين الأوروبيين ينظرون إلى الرئيس أردوغان وحزبه العدالة والتنمية كديمقراطيين حقيقيين منفتحين للحوار والتعايش المشترك.

ولفت لورينزو فيدينو إلى أن الحكومات الأوروبية ترفض بشكل روتيني السياسات الخارجية والداخلية التركية فيما يتعلق بعدد من القضايا، ذكر منها تعامل أنقرة مع تنظيم داعش الإرهابي، وأزمة الهجرة، والمعاملة التعسفية للصحفيين والمعارضين السياسيين والأقليات، ثم أضاف: "لكنها فوجئت بنفس القدر بالخطاب العدواني لنظام حزب العدالة والتنمية تجاه زعماء الاتحاد الأوروبي ومحاولاته الجريئة لممارسة النفوذ والتأثير على الشتات التركي، بل على كل المجتمعات الإسلامية الأوروبية عامة".

ووصف فيدينو موجة التصريحات الاستفزازية التي تدلي بها قيادات تركية عليا من حين لآخر، وعلى رأسها أردوغان، وتضخمها بانتظام وسائل الإعلام الرسمية والموالية للسلطة بـ"المثيرة للقلق"، متهمًا كبار السياسيين الأتراك بانتهاز أي جدل مع أوروبا بانتظام ليتهموها بمعاداة وكرهية الإسلام، وحثّ الأتراك وغيرهم من المسلمين الذين يعيشون في أوروبا على رفض القيم الغربية.

وأردف فيدينو: "يتوجه المسؤولون الأتراك أحياناً أخرى إلى خطاب مثير للاشمئزاز، مثلما أعلن ألبارسلان كافاكلي أوغلو، رئيس لجنة الأمن والاستخبارات بالبرلمان التركي، في مارس ٢٠١٨ أن "أوروبا ستكون مسلمة. سنكون فعالين هناك إن شاء الله. وأنا واثق من ذلك".

ثم أعطى مثلاً آخر على هذا الخطاب المثير للاشمئزاز قائلاً: "في خطاب ألقاه في يناير عام ٢٠١٩ بمدينة إزمير، صرح أردوغان نفسه بأن حدود تركيا تمتد من فيينا إلى شواطئ البحر الأدرياتيكي، من تركستان الشرقية [منطقة شينجيانغ الصينية ذاتية الحكم] إلى البحر الأسود".

واستدرك الكاتب قائلاً: "لكن الموقف الجديد لتركيا يتجاوز بكثير هذا الخطاب العدواني. فخلال العقد الماضي، استثمرت أنقرة مبالغ كبيرة في تطوير كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز أجندتها السياسية في جميع أنحاء أوروبا. وبينما تسعى معظم هذه

الأنشطة إلى بناء النفوذ من خلال تشكيل جماعات الضغط، والأنشطة التعليمية والثقافية، فإن هناك أنشطة أخرى أهدافها أكثر خطورة".

كما تطرق الكاتب إلى أن الأجهزة الأمنية في مختلف الدول الأوروبية كشفت عن زيادة هائلة في أنشطة وكالات الاستخبارات التركية على أراضيها، حيث قال: "منذ الانقلاب الفاشل في يوليو ٢٠١٦، والذي ألقى أردوغان باللوم فيه على حليفه السابق الداعية الإسلامي فتح الله كولن، تم توسيع نطاق تلك العمليات لتشمل خطف المتعاطفين معه والمنتسبين إلى حركة الخدمة، وكذلك الأكراد والعلمانيين وغيرهم من نشطاء معارضين لحزب العدالة والتنمية الذين يعيشون في أوروبا".

وذكر الكاتب في مقاله بمجلة فورين بوليسي المقربة من الدوائر السياسية في واشنطن، أن تركيا تُتهم أيضًا بإساءة استخدام نظام "الإشعار الأحمر" الصادر من إنتربول عن طريق إضافة أسماء مجموعة واسعة من معارضي نظام أردوغان، بمن فيهم لاعب كرة السلة أنس كاتر المعروف بتعاطفه مع حركة الخدمة في قاعدة بيانات المنظمة.

ثم نوّه لورينزو فيدينو بأن السياسي النمساوي البارز بيتر بيلز من حزب الخضر حصل على وثائق مسربة من مصادر تركية لم يكشف عنها، ونقل عنه قوله: "لقد فوجئنا بأنفسنا عندما رأينا أن تركيا أردوغان قد أسست شبكة تجسس مشددة، من اليابان إلى هولندا، من كينيا إلى المملكة المتحدة في كل ولاية، يتم استخدام شبكة تجسس ضخمة تتكون من جمعيات ونوادٍ ومساجد عبر السفارة والملحق الديني وضابط المخابرات المحلي من أجل التجسس على منتقدي أردوغان على مدار الساعة".

وأشار فيدينو إلى أن السلطات في العديد من الدول الأوروبية تتحدث علنا أو سرا عن ديناميات مماثلة وكشفت الستار أكثر من مرة عن مؤامرات لاخطاف معارضي نظام أردوغان على أراضيها، ثم يوضح قائلاً: "أنشطة الحكومة التركية على الأراضي الأوروبية، سواء كانت تهدف إلى التجسس أو التأثير، تقودها سفاراتها التي تعمل تحت الحصانة الدبلوماسية. لكن السفارات، كما لاحظ بيلز، تشرف على شبكة واسعة من الكيانات غير الحكومية، بدءاً من المنظمات الدينية وانتهاء إلى الشركات الخاصة. من أهم العناصر في هذه الشبكة هو أعضاء "الرؤية الوطنية"، التي تأسست في أواخر الستينيات على يد نجم الدين أربكان الراحل، المرشد السياسي لأردوغان".

وعرّف فيدينو منظمة الرؤية الوطنية بأنها منظمة إسلامية لها خلفية قومية قوية، وهي حركة تتبنى العديد من مواقف جماعة الإخوان المسلمين وأهدافها وتكتيكاتها، لكنها تتميز بنكهة "العثمانية الجديدة"، لافتًا إلى أنها تعمل منذ فترة طويلة في أوروبا، وتضم ما يقدر بنحو ٣٠٠ ألف من الأعضاء والمتعاطفين، وتتحكم في مئات المساجد، معظمها في ألمانيا.

وكتب فيدينو أن السلطات في جميع أنحاء أوروبا تعرب باستمرار عن مخاوفها بشأن منظمة الرؤية الوطنية، وأن أجهزة الأمن الفيدرالية وأمن الدولة في ألمانيا تراقب أنشطة وتحركات تلك المجموعة عن كثب. وأضاف: "لكن الوكالات الألمانية تميز بين أعضاء الرؤية الوطنية والجماعات الإرهابية، وتعترف بأن أفعالها السابقة كانت في إطار الديمقراطية، ولا تدعو إلى العنف داخل ألمانيا. ومع ذلك فإن تقييمها لأهداف الرؤية الوطنية مثير للقلق، وتسلب الضوء على آرائها القوية المعادية للغرب والديمقراطية والسامية. كما أنها تقدم المجموعة كتهديد مباشر لجهود الحكومة لدمج المهاجرين الوافدين حديثًا والألمان من أصل تركي.

ونقل فيدينو عن التقرير السنوي الصادر في ٢٠٠٥ عن وكالة الأمن الداخلي في ألمانيا قوله: "تمثل هذه الجماعات الإسلامية الشرعية تهديدًا خاصًا للتماسك الداخلي لمجتمعنا. حيث تستخدم مجموعة واسعة من أنشطة التعليم والدعم الموجهة نحو الإسلاميين، وخاصة للأطفال والمراهقين من أسر المهاجرين، لتشجيع إنشاء وانتشار بيئة إسلامية في ألمانيا. تتعارض هذه المساعي مع الجهود التي تبذلها الإدارة الفيدرالية والولايات لدمج المهاجرين. هناك خطر من أن هذه الأوساط قد تشكل أيضًا أرضًا خصبة لمزيد من التطرف".

ثم يتبّه الكاتب فيدينو إلى الفرق بين التوجهين العلماني السابق والإسلامي الحالي في السياسة الخارجية التركية قائلاً: "دعم نظام أردوغان لمنظمة الرؤية الوطنية ليس مفاجئًا، لكنه يعكس سياسة تنتهجها أنقرة لفترة طويلة. تاريخياً، كانت الدولة التركية داعماً رئيسياً للمنظمات غير الإسلامية التي تعمل في مختلف الدول الغربية حيث يوجد الشتات التركي. الواقع أن الهدف لم يكن دعمًا بل إقامة توازن بين تلك المجموعات العرقية والدينية كالعربيين والأكراد. وكان الإسلام التركي في أوروبا يتسم تقليدياً بالمنافسة بين مؤسسة الشؤون الدينية التركية الرسمية التي كانت تتبنى تفسيراً معتدلاً للإسلام يقوم على مبدأ الفصل بين الدين والدولة، ومنظمة الرؤية الوطنية التي كانت تدافع عن الإسلام السياسي".

وتابع الكاتب: "لكن مع صعود أردوغان وحزب العدالة والتنمية إلى السلطة، تغيرت هذه الديناميات بشكل جذري. وبحلول عام ٢٠٠٥ حيث عزز حزب العدالة والتنمية تدريجياً قبضته على السلطة في تركيا، قامت الحكومة بتغييرات مهمة على موظفي الشؤون الدينية الرسمية والمؤسسات الدينية. وتطابق هذا التحرك المحلي مع سياسة جديدة في أوروبا: زالت الحدود الفاصلة بين مؤسسة الشؤون الدينية التركية الرسمية ومنظمة الرؤية الوطنية بعد تنافس طويل بين الطرفين".

ثم جذب الكاتب الانتباه إلى نقطة مهمة قائلاً: "في الآونة الأخيرة، فإن محاولات حزب العدالة والتنمية لممارسة نفوذ على المجتمعات المسلمة في أوروبا قد تجاوزت السيطرة على منظمات الشتات التركية لتمتد إلى تشكيل شراكة وثيقة مع المنظمات الإسلامية الأوروبية عموماً والأفراد الذين تربطهم صلات بجماعة الإخوان، نتيجة لهذه التغييرات، بدأت الحكومة التركية أو المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية القريبة من الحكومة وحزب العدالة والتنمية في توفير الدعم المتزايد للشبكات المرتبطة بالإخوان، والتي بدورها تعمل على الترويج لحكومة حزب العدالة والتنمية".

وقال إن ممثل تركيا في هذه العمليات هو القيادي البارز إبراهيم الزيات الذي تقلد العديد من المناصب العليا في المنظمات الداعمة لجماعة الإخوان في كل من ألمانيا وعلى المستوى الأوروبي، حتى أن رئيس إحدى وكالات الاستخبارات الأكثر قوة في ألمانيا وصفه بـ"عنكبوت في شبكة المنظمات الإسلامية"، وهو أيضاً مدير تنفيذي لشركة أموج (EMUG)، ويقع مقرها في ألمانيا، وتدير أكثر من ٣٠٠ مسجد تابع لشبكة الرؤية الوطنية، معيلاً للأذهان أن الزيات متزوج من ابنة نجم الدين أربكان التي شغل شقيقها منصب رئيس مجلس إدارة منظمة الرؤية الوطنية في ألمانيا وكذلك رئيس مجلس إدارة شركة أموج المذكورة.

ونعت فيدينو الذي ألف كتاباً بعنوان: "الإخوان المسلمون الجدد في الغرب" العلاقات الجديدة بين جماعتي الإخوان والرؤية الوطنية بـ"التطور غير المفاجئ"، وقال إن ما حدث هو ببساطة تكثيف العلاقة التي كانت قائمة منذ عقود. ثم فصل قائلاً: "كانت الأحزاب الإسلامية التركية وجماعة الإخوان في الشرق الأوسط - وعلى نفس المنوال، منظمة الرؤية الوطنية والشبكات الأوروبية لجماعة الإخوان - متقاربة دائماً على الرغم من استقلالها. فالشبكات الإسلامية التركية وجماعة الإخوان المسلمين مرتبطة ببعضها البعض من خلال الانتماءات

الإيديولوجية الأساسية رغم اختلاف النكهات المحلية. ثم تعززت هذه العلاقة بين الطرفين اعتباراً من أحداث الربيع العربي. وقد أقامت فروع الإخوان من جميع أنحاء العالم العربي متجراً في إسطنبول وتلقى الدعم السياسي والمالي من أنقرة، بالإضافة إلى إدارة محطات تلفزيونية من تركيا بكامل الحرية".

واستمر الخبير الأمريكي قائلاً: "مع ازدهار تركيا اقتصادياً، فإن أردوغان توجه لاستثمار كل الجماعات الإسلامية في الدبلوماسية الدولية والمساعدات الإنسانية لزيادة نفوذه، سواء في البلدان ذات الأغلبية المسلمة أو في الدول الغربية ذات الأقليات المسلمة المهمة، في مسعى ليصبح زعيماً بلا منازع للعالم الإسلامي. يستفيد أردوغان من المنظمات الدينية للدولة التركية الخاضعة لسيطرة حزبه، والجماعات الإسلامية التركية مثل منظمة الرؤية الوطنية، والمنظمات ذات المصالح المشتركة والآفاق السياسية، مثل جماعة الإخوان المسلمين ومشتقاتها في الغرب. وقد أوضح ياسين أكتاي، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية السابق والمستشار الحالي لأردوغان، هذه الديناميكية بإيجاز عندما قال: "يمثل الإخوان المسلمون قوة تركيا الناعمة".

يشعر الأوروبيون بقلق متزايد عن تداعيات العمليات التركية للتأثير والنفوذ على أراضيهم. تمثل مواجهة هذه الحملة تحدياً، نظراً لأنها منظمة من قبل دولة قوية تتمتع بصلات تجارية وسياسية وأمنية عميقة مع معظم الدول الأوروبية. ومع أن هذه الجهود قانونية في معظمها، إلا أنه من الواضح أن السفارات التركية والمنظمات الدينية والشركات الاقتصادية التي تعمل بالتنسيق مع شبكة واسعة من الكيانات المرتبطة بالإخوان المسلمين تتابع مصالح معينة وتروج لآراء وأفكار معينة داخل المجتمعات الإسلامية الأوروبية تتصادم مع آراء الحكومات الأوروبية.^(١٢٦)

تحطم أحلام الخلافة لأردوغان على يد مصر

يتفق معظم المحللين على أن أردوغان اعتباراً من حادثتي (One Minute) و"مافي مرمرة" بدأ يستغل جماعة الإخوان المسلمين خاصة كقطع حجارة على رقعة شطرنج يحركها كيفما يشاء. ومع أنه لا يسمح لأحد بأن يوجه أي انتقاد، أو يتدخل في شؤونه الداخلية، فإنه لا يتجنب توجيه أغلظ الاتهامات إلى خصومه ويتدخل في شؤون الدول المجاورة وكأنه شرطي المنطقه وقاضيها، دون مبالاة بالأعراف الدولية وتدهور العلاقات الدبلوماسية لبلاده.

وقد أدى نهج أردوغان القائم على التدخل في الشؤون الداخلية للجيران إلى طرد تركيا من العالم والمنطقة. إنه لوضع يبعث على الحزن بالنسبة لأداء إدارة أطلقت مشوارها في البداية بشعار "صفر مشاكل مع الجيران" ومن آلت إلى إدارة منبوذة وفرضت عليها عزلة إقليمية ودولية. تركيا في ظل حكم أردوغان أصبحت "صفر جيران" بسبب نهج التدخلات في شؤون المنطقة وتوقف انفتاحها على العالم الخارجي بقواها الناعمة التي تتمثل في العلاقات الاقتصادية والثقافية، حيث بدأت تستخدم قوتها الغاشمة في ذلك، واضطرت إلى الانغلاق على ذاته. وكل نظام ينغلق على ذاته أو يشتغل بشؤون الدول الأخرى أكثر من نفسه يتعرض للتعفن ويبدأ بالتدهور في كل المجالات. لذا نرى أن تركيا اليوم تعيش أضعف فتراتهما التاريخية، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسة الداخلية والخارجية.

لقد سعى أردوغان منذ اندلاع أحداث ما سمي بـ"الربيع العربي" وراء حلم، وهو نصب نفسه خليفة للمسلمين أو زعيماً للعالم الإسلامي. لذا رأى التيارات الإسلامية والمجموعات الجهادية أدوات وعناصر يستخدمها لترجمة هذا الحلم إلى أرض الواقع، وبالتالي قدم لتلك الجماعات كل أشكال الدعم من تسليح وتمويل.

ونظر أردوغان إلى جماعة الإخوان، على وجه الخصوص، بسبب انتشارها الواسع في العالمين العربي والإسلامي، العنصر الرئيسي الذي من شأنه أن يساعده في تحقيق هذا الحلم، إلا أن هذا الحلم تحطم على يد مصر عقب إبعاد الجماعة من السلطة، بعدما بدأت تحذو حذو أردوغان في تحويل الدولة إلى دولة حزبية وشرعت في تنفيذ سياسات موالية تجعل من مصر دولة تابعة لنظام أردوغان. وربما هذا يفسر عداوته الشخصية لمصر على وجه الخصوص.^(١٢٧)

القسم الثاني
التحديات التي تواجه أردوغان

تحقيقات خرق عقوبات إيران في أمريكا

ومع أن أردوغان حقق حلمه الخاص بسنّ النظام الرئاسي وفرغَ من تصفية معارضيه المدنيين والعسكريين معاً، بفضل مؤامرة الانقلاب، إلا أن مشاكله لم تنته بل بدأت تكسب أبعاداً دولية. فعلى الرغم من أن رضا زراب، رجل الأعمال التركي "إيراني الأصل"، الذي كان "رقم أول" في فضائح الفساد والرشوة التي طفت إلى السطح عام ٢٠١٣ في تركيا، نجا من المحاكمة والعقوبة بسبب تدخل أردوغان في شأن القضاء، إلا أن السلطات الأمريكية ألقت القبض عليه في ١٩ مارس ٢٠١٦، بتهمة تأسيس شبكة دولية لتبييض أموال سوداء وخرق عقوبات الولايات المتحدة على إيران، ثم قبضت على نائب المدير العام لبنك "خلق" التركي الحكومي محمد هاكان آتليلا في ٢٧ مارس ٢٠١٧ أثناء إجرائه زيارة إلى الولايات المتحدة. وأصدرت بعد ذلك نيابة نيويورك في ٨ سبتمبر ٢٠١٧ قرارًا باعتقال كل من وزير الاقتصاد التركي الأسبق ظفر جاغليان، والمدير العام السابق لبنك خلق سليمان أصلان، الأمر الذي وضع نظام أردوغان في موقف صعب، حيث كانت هذه الخطوة الأمريكية تعني إعادة فتح ملفات الفساد والرشوة من جديد بعدما أغلقها أردوغان في عام ٢٠١٤.

أردوغان الذي وصف تحقيقات الفساد والرشوة في بلاده بـ"الانقلاب على حكومته"، اتبع التكتيك نفسه بشأن إدراج اسم وزيره جاغليان في مذكرة الادعاء الخاصة بالفساد الدولي وخرق العقوبات الأممية على إيران وإصدار قرار باعتقاله في الولايات المتحدة. إذ علق على القرار الأمريكي قائلاً: "إدراج وزير الاقتصاد السابق ظفر جاغليان باعتباره متهمًا في قضية زراب خطوة معادية لتركيا. لنا علاقات حساسة مع إيران، حيث هي أحد موارد النفط والغاز الطبيعي بالنسبة لنا. وتهمة خرق العقوبات المفروضة على إيران الموجهة إلى جاغليان لا تنطبق على تركيا؛ نظرًا لأننا لم نتخذ قرارًا بفرض عقوبات اقتصادية عليها. لذلك هذه الخطوة تعكس نوايا خبيثة وأنا أشمّ منها روائح نتنة"،^(١٢٨) على حد تعبيره.

تصريحات أردوغان هذه تعتبر "اعترافاً رسمياً" منه بأن قرار خرق العقوبات المفروضة على إيران هو قرار حكومي وبأنه أحد زعماء شبكة الفساد الدولية التي اخترقت هذه العقوبات من خلال تجارة الذهب مع إيران مقابل الحصول على عمولات عملاقة. ولذلك كان وزراؤه المتهمون بالفساد سبق أن هددوه بالكشف عن "الأسرار" إن أرسلهم إلى المحكمة العليا. ويعرف الجميع كيف أن وزير التخطيط العمراني أردوغان بايراقدار المتهم بالفساد أعلن على شاشة إن تي في (NTV) على الهواء مباشرة أنه فعل ما فعله بتعليمات أردوغان وعليه أن يستقيل من منصبه قبل أي وزير!

أما قول أردوغان: "لم نتخذ قراراً بفرض عقوبات اقتصادية على إيران"، فلا تعكس الحقيقة؛ ذلك أن قرار فرض عقوبات على إيران ليس قراراً أمريكياً، بل هو قرار الأمم المتحدة وملزم لتركيا؛ نظراً لأنها عضو فيها. لقد فرضت الأمم المتحدة عقوبات موسعة على إيران بالقرار رقم ١٧٣٧ الصادر من مجلس الأمن في ديسمبر ٢٠٠٦ تمنع كل الدول الأعضاء من "إمدادات وبيع أو نقل كل المواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا التي يمكن أن تساهم في الأنشطة الإيرانية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم لتطوير أنظمة أسلحة نووية".^(١٢٩)

من جانب آخر يدل قوله: "هذه الخطوة الأمريكية تعكس نوايا خبيثة وأنا أشمّ منها روائح نتنة" على أنه بدأ يشعر بأن الدائرة تضيق عليه ويخاف فعلاً من أن تطاله تحقيقات الفساد الدولي التي فتحتها الولايات المتحدة.

ولا ريب في أن هذه "الروائح النتنة" نشرها أردوغان نفسه عن طريق الشبكة التي أسسها مع وزرائه في تركيا بحيث بات الجميع يخلقون أنوفهم بأيديهم من شدتها منذ عام ٢٠١٣ ثم انتشرت عبر القارات ووصلت إلى القارة الأمريكية مؤخراً!

تناقض محاربة الأسد وخرق حصار إيران

لا يمكن أن ينكر من يتمتع بعقل سليم أن المبادرة إلى كسر الحصار الدولي المفروض على إيران وفتح مجال لها لتتنفس اقتصادياً من جانب؛ ومن جانب آخر بذل الغالي والنفيس في سبيل إسقاط بشار الأسد في سوريا تناقض أو حماقة أو ضرورة! إذ تعتبر إيران الحليف الأكبر للأسد الذي يحصل منها على دعم مالي ومسلح، بل عناصر المخابرات الإيرانية هي من أدارت الحرب في سوريا على تركيا وحلفائها.

وبحسب رأيي، فإن خطوة أردوغان في خرق العقوبات الأممية على إيران نابعة من ضرورة أكثر من كونها تناقضاً أو حماقة. إذ تشير التطورات اللاحقة فيما بعد أن أردوغان بات "رهيناً" في يد إيران بفضل رجال مخابراتها العاملين في تركيا ضمن "تنظيم السلام والتوحيد" التابع لجيش القدس الإيراني. فقد اشترى هذا التنظيم ذمة أردوغان ووزرائه من خلال رجاله الذين يظهرون بمظهر رجال أعمال من أمثال رضا زراب الإيراني الأصل الحاصل على الجنسية التركية. فقد أغدق عليهم زراب أموالاً طائلة وقام بتبييض أموال إيرانية سوداء عن طريق تجارة الذهب. وتسجيلات المكالمات الهاتفية التي جرت بين أردوغان ونجله بلال يوم بدء تحقيقات الفساد والرشوة في ٢٠١٣ حول إخفاء الأموال الهائلة على وجه السرعة، وكذلك بين الوزراء المتهمين بالفساد وأبنائهم لا تزال موجودة على الشبكة العنكبوتية.

في الحقيقة أن قبض مسؤولين كبار في أي دولة من قبل دولة أجنبية يعتبر "قضية أمن قومي"، نظراً لأن المسؤول الذي يتلقى رشوة تحت مسمى "عمولة" أو ما شابهها يجعله "أسيراً" لدى تلك الدولة و"عبدًا" خاضعاً لكل مطالبها، وبوجه أخص، إذا كانت دولة فُرضت عليها عقوبات أممية مثل إيران التي لها أطماع توسعية في كل المنطقة ومنافس قوي لتركيا.

لقد حققت إيران المندرجة ضمن المعسكر الأوراسي بقيادة روسيا والصين في مقابل المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا ثلاثة مباح رئيسة من خلال توظيفها أردوغان وشبكته في خرق العقوبات عليها:

١. استطاعت كسر الحصار الأممي المفروض عليها والتنفّس اقتصادياً.

٢. تمكّنت من تحويل وجهة أردوغان من المعسكر الغربي إلى المعسكر الأوراسي، وبصفة خاصة في القضية السورية.

٣. نجحت في فرض إرادتها على تركيا منافستها على مدار التاريخ واختراق مؤسساتها الحيوية عبر "الإسلاميين"، وإقصاء منظمات المجتمع المدني السنيّة، وعلى رأسها حركة الخدمة، بعد توريث حكومة أردوغان في جرائم دولية في سوريا خاصة والمنطقة عامة.

ولعل ما ذكرناه يفسّر سر رغبة أردوغان الملححة في ترك المعسكر الغربي بقيادة الناتو وتوجّهه إلى المعسكر الأوراسي، ومن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى منظمة شنغهاي للتعاون، بعد أن كان ينقذ في سوريا والمنطقة ما يسمى بـ"مشروع الشرق الأوسط الأمريكي الكبير" باعتباره أحد رؤسائه طبقاً لما أعلنه نفسه.

أما أردوغان فلم يكسب من واء خرق العقوبات الأممية على إيران أي شيء يذكر، بل منذ ذلك الحين خسر كل رهاناته في المنطقة بدءاً من القضية الفلسطينية وسفينة "مافي مرمره" التي بادر من خلالها -كمحاولة طفولية- كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، ثم اضطر للتخلي عنهما معاً عندما ناطح جدار الواقع، وانتهاءً بالقضية السورية، حيث غير خطته الخاصة بها بالكلية رغم أنه بحيث زعمت المصادر التركية أنه التقى في عام ٢٠١٧ الرئيس السوري بشار الأسد في أستانا عاصمة كازاخستان بطلب -أو عبارة أصح- ضغط من الرئيس الروسي. لكن على أردوغان أن لا يلوم إلا نفسه؛ ذلك لأنك إذا أصبحت "زرّاً" يضغط عليك الجميع!

وليس من المستبعد أن يعود أردوغان قريباً إلى أيام "شهر العسل" في العلاقات مع سوريا وأن يبدأ مجدداً مخاطبة بشار الأسد بـ"أخي الأسد"! لا شك أن ذلك لو تحقق سيكون بمثابة انتصار من جهة، وانتقام من جهة أخرى بالنسبة للأسد وحلفائه إيران وروسيا، بينما سيكون خسارة ما بعدها خسارة بالنسبة لأردوغان.

الدائرة تضيق على أردوغان!

ومع أن أردوغان أنكر تورط حكومته ووزرائه في الفساد، واعتبر التحقيقات المفتوحة في هذا الصدد عام ٢٠١٣ محاولة انقلاب ضد حكومته، إلا أن السلطات الأمريكية ألقت القبض على الإيراني زراب أولاً، ثم على محمد هاكان أتيل، نائب رئيس البنك التركي المستخدم في غسل الأموال الإيرانية السوداء، وأخيراً أصدرت قراراً باعتقال كل من وزير الاقتصاد الأسبق ظفر جاغلايان ورئيس بنك خلق السابق سليمان أصلان، بتهمة تأسيس شبكة فساد دولية من أجل اختراق نظام البنك الأمريكي وخرق العقوبات الأممية على إيران.

وهذه الاتهامات الأمريكية الموجهة إلى رجال أردوغان ووزرائه هي نفس الاتهامات التي وجهها الأمن التركي إليهم قبل ٥ سنوات، وتكشف زيف وصف أردوغان إياها بـ"محاولة انقلاب". ولذلك لم تتردد النيابة الأمريكية في إدراج مذكرات الاتهام التي أعدتها نظيرتها التركية في ٢٠١٣ ضمن مذكرة اتهامها باعتبارها أدلة.

وتعليق أردوغان على القرار الأمريكي باعتقال وزيره بقوله: "هذه الخطوة الأمريكية تعكس نوايا خبيثة وأنا أشم منها روائح نتنة" يدل على أنه يدرك بأن ناقوس الخطر بدأ يدق أبوابه.

وهذه قصة مؤلمة بالنسبة لزعيم كان بإمكانه أن يسجل اسمه بأحرف من الذهب في

التاريخ لو سار على نهجه الأول ولم يقع أسيراً في يد المعسكر الأوراسي!

أردوغان يهدد أمريكا

منذ إعادة فتح ملفات الفساد في أمريكا لا يشعر أردوغان بالأمن والطمأنينة، ولا ينعم بالهدوء والراحة، بل ادعى رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو أنه (أردوغان) يبذل غرفة نومه داخل القصر الرئاسي يوميًا بسبب خوفه!

التهديد الذي وجهه أردوغان في أكتوبر ٢٠١٧ إلى الولايات المتحدة ليس من تلك الأنواع التي تسهل استساغتها! حيث قال بصدد قضية زراب "إنهم (واشنطن) يبذلون ما بوسعهم لممارسة الضغط عليه (زراب) بغية انتزاع اعترافات (بحقنا) من فمه مقابل وعود، لكننا نعلم كيف سنقيم الدنيا عند انتهاء هذه الأعمال (تحقيقات القضية)... إنهم يستخدمون قوتهم لإصدار قرار باعتقال أحد وزرائنا واعتقال أحد المسؤولين في بنكننا، بالإضافة إلى أحد مواطنينا (زراب)".^(١٣٠)

منذ اعتقال شريكه زراب في الولايات المتحدة، بجانب بيروقراطيين بارزين أترك، لم تنقطع محاولات أردوغان للمساومة مع السلطات الأمريكية لإخراجهم وإعادتهم إلى تركيا، لكن محاولاته "الناعمة"، سواء في عهد باراك أوباما أو دونالد ترامب، لم تسفر عن أي نتيجة إيجابية، فاضطر إلى تجربة "القوة الخشنة" و"اللغة التهديدية" كلما اقترب موعد البت في هذه القضية. إلا أن هذا الأسلوب لم يجد نفعًا في الولايات المتحدة، ولم تورط الأخيرة في سمعة أجهزة قضائها، وتركت القضية لتستمر حتى النهاية في سيرها الطبيعي.

وكما أن واشنطن لم تخضع لابتزازات وتهديدات أردوغان، كذلك بدأت تعاقبه بوقف منح التأشيرات للأترك، وهددت بفرض عقوبات اقتصادية هائلة تقدر بخمسة مليارات دولار على ٥ بنوك تركية تعاونت مع زراب في الالتفاف حول العقوبات الأمريكية على إيران.

كيف برّر أردوغان خرق عقوبات إيران

من الضروري أن نسلط الضوء على ماهية الجريمة التي أسندتها كل من السلطات التركية والأمريكية إلى هذه الشبكة التركية - الإيرانية بزعامة أردوغان وزراب، حتى تتبين خطورة الجريمة المرتكبة والأضرار الفادحة التي لحقت بتركيا.

التهم التي وجهها الأمن والقضاء التركي إلى هذه الشبكة في عام ٢٠١٣ هي "تأسيس تنظيم من أجل القيام بأعمال فساد ورشوة وغسل أموال وتهريب وتزوير في الوثائق والمستندات تحت مسمى التجارة"، بينما الجريمة التي تسندتها السلطات الأمريكية حاليًا إلى الشبكة هي

"استخدام النظام المالي الأمريكي من أجل التحايل على العقوبات الدولية المفروضة على إيران واختراقها".

لكن هناك فرق جوهري بين الاتهامين ينطوي على أهمية كبيرة؛ فنظرًا لأن القانون التركي لا يتضمن جريمة تحت اسم "اختراق العقوبات المفروضة على إيران"، فإن أردوغان يركّز على هذا الجانب ويرد الاتهامات الموجهة إليه قائلاً: "نحن لم نتخذ أي قرار بفرض عقوبات اقتصادية على إيران، لذلك تجارنا معنا، أيًا كان نوعها، قانونية وليست بجريمة"، ومن ثم يحاول إقناع قاعدته الشعبية والرأي العام بأنهم نجحوا في كسر حصار دولة "إسلامية" من جانب، وتحقيق نمو اقتصادي لتركيا من خلال هذه التجارة، من جانب آخر.

ولإزالة اللبس في الأذهان لا بد أن نوضح أن لهذه القضية ثلاثة أبعاد:

١. البعد القانوني

٢. البعد الاقتصادي

٣. البعد الأمني

والآن نحاول توضيح هذه الأبعاد الثلاثة كلاً على حدة:

البعد القانوني:

وهو أن القوانين البشرية والسماوية، على حد سواء، تنص على حرمة كل أنواع الفساد والرشوة وغسل الأموال والتهرب بكل أصنافه، تحت أي مسمى وأي ذريعة كانت. ولا يمكن لمن يرتكب هذه الجرائم أن يدافع عن نفسه بأنه ارتكبها في سبيل خرق الحصار الاقتصادي المفروض على دولة إسلامية (!) والنهوض باقتصاد البلاد! وهذا يشكل الجانب المحلي للقضية.

أما الجانب الدولي، فمع أن القانون التركي لا يتضمن جريمة باسم "اختراق العقوبات على إيران"، لكن القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي ملزمة لتركيا أيضاً، بموجب أنها عضو في الأمم المتحدة، والعقوبات المفروضة على إيران بسبب ملفها النووي عقوبات دولية وليست أمريكية فقط.

البعد الاقتصادي:

هذا البعد معقد إلى حد ما ويحتاج إلى تفصيل: مزاعم أردوغان حول المصالح الاقتصادية

التي حققتها تركيا جراء تجارة الذهب مع إيران لا تعكس الحقيقة؛ بل العكس، أي العقوبات الدولية على إيران هي التي كانت تصبّ في مصلحة تركيا وليس اختراقها.

يتضح ذلك جلياً عندما نعلم أن مجلس الأمن الدولي لم يطالب الدول الأعضاء بقطع كل علاقاتها الاقتصادية مع إيران، بل فرض قيوداً معينة على نقل الأموال والذهب إلى إيران، منعاً لتخصيب اليورانيوم الذي يشكل المادة الخام الأساسية للبرامج النووية. لذلك دعا الدول الأعضاء إلى الاستمرار في تجارة النفط والغاز مع إيران، بشرط دفع ثمنه بالبضاعات، مثل المواد الغذائية والملابس والأدوات الإلكترونية وغيرها، بدلاً من العملة الصعبة (الدولار) أو الذهب.

وفي هذا الإطار، طلبت الولايات المتحدة حلفائها وأعضاء مجلس الأمن الدولي، بينها تركيا، اختيار بنوك محلية لتتعامل معها "البنوك المراسلة الأمريكية" لتقديم خدمات تحويل الأموال وتمويل التجارة الخارجية والاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المالية الأخرى لصالح عملائها المحليين أو أنشطة البنك الاستثمارية الدولية، على أن تتم المحافظة على أموال الحكومة الإيرانية التي حصلت عليها جراء بيع النفط والغاز في هذه البنوك، لتتاجر هي أو الشركات الإيرانية بهذه الأموال في الدولة المعنية، وتشتري بها حاجاتها من البضاعات. بمعنى أن الحظر كان منصباً على التجارة مع إيران بالدولار والذهب فقط.

كانت بنوك "خلق" و"أكتيف" و"جارانتي" و"دنيز" و"كويت ترك" البنوك المحلية التي اختارتها حكومة أردوغان لتتعامل معها البنوك المراسلة الأمريكية على أساس هذا النظام المالي الذي يصبّ في مصلحة تركيا، نظرًا لأن الأخيرة كانت ستشتري من إيران النفط والغاز، وإيران كانت ستستورد منها بضاعات مختلفة كالمواد الغذائية والعلاجية والملابس وغيرها. بمعنى أن الدولار أو الذهب كان سيبقى داخل تركيا ولن يغادر إلى إيران، بالإضافة إلى أن تركيا كانت ستبيع منتجاتها المختلفة لإيران، ما يعني أن ملايين الدولارات والضرائب الحاصلة من الصادرات إلى إيران كانت ستبقى في الخزانة التركية.

لكن ما حصل هو أن هذه الشبكة التركية - الإيرانية بقيادة أردوغان وزراب، قامت بالتحايل على هذا النظام المالي الأمريكي - التركي، من خلال تأسيس شركات صورية، والقيام بصادرات وهمية، والتزوير في الأوراق والمستندات البنكية، ومن ثم الزعم بأنها اشترت النفط والغاز من إيران، وهي بدورها اشترت منها بضاعات في مقابل ذلك، وليس

الدولار أو الذهب. كان كل شيء يبدو عاديًا وقانونيًا على الورق؛ فإيران باعت نفطها أو غازها لتركيا واستوردت منها في مقابله البضاعة!

هذه الشركات الصورية فتحت حسابات لها في البنوك المذكورة، ووضعت فيها أموال النفط والغاز الإيراني المشتري. بمعنى أن ملايين الدولارات كانت موجودة حقيقة في هذه البنوك، لكنها لم تكن موجودة على الورق، ولا تظهر في النظام المالي الأمريكي - التركي. لكن كان يجب سحب تلك الدولارات من البنوك بعد هذه الصادرات الوهمية، ومن ثم إرسالها إلى إيران ذهبًا أو نقدًا. وهنا يأتي دور هذه الشبكة، حيث يقوم أعضاؤها بتحويل هذه الدولارات إلى يورو أو يشتررون بها الذهب نظرًا لأن تركيا لا تفرض على الذهب ضرائب، ثم يرسلون اليورو أو الذهب بوسائل نقل مختلفة غير قانونية إلى إيران عبر بلدان مختلفة، وذلك بعد حصول أعضاء الشبكة والبنوك - بطبيعة الحال - على عمولات عملاقة تبلغ مليارات الدولار.

وهذا يعني أن الأموال التي كانت يجب أن تذهب إلى خزنة الدولة التركية - لو لم يتم اللجوء إلى طرق ملتوية - ذهبت إلى جيوب أعضاء هذه الشبكة، وعلى رأسهم أردوغان وزراب، وأن تركيا خسرت جراء التحايل على النظام المالي الأمريكي التركي من أجل خرق العقوبات على إيران مرتين أولهما: مغادرة ملايين الدولارات من تركيا إلى إيران، ثانيهما ضياع أموال الضرائب التي كانت ستحصل عليها الخزنة التركية لو تمت الإجراءات في الإطار القانوني والاتفاق الثنائي بين تركيا وأمريكا.

وقد اعترف زراب بقيامهم بعملية صادرات وهمية على الورق لإظهارها كمقابل لأموال إيران من النفط والغاز الموجودة في البنوك التركية، ومن ثم أخذهم تلك الأموال الإيرانية بعد "ذوبانها" في المستندات البنكية على الورق بفضل هذه الصادرات الوهمية وإرسالها إلى إيران على الرغم من العقوبات المفروضة عليها.

واللافت أن إيران أصدرت قرارًا بالإعدام بحق رجل الأعمال الملياردير الإيراني بابك زنجاني، وهو زعيم رضا زراب، بتهمة اختلاس قسم من أموال النفط والغاز الإيراني المباع، وكان قد اعترف للمحكمة بأنه وزع مليارات الدولار على كبار المسؤولين الأتراك من أجل تسيير أموره وتسهيلها في تركيا.

تبدو المسألة معقدة، لكن لو تم إدراكها كما ينبغي لتبين أن ما ادعاه أردوغان من أن بلاده

ربحت كثيراً جراء تجارة الذهب مع إيران ليس إلا خرافة لا أصل لها من الصحة، بل تركيا خسرت مرتين، إلى جانب خسائر أخرى سأذكرها أدناه.

البعد الأمني:

لن أتطرق إلى البعدين الديني والأخلاقي لهذه الفضائح، نظراً لأن أردوغان لم يعد يهتم بهما، لكن لا يمكنني أن أغض الطرف عن البعد الأمني لهذه القضية.

لاحظوا أن حزب أردوغان وصل إلى الحكم بعد أخذ الإجازة من الدول الغربية، عقب الزيارات المكوكية لواشنطن والعواصم الأوروبية، وبات حليفاً استراتيجياً لواشنطن والغرب عامة خلال الفترة الأولى والثانية من حكمه، وبدأ ينفذ المشروع الأمريكي - الغربي في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن تقدمه في المنطقة توقف بالتدخل الإيراني في الأزمة السورية التي قصمت ظهر البعير. إذ لم يستطع أردوغان التغلب على عقبة إيران، ومن ثم روسيا عندما تدخلت بعمق في القضية. أردوغان كان يحاول إسقاط الأسد من جانب، ويقدم من جانب آخر طوق النجاة لإيران من خلال كسر حصارها الاقتصادي، على الرغم من أنها كانت أكبر حليف للأسد، فهل هناك تفسير معقول منطقي لهذه الخطوة؟!

تصوروا زعيماً وقع هو أو وزراؤه أسرى في يد شباب إيراني لم يتجاوز عمره الثلاثين، اتهمه الأمن التركي ب"العمالة لإيران"؛ المنافس التاريخي لتركيا، فهل يمكن أن يطور وينفذ سياسات حرة مستقلة في الداخل أو الخارج؟ سأكتفي بضرب مثال واحد فقط على مدى خضوع وزراء أردوغان لهذا الشباب الإيراني بما قاله هو نفسه: "إيران وطني الثاني"، ووزير الداخلية الأسبق معمر جولر عندما لاحت في الأفق أمارات اعتقال زراب في عام ٢٠١٣: "لا تقلق يا رضا (زراب) فإنني أرتمي بين يديك لمنع شيء من هذا القبيل!".

هذا الركوع الكامل أمام زراب هو ما قاد أردوغان إلى إغلاق قضية الفساد وطَي صفحته تماماً، والإفراج عنه على وجه السرعة، عندما هدده من السجن بالكشف عن أسرار هذه الشبكة، بالإضافة إلى إغلاق كل القضايا الخاصة بالتجسس الإيراني في تركيا، وعلى رأسها قضية السلام والتوحيد المذكورة. بل لم يكتفِ بهذا القدر، وإنما أطلق حركة تصفية شاملة طرد في إطارها كل الكوادر الوطنية من مؤسسات الدولة التركية، وزج بها في السجون. وكانت المؤسسة العسكرية بقيت خارج حركة التصفية هذه، إلا أنها أخذت نصيبها أيضاً عندما دبر أردوغان "انقلاباً" أو "عصياناً محدوداً تحت السيطرة" أسفر عن تصفية الجيش التركي وإحلال جيش يخدم مصالح التحالف الثلاثي.

زد على ذلك، فإن إيران أعادت هذه الأموال التي غسلها أردوغان مع زراب في "الحمام التركي" على تركيا والعرب والمسلمين عامة كحروب أهلية وأزمات داخلية وصراعات طائفية، عبر امتداداتها المختلفة.

خلاصة القول: إن أردوغان باع تركيا برمتها إلى المعسكر الأوراسي وغير كل سياساته بعد ذلك بحيث جاءت جميع خطواته اللاحقة في صالح نظام الأسد وحليفه روسيا وإيران، ولعل الزيارة المتبادلة بين رئيسي أركان تركيا وإيران، بعد الانقلاب المدبر، كانت رمزاً يدل على تسليم تركيا لإيران على يد أردوغان.

هناك جانب مهم لهذه القضية غاب عن الرأي العام والصحافة، وهو أن اعترافات زراب في المحكمة الأمريكية قد تشمل التنظيمات الإرهابية التي مؤلها أردوغان، وفي مقدمتها داعش، بالأموال التي جمعها بمهارة هذه الشبكة التركية - الإيرانية، خاصة إذا علمنا أن خبراء مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) كشفوا كل المحادثات والمراسلات الإلكترونية التي جرت بين الطرفين وحركة مرور تلك الأموال المتحصلة من عملية بيع وشراء النفط والغاز الإيراني مقابل الدولار والذهب.

لقد بدأ الإيراني زراب والتركي هاكان أتيل، نائب المدير العام لبنك "خلق" الحكومي، يعترفان بكل الجرائم التي ارتكبتها مع شركائه الأتراك واحداً تلو آخر عندما بدأت محاكمته في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧.

وأكد زراب الذي انتقل من قائمة المتهمين إلى قائمة الشهود والمعترفين، أنه يعي احتمالية إصدار القضاء الأمريكي حكماً ضده على الرغم من اعترافه بالانتهامات، مشدداً على اعترافه بالانتهامات الموجهة إليه بكامل إرادته، بعد تشاوره مع فريق محاميه، وأنه لم يتعرض لأي ضغوط ولم يتلقَ أي وعود بالعمو أو خفض العقوبة، في مقابل اعترافاته. ثم فسر سبب إقدامه على اتخاذ هذا القرار بقوله: "التعاون مع النائب العام واعترافي بالانتهامات الموجهة إلي كان الطريق الوحيد والأسرع للخروج من السجن. كنت استأجرت محامين ليعملوا على إعادتي إلى تركيا، لكنني فشلت في ذلك، ما دفعني إلى اتخاذ قرار بأن أكون معترفاً وأستفيد من تخفيف محتمل لعقوبتي عقب انتهاء المحاكمة".

وكشف زراب تفاصيل طريقة عمل هذه الشبكة التركية - الإيرانية للتحايل على العقوبات المفروضة على إيران عبر استغلال النظام المالي الأمريكي قائلاً: "لم يكن الإيرانيون يستطيعون

استخدام أموالهم التي حصلوا عليها جراء بيع النفط والغاز بسبب العقوبات المفروضة على إيران، فساعدنا نائب رئيس بنك خلق محمد هاكان أتيليا في التحايل على العقوبات، نظراً لأنه كان الأكثر خبرة في هذا المجال. تعاملنا في البداية مع بنك أكتيف التركي (الذي كان وزير الطاقة الحالي برات ألبيراق، صهر أردوغان، الرئيس التنفيذي لهذا البنك آنذاك) وساعدني وزير شؤون الاتحاد الأوروبي أجامان باغيش في فتح حساب بهذا البنك، وبدأت العمل بعمليات بلغت قيمتها ١٠ ملايين دولار في البداية".^(١٣١)

أكثر من ٥٠ مليون يورو رشوة لوزير!

وأفاد أن بنك خلق لما رفض التعامل معه في البداية راجع وزير التجارة آنذاك ظفر جاغلايان، وقدم له "رشوة" تراوحت قيمتها الإجمالية ما بين ٤٠ و ٥٠ مليون يورو، وذلك عدا ما قدم له بعملات أخرى كالليرة والدولار أو هدايا مختلفة، لكي يسيّر شؤونه عبر البنك، الاعتراف الذي تناقض مع ما زعمه كل من الوزير وأردوغان من أن تعامل وزرائه مع الرشوة عبارة عن الكذب ومؤامرة تستهدف تلطخ سمعة حكومتهم.^(١٣٢)

وكان زراب قدم للوزير ذاته ساعة قيل إن قيمتها حوالي ٣٥٠ ألف دولار، لكنه أنكر ذلك في البداية، ثم اعترف فيما بعد تلقيه هذه الساعة منه، غير أنه زعم هذه المرة أنها لم تكن رشوة بل اشتراها ودفع مقابلها، مما تسبب في نقاش حاد في الشارع والبرلمان التركي على حد سواء، حيث طالبت الأحزاب المعارضة رئاسة البرلمان برفع الحصانة البرلمانية من الوزير وإحالاته للمحكمة، إلا أن هذا الأمر لم يتحقق بسبب تصويت نواب حزب أردوغان ضد الطلب.

وظهر أن الوثائق التي قدمها زراب للمحكمة الأمريكية تتضمن الوثيقة الخاصة بالساعة التي أعطها للوزير جاغلايان كرشوة، وتبين أن قيمتها ٤٦٣ ألف يورو وليست ٣٥٠ ألف دولار.

من جانبه، قال أتيليا إن النقود التي عُثر عليها مخبأة في صناديق أحذية أثناء مداهمة الأمن التركي منزل رئيس بنك خلق سليمان أصلان في إطار تحقيقات الفساد والرشوة عام ٢٠١٣ لم تضعها الشرطة، ولم تكن جُمعت من أجل بناء مدرسة دينية، كما زعم أردوغان آنذاك، وإنما كانت رشوة تلقاها رئيس البنك من زراب، واصفاً إياه بـ"موظف مصلحي غير نزيه".

بينما كان أردوغان زعم أن الشرطيين الموالين لحركة الخدمة هم من وضعوا الأموال المذكورة في صناديق الأحذية، من أجل تليفيق أدلة للجريمة وتضييق الخناق على الحكومة

وإحداث الانقلاب، ولم يتلق زراؤه أي رشوة من أي أحد، واعتبر تحقيقات الفساد والرشوة "مؤامرة" تستهدف الانقلاب على حكومته.

ومن المفارقة أن كلاً من زراب والمتهمين الآخرين استردوا جميع الأموال التي عثرت عليها القوات الأمنية في منازل ومكاتب المتهمين في إطار عمليات الفساد والرشوة المذكورة، والتي زعم أردوغان وأنصاره أن الشرطة وضعتها، وذلك عندما أصدرت المحكمة الجديدة قراراً بتبرئة ساحة زراب مع المتهمين الآخرين، والإفراج عن جميعهم، وبإعادة الأموال المصادرة منهم إليهم مجدداً! (١٣٣)

ومن اللافت أن زراب اعترف أيضاً بأنه قدم رشوة للحارس في السجن من أجل الحصول على الكحول / الخمر والمرأة (للاستمتاع بها) واستخدام الهاتف.. (١٣٤) هذا هو رجل الأعمال الذي يزعم بأنه قام بـ"الجهاد الاقتصادي" لكسر حصار أمريكا على إيران، ويصفه أردوغان بـ"رجل أعمال محب للخير!"

ومن ثم جاء الاعتراف الأكبر في الجلسة الثالثة من محاكمته، حيث أكد زراب أنه استغل النظام المالي الأمريكي من أجل خرق العقوبات الدولية على إيران بأوامر صادرة عن رئيس وزراء تلك الفترة أردوغان والوزير المسؤول عن خزنة الدولة علي باباجان.

والجدير بالذكر أن وزير التخطيط العمراني السابق أردوغان بايرقدار لما واجه تهمة الفساد في ٢٠١٣ خرج على شاشة قناة "إن تي في" التركية وأعلن على الهواء مباشرة استقالته من منصبه وعضويته البرلمانية وحزبه العدالة والتنمية الحاكم، مطالباً رئيس وزراء تلك الفترة أردوغان بالاستقالة أيضاً، نظراً لأنه قام بكل الجرائم الموجهة إليه بتعليمات صادرة عن أردوغان، لكنه تراجع عن هذه الخطوة عقب لقاء جرى بينه وبين أردوغان بعد عدة أيام، متذرعاً بأنه أدلى بهذه التصريحات في حالة غضب وفوران، ولا تعكس الحقيقة!

في إطار تعليقه على هذه الاعترافات، قال الكاتب الصحفي والخبير الأمني السابق المتخصص في التنظيمات الإجرامية والإرهابية أمره أوسلو: "إذا أخذنا في اعتبارنا أن قيمة الأموال التي قام زراب بتبييضها مع شركائه الأتراك تبلغ ٢٠٠ مليار دولار، فإن ٥٠ مليون دولار أخذها وزير التجارة ظفر جاغلايان رشوة منه لا تساوي إلا ٠,٠٢٥٪ من تلك الأموال"، ثم تساءل قائلاً: "فما مقدار المبلغ الذي حصل عليه الزعيم الأكبر أو "الأخ الكبير" يا ترى؟!"، في إشارة منه إلى الرئيس أردوغان.

لا شك أنه بعد هذه الاعترافات الصادمة انهارت جميع مزاعم أردوغان منذ ٢٠١٣! وبما أن زراب اعترف بكل جرائمه المنكشفة عقب تحقيقات الفساد والرشوة في ٢٠١٣، فإنه لا بد أن تسقط كل الأحكام التي أصدرتها المحاكم التركية بناء على ادعاء أن هذه التحقيقات وأدلتها كانت مزورة وملفقة، وبالتالي يجب الإفراج فورا عن المسجونين من الشرطيين والقضاة والصحفيين عقب الحملات المضادة ضد المشرفين على قضية الفساد. هذا ما يجب أن يحدث في أي بلد يسود فيه أي نوع من القانون، إلا أن تركيا أصبحت بلداً غير عادي ويعيش الشعب التركي في ظروف استثنائية منذ ظهور هذه الفضائح، لذلك لا يمكن أن يحدث شيء من هذا القبيل.

وإذ أنا أكتب هذه السطور أستحضر في ذهني المقولة الشهيرة التي صرخ بها قائد الشرطة محمد عاكف أونير في وجه وسائل الإعلام عندما اعتقله نظام أردوغان بسبب اعتقاله للصحفي الإيراني زراب في ١٧ يوليو ٢٠١٣: "ليعلم الجميع أنني قائد الشرطة محمد عاكف أونير.. وأني من أجريت الانقلاب على سلطنة زراب لا أردوغان، وحفظتُ بذلك شرف هذا الوطن من الوزراء الذين يرتمون بين يدي هذا الغلام الإيراني مقابل أموال فانية".

قائد الشرطة لم يكن يعلم أن زراب هو أردوغان!

هل ستجدي نظريات "المؤامرة" هذه المرة؟

لا يبالي أردوغان لمواقفه المتناقضة التي يقع فيها كثيراً، فلديه آلة إعلامية بحيث تستطيع قلب الحقائق وتصوير الأبيض أسود والأسود أبيض، وتقديم ضرورات ومبررات ومعاذير لتصورات أردوغان المتلوونة ومواقفه المتقلبة بحنكة نادرة ومهارة فذة، فتمده دائماً بنوع من "طوق النجاة" ينقذه من الوقوع في الورطات في عيون أنصاره على الأقل، بل يصورها لهم في صورة انتصارات عظيمة حققها زعيمهم المثالي! ولعل مواقفه المتغيرة إزاء زراب قبل وبعد تحقيقات الفساد والرشوة، وقبل وبعد اعتقاله في الولايات المتحدة، من أفضل الأمثلة على ذلك. فإعلام أردوغان ورجاله دافعوا عن زراب دفاعاً مستميتاً لما واجه تهمة الفساد والرشوة في ٢٠١٣ بكل ما تحمله الكلمة من معنى، لدرجة أنهم قلبوا كل المؤسسات في تركيا رأساً على عقب من أجل تبرئته وإنقاذه من السجن ومعاقبة جميع من أخذوا دوراً بشكل أو آخر في الكشف عن فضيحة الفساد. لكن لما أمسكت السلطات الأمريكية أعرضوا عنه وأنكروا علاقتهم به في البداية، وعندما جد الأمر وتفاقت الأزمة أصدرت مذكرتين دبلوماسيتين إلى

واشنطن من أجله، وحينما لاحظوا عدم جدوى ذلك تشبثوا بمزاعم يفرّ منها حتى المجانين مثلما يفرون عن قسورة.

وعلى الرغم من أن المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين اعترف بخرقهم للعقوبات الأمريكية على إيران قائلاً: "نظراً لاعتماد تركيا على الطاقة، فإننا كنا مضطرين لتجارة الطاقة مع إيران رغم العقوبات".. وأن الكاتب الصحفي المعروف بعلاقاته الوطيدة مع المخابرات التركية جيم كوتشوك سبق أن قال في حوار تلفزيوني مباشر: "زراب مشروع الدولة التركية"،^(١٣٥) وذلك في صدد دفاعه عنه إزاء الاتهامات الموجهة إليه بالفساد والرشوة في تركيا، إلا أن نظام أردوغان بدأ بعد هذه الاعترافات المحرجة يروج لفكرة أن قضية زراب مؤامرة أمريكية تستهدف تلطيف سمعة أردوغان والإضرار بالاقتصاد التركي عن طريق فرض عقوبات على البنوك التركية المستخدمة في خرق العقوبات على إيران.

فوق ذلك، ساق برهان كوزو، البرلماني البارز من حزب أردوغان في ذلك الوقت، ادعاءً مثيراً أدى إلى سخرية رواد الإعلام الاجتماعي منه، إذ زعم في نقاش تلفزيوني على إحدى القنوات أن "زراب كان عميلاً أمريكياً منذ البداية"،^(١٣٦) وذلك على الرغم من أن معمر جولر، وزير الداخلية الأسبق في حكومة أردوغان، من قدم له "الجنسية التركية" مقابل "رشوة" بلغت أرقاماً قياسية، وهو الوزير الذي اعتقل الأمن التركي نجله في إطار قضية الفساد والرشوة. فضلاً عن أن هذا الادعاء يتضمن تناقضاً لا يمكن تفسيره منطقياً، حيث يأتي قبول ذلك بمعنى أن الأمن التركي لما اعتقل زراب في ٢٠١٣ بتهمة الفساد والرشوة وتبييض أموال كان اعتقل في الحقيقة عميلاً أمريكياً! ولما أفرج عنه أردوغان في وقت لاحق كان أفرج عن عميل أمريكي!

جهود أردوغان السرية لإنقاذ زراب

على الرغم من أن الحكومة التركية أعلنت رضا زراب "عميلاً أمريكياً"، وأصدرت قراراً بمصادرة جميع ممتلكاته في تركيا، واعتقال ١٧ شخصاً من رجاله، إلا أنه تبين أن محامي زراب كانوا على تواصل مستمر مع كبار المسؤولين الأتراك، وعلى رأسهم أردوغان، منذ اعتقاله في أمريكا حتى بدء محاكمته، وذلك من أجل مطالبتهم بمساعدته في الانفلات من قبضة السلطات القضائية الأمريكية.

فقد كشفت تسجيلات المحادثة الهاتفية التي أجراها زراب في ٤ أكتوبر ٢٠١٦ مع أحد رجاله، والتي استمرت ٦ دقائق و٤٠ ثانية، عن "الحملة" التي أطلقتها أنقرة آنذاك من أجل إنقاذ زراب من محاكمته.

وبحسب تلك التسجيلات التي حصلت عليها النيابة الأمريكية من تنصتات مكتب التحقيقات الفيدرالي "إف بي آي"، فإن الشخص الذي تكلم معه زراب يؤكد له أنه سيقابل كلاً من "مولود" و"بكر"، وأن محاميته شيذا يلدرم سبق أن قابلتهما فعلاً. وكذلك يطمئن الشخص على الطرف الآخر من الهاتف زراب قائلاً إن المحامية شيذا يلدرم ستلتقي "السيد"، وستحضره على الاتصال بالرئيس الأمريكي إن اقتضى الأمر، وإنها على اتصال بمستشار الرئيس الأمريكي.

أزاحت التسجيلات الصوتية أيضاً الستار عن أن مستشار الرئاسة التركية يقول بأن القضية المستمرة في الولايات المتحدة ليست قضية شخصية تتعلق بزراب فقط وإنما هي قضية وطنية قومية، ويضيف الشخص المتكلم مع زراب على الهاتف بأنها (المحامية) ستحدث إلى "بكر" وتزود "السيد" بالمعلومات اللازمة، وأن "إبراهيم" سيهتم بالموضوع، ومن ثم سيخبر النتيجة إلى كل من "بكر" و"مولود"، وسيتصل بالرئيس الأمريكي.

وبحسب الخبر الذي نشرته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية حول تلك التسجيلات الصوتية، فإن الأسماء التي ترد في هذه المكالمات الهاتفية هي كما يلي:

مولود: وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو.

بكر: نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت بكر بوزداغ.

إبراهيم: مستشار الرئاسة التركية والمتحدث باسمها إبراهيم كالين.

السيد: الرئيس أردوغان.

وهذه المعلومات المتحصلة من المكالمات الهاتفية تتوافق مع الجهود التركية غير المعلنة الرامية إلى التوصل لحل دبلوماسي مع الإدارة الأمريكية للإفراج عن زراب. فقد كان الكاتب ديفيد إغناطيوس، المعروف بعلاقاته الوطيدة مع المؤسسات العسكرية والاستخباراتية الأمريكية تناول تفاصيل هذه الجهود، في مقال له نشرته صحيفة واشنطن بوست في وقت سابق.

ذكر إغناطيوس في مقاله أن أردوغان قضى نصف لقاءه مع نائب الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن والذي امتد لـ ٩٠ دقيقة في بحث سبل الإفراج عن زراب وإقالة النائب العام السابق المسؤول عن هذه القضية بريت بهرارا، وذلك في أثناء الزيارة التي أجراها لواشنطن في ٢١ سبتمبر ٢٠١٦. كما أن زوجة أردوغان طلبت في الزيارة ذاتها من زوجة جو بايدن المساعدة في هذا الصدد.

وأشار إغناطيوس إلى أنه بعد أردوغان وزوجته، زار واشنطن هذه المرة وزير العدل بكر بوزداغ في شهر أكتوبر، حيث قابل نظيرته الأمريكية لوريتا لينش، ودافع عن أن قضية زراب لا أساس لها من القانون، مطالبًا إياها بالإفراج عنه.

ومن اللافت أن بوزداغ قبيل توجهه إلى واشنطن أعلن للعالم أجمع أنه يذهب إلى أمريكا من أجل استلام الأستاذ فتح الله كولن المتهم بتدبير الانقلاب الفاشل، غير أن زعيم المعارضة كمال كليجدار أوغلو كان نفى ذلك وشدد على أنه ذهب من أجل إنقاذ زراب.

لفت إغناطيوس أيضًا إلى أن جهود أردوغان لإنقاذ زراب من القضاء الأمريكي استمرت أيضًا في نهاية عام ٢٠١٦ ومطلع العام الجديد ٢٠١٧، حيث أجرى مكالمات هاتفتين خلال هذين الشهرين وبحث مع نظيره الأمريكي باراك أوباما الموضوع نفسه.

كما نوه إغناطيوس بأن أردوغان بدأ، قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية، الاتصال مع الفريق الذي كان سيعمل مع دونالد ترامب في حال وصوله إلى منصب الرئيس الأمريكي. إذ اتفق أردوغان مع مايكل فلين، مستشار الأمن القومي السابق لترامب، مقابل ١٥ مليون دولار، كما تبين فيما بعد من خلال قضية علاقاته بروسيا وتركيا، ليقوم بفعاليات اللوبي والدعاية لصالح تركيا والإفراج عن زراب من جانب، والقيام بالدعاية السوداء ضد الأستاذ كولن من جانب آخر. (١٣٧)

ولما اضطر فلين إلى الاستقالة عقب ظهور علاقاته مع تركيا وروسيا توجه أردوغان هذه المرة للعمل مع رودي جوليانى، أحد المستشارين القريبين لترامب أيضًا، في هذا المضمار.

كليجدار أوغلو: حكومة أردوغان خانة تركيا

لقد أثار اعترافات كل من رضا زراب وهاكان أتيل ضجة كبيرة في تركيا وبات أردوغان يذكر بالفساد والرشوة مجددًا. وقال رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض كمال

كليجدار أوغلو في إطار تعليقه على الاعترافات إن حكومة أردوغان خانت الدولة التركية، بسبب شراكته مع العميل الإيراني رضا زراب.

في تصريحات أدلى بها في ديسمبر ٢٠١٧، أعاد كليجدار أوغلو للأذهان المكالمات الهاتفية التي جرت بين زراب ووزير الداخلية آنذاك معمر جولر في ١١ نوفمبر ٢٠١٣ قائلاً: "أبلغ زراب جولر خلال تلك المكالمات الهاتفية بأن مخبرات الأمن تتعقبه، وطالبه بالتدخل لإنهاء الأمر. وكان جولر طلب من زراب ألا يقلق بخصوص هذا الأمر، وأن وزارة المالية والداخلية والمخبرات لا تستطيع المساس به، وأنه سيرتمي بين يديه للحيلولة دون مواجهته أي ضرر".

وذكر كليجدار أوغلو أيضاً بإعلان أردوغان ثقته التامة في سليمان أصلان، مدير بنك "خلق"، وأنه لا يمكن أن ترتكب مثل هذه الفطرة السليمة الجرائم المسندة إليه (!)، ثم عقب قائلاً: "ولكن المحامي الذي أرسلته الحكومة التركية إلى الولايات المتحدة للدفاع عن نائب رئيس بنك خلق هاكان أتيلأ أكد أمام هيئة المحكمة الأمريكية أن سليمان أصلان تلقى رشاًوى من زراب!"

أشار كليجدار أوغلو أيضاً إلى توجيه السلطات التركية اتهاماً لزراب بالتخابر عقب اعترافاته الصادمة بعدما وصفه أردوغان بـ"رجل الأعمال المحب للخير"، مؤكداً أن المخبرات التركية أرسلت تقريراً مؤلفاً من ٣ صفحات إلى أردوغان في ١٨ من أبريل عام ٢٠١٣، أي قبل بدء تحقيقات الفساد بتسعة أشهر، توضح فيه أن الولايات المتحدة ستدرج زراب ضمن قائمة الشخصيات المحظورة، وأن الحكومة قد تتضرر في حال انكشاف علاقاته مع كل من جولر وجاغلايان.

وكذلك اتهم زعيم المعارضة أعضاء الحكومة التركية بـ"خيانة الوطن"، لتقديمهم "أسرار الدولة" إلى إيران من خلال زراب مقابل الرشاًوى، مفيداً أن أردوغان كان على علم بالأمر كله منذ البداية، وأنه حافظ على علاقاته مع زراب، وأغلق ملفات الفساد والرشوة، على الرغم من التقرير الذي أرسلته المخبرات إليه قبل ٩ أشهر من تحقيقات الفساد والرشوة في نهاية ٢٠١٣.

ومن دعا كليجدار أوغلو النيابة العامة إلى فصل القضاة والمدعين العامين الذين أغلقوا ملفات تحقيقات الفساد والرشوة في ٢٠١٤ ومحكمة الوزراء والمسؤولين الذين قدموا تلك المعلومات لزراب، ثم أردف: "إن كنتم تبحثون عن خونة هذا الوطن فإن زعيمهم يجلس داخل القصر الرئاسي!"^(١٣٨)

معارك أردوغان الخارجية للخروج من مأزقه

غصن الزيتون والانتخابات الرئاسية

يمكن أن نقول إن أردوغان اتخذ السياسة الخارجية الصدامية أداة للسياسة الداخلية بعدما انتهى رصيده، وكان ينتظر من حروبه الخارجية أن تتحول إلى أصوات في الصناديق ويستمر حكمه دون انقطاع. وهذا كان يقتضي أن يكون خطابه الموجه للشارع الدولي مختلفاً عن ذلك الخطاب الموجه للشارع التركي، فكان يدلي بتصريحات تطمئن القوى الدولية بأن تحركاته في سوريا لا تخرج عن إطار القانون الدولي ولا تستهدف إسقاط الأسد أو البقاء في سوريا أبداً، وإنما سيخرج منها فور القضاء على تهديد الإرهاب الموجه إلى تركيا، من جانب؛ ويقود إعلامه دعاية في الداخل تزعم أن خليفتهم يسير بخطوات حثيثة نحو إسقاط نظام الأسد وتأسيس دولة سنية صديقة لتركيا.

وفي إطار هذه الاستراتيجية كان أردوغان نجح في ملء أشرعة سفينة حزبه بالرياح التي أثارها كل من الانقلاب المدبر وعملية درع الفرات التي أطلقها بعد ٤٠ يوماً من الانقلاب ضد الأكراد في الشمال السوري، رغم أنها أسفرت عن انتقال بعض المناطق الخاضعة للمعارضة السورية إلى النظام السوري، كمدينة حلب، ومن ثم حولها إلى طاقة كَفَتْ نقل تركيا إلى النظام الرئاسي. لكن الاعترافات التي أدلى بها رضا زراب للمحكمة الأمريكية في نوفمبر ٢٠١٧ أجرت تأثيرها السلبي على شعبية أردوغان الذي كان يعد نفسه ليكون أول رئيس لتركيا في ظل النظام الرئاسي بعد الانتخابات الرئاسية التي تقرر إجراؤها في ٢٤ يونيو ٢٠١٨ وكان بحاجة إلى رياح جديدة. لذا أعلن في ٢٠ يناير ٢٠١٨ عملية جديدة في الشمال السوري أيضاً تحت اسم "غصن الزيتون" على مواقع قوات سوريا الديمقراطية المحيطة بمدينة عفرين، تمخضت عن سيطرة الجيش السوري الحر المدعوم من قبل تركيا على أغلب منطقة عفرين التي تضم حوالي ٢٨٢ بلدة وقرية، بما فيها مدينة عفرين بعدما كانت تحت سيطرة وحدات حماية الشعب الكرديّة على طول الحدود السوريّة التركيّة.

مكاسب روسيا من عملية أردوغان في عفرين

ومع أن أردوغان خرج بانتصار داخلي من كل حرب دخلها في سوريا، إلا أن تركيا مع شعوبها المختلفة هي التي تعرضت لأكبر الضرر. فكلما أعلن أردوغان الحرب على أكراد سوريا بحجة مكافحة قوات سوريا الديمقراطية تبع ذلك موجة قومية تركية قوية ضد أكراد

تركيا على مستوى المواطنين والسياسيين تسببت في استرداد شعبيته، لكنها في الوقت ذاته أدت إلى بروز فكرة الانفصال عن تركيا وتأسيس دولتهم المستقلة.

تابنت آراء المحللين الأتراك حول النتائج المحتملة لعملية "غصن الزيتون" العسكرية في مدينة عفرين شمال سوريا بدعوى الحيلولة دون إنشاء منفذ كردي يمتد إلى البحر الأبيض المتوسط تحت سيطرة وحدات حماية الشعب الكردي أو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي تعتبره امتداداً لحزب العمال الكردستاني "الإرهابي" في سوريا، لكنهم يتفقون في نقطة واحدة وهي خسارة تركيا المحققة على كل الأحوال.

وحاول الكاتب الصحفي التركي المخضرم أمره أوصلو، عضو هيئة التدريس في أكاديمية الشرطة في تركيا سابقاً، الإجابة على سؤال "ما مصلحة روسيا في موافقتها على تنفيذ تركيا عملية غصن الزيتون في مدينة عفرين شمال سوريا؟"، مؤكداً أن جواب هذا السؤال سيحدد ملامح المنطقة في المستقبل.

ففي بث مباشر عبر تويتر، نوه أوصلو بأن مصادر كردية سبق أن أعلنت اقتراح روسيا على الأكراد تسليم مدينة عفرين للنظام السوري برئاسة بشار الأسد، ولفت إلى أن موسكو سمحت لأنقرة بالتدخل العسكري في هذه المدينة عندما رفض الأكراد هذا الاقتراح الروسي. وأشار إلى أن روسيا بهذه الخطوة استطاعت قطع الطريق أمام الأكراد، حلفاء الولايات المتحدة، في مدينة عفرين.

وقال أوصلو: "موسكو تتوقع عدم مبادرة واشنطن إلى دعم الأكراد إزاء العملية العسكرية التركية في عفرين، وهي مصيبة في توقعها هذا. ذلك لأن واشنطن إن اعترضت على أنقرة فإن ذلك سيكون مكسباً لموسكو، لأنه سيؤدي إلى ابتعاد أنقرة من واشنطن واقتربها من موسكو، وإن وقفت ضد الأكراد فسيكون ذلك مكسباً لروسيا أيضاً، حيث سيتسبب في تحول الأكراد من واشنطن إلى موسكو. بمعنى أن موسكو نجحت بفضل سماحها لأنقرة بالتدخل في عفرين في وضع واشنطن في مواجهة حلفائها".

وأضاف أوصلو أنه من الممكن القول بأن روسيا تمكنت من ضرب مجموعة عصفير بحجر واحد، وفصل قائلاً: "مكسب روسيا العاجل من هذه الخطوة فتور العلاقات بين الولايات المتحدة وبين حلفائها الأكراد والأتراك. في حين أن مكسبها على المدى المتوسط هو أن تركيا المتدخلة في عفرين والمتوجهة إلى منبج ستواجه القوات الأمريكية في نهاية

المطاف. أما مكسبها على المدى البعيد فهو أن روسيا ستقترح على الأكراد التعاون معها متعهدة لهم بإقناع نظام الأسد بفتح المنفذ الكردي الممتد إلى البحر الأبيض المتوسط من شمال حلب، نظراً لاستحالة تحقيق هذا المنفذ عبر مدينة عفرين غير المتاخمة للبحر.. وعندها سيوافق الأكراد على هذا الاقتراح الروسي"، على حد قوله.

وتابع أوصلو قائلاً: "لَبّ القول: إن عملية عفرين استراتيجية روسية في حقيقة الأمر تقودها موسكو عبر مجموعة أركان المصنفة ضمن المعسكر الأوراسي في مقابل المعسكر الغربي. فقد أصبحت روسيا بفضل هذه الإستراتيجية اليد العليا في المنطقة من خلال إراقة دماء الأكراد والأترك من دون أن تتعب".

وتشكك أوصلو فيما ستكسب تركيا من عملياتها العسكرية في مدينة عفرين، مؤكداً أن النتيجة الحاسمة لهذه العملية هي اقتراب أنقرة بقيادة أردوغان إلى موسكو بقيادة بوتين أكثر، وبرودة العلاقات بين الولايات المتحدة والأكراد.

فيما لفت الكاتب يشار ياكيش الذي سبق أن شغل منصب وزير الخارجية في حكومة أردوغان سابقاً (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣)، في مقال كتبه لموقع "أحوال تركية" إلى احتمالية التقاء كل من أمريكا وروسيا على أرضية مشتركة في سوريا، مؤكداً أن تركيا ستكون عندها الخاسر الوحيد في هذه الحرب.^(١٣٩)

وكتب أرطغرول جوناي، وزير الثقافة الأسبق في حكومة أردوغان سابقاً أيضاً، للموقع نفسه، مقالاً قال فيه إن الغرض من هذه التحركات التركية في سوريا ليس القيام بملاحظات لبعض عناصر إرهابية خلف الحدود، كما حدث سابقاً، بل الأمر يختلف هذه المرة، وأضاف: "ومع أن تركيا صرّحت بأنها أخبرت الدولة السورية بهذه العملية، إلا أن الطرف الآخر يرفض هذا التدخل من الأساس بسبب طبيعة هذه العملية التي لا تقتصر هذه المرة على مجرد الملاحظات فقط. لهذا السبب كانت هذه التحركات بمثابة إعلان للحرب، وليس مجرد ملاحظة عادية لبعض العناصر الإرهابية".

ووصف جوناي الحرب التي يقودها الرئيس رجب طيب أردوغان في سوريا بـ"حرب تعطلت فيها الفطرة، والعقل السليم"، وشدد على أن تركيا بتدخلها في هذه "المسرحية الهزلية" خطت خطوة أخرى باتجاه دوامة سوريا، وارتكبت أكبر خطأ في تاريخ الجمهورية بشكل لا يمت للسياسة بصله، وتحولت سياسة "تصفير المشاكل مع الجيران" التي اتبعتها تركيا

حتى عام ٢٠١٢ إلى سياسة جديدة مغايرة تمامًا تتخذ من اختلاق الأزمات، والتوترات، والصدامات منهجًا لها. (٤٠)

هكذا أصبح أردوغان محاصرًا في عفرين

انطلقت عملية غصن الزيتون في مدينة عفرين شمال غرب سوريا الواقعة تحت سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية في العشرين من شهر يناير ٢٠١٨، ثم شهدت تطورات متلاحقة وضعت أردوغان في موقف لا يحسد عليه.

منذ البداية عملت حكومة أردوغان على تبرير هذه العملية الخارجية من ناحية القانون الدولي بما نصت عليه المادة الواحدة والخمسون للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. تؤكد هذه المادة أنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال، فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذها من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه". (٤١)

وفي هذا الإطار، نرى أن تركيا بادرت إلى إبلاغ ذلك كلاً من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي الناتو، وأعلنت أن تدخلها العسكري في مدينة عفرين موافق للقانون الدولي، نظراً لأن الدفاع عن الأراضي تجاه التهديدات الإرهابية حق مشروع لكل دولة.

اختلاق ذريعة للتدخل في عفرين

إلا أن تركيا كانت تعاني من مشكلة في إقناع المجتمع الدولي، وكذلك الرأي العام الداخلي، بضرورة هذه الحرب، نظراً لأن وحدات حماية الشعب الكردية؛ الذراع المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي السوري، التي تعتبرها تركيا امتداد حزب العمال الكردستاني في سوريا، لم تكن نفذت هجمات إرهابية ضد تركيا خلال الأزمة السورية. لكن بالتزامن مع التدخل العسكري التركي في مدينة عفرين بدأت البلدات والمدن التركية المتاخمة للحدود السورية تشهد سقوط صواريخ زعم الجانب التركي أن الوحدات الكردية من أطلقتها، في حين أن الأخيرة نفت صحة ذلك، زاعمة أن عناصر الجيش التركي هي التي تقصف تلك

الأراضي التركية لخلق الذريعة. هذا الادعاء ساقه حزب الشعب الجمهوري أيضًا، كما ساندته مقطع فيديو صوره أحد القرويين أثناء سقوط صاروخ بالقرب منه قال مقسمًا بالله إن الصاروخ أُطلق من داخل الحدود التركية!

هذه المزاعم تعيد - بطبيعة الحال - للأذهان المحادثات التي جرت في اجتماع حضره كلٌّ من وزير الخارجية آنذاك أحمد داود أوغلو ومستشار وزارة الخارجية فريدون سنرلي أوغلو ورئيس المخابرات هاكان فيدان والقائد الثاني للأركان فريق أول يشار جولر. فقد كشف داود أوغلو في تسريب صوتي نشرته حينها (٢٠١٤) مواقع إلكترونية على الشبكة العنكبوتية عن رغبة رئيس الوزراء آنذاك أردوغان في تنفيذ عملية عسكرية في سوريا، وكان رئيس المخابرات هاكان فيدان يقول: "من الممكن أن نرسل أربعة من رجالنا إلى الجانب السوري، ليقوموا بالقاء صواريخ على الجانب التركي، من أجل اختلاق الذريعة اللازمة للتدخل العسكري في سوريا، إن تطلب الأمر ذلك".

مهما كان الأمر، فإن هذه الصواريخ خلقت لأردوغان نوعًا من الشرعية للدفاع عن تركيا تجاه هذه التهديدات الإرهابية في نظر الرأي الداخلي والدولي، كما أنه نجح في إقحام جماهير عريضة في هذه الأجواء الحربية بعد سقوط عديد من القتلى جراء الصواريخ، وإثارة المشاعر القومية والإسلامية، إلى أن خرج الكاتب الصحفي المعروف بعلاقاته الوثيقة مع المخابرات التركية عبد القدير سلفي معلنًا أن شعبية أردوغان زادت بنسبة ١٠% بعد عملية غصن الزيتون ووصلت إلى ٥٥% مجددًا!

أطراف حرب الوكالة في سوريا

منذ فبراير ٢٠١٨ بدأت تأتي أنباء عن اتفاق نظام بشار الأسد مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وعن توجه قوات موالية للنظام السوري إلى مدينة عفرين للدفاع عنها ضد الجيش التركي. لقد بثت قناة "الميادين" اللبنانية لقطات تكشف محاولة مجموعة عسكرية يحمل بعضها شارات الجمهورية السورية لدخول مدينة عفرين، لكن تبين خلال ساعات أن المجموعة ليست الجيش السوري نفسه.

نشرت فاينانشال تايمز البريطانية خبرًا بعنوان "قد يكون لإيران دور في الاتفاق بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والأسد" في ٢١ فبراير ٢٠١٨، وقالت إن الخبراء يصفون القوات الموالية للأسد الداخلة إلى عفرين بـ"المليشيات الشيعية المدعومة من إيران".

منذ بدء الحرب الأهلية في عام ٢٠١١ تشهد سوريا حروبًا بالوكالة تقف وراءها القوى الكبرى، والدول الإقليمية، كالمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة روسيا، وتركيا وإيران. فالولايات المتحدة تحاول بسط سيطرتها - على أقل تقدير - على مناطق شرق نهر الفرات البالغة مساحتها نحو ٢٨ ألف كيلو متر مربع، أي ما يساوي ثلاثة أضعاف مساحة لبنان، للاستيلاء على حقول البترول في منطقة دير الزور وغيرها؛ في حين أن روسيا تسعى للسيطرة على مناطق غرب الفرات والاستيلاء على موانئ البحر المتوسط بما فيها اللاذقية الساحلية؛ بينما إيران تبذل جهودها لتشكيل كيان تابع لها في سوريا على غرار حزب الله في لبنان للحفاظ على نفوذها بالمنطقة. أما أردوغان فمع أن رؤيته بعيدة عن الواقع وليست واضحة المعالم إلا أنه - انطلاقًا من خطاباته الإسلامية كالخلافة والمهدية وغيرهما - يريد زعامة العالم الإسلامي بعد تحقيق انتصار عسكري في سوريا.

تشير المصادر إلى أن قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني والمسؤول أساسًا عن العمليات العسكرية والعمليات السرية خارج الحدود الإقليمية اللواء قاسم سليمانى عرض على بشار الأسد تشكيل "ميليشيات" بعد مدة قليلة من اشتعال الحرب الداخلية، غير أن الأخير رفض هذه الفكرة، نظرًا لأن ذلك سيؤدي إلى ظهور جيش مشوش ذي رأسين، لكن تفافم الأزمة مع مرور الوقت دفع الأسد إلى قبول الاقتراح في وقت لاحق، فتشكل في ٢٠١٢ "القوات السورية الشعبية" من الشباب السوريين الشيعيين العلويين بقيادة قاسم سليمانى وبدعم مالي وعسكري من إيران. وانتشرت هذه القوات خاصة في المناطق التي لم تصل يد الجيش السوري إليها، في صمت أو موافقة ضمنية من الجانب الروسي، إلى أن أصبحت جيشًا شبه محترف مع وصول عدد عناصرها إلى حوالي ٥٠ ألف شخص بحلول عام ٢٠١٥، بمعنى أن إيران انضمت إلى الحرب بالوكالة في سوريا عبر امتدادها "القوات الشعبية السورية".

أما الولايات المتحدة فأدارت حربها بالوكالة في سوريا عبر "الجيش السوري الحر" بالتحالف مع كل من تركيا وقطر في البداية، بعد أن وافق الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في ٢٠١٤ على تدريب الجيش الأمريكي المعارضة السورية وتزويدها بالعتاد والمال بحيث صرفت ٣٣٠ مليون دولار في هذا المضمار، وذلك في مقابل كل من تنظيم داعش والقوات الشعبية السورية التابعة لإيران.

لكن ما مضى وقت حتى لاحظت الولايات المتحدة أن الجيش الحر ليس محترفاً قابلاً للاستخدام على قدر القوات الشعبية السورية المدعومة من إيران، فعمدت هذه المرة إلى تأسيس "قوات سوريا الديمقراطية" المؤلفة من العرب السنة والأكراد السوريين. وبسبب أن وحدات حماية الشعب الكردية التي تشكل الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لها تجربة ميدانية سابقة بحكم مكافحتها لتنظيم داعش خلال عام ٢٠١٤، تحولت إلى حليف إستراتيجي للولايات المتحدة. وكانت حكومة أردوغان داعمة لهذا التحالف، واستضافت أكثر من مرة زعيم الاتحاد الكردي السابق صالح مسلم في العاصمة أنقرة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، ومنحته جواز سفرها عندما كانت تجري مفاوضات السلام الكردي مع حزب العمال الكردستاني. لكنها اختلفت مع أمريكا فيما بعد، وعمدت إلى استخدام تنظيم داعش ضد هذا الكيان الكردي لمنع انتشاره وتحوله إلى كيان يكون مصدر تهديد لتركيا كحزب العمال الكردستاني. مع ذلك فإن أمريكا أو امتدادها قوات سوريا الديمقراطية لم تخض أبداً في اشتباكات مع القوات الشعبية السورية الإيرانية، فالأولى كانت تنشط في شرق نهر الفرات، بينما الثانية بين دمشق وحلب.

توسّع نفوذ وحدات حماية الشعب الكردية في الشمال السوري بدعم أمريكي دفع تركيا إلى الاقتراب من روسيا؛ خاصة بعد عام ٢٠١٦، نظراً لأنها لا تريد أن ترى كياناً كردياً في الشمال الغربي لسوريا على غرار الشمال العراقي، إلى أن طلب منها الموافقة على تنفيذ عملية في عفرين، وروسيا بدورها فتحت المجال الجوي -باسم نظام الأسد- للطائرات التركية.

كان الكاتب الصحفي المخضرم والخبير الأمني أمر الله أو سلو تنبأ في بداية العملية بأن عملية غصن الزيتون ستدفع الأكراد إلى الحاضنة الروسية الداعمة للنظام السوري، وأن موسكو - لا أمريكا - هي التي ستؤسس المنفذ البحري الكردي الممتد إلى البحر الأبيض المتوسط بأغلب الاحتمال. وقد حصل ما توقعه؛ حيث توجهت الوحدات الكردية لإجراء محادثات مع نظام الأسد والقوات الشعبية السورية الإيرانية التي تصنف ضمن المحور الروسي. إلا أن دمشق لم تكن تمتلك القدرة المالية والعسكرية اللازمة لحماية عفرين من الهجمات التركية؛ ذلك لأنها كانت مشغولة بتأمين مدينة حلب ومكافحة المجموعات الإرهابية الراديكالية في إدلب شمال البلاد بدعم روسي. ولما لم تتلقَّ الوحدات الكردية الدعم المطلوب من أمريكا اضطرت إلى إجراء مفاوضات مع القوات الشعبية السورية بقيادة قاسم سليمان.

بعد اضطراب أردوغان إلى تقديم اعتذار لنظيره الروسي فلاديمير بوتين في يونيو ٢٠١٦ عقب إسقاط تركيا لمقاتلة روسية في ٢٠١٥، بدأت سياساته تنحاز بصورة علنية إلى المحور الروسي، بل بات حليفاً لروسيا وإيران منذ مايو ٢٠١٧ من خلال محادثات أستانة وسوتشي الرامية إلى تسوية المشكلة السورية. فضلاً عن ذلك فإن الأبحاث كانت تشير إلى تفاقم الكراهية في تركيا ضد أمريكا إلى مستويات أعلى، الأمر الذي كان يصب في مصلحة المحور الروسي.

وكانت واشنطن اتهمت حليفها أنقرة بتفعيل دور إيران في المنطقة من خلال الجلوس معها على طاولة مفاوضات حل النزاع السوري، واعتبرت خطواتها مخالفة لسياساتها الرامية إلى فرض عزلة على طهران في المنطقة. وقد لعب تنظيم "أرجنكون" الموالي لروسيا والمتعاون مع إيران، والذي يمتلك أوراقاً كثيرة للضغط على أردوغان، دوراً كبيراً في تحول وجهة تركيا من أمريكا إلى روسيا. ويصرح ذلك زعيم حزب الوطن اليساري (الحزب الاشتراكي قديماً) دوغو برينجك، إذ يزعم أنه من توسط بين أردوغان وبوتين لعودة العلاقات الثنائية، ويعلن أن الأسد هو القادم!

استقبلت تركيا في ١١ فبراير ٢٠١٨ مستشار الأمن القومي الأمريكي إتش آر مكماستر الذي سبق أن وصف تركيا بـ"الراعية للفكر الإسلامي الراديكالي"، ثم وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون في ١٦ من الشهر ذاته أيضاً. وجرت المباحثات بين أردوغان والجانب الأمريكي بصورة سرية تماماً بحيث لم يستخدم أردوغان حتى المترجم في لقاءه مع تيلرسون، واستعان بوزير خارجيته مولود جاويش أوغلو في عملية الترجمة. وأعلن الطرفان في نهاية المباحثات التوصل إلى تأسيس ما سميها "آلية شراكة" دون أي تفصيل لمضامينها، الأمر الذي أثار استياء دوغو برينجك الموالي لروسيا ووصف الأمر بأن "أردوغان يكتم أسرار هذه الاتفاقية من الدولة"، واعتبره مخالفاً لأعراف وعادات الدولة التركية، داعياً إياه للإعلان عن محتوى هذه الشراكة.

كان يبدو أن أردوغان حوّل قلبه مجدداً إلى الولايات المتحدة كما في البداية، مع استمراره في استهداف أمريكا على الصعيد الخطابي. وبعد هاتين الزيارتين الأمريكيتين المهمتين لتركيا بالضبط، بدأ تدفق عناصر القوات الشعبية السورية إلى مدينة عفرين، إلا أن الدبابات التركية حاولت منعها من دخول عفرين. ولأن القوات التي حاولت الانتقال إلى عفرين لم تكن تابعة

للجيش السوري الرسمي، وإنما كانت عناصر القوات الشعبية السورية، فإن شنّ تركيا الهجوم عليها لم يشكل مشكلة من ناحية القانون الدولي. إلا أن إيران، وقد تكون روسيا أيضًا، بعثت رسالة إلى أردوغان تطالبه بإعادة النظر في موقفه من واشنطن وحذرت من الخروج عن الإطار المرسوم له. ولعل روسيا قالت لأردوغان بأنها قادرة على تحريك الجيش النظامي السوري إلى عفرين أيضًا إن تطلب الأمر ذلك.

ولا شك أن تركيا أضعف حلقة في هذه المعادلة الأمريكية الروسية الإيرانية، لأن أردوغان محاصر من جميع أطرافه؛ فالولايات المتحدة تتهمه قضائيًا بخرق عقوباتها على إيران من خلال قضية رجل الأعمال التركي إيراني الأصل رضا زراب، وتهدهد بفرض عقوبات اقتصادية كبيرة على البنوك التركية المتورطة في ذلك، بالإضافة إلى الأنباء الواردة حول استعدادها لفتح قضية جديدة بتهمة تعاون أردوغان مع التنظيمات الإرهابية. بينما روسيا تهدهد بتفعيل الملفات الخاصة بتعاونه مع تنظيم داعش والتي قدمها في وقت سابق لمجلس الأمن الدولي. أما إيران فتحوز عديدًا من "الملفات الأخلاقية" التي تورط فيها سياسيون ورجال أعمال مقربون من الحكومة التركية، كما يشير الكاتب عبد الرحمن ديلبيك إلى ذلك من حين لآخر قائلاً: "إنهم يعرفون كل حركاتكم وسكناتكم وما تفعلون في غرف الفنادق وطاولات القمار".^(١٤٢) فضلاً عن ذلك فإن الورقة الكبرى لروسيا هي تنظيم أرجنكون الموالي لها في الداخل التركي. أرجنكون الموصوف في تركيا بالدولة العميقة يواصل حصار أردوغان منذ عام ٢٠٠٩ بل ٢٠٠٧، إلى أن استطاع أعضاءه الخروج من السجن بعد أن أوقع أردوغان أسيرًا في يده بفضل فضائح الفساد والرشوة في ٢٠١٣. أرجنكون نجح في فصم أردوغان عن الواقع تمامًا من خلال الخطابات القومية والإسلامية الرنانة، ومن ثم استرد كل المواقع التي فقدتها خاصة بعد بدء قضية أرجنكون في عام ٢٠٠٧، وبسط أخيرًا سيطرته الكاملة على الجيش التركي من خلال تدبير مسرحية انقلابية في عام ٢٠١٦، حيث انتقلت مناصب القيادات العليا إلى الضباط والجنرالات الذين خضعوا للمحاكمة في إطار هذه القضية.

نحو النهاية في سوريا

وإذا نظرنا إلى تصريحات دوغو برينجك الموالي لروسيا الذي سبق أن خضع للمحاكمة في إطار قضية أرجنكون أيضًا، فإن الأيام القادمة من الممكن أن تشهد جلوس أردوغان على طاولة مفاوضات جنبًا إلى جنب مع الرئيس السوري بشار الأسد. يبدو لي أن مبادرة

إيران إلى الدفع بالمليشيات الموالية لها إلى عفرين للتصدي للجيش التركي، وكذلك مطالبة روسيا أردوغان بالتفاوض مع النظام السوري بصورة مباشرة، تستهدف تضييق الخناق على أردوغان، وإجباره على الاعتراف بشار الأسد في نهاية المطاف، وهذا سيكون نهاية أردوغان في أحلامه بزعامة العالم الإسلامي.

أردوغان يعيش عزلة إقليمية وعالمية بكل معنى الكلمة وينسحق بين الكماشتين الأمريكية والروسية خارجياً، ويرزح تحت ضغوطات أرجنكون داخلياً.

على كل حال يجب على أردوغان، وعلى وجه السرعة، أن يحسم قراره في اختيار صفه، فإما أن يقف إلى جانب واشنطن، فيواجه تهديدات روسيا وإيران بالأكراد والقوات الشعبية السورية والنظام السوري خارجياً، وبانقلاب عسكري يجريه تنظيم أرجنكون داخلياً، بعد أن سيطر على كل المواقع المهمة في الجيش من خلال مسرحية الانقلاب؛ أو أن يقف إلى جانب المحور الروسي فيتصدى للتهديدات الأمريكية التي تتمثل في العقوبات الاقتصادية والتهم الخاصة بالإرهاب.

وهذا إن افترضنا عدم وجود اتفاقية سرية بين واشنطن وموسكو ضد أردوغان! وفي الحالتين على أردوغان أن لا يلوم إلا نفسه التي لهتت وراء أحلام الخلافة الإسلامية الوهمية بنفخ من أعدائه وأصدقائه السذج.

أردوغان تحت الوصاية الروسية

أكد الباحث الأكاديمي والكاتب التركي الخبير في العلاقات الدولية غوكهان باجيك في مقال نشره موقع "أحوال تركية" في سبتمبر ٢٠١٩، أن تركيا بقيادة أردوغان دخلت تحت الوصاية الروسية منذ أن أسقطت طائرة تركية طائرة حربية روسية فوق الحدود السورية في عام ٢٠١٥. ووصف العلاقات الثنائية بين تركيا وروسيا بـ"شراكة غير متكافئة"، لافتاً إلى أبعاد الوصاية الروسية على الحكومة التركية بقوله: "هذه الوصاية تؤثر حتى على السياسة الداخلية في تركيا".

وفيما يتعلق بالأبعاد الدولية لوصاية موسكو على أنقرة، نوّه باجيك بأن أردوغان لا يبدو أنه سيتخلى عن شراء منتجات الدفاع الروسية، على الرغم من الانتقادات المتزايدة من حلفائها الغربيين، مؤكداً أنه يسعى لاستخدام علاقاته مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين كورقة ضغط على الدول الغربية، على رأسها الولايات المتحدة، ثم استدرك قائلاً: "إلا أن ثمة مشكلة

كبيرة في علاقاته مع روسيا، إذ تتجاهل موسكو استراتيجية تركيا ضد الرئيس السوري بشار الأسد، بالإضافة إلى أن روسيا اكتسبت نفوذاً في قضية أكراد سوريا".

ونعت الكاتب تحوّل تركيا من حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودخوله في شبكة معقدة من العلاقات تُعد فيها روسيا القوة المهيمنة بـ"المفارقة الكبرى في سياسة أردوغان الخارجية"، موضّحاً ذلك بأن أردوغان تحالف مع زعيم (بوتين) دمر حلمه الخاص بالإطاحة بحكومة الأسد.

وأردف: "الطبيعة غير المتكافئة لعلاقات تركيا مع روسيا ملحوظة في مجالات أخرى، مثل نظام التأشيرات والصادرات والواردات بين البلدين.. القول الفصل في كل هذه المجالات لموسكو لا لأنقرة". ثم أعرب عن دهشته إزاء سكوت أو تغاضي حكومة "إسلامية" مع حليفها "القومي" (حزب الحركة القومية) عن تزايد نفوذ دولة أجنبية في تركيا قائلاً: "لكن من المدهش أنه على الرغم من الموجه القومية في الداخل، فإن أردوغان لا يشعر بالقلق من نفوذ روسيا المتزايد. ومن المثير للاهتمام، أن المشاعر القومية الإسلامية في تركيا إما صامتة بشأن روسيا، أو إيجابية. ولا ينتقد أردوغان أو حلفاؤه المتطرفون في حزب الحركة القومية روسيا".

واعتبر الأكاديمي التركي استراتيجية بوتين تجاه أردوغان من أكبر نجاحاته في السياسة الخارجية قائلاً: "لقد قام بوتين بتوجيه تركيا من كونها حليفة رئيسية للولايات المتحدة إلى جرح نازف داخل حلف الناتو. لكن بالنسبة لبوتين، فإن إبقاء تركيا داخل حلف الناتو قد يكون أفضل من رؤيتها وهي تنسحب بالكامل من التحالف الغربي. الرئيس الروسي ذكي بما فيه الكفاية ليدرك أن إبقاء تركيا في مأزق بين روسيا والغرب في صالحه".

أردوغان يعود من غزوة سوريا خاوي الوفاض

غير أبهة باتفاق وقف إطلاق النار الذي رعته تركيا، تواصل قوات جيش النظام السوري، مدعومة من روسيا، غاراتها الجوية المدمرة في إدلب وجنوب وغرب حلب، الحصن الأخير للمجموعات الجهادية المدعومة من تركيا، بالإضافة إلى إطلاقها عملية برية من أجل "تطهير الأراضي السورية من العناصر الإرهابية"؛ في حين يحاول الإعلام التركي امتصاص غضب "الإسلاميين" الذين يشكلون القاعدة الانتخابية الأساسية للحزب الحاكم من جانب، ويتستر على الإخفاق السياسي للرئيس أردوغان من خلال تحميل المسؤولية كلاً من روسيا وإيران من جانب آخر.

في محاولة لتهدئة الشارع الإسلامي وامتصاص غضبه بتوجيهه إلى كل من روسيا وإيران، صدرت صحيفة "يني شفق" في ١٨ يناير ٢٠٢٠ بعنوان "روسيا وإيران تحرقان إدلب"، ثم أضافت قائلة: "بعد الغارات الجوية والهجمات الصاروخية التي دمرت المناطق الواقعة بين مدينتي حلب وإدلب، أطلقت قوات الأسد وروسيا وإيران عملية برية أيضًا، بينما يسعى المعارضون السوريون للتصدي للهجمات التي تتم بأسلحة مطورة"، من دون أي إشارة إلى مساهمة السياسة التركية -بالتحالف مع طهران وموسكو- في نشوء هذا المشهد.

ومن اللافت أن استئناف الغارات الجوية والعمليات البرية التي أطلقها الجيش السوري جاء بعد لقاء خطير جمع علناً بين رئيس المخابرات التركية هاكان فيدان الذي يعتبر "الصندوق الأسود" لأردوغان، ونظيره السوري اللواء علي مملوك، الذي يعتبر الذراع الأيمن لبشار الأسد.

اللقاء الذي يعدّ أول لقاء رسمي رفيع المستوى "معلن" بين تركيا وسوريا منذ اندلاع الأزمة السورية، تناول عددًا من الموضوعات، بينها وقف إطلاق النار في إدلب، والتعاون المشترك لمواجهة تنظيم وحدات حماية الشعب الكردي، وفقًا للخبر الذي نشرته وكالة رويترز. غير أن وسائل الإعلام الموالية لأردوغان بعثت رسالة إلى الميليشيات والتنظيمات المسلحة التي تقاتل في وجه الجيش السوري النظامي في إدلب، وكذلك إلى قاعدته الانتخابية زاعمة أن الاجتماع تناول "سبل تعزيز السلام، وليس العلاقات مع دمشق"، وأن الطرفين لم يبحثا أي موضوعات أخرى مثل تسهيل تقدّم قوات النظام السوري إلى إدلب.

بعد توجيهه غضب الإسلاميين إلى كل من روسيا وإيران، نقلت صحيفة "يني شفق" التصريحات العنترية التي أدلى بها أردوغان كعادته عقب خروجه من صلاة الجمعة قائلاً: "إن الغارات الجوية والعمليات البرية دليل بين على عدم التزام النظام السوري باتفاقية الهدنة. وقد سقط ثلاثة من جنودنا شهداء خلال تلك الهجمات، لن يبقى الأمر دون ردّ منا، بل سيدفعون ثمنًا باهظًا"، على حد تعبيره.

فكرت أقفرات، الكاتب الصحفي في جريدة "أيدنليك" الموالية لزعيم حزب الوطن دوغو برينجك، الذي يعتبر "الحليف المؤقت" لأردوغان، والذي سبق أن قال إنه توسط لإصلاح علاقات أردوغان مع بوتين بعد إسقاط الطائرة الروسية في ٢٠١٥، وأن الدور جاء اليوم على إصلاح علاقاته بالأسد، علّق على تناقض أفعال أردوغان مع أقواله وعنوان صحيفة يني شفق المذكور أعلاه قائلاً: "لا تنظروا إلى التصريحات التي يدلي بها الرئيس أردوغان على الملأ

والتي تبدو مخالفة للنظام السوري وروسيا. هذه التصريحات موجهة إلى مشجعيه فقط، وإلا فإن جميع الأطراف المعنية متفقة على ضرورة تطهير الأراضي السورية من كل الإرهابيين".

وأردف أقفراط في برنامج على قناة "ألو سال تي في" الموالية للمعسكر الأوراسي في ١٨ يناير ٢٠٢٠ أن العمليات التي تجريها قوات الأسد شرعية تستهدف تحرير أراضي دولة سوريا من المحتلين الإرهابيين، وتابع: "تركيا وافقت على هذا الأمر في الاجتماع المنعقد بين رئيسي مخابرات البلدين في العاصمة الروسية موسكو. لذا فإن التصريحات المخالفة لهذا الموقف موجهة إلى مؤيدي حزب العدالة والتنمية الحاكم فقط".

من جانبه، تطرق الكاتب المخضرم أحمد تاشجتيان المنتمي إلى التيار الإسلامي في تركيا، والذي سبق أن كتب في أكثر من صحف موالية لأردوغان لسنوات طويلة، إلى الأخبار المؤسفة التي تتحدث عن سقوط أترك ضحايا الحرب الأهلية في سوريا حتى في المنطقة الآمنة تل الأبيض، مؤكداً أن تركيا بمقدورها ممارسة الضغوط على النظام السوري من خلال استثمار علاقاتها مع روسيا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية في سوريا.

لكن الكاتب عاد وتساءل قائلاً في مقاله بصحيفة قرار المنشور في اليوم ذاته: "إلا أن روسيا لا تحرك ساكناً في منطقة إدلب التي تحولت إلى مسرح جريمة. فهل تقول روسيا لبشار الأسد: أنت واصل عملياتك في إدلب، يجب علينا إخضاع هذه المدينة لنا في نهاية المطاف. ذلك لأن جزءاً من المقيمين في إدلب هم إرهابيون في الأصل، وينبغي سحقهم. أنا سأتغاضى عما ستفعله بهم، بينما سأسعى لمماطلة تركيا في هذا الصدد".

واستمر الكاتب بتوجيه الانتقادات إلى سياسية أردوغان حول الأزمة السورية قائلاً: "ما هي النتائج التي أسفرت عنها عملياتنا الثلاث على الأراضي السورية يا ترى؟ نزعنا أننا قمنا بتطهير المناطق الحدودية مع سوريا من الإرهابيين (قوات حماية الشعب الكردي)، وحولناها إلى منطقة آمنة. لكننا لن نبقي في هذه المنطقة بصورة دائمة بطبيعة الحال، حيث نعلن في كل مناسبة وفي كل محفل أننا ندعم وحدة الأراضي السورية. وهذا يعني أننا سنخرج يوماً ما من هذه المنطقة، وعندها سيعود عناصر هذا التنظيم إلى هذه المنطقة مجدداً، وسنضطر إلى الجلوس مع النظام السوري أيضاً من أجل منع تحركاته المحتملة لإنشاء كيان جديد في الجانب الآخر من حدودنا. وفي هذه الحالة أئن نصبح قد عدنا إلى ما قبل ٨ سنوات مجدداً؟ ما الذي حققناه إذن منذ ٨ سنوات؟" (١٤٣).

لا شك في أن هذه السطور لكاتب معتبر في الشارع الإسلامي قدم كامل دعمه في البداية لسياسات أردوغان ثم بدأ يتخذ موقفاً متحفظاً منها بعدما رأى نتائجها المرة، تشكل خلاصة جيدة لمغامرة تركيا في سوريا التي استطاع النظام الحاكم فيها استرداد جميع الأراضي ممن وصفهم بالإرهابيين، فيما عاد أردوغان إلى وطنه خاوي الوفاض من دون أن يحقق حلمه في إسقاط بشار الأسد وإعلان خلافته.

مقامرة ليبيا بعد مغامرة سوريا

قبل أن يسدل أردوغان الستار على مغامراته في سوريا تماماً، بدأ يخوض في غمار مغامرة -أو بأصح العبارة- مقامرة جديدة وعلى أرض عربية أخرى، وهي ليبيا، بعد عقده اتفاقية مع حكومة فايز السراج في طرابلس لتحديد الحدود البحرية الخاصة، وأخرى حول التعاون الأمني بين الطرفين تسمح بإرسال قوات عسكرية إلى الأراضي الليبية، وموافقة البرلمان عليهما في ٢ يناير ٢٠٢٠ بفضل أصوات حزب العدالة والتنمية الذي يشكل الأغلبية في البرلمان.

صعوبة واضحة يواجهها المراقبون في تفسير "الهدف" الرئيس الذي يسعى رجب طيب أردوغان إلى تحقيقه من وراء التدخل العسكري في ليبيا، خاصة بعدما شاهد الجميع أن عكس ما أعلنه هو الذي تحقق في سوريا.

هل يسعى أردوغان إلى الحصول على حصته من الغاز الطبيعي والبتروال الذي تزخر بها الأراضي الليبية؟

أم يهدف إلى إنقاذ حكومة السراج الذي بات مخنوقاً في أعقاب زيادة هجمات قوات الجيش الليبي الوطني بقيادة خليفة حفتر انطلاقاً من التضامن الأيديولوجي الإسلامي أو الإخواني؟

أم يريد استغلال الحرب الدائرة في ليبيا في استنهاض الاقتصاد التركي المنهار من خلال صفقات السلاح مع حكومة السراج؟

أم يرغب في توفير ساحة عمل جديدة للجهاديين والمرترقة في سوريا بعدما باتوا لا يستطيعون أن يقفوا دون حرب، وإرسالهم إلى الأراضي الليبية حتى تسقط مدينة إدلب في يد قوات النظام السوري كما حدث في بقية المدن التي كانت تحت سيطرة المعارضة السورية.

أم يخطط لاستغلال الفراغ السياسي في ليبيا وتأجيج الأزمة هناك إلى أقصى حدودها من أجل ابتزاز دول المنطقة وبلدان العالم وإخضاعها لسياساته الهوجاء أو التستر على ملفات جرائمه التي يلوح بها كل من الولايات المتحدة وروسيا متمثلة في الكشف عن ممتلكاته الشخصية أو تعاونه مع الإرهاب.

أم أنه يعتزم التخلص من قبضة فلاديمير بوتين والتحول من الحاضنة الروسية إلى الحاضنة الأطلسية الغربية مجدداً من خلال الوقوف إلى جانب حكومة السراج المعترف بها دولياً في مواجهة قوات حفتر المدعومة من روسيا، وهذا احتمال ليس ببعيد، كما سنرى عند تطرقنا إلى مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليمانبي.

أم أنه يحاول تمهيد الطريق أمام روسيا في ليبيا أيضاً بعدما لعب الدور ذاته في سوريا، حيث تتبع بوتين كل خطوة خطاها أردوغان في سوريا ثم جنى ثمارها في نهاية المطاف بحيث أجرى مؤخراً زيارة تاريخية إلى دمشق زار خلالها الجامع الأموي مع بشار الأسد، ثم توجه إلى تركيا للقاء أردوغان وكأنه يقول: "أنت -يا أردوغان- عجزت عن إنجاز وعدك بعدما تحديت قبل ٨ سنوات بأنك ستزور الجامع الأموي خلال أشهر بعد إسقاط الأسد، لكن أنا الذي سرقت حلمك وحققته على أرض الواقع!"

أم أنه مقتنع بأنه قادر على إقناع مصر بالجلوس على الطاولة ذاتها من خلال ممارسة الضغوط على خليفة حفتر في ليبيا، بغية إطلاق صفحة جديدة قائمة على العلاقات السلمية مع دول المنطقة من أجل منع انهيار نظامه الذي يحضر سياسياً واقتصادياً، ويرى مصر بمثابة بوابة يمكن أن يحقق هدفه هذا لو اتفق معها سياسياً. لذا ليس من المستبعد أن يكون بين أهداف أردوغان في غزوة ليبيا ابتزاز مصر والدفع بها إلى بدء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مجدداً، حتى يتنفس نظامه السياسي والاقتصادي المخنوق حالياً.

وهناك تصريحات صادرة من المسؤولين الأتراك تدل على إمكانية وجود مثل هذه النية والهدف، مثل التصريحات التي أدلى بها مستشار أردوغان ياسين أقطاي، حيث قال إن عودة العلاقات بين مصر وتركيا لا تقدر بثمن. كما أكد مسؤول آخر أنه ينبغي على تركيا عقد اتفاقية مع مصر مماثلة لاتفاقها مع حكومة السراج.

كل هذه الاحتمالات أو بعضها واردة، ولكن أعتقد أن هدفاً داخلياً يأتي في مقدمة أهداف أردوغان من إرسال الجنود الأتراك أو مرتزقته "الإسلاميين" الذين احتشدوا في سوريا قادمين

من كل أنحاء العالم إلى الأراضي الليبية، ألا وهو تهيئة الأجواء لانقلاب إسلامي في تركيا من أجل إقامة دولة إسلامية على غرار ما حدث في إيران من أجل إنقاذ نفسه وإفشال انقلاب علماني طوراني يستعد له حليفه الحالي عدوه القديم تنظيم أرجنكون. أما الهدف الخارجي لتدخل أردوغان العسكري في ليبيا أعتقد أن بوتين هو الذي سيحققه مثلما حدث في سوريا، حيث اضطر أردوغان، شاء أم أبى، إلى تسليم كل الأراضي التي كانت تحت سيطرة المعارضة السورية إلى بشار الأسد بفضل حليفه بوتين، في حال عدم حصول تطورات مفاجئة تقلب اللعبة رأساً على عقب.

سفينة أردوغان تصل إلى اليابسة

بالتزامن مع انتهاء حكايات النهضة الاقتصادية بعد عام ٢٠١٣ حيث ظهرت فضائح الفساد والرشوة إلى السطح، احتاج أردوغان إلى حكايات جديدة لإطالة عمره في السلطة، وقرر في نفسه الانتقال من مرحلة "الزعيم السياسي الناجح" إلى "القائد العسكري المنتصر".

لقد وصلت حكومة حزب العدالة والتنمية فعلياً إلى نهاية عمرها الافتراضي في ٢٠١٥ على أيدي الأكراد الذين حرموا أردوغان من الحكومة المنفردة وأجبروه على التحالف مع الأحزاب الأخرى، لكنه أعادها إلى حزبه بحيلة "مكافحة الإرهاب"، معلناً الحرب على أكراد تركيا من أجل استقطاب حزب الحركة القومية (الذي يمثل مخلفات الأطلسيين) ليشكل أحد ركائز النظام الحالي في تركيا، إلى جانب تنظيم أرجنكون (الأوراسيين) الذي يشكل حزب الوطن بقيادة دوغو برينجك "الجزء الطافح" من جبل الجليد هذا.

أردوغان كان بحاجة إلى وسيلة غير اعتيادية من أجل الاستمرار على حكومته بعدما لم تعد تجدي الوسائل العادية التقليدية، فوجدها في تدبير انقلاب محكوم عليه بالفشل مع حلفائه "الإسلاميين المتطرفين" و"عناصر الدولة العميقة" المحترفة في الحرب النفسية والحرب غير النظامية.

حقق أردوغان من خلال مؤامرة الانقلاب في ٢٠١٦ انتصاراً عسكرياً داخلياً، واستطاع شحن أنصاره لبرهة من الزمن، لكن لما بدأ يتراجع التأثير الذي خلفه انتصاره المزعوم ضد العسكر احتاج مرة أخرى إلى صناعة انتصارات جديدة ليتواصل نظامه في الداخل، فشن ثلاث عمليات عسكرية في سوريا، حقق بفضل كل منها هدفاً داخلياً.

بفضل موجة القومية التي أثارها العمليتان الأوليان من تلك العمليات الثلاث، وهي "درع الفرات"، و"غصن الزيتون"، و"نبع السلام"، سنّ أردوغان أولاً النظام الرئاسي في تركيا عام ٢٠١٧، ثم نجح في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٨ ليصبح بالفعل "الرئيس" في ظل النظام الرئاسي.

وبعدما خسر بلدية إسطنبول لأسباب داخلية وخارجية، واجه أردوغان بالفعل خطر انهيار نظامه في الداخل، فاحتاج إلى العملية الثالثة وهي عملية "نبع السلام"، آخر عملياته على الأراضي السورية، لكن هذه العملية لم تخلق الطاقة اللازمة لمنع الانشقاقات الداخلية في حزبه، وذلك لأن الانتصارات التي زعم أنه حققها في سوريا، والتي ملأت أشرعته بالرياح "القومية"، تبين أنها وهمية خيالية صرفة بعدما استعادت قوات النظام السوري كل الأراضي من المعارضة السورية بدعم روسيا.

وهذا يعني أن حكايات الانتصارات العسكرية الوهمية هي الأخرى انتهت في سوريا، ليضطر أردوغان هذه المرة إلى خوض مغامرة جديدة على الأراضي الليبية، بحثاً عن انتصارات جديدة لإطالة عمر نظامه المنقول إلى العناية المركزة، غير أنه كان أفضل من يعرف أنه من الصعوبة بمكان أن يقنع الشارع التركي بضرورة التدخل في الصراع الليبي، مما يرجح أنه يتبغي هدفاً داخلياً في الأساس تحت عباءة حماية المصالح الاقتصادية القومية في المنطفة.

وقد ساق عديد من المحللين آراءً مختلفة حول الهدف الداخلي لأردوغان الذي بات في وضع محرج للغاية بعد انشقاق أقرب رجاله إليه وبعد انقطاع "الخرطوم الاقتصادي" الذي كان يموله به عملياته الداخلية والخارجية من خلال مصادر البلديات الكبرى، مثل إسطنبول وأنقرة، لكن لفت انتباهي ما قاله اثنان من الكتاب المرموقين الضليعين فيما يدور في تركيا، وهما رئيس تحرير موقع "خبردار" الإخباري التركي سعيد صفاء والكاتب والباحث المعروف أحمد نسين، حيث نوّها باستعداد أردوغان لتنفيذ انقلاب حقيقي من أجل بناء "دولة الشريعة" في تركيا، بعدما بات ذلك الخيار الوحيد لضمان بقاء نظامه.

ومن المثير أن أحمد نسين المعروف بتوجهاته اليسارية الليبرالية أكد أنه لا يجد أي مبرر منطقي لإرسال أردوغان قوات عسكرية إلى الأراضي الليبية سوى أنه يريد نقل الضباط العلمانيين الذين استخدمهم في تنفيذ الانقلاب المصمم على الفشل من أعضاء تنظيم أركانكون إلى الأراضي الليبية وتوجيه اهتمام الشارع التركي إلى هناك، وذلك تمهيداً لإجراء انقلاب حقيقي يغير به شكل النظام من ألفه إلى يائه.

وهذا هو ما أيده أيضا الكاتب سعيد صفاء الذي يتمتع بعلاقات وطيدة مع جهات مقربة من حكومة حزب العدالة والتنمية وكل الحركات الإسلامية في تركيا، حيث نشر عدة تغريدات استنادًا إلى "مصدره الخاص" الذي وصفه بأنه موظف يتبوأ "مكانة خطيرة" في الجهاز البيروقراطي حاليًا، مؤكّدًا أن كل المعلومات التي زوّد بها مصدره هذا إلى اليوم كانت جميعها متوافقة مع ما حدث في وقت لاحق تمامًا.

قال صفاء في تغريداته على موقع تويتر: "إنهم (أردوغان ودائره الضيقة) أدركوا بصورة لا تدع مجالًا للشك أنهم لن يفوزوا بالانتخابات مرة أخرى، بعدما رأوا المنشقين من حزبهم واستياء أنصارهم من الأوضاع الراهنة في البلاد. فماذا سيكون لو استيقظنا في الأيام القادمة على وقع إعلانهم عن ثورة إسلامية لتأسيس دولة إسلامية تطبق الشريعة على غرار الثورة الإسلامية الإيرانية (من أجل الحفاظ على نظامهم والهروب من المحاكمة)".

ثم تطرق صفا إلى ما سمي "ورشة عمل لتطبيق الشريعة" التي نظمها في يومي ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠٢٠ مركز الدراسات الاستراتيجية المدافعة عن العدالة (ASSAM) بقيادة العميد المستقيل من الجيش عدنان تانري فردي، والذي كان قد بدأت شهرته في الشارع التركي تزداد بعد تعيينه رئيسًا لشركة "صادات" للخدمات الأمنية، ومستشارا أمينيا لأردوغان قبل استقالته من هذا المنصب في مطلع عام ٢٠٢٠، وذلك بمشاركة أسماء وازنة من الجماعات الإسلامية المتطرفة في تركيا، إلى جانب مسؤولين رسميين، وعلى رأسهم رئيس مؤسسة الشؤون الدينية.

وكان المؤتمر الذي عقده المركز في ٢٠١٩ وركز على ضرورة تشكيل برلمانات في جميع الدول الإسلامية، وكذلك استحداث وزارة شؤون الاتحاد الإسلامي وإعلان الكونفدرالية الإسلامية وإعداد مسودة نموذج دستوري لمشروع كونفدرالية الدول الإسلامية بتصديق مجلس إدارة هذا المركز وممثلين عن ١٠٩ مؤسسات مجتمع مدني، ٧٠ منها من تركيا، والباقي من ٢٩ دولة مختلفة.

وقد تقدم البرلمان من صفوف حزب الشعب الجمهوري علي شكر باستجواب أمام البرلمان حول ما دار في هذا المؤتمر، على أن يجيب عليه نائب الرئيس أردوغان فؤاد أوكتاي، مؤكّدًا مخالفة كل النتائج التي توصل إليها المشاركون في المؤتمر لأسس الدولة التركية الواردة في الدستور.

وعودًا إلى تغريدات الكاتب سعيد صفاء، فإنه قال في تغريدته الأخرى: "إنهم (أردوغان ودائرته الضيقة) يناقشون خلف الأبواب المغلقة تلك الاحتمالات التي قد تحدث في حال إعلانهم عن تأسيس دولة الشريعة في تركيا: الثورة الشعبية أو الانقلاب العسكري؛ أو التدخل الدولي؛ وهل لديهم قوة كافية للتغلب على هذه الاحتمالات أم لا".^(١٤٤)

كل البوادر تشير إلى أن تركيا على صفيح ساخن بكل معنى الكلمة، بسبب شخصية فاسدة ماليًا وأخلاقيًا حرقت كل أوراقها ولم يبق أمامه أي مخرج سوى توظيف أقدس الأشياء لبناء دولة إسلامية على العقلية الداعشية أو الإيرانية.

اللقاء الأخير بين أردوغان وأرجنكون

بعد بضعة أيام من مقاله الأول في هذا الصدد، عاد الكاتب أحمد نسين المعروف بتوجهاته "اليسارية الليبرالية" بمقال ثانٍ في ١٥ يناير ٢٠٢٠ وقال إن تركيا قد تشهد انقلابًا جديدًا، وذلك في الوقت الذي لا يزال الضباب يخيم على محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في ١٥ يوليو ٢٠١٦.

في مقاله المنشور بموقع "آرتي جرشك" تحت عنوان: "الصراع بين أرجنكون وأردوغان وحزب الحركة القومية واحتمالية الانقلاب"، قال أحمد نسين: "رائحة انقلاب تملأ الهواء.. تركيا حبلى بانقلاب جديد"، على حد تعبيره.^(١٤٥)

نوّه نسين بأن تركيا قد تكون في الأيام القادمة مسرحًا للمواجهة الأخيرة بين فريقي أردوغان وأرجنكون بعد تحالفٍ استمر حوالي عقدٍ من الزمن.

الكاتب أحمد نسين أعاد للأذهان الأيام التي كان أردوغان فيها "ديمقراطيًا"، مشيرًا إلى أنه أقدم على تغيير كثير من القوانين لسدّ الطرق المؤدية إلى انقلاب عسكري، ثم أضاف قائلاً: "أهمّ القوانين التي ألغها أردوغان في عام ٢٠١٠ لمنع حدوث أي انقلاب جديد في البلاد هو ما يتعلق بما سمي بـ"بروتوكول أماسيا"، أي "بروتوكول التضامن بين الشرطة العسكرية والأمن العام". لكن في خطوة مثيرة للغرابة والشبهات، مرّر البرلمان هذا البروتوكول مجددًا، في ١٣ يوليو ٢٠١٦، أي قبل يومين من الانقلاب، بدعم نواب الحزب الحاكم.

والأكثر غرابة من هذا أن أردوغان صدق على عودة هذا البروتوكول "الذي يجهّز الأجواء للانقلابات"، بحسب تعبير أردوغان نفسه، بعد يوم واحد فقط من الموافقة البرلمانية، وقبل

يوم واحد مما سمي بـ"محاولة الانقلاب الفاشلة" في ١٥ يوليو ٢٠١٦. والخطورة تكمن في أن هذا البروتوكول يسمح لقادة الوحدات العسكرية بتنفيذ عمليات في المدن دون انتظار قرار من الوالي والقاضي. وبدخوله إلى حيز التنفيذ مجددًا، بات بإمكان قادة الوحدات العسكرية القيام بعمليات في داخل المدن من دون الحصول على إذن مسبق من والي المدينة والمحكمة بعد أن كان ذلك ضروريًا. وهو الأمر الذي يكشف أن تحالف أردوغان و"أرجنكون" المتوغل في المؤسسة العسكرية فتح أبواب الثكنات العسكرية ليخرج الجنود إلى الشوارع بحجة التصدي لهجمات إرهابية في ليلة الانقلاب، ليتشكل انطباع في الأذهان وكأن هناك انقلابًا عسكريًا حقيقيًا. ولو لم يتم تمرير هذا البروتوكول من البرلمان لرفض الجنود أوامر قادتهم المتواطئين مع الحكومة بالخروج من ثكناتهم بحجة بلاغ عن هجوم إرهابي كبير.

لذلك نرى أن الكاتب نسين يعلق على تمرير هذا البروتوكول مجددًا قائلاً: "نعم، أن أردوغان ألقى هذا البروتوكول، لكنه أعاده مرة أخرى ونشر القرار المصدق عليه من قبله في الجريدة الرسمية قبل يوم واحد من ١٥ يوليو ٢٠١٦، ومن ثم نفذ مع حليفه أرجنكون انقلابهما المضاد لانقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦ الذي كانا على علم به مسبقًا".

وذكر نسين بأنه سبق أن أكد أن قضية تنظيم أرجنكون ستغلق، وأن أعضائه من العسكريين والمدنيين سيحصلون على البراءة من المحكمة، مرجعًا سبب ذلك إلى أن الأحزاب "البرجوازية"، مثل حزب العدالة والتنمية، لا يمكنها مكافحة الدولة العميقة، وإنما حكومة يسارية ليبرالية يمكنها مناصرة هذا الكيان، بحسب رأيه.

وتابع نسين، الذي هو الابن الأصغر لـ"عزيز نسين" الذي يعتبر من أفضل كتاب الكوميديا السوداء في العالم أو ما يسمى بالقصص المضحكة المبكية، أن ثلاث فئات في تركيا باتوا الآن على صفيح ساخن، وينتظرون بقلق كبير وحذر شديد، ثم ذكرها تلك الفئات قائلاً: "الفئة الأولى هي فريق أردوغان، حيث يرتعدون رعبًا من مبادرة أرجنكون إلى الإطاحة بهم من خلال انقلاب. في حين أن الفئة الثانية هي مجموعة أرجنكون، وهم كذلك في حالة حذر وحيطة بالغة مخافة إقبال أردوغان على الانقلاب ضدهم. أما الفئة الثالثة فهي نحن (أي الشعب)، إذ نحن من ندفع الثمن دائمًا بغض النظر عمّن سيفوز بهذه المعركة".

تطرق نسين أيضًا إلى إرسال أردوغان عناصر شركة "صادات" الأمنية المؤسسة من قبل مستشاره السابق الضابط المستقيل من الجيش عدنان تانري فردي إلى ليبيا، ثم نقل من

أردوغان قوله الخطير من الناحية السياسية والقانونية: "لقد بدأنا مرحلة جديدة لن تتمكن معها من توفير الأمن الخارجي لمدننا من خلال الأسوار والخنادق، والحفاظ على نظامنا داخل تلك المدن عن طريق قوات تنفيذ القانون!"

واصل نسين بعد ذلك قائلاً: "ليس هذا فحسب، فإن رئيس مجلس إدارة جمعية الوحدة الوطنية عمر أوندر خبردار، وهو شخصية مقربة جداً من أردوغان، قال في صفحته على موقع فيسبوك: الأرض ستتهتز عندما سنثور جميعاً. إننا نستعد في العمق، ولن يبقى حينها أحد في مكانه وموقعه الحالي".

وأكد نسين أن إصرار أردوغان على دخول الأراضي السورية من خلال العملية الجديدة "نبح السلام" واستقباله آلاف المقاتلين التابعين للجيش السوري الحر إلى تركيا يحمل دلالة خاصة، معقّباً بقوله: "كل هذه المجموعات السورية المسلحة دربتها شركة صادات الأمنية التابعة للضابط عدنان تانري فردي.. بمعنى أن هذه المجموعات طوع أمر أردوغان، وبعبارة أخرى أن أردوغان حول هذه القوات المسلحة إلى جيش وطني تركي جديد"، بعد القضاء على الجيش الوطني الحقيقي السابق من خلال تدبير الانقلاب المصمم على الفشل.

وكان الكاتب ذاته صرح في مقاله السابق أنه لا يجد أي مبرر منطقي لإرسال أردوغان قوات عسكرية إلى الأراضي الليبية سوى أنه يريد نقل ضباط تنظيم أركانكون الذين استخدمهم في تنفيذ انقلاب ٢٠١٦ إلى ليبيا من أجل إضعافه في الداخل والإقدام على إجراء انقلاب حقيقي من خلال جيشه الموازي المكون من الجهاديين السوريين والأترك يغير به شكل النظام من ألفه إلى يائه.

الخلفية التاريخية للصراع والتحالف بين أردوغان وأركانكون

يذكر أن الأمن التركي عشر يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٧ على قنابل يدوية و متفجرات في منزل بحي عمرانية في إسطنبول، ثم انطلقت في ١٢ يونيو ٢٠٠٧ عمليات وتحقيقات أمنية حول أنشطة الدولة العمية في البلاد، حتى تحولت تلك التحقيقات إلى قضية تحت اسم "قضية تنظيم أركانكون الإرهابي" في ٢٥ يوليو ٢٠٠٨.

وكشفت التحقيقات المتتالية في إطار هذه القضية أن هذا التنظيم الموالي للمعسكر الأوراسي تشكل في كل من المؤسسة العسكرية وكل مجالات الحياة المدنية، وارتكب منذ سبعينات القرن الماضي جرائم لا تعد ولا تحصى، مثل نظيره الأطلسي تنظيم غلاديو

من قبله، وأنهما من يقفان وراء الانقلابات العسكرية الأربعة والصراعات المسلحة بين اليمينيين واليساريين والأكراد والأتراك وأحداث الشغب بين السنة والعلويين التي سبقت تلك الانقلابات لتبريرها، إلا أن التنظيمين لم يخضعا لأي محاسبة قانونية حقيقية حتى تاريخ ٢٠٠٧.

أبدت حكومة أردوغان في سنواتها الأولى إرادة صارمة في قضية أرجنكون، ووقفت إلى جانب الموظفين الأمنيين والمدعين العامين والقضاة الذين واصلوا الكشف عن أذرع هذا الأخطبوط رغم كل أنواع التهديدات، لدرجة أن أردوغان وصف نفسه بـ"أنا محقق قضية أرجنكون" وطالب باحترام جميع أعضاء القضاء الذين أشرفوا على عملية "الأيدي النظيفة" في تركيا كما جرت في إيطاليا ضد تنظيم غلاديو، على حد تعبيره.

استمرت التحقيقات والقضايا الخاصة بالدولة العميقة بشقيها الأتلسي والأوراسي حتى عام ٢٠١٣، بفضل الشجعان من البيروقراطيين في أجهزة الأمن والقضاء، وتكشفت حقائق مذهلة سلطت الأضواء على الجوانب المظلمة من تاريخ تركيا الحديث. غير أن مرحلة وعملية تطهير الدولة من الكيانات العميقة المارقة لم تكتمل عقب انتهاء التحالف بين ثلاثية السلطة السياسية والجهاز البيروقراطي والمجتمع المدني التي تشكلت في العقد الأول من حكم أردوغان، لتبدأ بعده مرحلة عكسية خسرت تركيا خلالها كل المكتسبات التي حققتها طيلة تاريخها وليس فقط المكتسبات التي تحققت في عهد أردوغان، وعلى رأسها "القانونية" و"الشرعية" في السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء.

تحالف أردوغان مع القوى الديمقراطية انتهى بالتزامن مع ظهور فضائح الفساد والرشوة في ٢٠١٣، ليتجه بعد ذلك إلى عقد تحالف "مؤقت" مع عدويه القديمين تنظيمي غلاديو، متمثلاً في حزب الحركة القومية، وأرجنكون، متمثلاً في حزب الوطن. وحاول أن يبرر تراجعهم عن كل تصريحاته ومواقفه السابقة من تنظيم أرجنكون من خلال الزعم: "إن الكيان الموازي خدعني بشأن قضية أرجنكون"، في إشارة منه إلى حركة الخدمة. ثم بدأ بإقالة ضباط الشرطة والقضاة الذين كشفوا ملفات الفساد والرشوة، بتهمة انتمائهم إلى "الكيان الموازي"، وعين بدلاً منهم عناصر من الموالين له أو المتحالفين معه من بقايا عناصر غلاديو الأتلسي أرجنكون الأوراسي، والإسلاميين الموالين لإيران، في مؤسسات الدولة، ثم أعاد هيكلة مجلس القضاء الأعلى الذي ألغى على إثرها المحاكم الجنائية العاملة في البلاد منذ عقود، وأسس بدلاً منها

محاكم أسماها "محاكم الصلح الجزائية". بعد ذلك أغلق القضاء ومدعو العموم المعينون في هذه المحاكم كل ملفات الفساد والرشوة المتعلقة بالحكومة؛ وفي المقابل فتحوا تحقيقات مضادة انتهت باعتقال كل ضباط الشرطة والقضاة المقالين من وظائفهم ممن أشرفوا على تحقيقات الفساد والرشوة، بل طالت حتى كل من يمكن ألا يتجاوز عن هذه الملفات إذا أوكلت إليهم من أعضاء الأمن والقضاء.

وبداية من عام ٢٠١٤ بدأ جهاز القضاء الجديد يخلي سبيل جنرالات أرجنكون وغلاديو الذين كانوا قيد المحاكمة، رغم أن القرارات الصادرة بحقهم وافقت عليها كل من المحكمة الدستورية والمحكمة العليا ومجلس الدولة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد تدمر أردوغان لاحقاً من هؤلاء الجنرالات لعدم تقديمهم الشكر له رغم خروجهم من السجن بفضله. كما صدرت قرارات بإيقاف ملاحقة المتهمين في كل من قضيتي الفساد والرشوة إلى جانب إيقاف التحقيقات الخاصة بمنظمة تحت اسم "جيش السلام والتوحيد والقدس" العامل في تركيا كامتداد للحرس الثوري الإيراني.

بعد هيكلة أردوغان لهذه القطاعات المختلفة في الدولة من خلال عملية الإحلال والتبديل التي بسطت نفوذه على السلطة القضائية وجهاز الأمن والاستخبارات، قاد حملة انتقامية واسعة النطاق استهدفت كل أعضاء الأمن والقضاء والبيروقراطيين المشاركين في تلك القضايا الثلاث، أي قضية الفساد الخاصة برجال أردوغان، وقضية أرجنكون الخاصة بالدولة العميقة وقضية السلام والتوحيد الخاصة بالتجسس الإيراني في تركيا، وبدأ يقدم الكيان الموازي مسئولاً عن كل جريمة وقعت في الماضي، حيث حملة كل الجرائم التي ارتكبتها قديماً تنظيم غلاديو وأرجنكون طيلة تاريخ الجمهورية، زاعماً أن الكيان الموازي من كان يدير ما يسمى بالدولة العميقة والتنظيمات الإرهابية بما فيها حزب العمال الكردستاني وداعش! لكن هذه الحملات لم تقتصر على موظفي القطاع العام فقط بل امتدت لتشمل القطاع الخاص أيضاً، لتصل إلى أوجها بعد فصل واعتقال أكثر من ٢٠٠ ألف شخص عقب حالة الطوارئ التي أعلنتها أردوغان بحجة التصدي لانقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٥.

وتشهد تركيا في السنوات الأخيرة تطورات تدل على أن التحالف الذي عقد بين أردوغان والدولة العميقة بجناحيها غلاديو الأطلسي وأرجنكون الأوراسي بعد فضح وقائع الفساد والرشوة في ٢٥/١٧ ديسمبر ٢٠١٣، بدأ يتصدع؛ ذلك لأن هاتين الطائفتين لا تريدان لأردوغان

أن يسيطر على جميع السلطات في البلاد وتكون الكلمة الأخيرة له في كل صغيرة وكبيرة. كما أن الطائفتين فريق لا يثقون في أردوغان، بل يفكرون أنه من الممكن أن يتخلى عنهم حينما يتقن أنه بات الأقوى وصار مالك زمام كل شيء.

الأمر نفسه ينطبق على أردوغان، إذ هو الآخر الذي لا يأمن جانب الدولة العميقة، حيث يعرف أنه كان المسؤول السياسي في قضية أرجنكون، وأن الأخير سينتقم منه عاجلاً أم آجلاً، كما انتقم من أعضاء الأمن والقضاء في الجهاز البيروقراطي بالعمليات التي نفذوها بالتعاون مع أردوغان بعد ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠.

"خرجنا من السجن كالسيوف المستتلة من أغمادها، وسندمّر من يقسمون تركيا وسنؤسس حكم من سيوحّدونها.. سندمّر حكم أنصار أردوغان وعبد الله جول وفتح الله كولن!"

هكذا كان قال زعيم حزب الوطن دوغو برينجك عندما خرج من السجن في ٢٠١٤ مع زملائه بعد قضاء نحو أربع سنوات في إطار تحقيقات تنظيم أرجنكون التي سبق أن لعب أردوغان دوراً ملحوظاً في تهмиشها وتقليم أظافرهما عندما كان رئيس الوزراء.

لو كان هذا التهديد صادراً من شخص لا تتجاوز نسبة دعم حزبه ١٪ لطيناه وما أولينا له أي أهمية، لكنه صادر من شخص هو بمثابة "المتحدث" باسم هذه الحكومة السرية، التي تحكم تركيا منذ سقوط الدولة العثمانية وتأسيس الجمهورية الحديثة "من وراء الستار"، وتوجه الحكومات المدنية، سواء كانت يسارية أو يمينية أو محافظة، نحو أهدافها، بأساليب الحرب النفسية وعمليات خرق العقول بمهارة فذة.

يبدو أن تنظيم أرجنكون بدأ يعتقد أنه انتهى من تطبيق القسم الأول من "خطة القضاء على حركة الخدمة وحزب العدالة والتنمية"، التي أعدها العقيد في شعبة الحرب النفسية دورسون جيجك، بتعليمات من رئيس هيئة الأركان العامة في تلك الفترة إيلكار باشبوغ، الذين حكم عليهما في إطار تحقيقات أرجنكون ثم خرجا من السجن مثل الآخرين من أعضاء التنظيم بعد تحالفهم مع أردوغان، وجاء الدور على القسم الثاني منها، وهو القضاء على حزب العدالة والتنمية ذاته. فشعار "إزالة التآكل الهيكلية" أو "الرهق الهيكلية" الذي يرفعه أردوغان منذ عام ٢٠١٧ يستهدف تصميم البيت الداخلي لحزب العدالة والتنمية. فبعد أن قام أرجنكون بتشذيب الأشجار المحيطة به، من أمثال عبد الله جول وأحمد داود أوغلو وبولند آرينج وحسين جليك وعلي باباجان وغيرهم، وزرع أماكنهم رجاله في صورة مستشارين، حتى جعله

"الرجل الأوحده المسيطر عليه"، يفعل ما يؤمر، أعلن حرباً علنية على ما تبقى من مؤسسي الحزب. وليس أدل على ذلك من الحملات التي أطلقها في ٢٠١٧ والتي حصدت رؤوس كل من رؤساء البلديات الكبرى إسطنبول وبورصا وأنقرة وباليسكير ونيغدا وغيرها، بالإضافة إلى تغيير معظم رؤساء الحزب في المدن المختلفة.

وكذلك نرى أن حليف أردوغان القومي، رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي، الذي يقف إلى جانب أرجنكون في هذه المعادلة، يصول ويجول ويطالب أردوغان بالكشف عن "الذراع السياسية" لما سماه منظمة فتح الله كولن، وإعلان أسماء حوالي ٨٠ نائباً برلمانياً من صفوف حزب العدالة والتنمية يُتهمون باستخدام تطبيق بايلوك المزعوم بأنه وسيلة تواصل الانقلابيين، في خطوة تدل على تحريك أرجنكون عناصره لتضييق الخناق على أردوغان نفسه.

أنصار أردوغان ومن يعتبرون أنفسهم "إسلاميين" بدؤوا يدركون أن العمليات التي نفذها أرجنكون حتى اليوم عبر حصار طرقاته أردوغان ضد حركة الخدمة بدأت ترتد عليهم بصورة صارخة، ويعبرون عن انزعاجهم من ذلك بعبارات هزيلة خوفاً من غضب أردوغان. فعقب إقالة أردوغان من دون سبب ظاهر رؤساء البلديات الكبرى، زاد بشكل ملحوظ عدد الكتاب والصحفيين الذين "يبكون" على ما فرطوا في هذا الأمر! ولعل ما قاله طه أون؛ الكاتب "المشغوف" بأردوغان، والذي وصفه بـ"زعيم القرن" من أن "جميع المسلمين الذين وقفوا إلى جانب أردوغان في وجه مزاعم فضائح الفساد والرشوة في ٢٥/١٧ ديسمبر ٢٠١٣ وانقلاب ١٥ يونيو ٢٠١٦ يتعرضون اليوم للتصفية، فانتبهوا ولاحظوا اللعبة والمؤامرة!" يعكس "النفسية" أو الشعور بـ"خيبة الأمل" التي تسيطر على الحارة الإسلامية أو الأردوغانية.

دوغو برينجك يجول ويصول اليوم في كل مكان مثل قائد منتصر، بجدارية، ويعلن أنهم، أي أرجنكون، من وضعوا "مشروع القضاء على حركة الخدمة" وليس حزب العدالة وأردوغان، ويؤكد أن هدفهم هو القضاء على كل الجماعات الإسلامية أصلاً، بعد أن كانت أولويتهم القضاء على حركة الخدمة، وأن العمليات الأمنية ضد الخدمة ومؤسساتها التعليمية والخيرية في الداخل والخارج، يتم تنفيذها في إطار البرنامج الذي وضعوه، ويصرخ بأعلى صوته أن أردوغان هو الذي انضم إلى صفهم في مسألة فتح الله كولن، وهو الذي تبني برنامجهم في هذا الصدد وليسوا هم من ذهبوا إليه وتبنوا برنامجه، لكن أردوغان لا يستطيع أن ينسب بينة شفة عليهم، رغم أنه يرد على كل صغيرة وكبيرة، ويعتقل كل من أطال لسانه إليه من الكتاب والصحفيين.

واليوم بات أردوغان "وحيداً" في القمة وجهاً لوجه مع من استخدموه في تصفية حركة الخدمة وحزبه العدالة والتنمية، وليس من المستبعد أن يكون لقمة ساعة لوحش أرجنكون الجائع في الشهور القادمة، وقد يواجه المحاكمة بتهمة الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن وحبسه بموجب القوانين التي أصدرها وطبقها هو على غيره من الأبرياء حتى اللحظة!

ولا أشك أن المخلصين من "الإسلاميين" الذين سكتوا على ظلم أردوغان تحت ستار مكافحة "الكيان الموازي" سيقولون عندئذٍ حسرةً وندامةً: "أكلنا يوم أكل الثور الأبيض!"

وبما أننا كشعب لا نملك أي وسيلة للتدخل في هذه المعركة المتوقعة بين المتواطئين المجرمين الذين حولوا تركيا، ومعها المنطقة، إلى جحيم، فليس لنا إلا أن نقول: "اللهم سلط الظالمين على الظالمين وأخرجنا من بينهم سالمين!"

زعيم المعارضة التركية: بوتين يحدد سياسة أردوغان الخارجية!

اعتبر كمال كليجدار أوغلو، رئيس حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة في تركيا، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ذا العلاقات المثيرة مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، هو من يحدد سياسة تركيا الخارجية.

انتقد زعيم الحزب الجمهوري تدخلات حكومة حزب العدالة والتنمية في كل من سوريا وليبيا، وقال في مؤتمر صحفي عقده في مقر حزبه بالعاصمة أنقرة: "لقد نصحننا الحكومة بأن تصبح صانع سلام في ليبيا، لأن لدينا صلة تاريخية مع شعبها، لكن الحكومة قالت إنها تتعامل فقط مع الحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. لكن لما دعا بوتين أردوغان إلى طاولة المفاوضات هرع إلى الجلوس مع الجنرال خليفة حفتر"، على الرغم من أنه سبق أن وصفه بـ"الإرهابي" و"الانقلابي".

وأعاد كليجدار أوغلو للأذهان أنهم اقترحوا في وقت سابق عقد مؤتمر إقليمي لإقامة السلام في سوريا التي تشهد حرباً أهلية منذ سنوات، ثم استدرك قائلاً: "لكنهم (حكومة أردوغان) رفضوا ذلك. غير أننا رأيناهم في وقت لاحق قد عقدوا اجتماعات أستانا حول سوريا بناءً على طلب من بوتين!"

وفي السياق ذاته، قالت الباحثة الأكاديمية المصرية المتخصصة في الشؤون والعلاقات الدولية منى سليمان إن الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان يعترمان استمرار التنسيق والتعاون بينهما في الملف الليبي وتطبيق السيناريو السوري عليه أيضاً.

جاء ذلك في مقال كتبه الباحثة منى سليمان ونشره موقع "زمان التركية" في ٢٠ يناير ٢٠٢٠ عقب انتهاء قمة برلين حول الأزمة الليبية دون التوصل إلى تسوية ملموسة المعالم، مع التأكيد على ضرورة التفاوض السياسي بين طرفي الصراع قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وحكومة فايز السراج في العاصمة طرابلس.

وزعمت الباحثة أن التعاون الروسي التركي في الملف الليبي بعد الملف السوري يعزز التعاون الاستراتيجي بينهما الآخذ في التطور والنمو ويثير القلق الأمريكي وعديداً من دول الجوار الليبي.

وقد حاولت الباحثة الحصول على أجوبة على مجموعة من الأسئلة التي طرحتها هي خلال مقالها، منها: "هل سينسق بوتين وأردوغان في الملف الليبي كما حدث بالملف السوري؟ وهل سينجحان في إقناع الأطراف الليبية المتصارعة بوقف إطلاق النار، كما حدث بالملف السوري خلال السنوات الثلاث الماضية؟ وهل ستقبل دول الجوار الليبي وشرق المتوسط والاتحاد الأوروبي أن تنفرد موسكو وأنقرة بصوغ الحل النهائي للأزمة التي تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي لهذه الدول؟"

واعتبرت الباحثة سليمان أن تدشين خط الغاز / السيل التركي، القادر على نقل ٣١,٥ مليارات متر مكعب من الغاز الروسي سنوياً لدول جنوب أوروبا، ربط أمن الطاقة للدول الأوروبية بموسكو وأنقرة، حيث حقق أردوغان حلمه بمرور الغاز الروسي للدول الأوروبية عبر الأراضي التركية، مشددة على أن بوتين وأردوغان قد عززا تعاونهما الإستراتيجي في ملف جديد يربط مصالحهما ببعض.

وفي محاولة لتصوير المشهد الراهن بين القوى المتصارعة في ليبيا، وعقد مقارنة بينه وبين ما كان في سوريا، قالت الباحثة منى سليمان: "هنا نجد تقاطعات عدة بين الدور التركي الروسي في ليبيا مع نظيره السوري، فثمة طرفان متصارعان يتلقيان دعماً خارجياً، وأحدهما يحقق تقدماً ميدانياً كبيراً، فضلاً عن الأزمات الإنسانية المتفاقمة. ولذا اعتقد بوتين - أردوغان أنه في مقدورهما تكرار التعاون الاستراتيجي بينهما لوقف إطلاق النار بليبيا، ثم البدء في مسار سياسي يشرفان عليه كمسار الآستانة بسوريا".

الباحثة منى سليمان عزت الاهتمام الروسي المتصاعد بالملف الليبي إلى أن موسكو تعتبر الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي، وكانت حليفاً لليبيا ومصدر تسليحها الأول على مدى

عقود، كما أنها تسعى اليوم لتعزيز موقعها كقطب دولي قوي يستعيد أماكن تمرّكه في عدة أقاليم كالشرق الأوسط، لافتة إلى أن الانخراط الروسي في الملف الليبي يعزز نفوذ موسكو الإقليمي والدولي؛ في حين أنها أرجعت سبب اهتمام أردوغان بالملف الليبي إلى رغبته في تعزيز نفوذه مع جماعات الإسلام السياسي في شمال أفريقيا، لاسيما بعد فوز حركة "النهضة" التابعة لجماعة الإخوان المسلمين في تونس.

واختتمت الباحثة المصرية منى سليمان مقالها قائلة: "مما سبق، نجد أن أردوغان- بوتين يعزّمان استمرار التنسيق والتعاون بينهما في الملف الليبي وتطبيق السيناريو السوري عليه، ورغم أن البيان الختامي لمؤتمر برلين أكد على ضرورة وقف أي تدخلات خارجية لدعم طرفي الصراع لأن الملف الليبي أصبح مصدر تهديد للأمن والسلم الدوليين، إلا أن أردوغان لن يوقف دعمه للمليشيات المسلحة قبل تحقيق هدفه الرئيسي وهو نقل المسلحين من إدلب لطرابلس، والمشاركة بالتنقيب عن الغاز بشرق المتوسط، وطرح تركيا كطرف في حل التسوية النهائية للملف الليبي، مما يمثل تحدياً للمجتمع الدولي الذي يعجز عن ردع الطموحات الأردوغانية المخالفة للقانون والأعراف الدولية"، على حد تعبيرها.

يذكر أن اجتماع برلين حول الأزمة الليبية في ٢٠ يناير ٢٠٢٠ انفضّ دون توصل زعماء العالم والمنطقة إلى خارطة طريق واضحة المعالم الكفيلة بإنهاء الحرب الأهلية في ليبيا، إن استثنينا الاتفاق على جلوس ٥ مسؤولين من طرفي الصراع في ليبيا على مائدة التفاوض، تحت تنسيق منظمة الأمم المتحدة، في مدينة جنيف السويسرية.

في إطار تعليقه على مغادرة الرئيس أردوغان اجتماع برلين مبكراً، أرجع المحلل السياسي التركي كريم هاص الحاصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة موسكو الحكومية السبب إلى استيائه من المواد التي تقرر في الاجتماع ونصّت على حل الميليشيا المسلحة في ليبيا والإقلاع عن تسليحها، وضرورة الاتباع الكامل لحظر السلاح المفروض على ليبيا، بالإضافة إلى نقل الجنود المرتزقة، وذلك عبر تغريدة نشرها على حسابه الشخصي في تويتر.

وكان أردوغان حذر -أو بعبارة أصح- هدد أوروبا قبيل انعقاد المؤتمر بـ ٢٤ ساعة من أنها قد تواجه تهديدات جديدة من المنظمات الإرهابية إذا سقطت الحكومة الليبية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في طرابلس.

ففي مقال نشره أردوغان بمجلة *politico* عشية "مؤتمر السلام في ليبيا"، قال أردوغان: إن فشل الاتحاد الأوروبي في دعم حكومة الوفاق الوطني بشكل كافٍ سيكون "خيانة لقيمتها الأساسية، بما في ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان".

وكذلك هدد أردوغان قائلاً: "ستواجه أوروبا مجموعة جديدة من المشاكل والتهديدات إذا سقطت الحكومة الليبية الشرعية.. سوف تجد المنظمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة، التي تعرضت لهزيمة عسكرية في سوريا والعراق، أرضاً خصبة في ليبيا للعودة"، على حد تعبيره.

وكانت تركيا وروسيا أطلقت مبادرة مشتركة في الأسبوع المنصرم من أجل التوصل إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار بين طرفي الصراع في ليبيا، لكن حفر ترك المحادثات وغادر موسكو متوجّهاً إلى ليبيا، بسبب اعتراضه على تركيا كراعية للمفاوضات السياسية التي كان من المفترض أن تجري مع حكومة فايز السراج.

خطوة حفر أثارت غضب أردوغان ودفعته إلى العودة لتهديداته المعهودة، حيث اتهمه بالفرار من طاولة مفاوضات السلام، وهدده بأنه سيلقنه درساً قاسياً إذا عاد إلى بلاده واستأنف القتال مجدداً ضد قوات حكومة السراج، وأضاف: "ترك ليبيا تحت رحمة أحد أمراء الحرب سيكون خطأ تاريخياً"، على حد قوله.

كل المؤشرات تدل على أن نتائج قمة برلين لم ترض بل أزعجت الرئيس أردوغان، الأمر الذي يثير تساؤلات حول الموقف الذي سيتخذه في الفترة المقبلة. فهل سيعود إلى عاداته السابقة أو سيرته السابقة ليهدد دول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص بتصدير الإرهاب وفتح البوابات الحدودية أمام اللاجئين ليتدفقوا إلى القارة العجوز مثلما فعل في الأزمة السورية.

فهل ستستمر دول العالم على موقفها الهزيل أمام تهديدات أردوغان هذه أم أنها ستتخذ هذه المرة مواقف حاسمة نظراً لضخامة مصالحها في ليبيا المتمثلة في الغاز والنفط!

مقتل سليمان وقرار أردوغان الأصعب

لا شك أن مقتل قائد الحرس الثوري الإيراني السابق قاسم سليمان في غارة جوية أمريكية سيأخذ موقعه في صدارة الأحداث العظيمة التي شهدتها عام ٢٠٢٠. وفيما يلي المقال الذي كتبه الباحث والأكاديمي التركي المعروف علي آغجاكولو بسبب أنه يقدم نظرة كلية

لمقتل سليمانى ونتائجه المحتملة على الموازنة الحالية في المنطقة وعلى خيارات الرئيس أردوغان بين الغرب والشرق بوجه أخص: (١٤٦)

يمكن اعتبار قتل الجنرال قاسم سليمانى من قبل الولايات المتحدة من أخطر وأكبر الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط وأثرت على تركيا منذ إقبال الأخيرة على إسقاط طائرة حربية روسية في عام ٢٠١٥.

وعند النظر إلى مبررات الطرفين، يتبين حتماً أن مبررات الولايات المتحدة أقوى بكثير من مبررات تركيا لإسقاط الطائرة الروسية. فقد كانت السفارة الأمريكية في بغداد، التي تتمتع بالحصانة مثل كل السفارات في العالم، تعرضت لمداهمةٍ نظمتها الميليشيا التي يسيطر عليها سليمانى وأضرمت النار في مبنى السفارة، الأمر الذي أضف صدمة جديدة إلى قائمة صدمات الولايات المتحدة التي تتعرض لها جراء مداهمات سفاراتها.

كان الهجوم الآخر الذي نفذته مجموعة مسلحة على القنصلية الأمريكية بمدينة بنغازي في ليبيا عام ٢٠١٢ أسفر عن مقتل سفير واشنطن في ليبيا كريستوفر ستيفنز وثلاثة موظفين قنصليين آخرين. وقد تم استخدام هذا الحدث باعتباره ورقة رابحة ضد هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية آنذاك، عندما خاضت في غمار الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٦ من صفوف الديمقراطيين.

أما المداهمة الأكثر صدمة فقد حدثت في طهران عام ١٩٧٩؛ ففي ٤ نوفمبر ١٩٧٩ أقدم مجموعة من الطلاب المحتجين على لجوء الشاه الإيراني إلى الولايات المتحدة بعد الثورة الإسلامية في إيران على اقتحام السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز ٥٢ شخصاً من طاقم السفارة، مطالبين بتسليم الشاه وإلغاء تجميد الأصول الإيرانية في الولايات المتحدة.

الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، الذي نفذ عملية إنقاذ فاشلة خلال أزمة الرهائن التي استمرت ٤٤٤ يوماً، لم يتمكن من إدارة أزمة الرهائن في إيران جيداً لترك مقعده إلى رونالد ريغان في الانتخابات المقبلة.

ثم كاد الرئيس الحالي دونالد ترامب أن يواجه خطر الوقوع في الموقف المحرج ذاته الذي وقع فيه أسلافه كارتر أو أوباما الذي ينتقده كثيراً. لكنه أظهر أنه لا يريد أن يشارك الرؤساء الأمريكيين السابقين نفس المصير من خلال القضاء على سليمانى الذي اعتبره

مسؤولاً عن اقتحام السفارة، وذلك قبيل انعقاد جلسة مجلس الشيوخ من أجل نقاش قضية عزله من منصبه.

يمكن القول بأن مقتل سليمان في نوفمبر قد دمر "الواقعية السياسية الفعلية" التي سعت كل من إيران وتركيا إلى إقامتها في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تدمير الباراداييم والخطاب الذين طورهما أردوغان ضد الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي الناتو. لقد انهار العمود الأساسي من رصيف الميناء وانكسر الكثير من ألواح. لذا ينبغي أن نتوقع أنه لن يكون أي شيء في هذه الجغرافيا كما كان من قبل.

حسناً فما هي "الواقعية السياسية الفعلية" التي حاولت إيران وتركيا إنشائها في الشرق الأوسط؟

يمكن أن نعرف أهم ركائز أو دعائم هذه السياسة بأنها "تطويق إسرائيل وعزلها". كانت إيران قد حاصرت إسرائيل عبر لبنان وسوريا من خلال المنظمات الشيعية مثل حزب الله وفيلق القدس لتشكيل بذلك تهديداً دائماً موجهاً إليها من الشمال والغرب معاً. في حين أن تركيا كانت تسعى لتصنع تهديداً مستمراً يجثم مثل كابوس على إسرائيل من خلال منظمات سنية من قبيل داعش وحركة حماس. علاوة على ذلك، فإن هذا التهديد لن يتوجه إلى إسرائيل من الشمال فحسب، بل من الشرق والجنوب أيضاً.

وعلى الرغم من أن حزب الله وداعش يقانلان بعضهما البعض في سوريا، لكن من المحتمل دائماً أن يبادر هذان الشقيقان العدوان إلى التحالف ضد إسرائيل التي يصفانها بـ"العدو المشترك". ومن المعروف أن هناك تحالفاً بين حركة حماس "السنية" وحزب الله "الشيعي". رسالة التعزية التي أصدرتها حركة حماس والجهاد الإسلامي بحق سليمان من علامات هذا التحالف. لذا فإن مقتل كل من زعيم داعش، أبو بكر البغدادي، في نهاية شهر أكتوبر من العام الماضي، والآن قاسم سليمان، وجه ضربة لمعادلة التهديد المستمر الموجهة ضد إسرائيل.

أعتقد أن القضية الكردية هي القضية الأخرى التي تتفق عليها كل من تركيا وإيران؛ حيث أن نظرتهم إلى الأكراد وسياساتهم تجاههم متشابهة للغاية، وتطبق كل منهما سياسات الاستيعاب ضدهم، وترى أن جهود الأكراد في العراق وسوريا للحصول على إدارة مستقلة أو ذاتية تشكل خطراً على بقائهما.

وقد لاحظنا التنفيذ الفعلي لهذه النظرة والسياسة في الاستفتاء الذي أجري على الاستقلال في كردستان العراق. فبعد مطلب زعيم كردستان العراق مسعود بارزاني بالاستقلال في سبتمبر ٢٠١٧، هاجمت الميليشيا الشيعية "الحشد الشعبي" والجيش العراقي مدينة كركوك في كردستان، ونزعتها من الأكراد. وكان هذا الهجوم أول تحالف علني بين تركيا والحشد الشعبي.

ولا شك أن توجه الولايات المتحدة لقتل قادة المنظمات التي تقوم بدور "القاتل المأجور" لحساب إيران وتركيا في مكافحتها ضد الأكراد حادثة ألحقت ضرراً بكفاحهما هذا، وجعلت الأكراد يتنفسون الصعداء.

هناك قضية أخرى أكثر أهمية من هذه الأمور كلها بالنسبة لتركيا، ألا وهي الجهود التي تبذلها إيران للتوغل والاستقرار في تركيا واختطافها من المنظومة الغربية وأخذها تحت هيمنتها. لقد فرضت إيران هيمنتها في كل من اليمن والعراق وسوريا من خلال استخدام امتداداتها الشيعية في تلك الدول، فيما بسطت نفوذها في تركيا بتوظيف الحركات السياسية والاجتماعية "الإسلامية". ونجحت إيران بمهارة فذة في استخدام الجواسيس وعملاء التأثير والنفوذ الذين نشرتهم في تركيا لتصدير نظامها واختراق الحصار الأمريكي الاقتصادي المفروض عليها. وليست قضايا الفساد التي أغلقت بعدما بدأت في ١٧ / ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣، والمحكمة الجارية في نيويورك حول بنك خلق الحكومي التركي إلا جزء قليل يسلط الأضواء على الأنشطة الإيرانية في تركيا.

وهناك قسم آخر من الأنشطة الإيرانية في تركيا تكشفت من خلال قضية "تنظيم جيش السلام والتوحيد والقدس" التابع للحرس الثوري الإيراني بقيادة سليمان. بحسب القرارات القضائية التي وافقت عليها المحكمة العليا في تركيا أيضاً، فإن هدف هذا التنظيم هو: "السعي لتغيير النظام الدستوري الحالي في تركيا عن طريق السلاح، وإقامة دولة إسلامية على غرار النظام الإيراني بدلا منه". وقد صنفت المحكمة العليا هذا التنظيم ضمن المنظمات الإرهابية المسلحة لأول مرة في عام ٢٠٠٢، واستمر هذا التصنيف حتى عام ٢٠١٤.

لكن التنظيم المرتبط بشكل مباشر بالمخابرات الإيرانية والمسؤولة عن العديد من الاغتيالات والتفجيرات في تركيا، مثل اغتيال كل من المثقفين الأتراك أغور مومجو، وأحمد تانر كيشلاللي، وبحرية أوجوك، ومعمر أكصوي، قد تبخر تماماً بعد عام ٢٠١٤. لقد أغلقت

حكومة أردوغان هذه القضية بسبب انكشاف امتدادات هذه المنظمة في الجهاز البيروقراطي والحياة السياسية.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار فشل كل من تنظيم أرجنكون وجماعة فتح الله غولن في إغلاق القضايا المفتوحة بحقهما، رغم تمتعهما بكوادر قوية في المؤسسة البيروقراطية، مقابل نجاح تنظيم السلام والتوحيد في رفع القضية المفتوحة بحقه على الأرفف، فإنه يتبين مدى التأثير والنفوذ الذي يتمتع به التنظيم في تركيا. إن إيران تعيش اليوم عهدا ذهبيا في تركيا ويحشر أردوغان في زاوية أضيق يوماً بعد يوم.

وعوداً على بدء، عندما أسقطت تركيا الطائرة الحربية الروسية ووجهت إلى الناتو دعوة ليعلن بعدها كلا من الناتو والولايات المتحدة دعمها لتركيا. لا أحد يشك في أن هذا الوضع قد أوقف روسيا. واليوم تتعرض تركيا لاختبار مماثل، وهل سيقف أردوغان إلى جانب حليفه الإستراتيجي، الولايات المتحدة أم إيران؟ هل سيستجيب لدعوة إيران إلى القتال معاً ضد الولايات المتحدة أم أنه ستفضّل البقاء ضمن منظومة التحالف الغربي؟

تمتلك كل من إيران والولايات المتحدة أوراقاً قوية يمكن أن تستخدمها ضد أردوغان لإبقائه معها. ستمارس إيران الضغوط على أردوغان من خلال امتداداتها المحلية في تركيا. ولا يساورنكم أي شك أن هذه الامتدادات الإيرانية متنفذة وفعالة في أكثر مؤسسات الدولة التركية حيوية وأحاطت بأردوغان من كل الجوانب. وكذلك ستمارس سياسة الابتزاز تجاهه من خلال استغلال دورها الحيوي في مؤامرة انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦ كما فعلت ذلك من قبل.

ويمكن أن نتوقع أن الولايات المتحدة لن تكتفي بتهديد أردوغان بالكشف عن ممتلكاته الشخصية بل ستمارس عليه الضغط باستخدام وسائل أكثر تطوراً. وقد تصل العلاقات الثنائية بين الطرفين إلى مستوى خطير لا تبقى معه أهمية تذكر للأزمات من قبيل صواريخ إس - ٤٠٠ الروسية و طائرات إف - ٣٥ والقواعد الأمريكية.

من المحتمل أن اختيار أردوغان، أيا كان، سيؤدي إلى تغيير جذري في التوازن الجديد الذي كان يحاول تحقيقه في السنوات العشر الماضية أو يمكن أن ينتقل إلى مرحلة جديدة. لقد دخلت تركيا الآن مرحلة مختلفة بالفعل. كل شيء يمكن أن يكون جيداً جداً أو سيئاً للغاية. لذلك أقول إن خطوة ترامب الأخيرة أثرت على تركيا أكثر من إيران. انتهى المقال.

ما دور قاسم سليمان في انقلاب تركيا؟

في الوقت الذي تظهر فيه كل يوم وثائق وأدلة تؤيد الأطروحة القائلة بأن الرئيس أردوغان هو من دبر انقلاباً على ذاته في ٢٠١٦، مستعيناً بالمجموعات الإسلامية المسلحة وعناصر تنظيم أرجنكون، ظهرت شخصية معروف عنها انتمائها إلى التيار الإيراني في تركيا مؤكدة أن الجنرال بالحرس الثوري الإيراني قاسم سليمان، الذي اغتيل في غارة أمريكية في ٢٠٢٠، كان في مقدمة شخصيات ساندت تركيا خلال تلك المحاولة الانقلابية.

رئيس تحرير قناة "Kudüs TV" التركية الموالية لإيران نور الدين شيرين شارك في ٧ يناير ٢٠٢٠ في برنامج على قناة "TV5" المقربة من حزب السعادة الإسلامي، وكشف الستار عن علاقة نظام أردوغان بالجنرال في الحرس الثوري قاسم سليمان بشكل واضح، قائلاً: سليمان كان أبرز الشخصيات التي قدمت الدعم لتركيا في ليلة محاولة انقلاب ١٥ يوليو / تموز ٢٠١٦. وهذه الحقيقة يعرفها الرئيس أردوغان جيداً.

أضاف نور الدين شيرين: "قاسم سليمان يأتي على رأس من قدموا الدعم لتركيا لإفشال المحاولة الانقلابية كي لا تتحقق مشاريع أمريكا وإسرائيل في تركيا. من الذي ينبغي عليه الدفاع عن تركيا؟ أهل أنقرة أم أهل كرمان الإيرانية؟ لكن سليمان، ابن كرمان الإيرانية، قال إن أمريكا وإسرائيل لن تحققا أهدافهما في تركيا طالما أنني على قيد الحياة"، على حد تعبيره.

وتابع شيرين: "محاولة انقلاب ٢٠١٦ في تركيا تعتبر من إحدى نقاط تحول تاريخية في صراع الحق والباطل. لذلك كان صدّ المحاولة الانقلابية يوماً من أيام الله بالنسبة لنا.. أسأل ٨٠ مليون تركي، بدءاً من أكثر عسكري محبة للوطن وصولاً إلى أكثر مدني محب للوطن: هل أحببتم هذا الوطن بقدر محبة قاسم سليمان له بحيث حمى تركيا من الهجمات الاستعمارية والصهيونية لإسرائيل وأمريكا؟ لا! لا أتحدث عما فعله سليمان لأجل إيران بل أتحدث عما فعله لأجل تركيا. أردوغان كشف بنفسه عن قيمة قاسم سليمان بالنسبة لتركيا من خلال التصريحات التي أدلى بها، لأنه يعرفه عن كثر".

وكان أردوغان قدم التعزية إلى مرشد الثورة الإيرانية في وفاة قاسم سليمان ووصفه بأنه "شهيد"، وهو الوصف الذي أثار جدلاً، حتى إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعجب من استخدام أردوغان لهذا الوصف، وقال "أنا أعتبره وحشاً بينما يصفه أردوغان بالشهيد؛ لكل منا أسبابه".

نور الدين شيرين، المعروف بعلاقاته الوطيدة مع المخابرات الإيرانية ومقاتلاته الإسلامية المتطرفة في شتى المجالات والصحف الموالية لإيران في تركيا، شدد على أنه ليس هناك شخصية أعلى في إيران من قاسم سليمانى إلا المرشد الأعلى، وأن مقتل شخص بمكانة سليمانى لن يظل بدون رد من السلطات الإيرانية.

الكاتب الصحفي المعروف هارون أداباشي علق على التصريحات الصادمة لنور الدين شيرين، الذي كان يرد اسمه في تحقيقات "تنظيم السلام والتوحيد والقدس" الإرهابي التابع للحرس الثوري الإيراني بقيادة سليمانى، قبل إغلاقها من قبل أردوغان في ٢٠١٤، حيث قال: "إنه اعتراف مثير.. كاتب مناصر لإيران لا يستطيع التحكم في لسانه وينفلت من فيه اعتراف خطير للغاية.. وبهذا تبين مع مَنْ دبر أردوغان مؤامرة الانقلاب المدبر. وبعد ظهور هذه الحقيقة أُن تساءلوا: ما الذي عمله إيران في المؤسسة العسكرية التركية يا ترى؟" وأردف أوداباشي: "والآن يتبين بشكل أكثر جلاء لماذا هرع أردوغان إلى إغلاق ملف قضية تنظيم السلام والتوحيد وجيش القدس التي كانت تتعلق بجواسيس إيران العاملين في تركيا، حتى قبل إغلاق ملفات فضائح الفساد والرشوة التاريخية التي كان رضا زراب الإيراني رقم ١ فيها. هل الميليشيات الإيرانية هي التي قتلت الجنود الأتراك على جسر إسطنبول ليلة مؤامرة الانقلاب؟ إن أردوغان، اللص القابع في القصر، بات مشكلة تمس الأمن القومي التركي فعلاً".

وقد أدلى الكاتب والصحفي عبد القادر سلفي، الموالى لأردوغان والمعروف بعلاقته الوثيقة مع المخابرات التركية بتصريحات مثيرة للغاية في يناير ٢٠١٨ على قناة سي أن أن التركية، حيث قال: "لقد أعلنت جميع الوحدات العسكرية الإيرانية المنتشرة على الحدود التركية - الإيرانية حالة استنفار قصوى قبل ٣ أيام من انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦، وذلك لتلقيهم استخبارات حول الاستعداد لانقلاب عسكري"، ثم أضاف بقوله: "يبدو أن إيران تلقت معلومات استخباراتية بانقلاب وشيك، فاتخذت تدابيرها على الحدود لكي لا تتأثر سلبياً مما سيحدث في تركيا".^(١٤٧)

ولما لاحظ الكاتب أن تصريحاته ستثير حتمًا عديدًا من التساؤلات حول علم حكومة أردوغان بهذه الاستعدادات المزعومة في الجيش حاول نفي ذلك قائلاً: "ولكن السلطات الإيرانية لم تشارك هذه المعلومات الاستخباراتية السلطات التركية"، وهذا أمر بعيد؛ نظرًا للتعاون الاستخباراتي الوثيق بين النظامين التركي والإيراني لدرجة أن أردوغان وصف إيران بـ "وطني الثاني"، في إحدى زيارته إلى إيران.

والسؤال الذي يلحّ نفسه هو: هل كانت الاستخبارات التركية تنام عندما حصلت إيران على هذه المعلومة أم أن هاكان فيدان، رئيس الاستخبارات التركية، تواطأ مع رئيس الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني على تصفية الجيش الوطني والمجتمع المدني لتأسيس جيش جديد من الإسلاميين المتطرفين وحلفائهم من تنظيم أرجنكون / الدولة العميقة.

ومن الأدلة التي تشير إلى استخدام أردوغان الميليشيات الإسلامية الموالية له أن وزير الداخلية سليمان صويلو قال في وقت سابق ردًا على المنزعجين من وجود السوريين في تركيا: "لا تهضموا حق السوريين، فهم من أنقذونا في ليلة انقلاب ٢٠١٦".

ومن المثير أن تركيا وقعت مؤخرًا مع إيران اتفاقية تعاون ديني مشترك بينهما، حيث سيتم ترجمة الكتب الدينية للبلدين ونشرها بموجب هذا الاتفاق بجانب إلقاء رجال دين إيرانيين محاضرات بكلية الشريعة في تركيا، وذلك على الرغم من تحذير خبراء إستراتيجيين من تغلغل إيران في الدول الإسلامية عبر الأنشطة الدينية ونشر التشيع، بغرض القيام بعمليات استخباراتية.

وعقب الأكاديمي أيوب أنصار أغور على حسابه في تويتر، قائلاً: "السوريون المتورطون في فتح الانقلاب المدبر موقفهم في هذه المعادلة مثير للغرابة فعلاً. حيث إنهم تحركوا في ليلة ١٥ تموز ٢٠١٦ جنبًا إلى جنب مع أعضاء تنظيم أرجنكون والمجموعات الإسلامية الموالية لإيران، على الرغم من أن هاتين المجموعتين في مقدمة حلفاء نظام الأسد الذين يحاربونه. كنت عانيتُ كثيرًا في شرح قضية التعاون بين أردوغان وأرجنكون القومي الطوراني الموالي للنظام البعثي في سوريا لزملائي الأكاديميين من السوريين، إلا أن التعاون مع إيران بات أكثر دهشة من السابق".

ومؤخرًا كشف كل من الكاتبين المعروفين أحمد دونماز وآدم ياوز أرسلان، استنادًا إلى التقارير الرسمية وسجلات المحكمة الناظرة في قضايا الانقلاب، أن الرصاصات المستخدمة في قتل أكثر من ٢٥٠ من المواطنين المدنيين ليلة ١٥ يوليو ٢٠١٦ ليست للجيش التركي، كما أزاها الستار عن أن الفحوصات الطبية التي أجريت على جنائمين الشرطيين الذين سقطوا شهداء ليلة الانقلاب أسفرت عن العثور على "رصاصات" في جسداهم، وذلك على الرغم من أن الرواية الرسمية تزعم أنهم لقوا حتفهم جراء قصف الانقلابيين لمديرية الأمن في أنقرة.

هل أصبحت أنقرة عاصمة إيران السادسة بالمنطقة؟

تساءل الكاتب الصحفي التركي بولند كوروجو عمّا إذا أصبحت العاصمة التركية أنقرة سادس العواصم التي تسيطر عليها إيران بشكل غير معلن، بعد بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، فضلاً عن طهران؛ وذلك بعدما اتضح كيف لعب الجنرال الإيراني المقتول قاسم سليمانى دوراً كبيراً في "الانقلاب الفاشل" عام ٢٠١٦، بحسب تصريحات شخصية تركية معروفة بعلاقتها الوطيدة مع المخابرات الإيرانية. ^(١٤٨)

جاء ذلك في إطار تعليق الكاتب بولند كوروجو على التصريحات التي أدلى بها رئيس تحرير قناة "القدس" التركية الموالية لإيران نور الدين شيرين في ٧ يناير/ ٢٠٢٠ في برنامج على "قناة ٥" المقربة من حزب السعادة "الإسلامي" والتي قال فيها: "قاسم سليمانى يأتي على رأس من قدموا الدعم لتركيا لإفشال المحاولة الانقلابية كي لا تتحقق مشاريع أمريكا وإسرائيل في تركيا... إنه قال إن أمريكا وإسرائيل لن تحققا أهدافهما في تركيا طالما أنني على قيد الحياة. لقد أسس سليمانى معادلة في تركيا بحيث يفوق الخيال. هذه الحقيقة يعرفها الرئيس أردوغان جيداً".

ومن المعلوم أن قاسم سليمانى المقتول في غارة أمريكية بالعاصمة بغداد كان مهندس التوسع الإيراني في الشرق الأوسط، وكان يقود الميليشيات المسلحة في العراق وسوريا بشكل مباشر، فضلاً عن متابعته للمليشيات في لبنان واليمن.

وفي مقاله بموقع (TR724) وقف الكاتب بولند كوروجو المعروف بباعه الطويل في تحليل الأحداث الداخلية في تركيا خاصة عند الجملة الأخيرة: "هذه الحقيقة يعرفها الرئيس أردوغان جيداً"، ثم تساءل قائلاً: "ما الذي يعرفه أردوغان وما هي المعادلة التي أسسها قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليمانى"، معتبراً هذه التصريحات تهديداً موجهاً لأردوغان، لإجباره على اختيار صفة فيما يخص مقتل سليمانى من قبل الولايات المتحدة.

ثم حاول الإجابة على هذا السؤال المثير قائلاً: "هناك صور مشابهة للمدنيين الذين واجهوا الجنود ليلة الانقلاب في ٢٠١٦ بصورة منظمة، وأقدموا على قتل وذبح الطلبة العسكريين على جسر إسطنبول المعلق بوحشية نادرة. فبينما المواطن العادي انطلق إلى الشوارع بدافع التصدي للانقلاب فقط، كان هؤلاء خرجوا بأسلحتهم وتعمدوا قتل الجنود المخدوعين من قبل قادتهم. بل إنهم لم يخفوا مقصدهم هذا أبداً".

ثم ساق الكاتب عديدًا من مقاطع الفيديو التي نشرها المشاركون في عملية التصدي للانقلابيين ويقول أحدهم فيها معترفًا: "أنا من قطعت رأس الجندي بالفعل. ويمكنني أن أقطع رأس أحد منكم!"، معيدًا للأذهان الشخص الملتحي الذي صور نفسه أمام مقر رئاسة الأركان العامة وهو يهرع ببندقيته نحو الجنود قائلاً: "لقد دعنا دولتنا لمقاومة الانقلابيين وها نحن نستجيب للدعوة للدفاع عنها".

وتطرق الكاتب إلى الأسلحة التي تبين أن مديرية أمن أنقرة وزعتها في ليلة الانقلاب، وظهر ذلك عندما تورط أحد المواطنين في جريمة جنائية بأحد تلك الأسلحة، مرجحًا أن تلك الأسلحة تم توزيعها على هذا النوع من الميليشيات الموالية لحكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان.

حاول الكاتب الكشف عن هوية عناصر الميليشيات المسلحة ليلة الانقلاب قائلاً: "بحسب رأي البعض، فإن هؤلاء كانوا عناصر جهادية من كتبية عبد الحميد خان وتم جلبهم من سوريا. لا نعرف كم عدد المسلحين من السوريين الذين تحدث عنهم رئيس هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH)، وقال إنهم قاوموا معهم ضد الدبابات ليلة الانقلاب. ذلك لأن السلطات لا تزال ترفض إجراء الفحص البالستي على الأسلحة المستخدمة في قتل الجنود والمدنيين، تمامًا مثلما ترفض إجراء فحص على ١١ طائرة من الطائرات التي انطلقت من قاعدة أكينجي".

وتابع كوروجو أن المواطن التركي العادي الذي نشأ على حب العسكر كان يتعاطف مع الطلبة العسكريين الذين خرجوا من ثكناتهم انقيادًا لأوامر قادتهم، أما هؤلاء العناصر الميلشياوية المسلحين فكانوا ينسحبون إلى زوايا ويطلقون النيران على المواطنين المدنيين والعسكريين على حد سواء كما جرى في الجسر.

واعتبر كوروجو توزّع وانتشار المواطنين المدنيين في مواقع وأماكن معينة "بشكل منظم" من الحالات غير الطبيعية التي شهدتها ليلة الانقلاب بحيث اعترف بها حتى أنصار حزب العدالة والتنمية في أقوالهم. حيث قالت النائبة البرلمانية من الحزب الحاكم روضة كافاكجي كان في أقوالها للجنة التحقيق البرلمانية في ملابسات الانقلاب: "إذا نظرنا إلى أحداث ليلة الانقلاب نرى أمرًا غريبًا، حيث إن الجميع كانوا في الأماكن التي يجب عليهم أن يتواجدوا فيها. فمثلاً لم يحتشد المواطنون في مكان معين، ولم يتوجه الجميع إلى الجسر، بل توزعوا إلى أماكن متفرقة. هذا أمر مثير للغاية. بحسب رأيي أن ذلك لطف من الله، لكن كيف حدث ذلك لا نعلم".

وما صرح به والي إسطنبول واصب شاهين يؤيد ما قالت النائبة البرلمانية: "لقد أدلى المواطنون رد فعل غريب للغاية، حيث تحرك الجميع إلى نقاط مختلفة بشكل انسيابي وتدخلوا فيها على نحو وكأنهم تدرّبوا على ذلك من قبل".

وقد عبّ الكاتب على ذلك بقوله: "هذا الوضع يشير إلى أنه كان هناك محترفون قاموا بتوجيه حشود المواطنين إلى الجهات المعنية سلفاً".

وذكر الكاتب بأن بعضاً من المواطنين العاديين أدلوا بتصريحات أمام المحكمة اعترفوا فيها بعلمهم المسبق بمحاولة الانقلاب والاستعداد لها من قبل، فقد قال برات كولون يارب بصفته مشتكياً من "الجنود الانقلابيين" أمام المحكمة: "كنت أعلم أن تركيا ستشهد محاولة انقلاب في ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦ عن طريق قريب لي في جهاز المخابرات. لذلك انتقلت في ١٤ تموز / يوليو ٢٠١٦، قبل يوم من الانقلاب، من مدينة نيو شهر إلى إسطنبول، وبدأت أنتظر في منطقة أوسكودار. ولما وصلتني أنباء المحاولة الانقلابية هرعت إلى جسر البوسفور".

وأعاد كوروجو إلى الأذهان أن الرئيس أردوغان لما توصل إلى اتفاقية مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في مدينة سوتشي، هدده الإعلام الإيراني مثل نور الدين شيرين قائلاً: "يبدو أن أردوغان نسي كيف أنقذ نفسه بفضل الاستخبارات الإيرانية من محاولة الانقلاب التي أقدمت عليها الدول العربية والغربية في ٢٠١٦".

لقد كانت إيران في صدر الدول المعارضة على محاولة الانقلاب في تركيا، حيث أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أنه تلقى ٤ أو ٥ اتصالات هاتفية حتى صبيحة الانقلاب من نظيره الإيراني جواد ظريف وزوده بمعلومات بما جرى من أحداث طيلة تلك الليلة. كما أعلنت السلطات التركية أن كلاً من أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني وقائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانبي من الشخصيات الإيرانية التي أعلنت دعمها للرئيس أردوغان.

ووصف كوروجو الجنرال سليمانبي بـ"الشخصية المركزية" التي تنسق العلاقات بين إيران وروسيا، وعدّ ذلك أمراً مثيراً للشبهات أخرى، ثم نقل عن أستاذ استراتيجية الأمن القومي في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن عمر تاشبينار قوله: "بحسب ما طرقت سمعي فإن بوتين يحوز عددًا من الملفات السوداء التي تمكّنه من حشر أردوغان في زاوية ضيقة، بدءًا من ملفات الفساد والرشوة وانتهاءً بملفات تكشف عن الوجه الحقيقي لانقلاب ٢٠١٦".

نقل كوروجو أيضًا عن لسان الكاتب صلاح الدين أش جاكيرجيل، الذي عاش في إيران سنوات طويلة، فيما يتعلق بقاسم سليمان: "لقد مكّن سليمان المسؤولين الإيرانيين من أن يقولوا بأننا نسيطر اليوم على خمس عواصم وهي طهران وبغداد ودمشق وبيروت وصنعاء في منطقة الشرق الأوسط، وربما أنه تسبب في تسمّمهم بالسلطة والقوة".

واختتم الكاتب الصحفي بولند كوروجو مقاله في موقع (TR724) بالقول: "مبادرة أردوغان إلى إغلاق ملفات الفساد التي كان رضا زراب، إيراني الأصل، رقم ١ فيها، وكذلك قضية تنظيم السلام والتوحيد والقدس التابع للحرس الثوري الإيراني التي كانت تتعلق بجواسيس إيران، تثير شبهات حول ما إذا أصبحت أنقرة عاصمة إيران السادسة غير المعلنة في المنطقة"، على حد تعبيره.

وكان حليف أردوغان، زعيم حزب الوطن دوغو برينجك، المحكوم عليه سابقًا في قضية أرجنكون، أدلى بتصريحات في اجتماع عقده عام ٢٠١٧ مع كبار المسؤولين الإيرانيين بطهران حول التصفيات الشاملة التي جرت في الجيش وأجهزة الدولة الأخرى بعد الانقلاب المزعوم، أعلن أنهم من أعدوا قوائم الأسماء التي تمت تصفيتها وأنهم استطاعوا تصفية ٣٠ ألف ضابط عسكري كانوا مواليين للثاتو بعد الانقلاب الفاشل".

كما أنه وصف قاسم سليمان بـ"شهيد الإنسانية" قائلاً: "إن مقتل صديقنا العزيز سليمان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، هو ضرب الحديد بالحديد. شهيدنا قاسم سليمان هو في الوقت نفسه شهيد الإنسانية، وشهد آسيا الغربية وشهد إيران".

القسم الثالث

رحلة أردوغان من الصعود إلى الهبوط

بفضل القوميين.. أردوغان رئيس النظام الجديد في تركيا

بعد حصول أردوغان على الأغلبية المطلقة من الأصوات في الانتخابات التي أجريت في ٢٤ يونيو ٢٠١٨، دخلت "التعديلات الدستورية"، التي أقرها الاستفتاء الدستوري في ٢٠١٧، حيز التنفيذ وانطلق "عهد جديد" في تركيا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وفي يد الرئيس صلاحيات واسعة.

وانتخب رئيس حزب العدالة والتنمية كأول رئيس تركي "حزبي" بصورة رسمية. بمعنى أن أردوغان الذي يتصرف منذ سنوات كـ"رئيس حزبي" وليس كـ"رئيس جمهورية" أضفى الصفة الرسمية على الوضع الفعلي من خلال هذه الانتخابات.

وكالة جيهان للأبناء التي كانت المصدر الموثق سواء للحزب الحاكم أو الأحزاب المعارضة في الانتخابات السابقة لم تكن حاضرة هذه المرة. إذ استولت حكومة العدالة والتنمية عليها قبل المحاولة الانقلابية الغاشمة، إلى جانب ٢٠٠ مؤسسة إعلامية أخرى بعد الانقلاب. لذا اضطرت إلى تركيا والمهتمون بأخبارها من الخارج إلى وكالة "الأناضول" للحصول على نتائج الانتخابات التي قالت المعارضة إن أخبارها مشوبة بالحيل والأكاذيب والتزوير، واتهمتها بالتحول إلى "بوق" لحزب العدالة والتنمية الحاكم رغم أنها وكالة رسمية يتعين عليها الوقوف في مسافة واحدة من جميع الأحزاب وفق الدستور والقانون. وكانت عملية تشكيل الرأي العام التي أقدمت عليها الوكالة ظاهرة بينة بحيث كان إجمالي نسبة أصوات المرشحين التي أعلنتها في البداية تتجاوز عن ١١٥%!

ومن المثير أن وكالة الأناضول كانت أعلنت فوز أردوغان بنسبة ٥٣% قبل ثلاثة أيام من إجرائها، ثم اعتذرت من متابعيها ومشركيها زاعمة أنه كان "بثا تجريبيا" استعدادا للانتخابات. ويا لها من صدفة! فإنها أعلنت مساء الأحد فوز أردوغان بالنسبة ذاتها بعد إجراء الانتخابات وقبل الانتهاء من عد الأصوات!

أسئلة عالقة في الأذهان

وقبل إعلان اللجنة العليا للانتخابات النتيجة وفي وقت لم يتم تعداد نصف الأصوات بعد، "خرج أردوغان على الشاشات التلفزيونية معلناً نفسه رئيساً للبلاد"، مثلما قالت صحيفة الجارديان البريطانية.

فهل يمكن للجنة العليا للانتخابات أن تعلن نتائج مغايرة بعدما أعلن أردوغان نفسه رئيساً للبلاد؟

وهل هناك حاجة للجنة العليا للانتخابات في ظل وجود وكالة الأناضول؟

فاز أردوغان بنسبة ٥٢,٥ في المئة من الأصوات دون الحاجة إلى جولة ثانية بفضل "تحالف الجمهور العنلي" الذي شكله مع حزب الحركة القومية، والتحالف السري الذي شكله مع حزب الوطن بقيادة دوغو برينجك، بينما حصل أقوى منافسيه محرم إينجه على ٣١ في المئة من الأصوات وهي أعلى نسبة حصل عليها حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات.

وعلى الصعيد الآخر حصل المرشحون الباقون ميرال أكشنار وتمل كرم الله أوغلو ودوغو برينجك وصلاح الدين دميرتاش على نسب تصويت أقل من المتوقع، الأمر الذي حال دون تراجع نسبة أصوات أردوغان إلى أقل من ٥٠ في المئة في الجولة الأولى.

نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي شهدت أعلى نسبة مشاركة في تاريخ السياسة التركية لا تعد انتصاراً لأحد بالمعنى الحقيقي. وهذا الحكم ينطبق على أردوغان الذي فاز من الجولة الأولى وحزبه الذي جاء في المرتبة الأولى، نظراً لأن أردوغان رغم أنه فاز بالانتخابات الرئاسية إلا أن حزبه حصده ٢٩٠ مقعداً فقط بالبرلمان من أصل ٦٠٠ مقعد. بمعنى أنه فقد الأغلبية البرلمانية اللازمة لتشكيل الحكومة بمفرده.

في حين أن حزب العدالة والتنمية حصل في الانتخابات البرلمانية التي أقيمت في الأول من نوفمبر عام ٢٠١٥ على ٤٩,٤٩ في المئة من الأصوات، تراجع رصيده من الأصوات خلال هذه الانتخابات بواقع ٧ في المئة. حيث كان قد حصده ٣١٧ مقعداً في انتخابات عام ٢٠١٥، فيما يمتلك ٢٩٢ مقعداً خلال هذه الانتخابات.

وحصل حزب الحركة القومية على ٤٩ مقعداً، وهي نسبة مقاربة لما حصل عليها في الانتخابات البرلمانية السابقة، وأصبح الحزب المحوري بالبرلمان.

لكن هناك شيء غريب!

من أين وكيف حصلت الحركة القومية على هذه الأصوات بينما المتوقع أن تنخفض نسب أصواته؛ نظراً لأن حزب الخير الذي تقوده ميرال أكشنار المنشقة عن الحركة القومية مع آخرين تجاوز حاجز العشرة في المئة وحصل على ٤٧ مقعداً؟!!

هذا يكشف أن أردوغان بنى "لعبته" الانتخابية على حساب الحركة القومية.

بغض النظر عما حدث في الحقيقة، فإن أردوغان سيصبح رئيساً عاجزاً عن التحرك والتصرف، وكذلك لن تستطيع حكومة العدالة والتنمية التحرك داخل البرلمان بدون دعم أو موافقة الحركة القومية. بذلك فقد أردوغان "السلطة الفردية" بعد ١٦ عاماً، إذ إن الانتخابات أفرزت "رجلاً واحداً وبرلماناً متعدد الأحزاب".

الأكراد حطموا حاجز الحد الأدنى للتمثيل البرلماني

كانت الأنظار مصوّبة على حزب الشعوب الديمقراطي الكردي الخطير في هذه الانتخابات، إذ نجح الحزب في تجاوز الحد الأدنى لدخول البرلمان (١٠٪) على الرغم من اعتقال رئيسه السابقين صلاح الدين دميرتاش وبرفين بولدان وعشرة من نوابه والعشرات من رؤساء البلديات التابعين له. وبهذا أحبط الشعوب الديمقراطي "خطة أردوغان لمنعه من تجاوز الحد الأدنى".

الواقع أنه كان يتوجب إبطال هذا الشرط غير الديمقراطي الذي وضعه الجنرال كنعان أفارين وفريقه الذين نفذوا انقلاباً في عام ١٩٨٠ لإبقاء الأكراد خارج البرلمان. وعلى الرغم من تعهد حزب العدالة والتنمية بإلغاء هذا الشرط فإنه لم يف بوعده إلى الآن نظراً لأنه صبّ في مصلحته، لكن الشعوب الديمقراطي حطم بنفسه هذا الحاجز بتحقيق نسبة ١١٪ التي أتاحت له التواجد البرلماني.

الأمر الآخر الملفت هو تراجع دعم حزب الشعوب الديمقراطي في المدن الشرقية ذات الغالبية الكردية، وفي المقابل زيادة نسبة أصواته في المدن الغربية. ويوضح هذا الوضع أنه من الممكن أن يصبح الحزب في المستقبل حزباً يمثل مختلف الأطياف وليس "حزب الأكراد" فقط.

مسلسل الأحداث غير العادية ليلة الانتخابات

يتفق المراقبون أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تركيا شهدت جملة من أحداث غير عادية، اعتبارًا من إعلان تكبيرها حتى الانتهاء من إجرائها، مما جعلها تصنف ضمن أكثر الانتخابات المثيرة للنقاش في تاريخ السياسة التركية.

قبل كل شيء توجهت تركيا لهذه الانتخابات في ظل قانون الطوارئ المطبق منذ سنتين والتهديدات السرية والعلنية المباشرة وغير المباشرة التي وجهتها السلطة السياسية للأحزاب المعارضة. ولما كانت المعطيات تشير إلى عودة الحيوية إلى صفوف المعارضة وتراجع شعبية حزب العدالة والتنمية شعر الأخير وأنصاره بالقلق وبدأوا يطلقون تهديدات صريحة أمام مرأى ومسمع من الجميع لتوجيه الرأي العام وخلق مناخ من الخوف. لذا نرى أن الكاتب الصحفي مراد آكان طالب الكتلة التصويتية لحزب العدالة والتنمية في مقال له نشرته صحيفة "ديربيليش بوسطاسي" بالابتعاد عن الكلل والملل، وأكد قائلاً: "لا داعي للذعر نظرًا لأن الرئيس أردوغان لن يسمح بإجراء انتخابات سيخسرهما!"

وعلى نفس المنوال وجه الكاتب والعتار المتاجر بالأعشاب الطبية المعروف أحمد مارانكي تهديدات للمعارضين قائلاً: "ليس لنا أي مكان لنذهب إليه إذا خسر أردوغان، فألمي الوحيد هو الفوز في الانتخابات القادمة. وإذا تحطم هذا الأمل وخسرنا في الانتخابات فإنه ليس لنا إلا أن نحمل الأسلحة التي خبأناها في غابات بلجراد بإسطنبول وننزل إلى الشوارع ونقاتلهم!"^(١٤٩)

هذه التهديدات قبيل إجراء الانتخابات المبكرة وصلت إلى الذروة عندما أرسل أردوغان كلاً من كبير مستشاريه إبراهيم كالين ورئيس الأركان العامة حينذاك خلوصي أكار بمروحية عسكرية إلى الرئيس السابق عبد الله جول ليحذراه من "المخاطر" التي تنتظره في حال ترشحه للرئاسة.

نفت الدوائر القريبة من أردوغان هذا الأمر في البداية، ثم تم إبعاد الصحفي الذي نشر الخبر الخاص بهذه الزيارة الصادمة من عمله في صحيفة "خبر ترك". تبع ذلك انتشار دعاية في إعلام السلطة تتهم عبد الله جول بالانتماء إلى "منظمة فتح الله كولن"، فزاعة أردوغان! وفي الأيام التالية اعترف جول نفسه بأن رئيس الأركان قام بزيارته مع كبير مستشاري أردوغان، لكنه زعم أنهم تكلموا في أمور أخرى غير قضية الترشح. إلا أن مستشار أردوغان أكد خلال برنامج

تلفزيوني أنه زار عبد الله جول مع رئيس الأركان كمبادرة شخصية منهما، بعلم أردوغان، لكن دون توجيه منه، وسأله خلال اللقاء ما إذا كان سيرشح للرئاسة أم لا، نافيًا أي ممارسة ضغوط عليه!^(١٥٠)

إعلان فوز أردوغان قبيل إجراء الانتخابات!

وقبل أربعة أيام من الانتخابات أقدمت قناة (تي في نت) الموالية للسلطة على خطوة صادمة، إذ نشرت على شاشتها قائمة أعدتها وكالة الأناضول تحوي نسب أصوات المرشحين للرئاسة، تشير إلى حصول أردوغان على ٥٢,٧٣٪، و٢٦,٥٦٨,٩٩٣ صوتاً. وليس هناك فرق يذكر بين هذه الأرقام والأرقام الحقيقية التي ظهرت بعد إجراء الانتخابات وهي: ٥٢,٥٩٪، و٢٦,٣٢٥,١٨٨ صوتاً!

وفي أعقاب انتشار هذه الأنباء وجهت مرشحة حزب الخير للرئاسة ميرال أكشنار سؤالاً لأردوغان عبر تويتر مفاده: "هل أمر صهرك وزير الطاقة برات ألبايراق وكالة الأناضول الرسمية بإعلان فوزك بالرئاسة منذ الساعة التاسعة والنصف من ليلة الانتخابات أم لا؟!"

بالإضافة إلى هذه التهديدات والتوقعات فإن تركيا شهدت قبل الانتخابات وأثناءها شجارات بين مؤيدي الحزب الحاكم والمعارضين انتهت بمقتل نحو عشرة أشخاص، أغلبهم متمون إلى حزب الشعوب الديمقراطي الكردي.

في ظل هذه الأجواء المتوترة توجه المواطنون إلى صناديق الاقتراع ليختاروا الرئيس الجديد للبلاد والحزب الذي سيشكل الحكومة الجديدة وسط خروقات انتخابية وأعمال غير قانونية لا تعد ولا تحصى أقدمت عليها السلطة الحاكمة أثناء عملية التصويت وفرز الأصوات.

ونظرًا لشبهة حدوث التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات في الاستفتاء الدستوري الذي أجري في أبريل ٢٠١٧، طالب محرم إينجه ٥٠ ألف محام بأن يكونوا في حالة تأهب قصوى لمدة ٣٦ ساعة اعتباراً من بدء مارثون الانتخابات، وأنه سيذهب إلى مقر لجنة الانتخابات العليا ولن يسمح بسرقة إرادة وأصوات الناخبين من قبل السلطة؛ في حين أكدت أكشنار الملقبة بـ"المرأة الحديدية" أنها كذلك ستجلس أمام مقر اللجنة لمنع أي تلاعب في النتائج ولن يستطيع أحد أن يقلعها من مكانها ولو بالشفرة"، على حد تعبيرها.

قبيل انتهاء عملية التصويت، قال القيادي في حزب الشعب الجمهوري ياركاداش عبر حسابه على تويتر: "لقد وصلت إلى العاصمة أنقرة للحفاظ على أصواتنا لكن الحكومة أغلقت كل الطرق المؤدية إلى مقر لجنة الانتخابات العليا بالشاحنات!"

وبالتزامن مع انتهاء عملية التصويت في الساعة الخامسة من مساء الأحد وورود النتائج الأولية للانتخابات، بدأت وكالة أنباء الأناضول الرسمية تقدم النتائج منذ ١٨:٤٥ من مساء الأحد - بالتوقيت المحلي - بأرقام عالية لصالح أردوغان بلغت نسبتها ٥٩٪، فيما زعمت أن مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إينجه بلغت نسبة أصواته ٢٦٪ بعد فتح ٢٣٪ من صناديق الاقتراع. غير أن معطيات منصة الانتخابات العادلة والمعارضة كانت تختلف عن معطيات الوكالة الرسمية كثيراً، حيث كانت نتائجهما تشير إلى حصول أردوغان على ٤٨٪ ومحرم إينجه على ٣٠,٩٠٪ في تلك اللحظة.

وفي الساعة ١٨:١٩ غرّد محرم إينجه عبر تويتر قائلاً: "وكالة الأناضول تتلاعب بالنتائج وتعلن نتائج المناطق التي يحصل أردوغان فيها على نسبة كبيرة من الأصوات عادة.. لذا أرجو من زملائي عدم الانصراف من اللجان الانتخابية وألا يصابوا بالإحباط فهذا ما يريده أردوغان لكي يتلاعب بالنتائج بسهولة".^(١٥١)

وفي السياق نفسه قال القيادي البارز في حزب الشعب الجمهوري أيكوت أردوغدو: "وكالة الأناضول تتلاعب بالنتائج كعادتها فلا تصدقوا معطياتها.. والزمو صناديق الاقتراع واللجان الانتخابية".^(١٥٢)

وزعمت منصة الانتخابات العادلة في ١٨:٢٨ عبر حسابها على تويتر أن النتائج التي تنشرها وكالة الأناضول ليست صحيحة، مطالبة الأحزاب بعدم الانخداع بأرقام الوكالة والانصراف من اللجان الانتخابية وترك الميدان للسلطة الحاكمة. ثم صرح أحد المتطوعين في المنصة أن نظام تحميل المعطيات تعرض لخلل فني وعانى مشكلة في استقبال وتحميل معطيات كل من حزبي الشعوب الديمقراطي الكردي والخير. كما أن المتابعين لم يتمكن من الدخول إلى موقع المنصة لمدة من الزمن.^(١٥٣)

وفي الساعة ١٩:٤٥ نشرت المنصة النتائج الأخيرة التي توفرت لديها والتي كانت تشير إلى أن أردوغان حصد ٤٣,٥١٪ من الأصوات ومحرم إينجه ٣٣,٩٢٪ بعد فتح ١١,٧ من الصناديق.

واتهمت ميرال أكشنار في الساعة ٢٠:٠٨ عبر تويتر وكالة الأناضول بالتلاعب وتقديم نتائج مغلوطة، وأعلن أنهم سيستظرون في اللجان الانتخابية حتى يتم توقيع كل المحاضر والسجلات الخاصة بصناديق الاقتراع.

ولما بلغت الساعة ٢٠:٣٠ خفضت الوكالة الرسمية نسبة أصوات أردوغان إلى ٥٥٪ ورفعت نسبة أصوات أقرب منافس له محرم إينجه إلى ٤٥:٢٩٪، ليقوم بعد ذلك زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي بتهنئة حليفه أردوغان على انتصاره في الانتخابات.

واعتباراً من ٢١:١٥ بدأت معطيات المنصة تقترب من معطيات الوكالة الرسمية ولم تنزل نسبة أردوغان من الأصوات بعد هذه الساعة تحت ٥٠٪، فيما كانت نسبة محرم إينجه ٣٠٪. ووجدد الأخير في الساعة ذاتها مطالبته المراقبين بعدم الانصراف من صناديق الاقتراع. ومن ثم أعلنت رئيسة شعبة حزب الشعب الجمهوري في إسطنبول جانان قفطانجي أوغلو عبر تويتر بلغة حاسمة أن الحسم في الانتخابات الرئاسية تأجل إلى الجولة الثانية.

وعلى الرغم من فتح نحو ٥٥٪ من الصناديق وعدم صدور أي تصريحات رسمية في النتائج، لكن بدأ أنصار أردوغان منذ الساعة ٢١:٥٠ يخرجون إلى الشوارع للاحتفال بفوز زعيمهم، ويطلقون النيران في الهواء بمسدسات وأسلحة غير مصرح بها، وارتدى بعضهم دروعاً مضادة للرصاصات، المشاهد التي أعادت للأذهان المليشيات شبه المسلحة التي قتلت عديداً من المواطنين المدنيين والعسكريين ليلة الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦.

وأعلنت منصة الانتخابات العادلة في ٢٢:١٣ في آخر تغريدة لها أن نتائج المدن الكبيرة لم تتبين بعد، وأن الانتخابات الرئاسية تأجل الحسم فيها إلى الجولة الثانية، مطالبةً المواطنين بعدم تصديق النتائج التي تقدمها القنوات التلفزيونية التي تحصل عليها من الوكالة الرسمية.

بعد ذلك خرج نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري والمتحدث باسم الحزب بولند تزجان في الساعة ٢٢:٣٠ معلناً خلال مؤتمر صحفي تأجيل الانتخابات الرئاسية إلى الجولة الثانية ومحدراً الحزب الحاكم من خداع الشعب بإعلان انتصاره قبل الانتهاء من فرز وعد الأصوات.

أحداث متسارعة ومواقف متغيرة

على الرغم من تحذيرات المعارضة، إلا أن أردوغان خرج أمام جمهوره في ٢٢:٣٣ وألقى خطاباً في قصر "هوبر" بطرابيا في إسطنبول أعلن فيه فوزه بالانتخابات قائلاً: "شعبنا

ألقى على كاهلنا مهمة ثقيلة إذ أسند إلينا كلاً من الرئاسة والسلطة التنفيذية من خلال منح الأغلبية البرلمانية لتحالف الجمهور بين العدالة والتنمية والحركة القومية". في حين أن محرم إينجه قال عبر تويتر في الساعة ٢٤:٢٣ إنه سيدلي بتصريحاته بعد إعلان لجنة الانتخابات العليا النتائج الأولية الرسمية للانتخابات، الأمر الذي حمل مؤيديه على التوجه إلى مقر حزب الشعب الجمهوري في أنقرة والانتظار أمامه مطلقين هتافات: "سنقاوم وسنفوز بالانتخابات!" ومع أنه كان من المتوقع أن يتوجه أردوغان إلى مقر حزبه في أنقرة ليلقي خطاب انتصار كما تعود عليه، إلا أنه أعلن في الساعة ٢٥:٠٠ إلغاء ذلك دون التطرق إلى أسبابه.

وفي تمام الساعة ٤٧:٠٠ من منتصف الليل قال الصحفي من قناة "فوكس تي في" إسماعيل كوتشوك كايا إنه تحدث مع محرم إينجه عبر تطبيق واتس آب ونقل منه قوله: "لقد فاز الرجل بالانتخابات!"

وبعد ١٣ دقيقة من ذلك طالب نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري بولند تزجان بتجنب الانجرار وراء خطوات وتحركات استفزازية وتحريضية أو الإقدام عليها، وأكد أنهم سيواصلون نضالهم عبر الطرق الديمقراطية، وتمنى أن تنتهي العملية الانتخابية دون أن تتسبب في حدوث أي حادثة أليمة!

ومن المثير جداً أن كلاً من أردوغان وإينجه نشرا في الساعة والدقيقة ذاتها (١٩:٠٠) تغريدة مخالفة لما صرحاه في وقت مبكر من الليل؛ إذ أعلن أردوغان أنه في طريقه للوصول إلى أنقرة ليلقي خطابه حول الانتخابات، بعد أن أعلن إلغاء ذلك، ومن ثم فسّر هذا التغيير في برنامجه بأنه رافق طفلاً إلى المستشفى بعد أن تعرض لحادث مروري، وبعد ذلك قرر العودة إلى برنامجه الأصلي! (١٥٤)

في حين أن إينجه رغم أنه أعلن من قبل أنه سيعقد مؤتمراً صحفياً لتقييم الانتخابات بعد إعلان النتائج الرسمية المؤقتة من قبل لجنة الانتخابات العليا، إلا أنه أكد في تغريدته أنه سيعقد هذا المؤتمر غداً في ١٢:٠٠ من ظهر يوم الاثنين في مقر حزبه! وهو الأمر الذي دفع أنصار حزب الشعب الجمهوري المنتظرين في مقر الحزب إلى الاحتجاج مطلقين هتافات: "أين إدارة الحزب وأين التصريحات؟! (١٥٥)"

وهناك أمر آخر مثير للدهشة أيضًا وهو أن وكالة الأناضول أعلنت قبل ٥ دقائق من تغريدة إينجه أنه - أي إينجه - سيعقد مؤتمر صحفيًا غدًا (الاثنين) في ١٢:٠٠ لتقييم الانتخابات! (١٥٦)

وأخيرًا ظهر رئيس لجنة الانتخابات العليا سعدي جوفين على الشاشات التلفزيونية في ١٠:٠٢ وأعلن الانتهاء من فتح ٩٧,٧٪ من صناديق الاقتراع وإدخال المعطيات إلى نظام اللجنة، وأن بقية الصناديق المغلقة لن تؤثر على النتيجة، وأكد أن أردوغان حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة، دون التعرض لنسب الأصوات التي حصدها المرشحون. وبعد ٢٠ دقيقة من تصريحات اللجنة أعلن الشعب الجمهوري أن ٩٨٪ من الأصوات تم فرزها وأن النتائج التي يحوزونها تتطابق مع نتائج اللجنة!

وحوالي الساعة الثالثة من صباح الاثنين سأل أحد رواد مواقع تويتر يحمل اسم @orktas رئيس بلدية أدرنة غرب تركيا رجب جوركان عبر تويتر "أين محرم إينجه؟ لا نستطيع الوصول إليه"، ليرد عليه رئيس البلدية قائلاً: "نحن كذلك لا نستطيع الحصول على معلومات عنه!"

بعد حوالي ٣٠ ساعة من الغياب، خرج محرم إينجه ظهر اليوم التالي للانتخابات وعقد مؤتمرًا صحفيًا أقر خلاله بنتائج الانتخابات قائلاً: "لا أرى فرقًا واضحًا بين النتائج الرسمية وتلك النتائج التي وصلنتي. هل سرقوا الأصوات؟ من المؤكد أنهم سرقوا. لكن هل سرقوا ١٠ ملايين صوت؟ لا! لذا أقبل نتائج الانتخابات!"

هل هذه الأحداث التي شهدتها ليلة الانتخابات في تركيا أمور عادية - كما تدعي السلطة الحاكمة - بالنسبة لكم أيضًا؟!

مرحبًا بكم إلى تركيا الجديدة!

بعد كل هذه الأحداث غير العادية تمخضت الانتخابات التركية عن حصول أردوغان على ٥٢,٥٩٪، وحزب العدالة والتنمية على ٤٢,٥٪ و ٢٩٥ مقعدا في البرلمان، وإينجه على ٣٠,٦٤٪، وحزب الشعب الجمهوري على ٢٢,٦٤٪، وحزب الحركة القومية على ١١,١٪ و ٤٨ مقعدا، وصلاح الدين دميرتاش على ٨,٤٠٪، وحزب الشعوب الديمقراطي على ١١,٧٪ و ٦٧ مقعدا، وميرال أكشنار على ٧,٢٩٪، وحزب الخير على ٩,٩٦٪ من الأصوات، الأمر الذي جعله يبقى تحت حاجز العتبة الانتخابية اللازمة للتمثيل البرلماني وفق آخر النتائج الرسمية.

ومن اللافت أن محرم إينجه حصد ١٥,٣ مليون صوت في عموم تركيا، لكن إذا أخذنا في نظر الاعتبار مشاركة ٥ ملايين في اللقاء الجمهوري الذي عقده إينجه في إسطنبول قبل الانتخابات، و٣ ملايين في لقاء إزمير، ومليونين في لقاء أنقرة، فإنه من السهولة بمكان أن نتوصل إلى أن إينجه كان يمكنه أن يحصد ١٥ مليون في هذه المدن الثلاث الكبيرة فقط. حسناً ألم يحصل إينجه على أصوات من بقية المدن التركية؟!

ومن الغريب أيضاً أن حزب الحركة القومية مع أن كل المعطيات كانت تشير إلى بقاءه تحت حاجز العتبة الانتخابية اللازمة للتمثيل البرلماني، وأن زعيمه دولت بهجلي لم يعقد أي مؤتمرات ولقاءات جماهيرية قبل الانتخابات، لكنه حصد ١١,١٪ من الأصوات وضمن لنفسه ٤٨ مقعداً في البرلمان. والأغرب من ذلك أنه حصل على ٢,٥ مليون صوت في شرق تركيا ذات الأغلبية الكردية، على الرغم من أنه يتبنى فكرة قومية عنصرية مناهضة للأكراد!

لا يمكن حصر غرائب وعجائب الانتخابات المصرية التي ختمت فترة وفتحت فترة جديدة في تركيا سواء بطريقة قانونية أو عن طريق التهديدات أو المساومات بين المنافسين. وقد أدركنا مرة أخرى مدى أهمية وكالة "جيهان" للأبناء الخاصة التي سيطر عليها أردوغان قبل محاولة الانقلاب وأغلقها بعدها، حيث تلقت كل تركيا نتائج الانتخابات عبر وكالة الأناضول الرسمية ولجنة الانتخابات العليا الخاضعة للحزب الحاكم ككل المؤسسات والأجهزة الأخرى.

والأخطر من ذلك أن الوكالة الرسمية ليس لها مراسلون وممثلون في كل ولايات وبلدات تركيا. لذلك فإنها تنشر النتائج التي تأتي إلى نظام لجنة الانتخابات التابعة لحزب العدالة والتنمية الحاكم!

بمعنى أن تركيا تلقت نتائج الانتخابات من حزب العدالة والتنمية الحاكم فقط!

مرحباً بكم إلى تركيا الجديدة!^(١٥٧)

رحيل القس الأمريكي يسقط رواية أردوغان عن الانقلاب

بألف حيلة وحيلة، نجح أردوغان وحلفاؤه من القوميين الأتراك اليمينيين (الأطلسيين القدماء) والقوميين العلمانيين اليساريين (الأوراسيين) في نقل تركيا إلى النظام الرئاسي وجمعوا كل السلطات والقوة السياسية في شخص أردوغان.

أعتقد أن الدولة العميقة بجناحيها وظفت شعبية أردوغان الواسعة عند الجماهير العريضة، خاصة تلك الشرائح المحافظة والإسلامية، في جمع كل السلطات ومؤسسات الدولة في "شخص واحد" لسهولة السيطرة عليه. بمعنى أن أردوغان كان سيسيّر على الشعب التركي، والدولة العميقة كانت ستتحكم في أردوغان!

هذه الحقيقة لم تعد سرّاً، حيث أدلت ناجيهان آلتشي، الصحفية المقربة من المسيطرين على زمام الأمور في تركيا "من وراء الحجب"، بتعليق مثير للجدل فيما يخص نظام الحكومة الرئاسي إذ قالت: "إن تحالفاً سرّياً، يضمّ الزعيم دوغو برينجك، يقود ويحكم تركيا"، وذلك في برنامج على قناة "خبرترك تي في" أذيع في يوليو ٢٠١٩.

وزعمت آلتشي "أن النظام الذي يترأسه أردوغان يُدار عبر تحالف يتكون من زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي من جهة، وزعيم حزب الوطن اليساري دوغو برينجك من جهة أخرى".

كان برينجك من الذين اعتقلوا في إطار تحقيقات تنظيم "أرجنكون"، ثم خرج من السجن في ٢٠١٤ مع زملائه الآخرين بعد قضاء نحو أربع سنوات، بموجب تحالف سري عقده مع الرئيس أردوغان بعد ظهور ملفات فساد حكومته في عام ٢٠١٣.

وفي عام ٢٠١٥ وسّع المتحالفان نطاق تحالفهما بضمّ زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي الذي يمثل مخلفات الأطلسيين، ليتمكنوا من إعادة الحكومة المنفردة لحزب أردوغان، وهو واجهتهم، بعد أن فقدوا بدخول الأكراد إلى البرلمان بـ ٨٠ برلمانياً في انتخابات ٧ حزيران ٢٠١٥، وهذا التحالف الثلاثي بين أردوغان وبهجلي وبرينجك هو الذي يدير تركيا منذ ذلك الحين.

ومن المثير أن برينجك يؤكد منذ عام ٢٠١٤ في كل مناسبة أن أردوغان اضطر إلى الخضوع لإرادتهم، وأنهم باعتبارهم تنظيم أرجنكون من وضعوا خطة القضاء على حركة الخدمة وفتح الله كولن، وأن أردوغان هو الذي يطبق وينفذ هذه الخطة، دون أي اعتراض أو توضيح من أردوغان.

وكان الكاتب والصحفي عبد الرحمن ديلبيك "الإسلامي" المعروف بأنه من المؤسسين الفكريين لحزب أردوغان، اعترف قائلاً: "لقد اعتمدنا على منظمة فتح الله كولن في تصفية منظمة

مجموعة العمل الغربية (تنظيم أرجنكون) التي أحدثت انقلاب ٢٨ شباط ١٩٩٧.. وفي هذه الأيام اعتمدنا على هذه المجموعة (أرجنكون) في تصفية حركة الخدمة"، على حد تعبيره.^(١٥٨)

على الرغم من أن هذا التحالف الثلاثي وعد بأن النظام الرئاسي سيكون حلاً ناجحاً لكل مشاكل تركيا في كل المجالات، إلا أنه لم تمض شهور بل أيام حتى وجد هذا النظام الوليد أمامه مشكلة اقتصادية كبيرة داخلياً، وخطر تدهور العلاقات مع الدول الغربية التي كان أردوغان يستخدم خطاباً عدائياً تجاهها، خاصة الولايات المتحدة. ومع أن أردوغان كان يفضل التوجه إلى روسيا سياسياً، لكنها لم تكن أحسن حالا من تركيا من الناحية الاقتصادية، كما أن أكثر من ٦٠٪ من حجم التجارة الخارجية التركية كانت تتحقق مع دول الاتحاد الأوروبي، وهذا كان يشكل أحد مآزق أردوغان في التوازن بين المعسكرين الغربي والشرقي.

خطاب أردوغان الذي يقدم الإدارة الأمريكية مسؤولة عن الانقلاب الفاشل في تركيا كان أحد العوامل التي تؤثر سلباً على العلاقات التركية-الأمريكية. كان أردوغان قام باعتقال مجموعة من الأجانب، بينهم صحفيون، كانوا يعيشون في تركيا منذ سنوات، بتهمة الصلة بالانقلاب ومنظمة فتح الله كولن، وذلك من أجل إثبات نظريته القائلة بأن الانقلاب دبرته "القوى الكبرى" التي تريد الإطاحة به بغية عرقلة صعود تركيا! كان القس الأمريكي أندرو برونسون أحد المحتجزين أو الرهائن لدى نظام أردوغان من أجل هذا الغرض.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي أبداها تجاه الولايات المتحدة، إلا أن أردوغان أقدم في ١٢ أكتوبر ٢٠١٨ على خطوة متوقعة، وأفرج عن القس الأمريكي المحتجز منذ سنتين بتهمة أنه "العقل المدبر للانقلاب الفاشل"، وله صلة بكل من حركة الخدمة وحزب العمال الكردستاني. إذ فضت المحكمة في إزمير، التي كان القس يعيش فيها منذ سنوات، بإطلاق سراحه وإلغاء منعه من السفر، بعد الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وشهراً واحداً مع إيقاف التنفيذ، مع الأخذ في الاعتبار المدة التي قضاها بالسجن والإقامة الجبرية خلال محاكمته. وقد نقلت تقارير تركية عن القس قوله في جلسة المحكمة: "أنا رجل بريء، وأحب كثيراً كلاً من المسيح و تركيا، وأريد أن تظهر العدالة في هذه القضية".

بعد الإفراج عن القس طالب وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أنقرة بـ"الإفراج سريعاً" عن بقية الأمريكيين المحتجزين لديها أيضاً، وكذلك عن أتراك يعملون في بعثات دبلوماسية أمريكية في تركيا.

جاءت خطوة الإفراج عن القس بعد أن غير أربعة شهود إثبات إفاداتهم السابقة بحقه، الأمر الذي أثار تساؤلات حول ما إذا كانت السلطات القضائية ستفتح تحقيقاً مع هؤلاء الشهود أيضاً بتهمة "الخيانة الوطنية"! ذلك أنهم تسببوا بشهادتهم الزور في اعتقال بريء ٣ أعوام، وانهيار العلاقات بين تركيا وأمريكا، وتراجع الليرة وحدثت أزمة اقتصادية في البلاد، فضلاً عن تشويه صورة تركيا والرئيس أردوغان!

زعم فخر الدين آلتون، مستشار الرئاسة التركية، أن قرار الإفراج عن القس أثبت مرة أخرى أن جهاز القضاء في تركيا مستقل ومحيد (!)، غير أن الرئيس أردوغان كان تحدى الإدارة الأمريكية أمام عدسات الكاميرات قائلاً: "لن يتم الإفراج عن هذا القس الإرهابي ما دمت على رأس السلطة في تركيا!"

وضعت حادثة إطلاق سراح القس إعلام نظام أردوغان بشقيه العام والخاص في موقف حرج للغاية، وواجه صعوبات في تفسير وتبرير هذه الخطوة بعد التصريحات النارية، إذ علقت صحيفة "يني عقد" بقولها: "يستعد القس الأمريكي للهروب من تركيا بأول طائرة بعد إطلاق سراحه بحجة مضحكة"، ثم وجهت سؤالاً إلى القس: "ألم تزعم أنك تحب تركيا كثيراً؟! فإلى أين تهرب؟!".

أثارت الخطوة ردود فعل مختلفة بين أتباع التيار الإسلامي في تركيا، حيث وجه الكاتب الإسلامي فاروق كوسه، الذي كان يكتب لصحيفة يني عقد، سؤالين للرئيس أردوغان في غاية الأهمية عبر حسابه على تويتر قائلاً:

(١) إذا تم الإفراج عن القس الأمريكي بموجب "القانون" فكيف سيستمر اعتقال عشرات الآلاف من المتهمين الآخرين بنفس التهم؟!!

(٢) وإذا تم الإفراج عنه بموجب "السياسة" فكيف يمكن لنا الحديث عن سيادة واستقلال القانون بعد اليوم؟! (١٥٩)

وقال مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز فيلسون "Wilson" للدراسات بواشنطن هنري باركي الذي زاره أردوغان في أمريكا قبيل تأسيسه حزب العدالة والتنمية: "إطلاق سراح القس الأمريكي برونسون أظهر مدى بُعد القضاء في تركيا عن مفهوم العدل!"

وتطرق حساب "نبض تركيا" على تويتر إلى القضية ذاتها قائلاً: "أردوغان اتهم القس الأمريكي بما يلي: جاسوس أمريكي، مدبر الانقلاب الفاشل، داعم لتنظيمات إرهابية. شهد عليه سبعة شهود، وكان مطالباً بالحبس ٣٥ عاماً! مع كل ذلك تم الإفراج عنه!"، ثم استدرك قائلاً: "طيب فما ذنب ٧٠٤ أطفال و١٨ ألف سيدة و٥٠ ألف رجل قابعين في السجون رغم أنهم لا علاقة لهم بالانقلاب الفاشل؟"

وتابع نبض تركيا: "أمريكا استطاعت إعادة القس الأمريكي من تركيا إلى بلده بشكل أو بآخر، وذلك على الرغم من أن أردوغان قال: "لن يتم الإفراج عن ذلك الإرهابي ما دمّت الرئيس"، بينما فشل أردوغان في استعادة فتح الله كولن رغم أنه كان يطالب رئيس أمريكا قائلاً: "خذ قسك الذي عندي وأعطني قسنا الذي عندك" في إشارة منه إلى كولن! قدرته لا تكفي إلا على إقناع أنصاره المسحورين!"، على حد تعبيره.

وكشف نبض تركيا الستار عن السبب الحقيقي لاعتقال القس الأمريكي؛ إذ شدد على أن القس الأمريكي الذي يعيش في تركيا منذ عقود لم يكن إلا ضحية لأردوغان لكي يستخدمه كدليل على "الصلة الخارجية" المزعومة لانقلاب ٢٠١٦، أي أنه كان أداة بيده لإقناع قاعدته الساذجة بوقوف الولايات المتحدة وراء حركة كولن المتهمه بتدبير الانقلاب، ثم أكد أن كل هذه المزاعم سقطت مع رحيل القس إلى أمريكا!

من جانبه، عبر حليف أردوغان، زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي عن خيبة أمله قائلاً: "لا بد أن يعود هاكان آتيل إلى العاصمة أنقرة بمجرد وصول القس إلى الولايات المتحدة"، في إشارة منه إلى نائب رئيس بنك "خلق" الرسمي التركي المعتقل في أمريكا بتهمة خرق العقوبات على إيران بالتعاون مع رجل الأعمال التركي إيراني الأصل رضا زراب.

وكان حساب "قنديل" (candle) قال قبل يوم من الإفراج عن القس بأنه يعتقد أن أردوغان لن يفرج عن القس الأمريكي برونسون ولن يفرط في مصداقيته بسهولة؛ ذلك لأنه بنى عليه كل أطروحاته الخاصة بالانقلاب الفاشل في ٢٠١٦، وكذلك قدمت كل الصحف التابعة له هذا القس كعقل مدبر لهذه المحاولة، فإذا سلم القس لأمريكا فإن ذلك سيعني سقوط روايته عن هذه المحاولة الغاشمة.

لكنه عبر عن صدمته بعد يوم عقب الإفراج عن القس قائلاً: "بصراحة أنا مصدوم بتسليم القس الأمريكي للولايات المتحدة رغم كل تحديات أردوغان. إنني كنت أعتبر ذلك قضية

حياة أو ممات بالنسبة له؛ لأن إعلامه بنى عليه كل مزاعمه الخاصة بالانقلاب الفاشل. وأنا أتذكر أن صحيفة تقويم كانت زعمت أن القس كان سيصبح رئيس سي أي إيه لو نجح الانقلاب، وكنت صدقت ذلك!"

واستدرك حساب قنديل قائلاً: "لكنني ما زلت أعتقد أن أردوغان، وهو سياسي محترف يعرف قواعد اللعبة، سيحصل من واشنطن على شيء ثمين كفتح الله كولن أو المسؤول البنكي المعتقل في أمريكا أو شيء من هذا القبيل ليعوض به هذه الخسارة الكبيرة التي لطخت سمعته"، على حد تعبيره.

حساب نبض تركيا، كانت له تغريدة أخرى رصد فيها تراجع أردوغان أكثر من مرة عن مواقفه، جاء فيها: "أردوغان كان تحدى الولايات المتحدة قائلاً: "لن يتم الإفراج عن هذا القس الإرهابي ما دمت على رأس السلطة في تركيا". وقيماً كان تحدى روسيا قائلاً: "لن أعتذر لبوتين!". وقبل ذلك تحدى إسرائيل بقوله: "لن يحدث تحسن في العلاقات ما دمت رئيس تركيا"، حصلت على إعجاب كبير من رواد الإعلام الاجتماعي، إذ وصلت إعادات التغريدة إلى نحو ١٦٠٠ مرة.^(١٦٠)

حراس الجنة وزبانية جهنم في تركيا أردوغان!

تتجه تركيا في ٣١ مارس ٢٠١٩، أي بعد تسعة أشهر من تجربة النظام الرئاسي، المنتظر منه أن يكون "علاج جميع المشاكل"، لانتخابات بلدية، تتعلق ببقاء تركيا أو عدمها، على حد تعبير أردوغان، كما يكرّر ذلك قبل كل استحقاق انتخابي. لكن الشعب التركي لم يعلّق هذه المرة أي أمل على الأحزاب البرلمانية، وهو أمر خطير بالنسبة لأي مجتمع لا يملك أي أداة لتغيير الواقع السيئ سوى "الصوت".

عزا معظم المراقبين اليأس المسيطر على الناخب التركي إلى طول بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة بمفرده مدة تصل إلى ١٦ عامًا، واكتشاف أردوغان خلال تلك الفترة المدينة الطرق التي تضمن له البقاء في السلطة، بغض النظر عن قانونيتها أو عدمها، بالإضافة إلى نجاحه -بفضل سياسة الجزرة أو العصا- في تحويل الأحزاب المعارضة إلى جزء من الآليات المشرّعة لإجراءاته وخطواته.

ويمكن أن نضيف ذلك الدور السلبي الذي تلعبه شبكات الخداع والتضليل الإعلامية أو آليات التنويم المغناطيسي الجماعي، حيث يقوم من خلال الأخبار والمعلومات التي تنشرها بإعادة برمجة الواقع وخلق واقع بديل وهمي، ليخفي حقيقة الوضع المزري الذي يعيش فيه الشعب، ويقدم صورة طوباوية وكأن تركيا تعيش أزهى وأبهى عصورها. وقد كشفت دراسة أجرتها مؤسسة "إيدلمان" الأمريكية الرائدة في مجال العلاقات العامة أن ثلاثة من بين كل أربعة أتراك لا يثقون في الإعلام التركي! ولا تنسوا أن ٩٥٪ من وسائل الإعلام التركية تابعة لأردوغان!

كان حزب أردوغان قد استهلك الخطابات الديمقراطية والليبرالية القائمة على ملفي حقوق الإنسان والاقتصاد، في الفترة الممتدة من ٢٠٠٢، حيث وصل إلى سدة الحكم إلى ٢٠١١، حيث جرت آخر انتخابات نزيهة لم تشبها شائبة التزوير والتلاعب، ثم لجأ إلى استخدام خطابات "القومية التركية" في الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٨. أما في هذه الأيام فنراه يركز على التوظيف السياسي للإسلام، إلى جانب القومية، نظراً لعجزه عن كتمان حقائق الأزمة الاقتصادية التي يحاول تأجيل انفجارها إلى ما بعد هذه الانتخابات.

وقد تحول مرشحو حزب العدالة والتنمية ونوابه إلى "حراس الجنة وزبانية جهنم"، فيتعهدون بالجنة لمن يصوتون لصالحهم، ويهددون بالنار لمن يصوتون لغيرهم! فقد قال وزير الدفاع والتعليم التركي السابق عصمت يلماز، في لقاء ترويجي لحزبه، إن انتخاب مرشح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية سيكون "وثيقة غفران" للناخب! ومن ثم خرج زميله البرلماني البروفيسور حاجي أحمد أوزدمير ليقول: "حزب العدالة والتنمية جاء في المركز الثامن في أوراق الاقتراع، والثمانية رقم يذكرني بأصحاب الكهف، فهو رقم يرد في كتابنا المقدس!"

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار تصريحات مسؤولين آخرين ترفع أردوغان إلى درجة "الإله"، كما قال النائب السابق فواهي أرسلان: "إن أردوغان زعيم يحمل في شخصه كل صفات الله تعالى"، فإن تصريحات النواب والمرشحين الحاليين يمكن أن نصفها بـ "المعتدلة!!"

إن تاريخ تركيا السياسي القريب يشهد أن كل حزب فشل في تقديم مشاريع ديمقراطية أو اقتصادية يلجأ إلى الخطابين القومي والديني الذين يفرقان المجتمع على أساس العرق أو الدين، ويؤديان بالدولة في نهاية المطاف إلى انهيار كامل.

هذه سنة لن تتبدّل ولن تتغيّر من أجل حزب أردوغان!

فالدولة التركية بقيادته تتجه بخطوات سريعة نحو الهاوية بسبب خطاباته القومية والدينية (الأيدولوجية) التي يعتمدها في الداخل والخارج منذ أن بدأ يهمل ملفي الديمقراطية/الحقوق والاقتصاد، اعتباراً من عام ٢٠١١. لقد دفن الديمقراطية في التراب منذ فترة طويلة بحيث تشهد تركيا كل يوم أنواعاً شتى من الانتهاكات، من قبيل اعتقال الآلاف من النساء بتهمة انتمائهن إلى حركة الخدمة، الجريمة التي يلصقها بكل من يريد تصفيته، بدليل أنهنّ قمن بمساعدة أسر المفصولين من وظائفهم بموجب مراسيم حالة الطوارئ!

والمثال الآخر على تلك الانتهاكات والظلم أن المحكمة قضت بإطلاق سراح زعيم جمعية وجماعة "الفرقان" الشيخ ألب أرسلان كويتول، في ظل عدم وجود أي دليل على التهم الموجهة إليه، ولم يمض على حريته يومان حتى بادرت محكمة أخرى إلى اعتقاله وإرساله إلى السجن مرة أخرى، وهذه المرة مع زوجته السيدة سميرة كويتول التي انتقدت المعاملة التي تعرض لها زوجها! وكأن أردوغان يفرج بيدٍ ويعتقل بأخرى!

وليس هذا غريباً على نظام اعتقل حتى القاضي الذي حكم بالإفراج عن رئيس مجموعة "سامانيولو" الإعلامية هدايت كاراجا في عام ٢٠١٥ ولم يكن حينها حتى حجة الانقلاب اللعين.

ومثال آخر أن النائب البرلماني السابق عن حزب الشعب الجمهوري ومدير النشر في جريدة "كارشي" التركية أران أرم، أعلن إضراباً عن الطعام اعتراضاً على الظلم الذي يتعرض له منذ فترة؛ إذ أفرجت عنه محكمة الجنايات في إسطنبول في ٧ يناير ٢٠١٩، إلا أن محكمة أخرى أمرت بإلقاء القبض عليه مجدداً في اليوم نفسه، بناءً على طعن النيابة، ليعود إلى السجن مرة أخرى، رغم أنه لا يوجد له أي جريمة مادية منسوبة إليه سوى النشاط الصحفي.

أما خارجياً فيحاول أردوغان أن يجد مخرجاً من المآزق التي وقع فيها، خاصة في سوريا، بعد أن بات مخوقاً بين موسكو وواشنطن، بسبب تلك السياسات / الخطابات القومية والإسلاموية. فإن جنح لواشنطن واجه شرط القبول بالحكم الذاتي للأكراد، وإن جنح لموسكو واجه شرط القبول بنظام الأسد، بعد أن كان السبب الأبرز في ظهور هذا المشهد الحالي في سوريا والمنطقة. وليس لديه قدرة على تطوير حلول لهذه المشاكل بمفرده، من خلال التواصل مع شعوب المنطقة، بعد أن دمر كل العلاقات مع دول المنطقة وشعوبها.

وعلى الرغم من أن أردوغان زعم عدم وجود خلاف مع روسيا بشأن المنطقة -الأمنة- العازلة في سوريا، إلا أن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف خرج في اليوم ذاته لينفي ذلك بعبارات واضحة، مؤكداً ضرورة التفاوض مع الحكومة السورية في هذا الموضوع. لذا يرى الخبير التركي في القضايا الإقليمية والدولية فهم تاشتكين أن إعلان أردوغان أنه سيُطوّر حلاً أحادي الطرف خلال الأيام القادمة ليس إلا للاستهلاك الداخلي وخفض ضغوط واشنطن وموسكو عليه فقط.

لا يمكن أن تقوم السياسة الخارجية على العواطف بل الأكاذيب من هذا القبيل، وإن جلب هذا النهج بعض المنافع الآنية في السياسة الداخلية. إلا أن أردوغان لا يهتم بقواعد الدبلوماسية والسياسة الخارجية ويستمر في جعلها أداة للسياسة الداخلية، ضارباً المصالح العليا للبلاد عرض الحائط.

نسأل الله أن ينقذ تركيا من حراس الجنة وزبانية جهنم هؤلاء في أقرب وقت!

الاقتصاد التركي تحت رحمة عقلية أردوغان الدولجية الأمنية

في الوقت الذي بقيت أيام معدودات على انطلاق ماراثون الانتخابات البلدية ركّز الرأي العام على ثلاث ملفات رئيسية وهي مشكلة النظام الرئاسي الذي قضى بشكل كامل على دور البرلمان وربط كل شيء برجل واحد، وتفاقم الظلم الذي مارسه أردوغان على شريحة واسعة من المواطنين المدنيين بقرارات مراسيم حالة الطوارئ التي طالت مئات الآلاف والأزمة الاقتصادية التي بدأت تكسب أبعاداً جديدة كل يوم. وقد كشف الكاتب والأكاديمي التركي المعروف غوكهان باجيك عن جوهر المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد التركي من خلال مقال حمل عنوان "الاقتصاديون.. الضحايا الجدد لنظام أردوغان والأيديولوجية الإسلامية" ونشره موقع "أحوال تركية".

فقد أكد باجيك أن المحللين والخبراء الاقتصاديين في تركيا أصبحوا بعد اليوم قضية أمنية للدولة، وأن الاقتصاديين الذين ينتهون إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية سيكونون أكثر الناس عرضة لغضب الدولة بقيادة أردوغان في الفترة القادمة. وقال إن العقلية الدولجية الأمنية هي التي ستحدد الاقتصاد التركي بعد اليوم، وستسعى لتكميم أفواه كل من ينسب بنت شفة عن الجوانب السلبية للاقتصاد.. لذا ليس من المستبعد أن نتوقع أن يكون الاقتصاديون الضحايا

الجدد لنظام أردوغان. ولفت إلى ضرورة إجراء تحليل سياسي للأزمة الاقتصادية التي تمر بها تركيا، نظرًا لأنها اكتسبت طابعًا سياسيًا مع مرور الوقت.

قال باجيك في تحليله لواقع العلاقة بين السياسة والاقتصاد في تركيا إن العقلانية السياسية أصبحت الحاسمة والمحددة تمامًا في الآونة الأخيرة، حيث باتت سياسة الاقتصاد تحدّد على أساس الحسابات والقرارات السياسية، وتكشف المعطيات الحالية أن هذا النهج سوف يصل إلى مراحل متقدمة في الفترة القادمة، وذلك مع أن الأنشطة والقرارات الاقتصادية يتم تحديدها في الظروف العادية وفقًا للعقلانية الاقتصادية في المقام الأول، وإن تؤخذ بنظر الاعتبار الحسابات السياسية بنسبة معينة.

ولفت الكاتب إلى أن تركيا لن تستطيع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية القائمة على الإنتاج، مع بعض الاستثناءات؛ لأن الشركات الأجنبية لن ترغب بالاستثمار في تركيا إلا في المجالات ذات الفوائد العالية فقط، وبطبيعة الحال، فإن تركيا أصبحت منذ وقت سواها يهتم به المضاربون أكثر من المستثمرين، مشددًا على أن الحكومة تدرك هذا جيدًا، وسوف تتجه إلى إقامة علاقات مع المضاربين باعتبارها واحدة من المتلاعبين في السوق، وستلعب على وتر التصورات السياسية الضحلة للمضاربين وستستغل رغبتهم في تحقيق أرباح كبيرة على المدى القصير.

واستمر الكاتب في سرد توقعاته الخاصة بخطوات الحكومة التركية القادمة قائلاً: "كذلك سوف تجرّب الحكومة حظها في أسواق المشتقات المالية، من قبيل بيع الدولارات في الأسواق الضحلة، وزيادة تكلفة تبادل العملة المحلية، وتغيير أسعار الخصم والاستقطاع، وذلك بعدما باتت عاجزة عن تحقيق النجاح في المجالات الاقتصادية الحقيقية مثل الإنتاج. كل هذه الخطوات قصيرة الأجل، ولا يعد أيّ منها نشاطاً اقتصادياً حقيقياً. ومع ذلك، فإن إدارة الاقتصاد في تركيا محكوم عليها بأن تكون قصيرة الأجل بسبب ضخامة الأزمة التي تواجهها".

ثم حذّر الكاتب من أن هذه الألعاب البهلوانية قصيرة المدى لها ثمن، حيث تخسر البلاد الوقت والمال في آن واحد، مضيفاً أن كل بلد يفعل مثل هذه الأشياء عندما يتعلق الأمر بالتزامات قصيرة الأجل، ولكن عندما تصبح هذه الألعاب البهلوانية عادة المسؤولين عن إدارة الاقتصاد فإن وقت البلد وأمواله تنفق في سبيل إنقاذ اليوم فقط، على حد تعبيره.

وتوقع باجيك أن يؤدي الانكماش الاقتصادي الراهن في تركيا إلى تضخيم دور "الدولة" وتأثيرها في المجال الاقتصادي، حيث قال: "كلما تعمقت الأزمة وطالت مدتها فإن الاقتصاد التركي سوف يصبح أكثر دولجياً". ثم ذكر سببين آخرين مستقلين عن الأزمة الاقتصادية يعملان منذ فترة على توسيع نطاق تأثير الدولة في المجال الاقتصادي: "الأول الإيديولوجية الإسلامية. ففي التحليل الأخير، تتطور الأيديولوجية الإسلامية لتصبح الدولة مركزية في مجال إدارة الاقتصاد. وهذا ينطبق على حزب العدالة والتنمية الإسلامي أيضاً".

وأفاد باجيك أن السبب الثاني هو الاستبداد: "فبعدما دخلت تركيا في دوامة من الاستبداد فإنه لم يعد بالإمكان إعطاء مساحة حرة للفاعليات الاقتصادية. لا يخفى أن نتائج الاستبداد ليست موجهة فقط للصحفيين والأكاديميين، بل التجار والصناعيون كذلك يدفعون ثمن النتائج المريرة للسلطوية. ومن السذاجة بمكان التوقع بأن تجد الجهات الاقتصادية الفاعلة مناطق مستقلة في ظل غياب وسائل الإعلام المستقلة".

وزعم الكاتب أن نظام أردوغان سيتهجه في الفترة القادمة إلى مزيد من الغموض الاستراتيجي في القضايا الاقتصادية، وستسود حالة من الضبابية على الأرقام والإحصاءات والأخبار المعلنة عن الاقتصاد، وستظهر مناطق رمادية في جميع المجالات، بدءاً من معدلات التضخم والبطالة وانتهاءً إلى البيانات الكلية الأخرى نتيجة لسياسة الغموض الاستراتيجي هذه، وفق تعبيره.

واختتم الكاتب والأكاديمي التركي المعروف غوكهان باجيك مقاله قائلاً: "لقد أصبح الاقتصاد في تركيا قضية أمنية. ونرى أن اعتقال هذه الكثرة الكاثرة من الصحفيين لم يعد خبراً مثيراً للاهتمام في تركيا اليوم، بل الأخبار الاقتصادية هي محط أنظار الجميع، خصوصاً المسؤولين، وتشكل منطقة حساسة يجب توخي الحيلة والحذر. أعني أن المحللين والخبراء الاقتصاديين أصبحوا بعد اليوم قضية أمنية للدولة، وأن الاقتصاديين الذين ينتهون إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية سيكونون أكثر الناس عرضة لغضب الدولة في الفترة القادمة. خلاصة القول: العقلية الدولجية الأمنية هي التي ستحدد الاقتصاد التركي بعد اليوم، وستسعى لتكميم أفواه كل من ينسب بنت شفة عن الجوانب السلبية للاقتصاد.. لذا ليس من المستبعد أن نتوقع أن يكون الاقتصاديون الضحايا الجدد لنظام أردوغان".

وكان نائب حزب الشعب الجمهوري من مدينة إسطنبول أردوغان توبراك قال بشأن الأوضاع الاقتصادية الأخيرة في تركيا: "خزانة الدولة أصبحت فارغة، لذا وضعت حكومة أردوغان عينها على الأموال الاحتياطية للبنك المركزي المخصصة للظروف الطارئة، وهو الخطوة التي لم تقدم عليها أي حكومة سابقة. لم ينف الفريق المسؤول عن إدارة دفعة الاقتصاد صحة الأخبار التي انتشرت حول اتخاذ هذه الخطوة بسبب أن الحكومة لا تمتلك الأموال لتدفع مكافآت العيد للمتقاعدين. كل هذه المؤشرات تكشف أننا أمام إفلاس الدولة بكل مؤسساتها الاقتصادية"، على حد تعبيره.^(١٦)

أردوغان يقول "أنا القانون" وينتهك كل المحظورات

بالرغم من أن فترة الدعاية والتجمعات والحملات الإعلامية المكتوبة والمرئية من أجل الانتخابات البلدية تبدأ رسمياً في ٢١ مارس المقبل، إلا أن أردوغان يرى نفسه فوق القانون ويواصل عدم الالتزام بالمحظورات الانتخابية.

في الوقت الذي لا يُسمح لأحزاب المعارضة بأي نوع من الدعاية، يستمر أردوغان في عقد لقاءات جماهيرية في المدن والبلدات بحجة المشاركة في افتتاحات جماعية، ويظهر كل يوم على الشاشات ويوجه منها لخصومه ومنافسيه كل أنواع الاتهامات والافتراءات بل والتهديدات من دون أدنى رعاية للقوانين والقواعد والأعراف السياسية.

ويرى مراقبون، بينهم الكاتب والمحلل السياسي التركي ذو الفقار دوغان، أن سبب نزول أردوغان إلى الساحات وظهوره على الشاشات، ورفع سقف اتهاماته للمعارضين، بالمخالفة للقانون، يعود إلى المشهد السلبي لنسبة أصوات حزبه حتى في استطلاعات الرأي الذي تجريه مؤسسات الاستطلاع الموالية له.

ويزعم أردوغان أن أحزاب "الشعب الجمهوري" و"الخير" و"السعادة" أسست تحالفاً سرياً مع حزب الشعوب الديمقراطي، واصفاً إياه بـ"تحالف الخيانة" لارتباط الأخير مع حزب العمال الكردستاني "الإرهابي".

بل أطلق أردوغان لسانه واستمر في اتهاماته زاعماً أن ما سماه منظمة فتح الله كولن.. وحزب العمال الكردستاني شكلاً تحالفاً انتخابياً، لأنهما علقا آمالهما على فوز تلك الأحزاب المعارضة في الانتخابات البلدية.

يسوق أردوغان كل هذه الاتهامات والافتراءات من دون هوادة، لأنه لن يخرج أحد ليتساءل: ألسنت أنت الذي اتهمت حركة الخدمة بعرقلة "مفاوضات السلام" التي أجريتها مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان الإرهابي؟! مع أن حركة الخدمة ساندت تلك المفاوضات مع تأكيدها على ضرورة الحفاظ على وقار الدولة، ومطالبتها في الوقت ذاته بالاعتراف بحقوق المواطنين الأكراد.

إلا أنه نحى الأكراد جانباً وبدأ يجري مفاوضات مع حزب العمال الكردستاني من أجل تحقيق مصالح سياسية، ولما تعارضت مصالحه مع تلك الخطوة، بعد توجه الأكراد من حزبه إلى حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، أطاح بطاولة المفاوضات، وأعلن حرباً على العمال الكردستاني، لكنه هذه المرة دمر المناطق السكنية وقتل الآلاف من الأكراد بحجة مكافحة الإرهاب. واليوم يتهم حركة الخدمة بالتحالف مع العمال الكردستاني بعد أن كان يتهمها أمس بمعاداته.. من وكيف يمكنه الوثوق فيما يقول مثل هذا الإنسان الذي يغير أصدقائه وأعدائه بين ليلة وضحاها يا ترى؟

وليس عبثاً أن ترفض زعيمة حزب الخير ميرال أكشنار اتهامات التحالف مع حزب العمال الكردستاني من خلال تذكيرها أردوغان بقوله في وقت سابق: "أنا من أمرت بإطلاق مفاوضات السلام الكردي مع قياديي العمال الكردستاني!"

كما أفادت أكشنار أنه ليس من الصائب أن يبادر أردوغان إلى تصنيف ٦ ملايين شخص منحوا أصواتهم لحزب الشعوب الديمقراطي على أنهم عناصر إرهابية تنتمي لتنظيم العمال الكردستاني "الانفصالي".

ومع أن البعض يزعم أن الخوف المتزايد يوماً بعد يوم من خسارة البلديات، وعلى وجه الخصوص بلديات المحافظات الكبرى، يدفع أردوغان إلى أن يتصرف وكأنه المرشح الوحيد من حزب العدالة والتنمية لكل البلديات في تركيا، إلا أنني أعتقد أن السبب الحقيقي هو أن لغة التهديد والكراهية أصبحت أمراً فطرياً طبيعياً لدى أردوغان، حيث إنه تعلم على مدى الفترة الماضية البقاء في السلطة بأساليب قمعية يبررها دوماً بوجود "تهديد" و"عدو" وإن خسرت تركيا بكل أطيافها بسبب تلك اللغة.

توقعات بنتائج الانتخابات المحلية

أدلى حساب "نبض تركيا" المعروف على موقع تويتر المختص في الشأن التركي بآرائه حول النتائج المحتملة للانتخابات المحلية قبل يوم واحد من إجرائها.

ونشر الحساب سلسلة تغريدات زعم فيها أن حزب أردوغان "العدالة والتنمية" لا يمكن أن يفوز من دون سرقة الأصوات والتلاعب بالنتائج، مؤكداً أنه سيقدّم على كل شيء للبقاء في السلطة؛ لأن الدكتاتوريين لا يذهبون بالانتخابات وإن أتوا إلى الحكم عن طريق استغلال الانتخابات الديمقراطية، على حد تعبيره.

وتوقع نبض تركيا أن نسبة أصوات تحالف الجمهور المكون من حزبي العدالة والتنمية بقيادة أردوغان والحركة القومية بقيادة دولت بهجلي لن تتجاوز ٣٠٪، في الظروف العادية، أي في حالة عدم التلاعب بالنتائج.

وادعى أن تركيا شهدت آخر انتخابات نزيهة في عام ٢٠١٥، حيث خسر فيها حزب أردوغان الحكومة المنفردة بسبب تمكّن حزب الشعوب الديمقراطي من الدخول إلى البرلمان كحزب مستقل، وحصوله على ٨٠ مقعداً برلمانياً، ثم أعاد للأذهان أن أردوغان شكّل بعد ذلك تحالفاً مع الحركة القومية، ليتبنى في الفترة الجديدة خطاباً إسلامياً قومياً أسفر عن إطاخته بطاولة مفاوضات السلام التي كان يجريها مع حزب العمال الكردستاني، وعودته إلى توظيف الإرهاب في إثارة مشاعر قاعدة التحالف الجديد الإسلامية والقومية، واستعادة الحكومة المنفردة إلى حزبه عقب قرار إعادة الانتخابات في العام نفسه والتلاعب بالنتائج.

وأشار نبض تركيا إلى أن السؤال الجوهرى هنا هو: "هل سيتمكن أردوغان من التلاعب في نتائج هذه الانتخابات كما فعل في الانتخابات السابقة؟ أي هل لا يزال قادراً على ذلك؟"، ثم حاول الإجابة عليه قائلاً: "إنه سيطر - في الظاهر - على كل أجهزة الدولة، بما فيه مجلس الانتخابات الأعلى. لكن المسيطر الحقيقي على الأوضاع في تركيا هو الدولة العميقة / أرجنكون التي صعدت التيار الصاعد "الإسلام السياسي" و"القومية التركية"، واستردت موقعها السابق بفضل أردوغان، بعد أن كسر جهاز القضاء أجنحته".

وأعاد للأذهان أن أردوغان اضطر إلى التحالف مع أرجنكون من الأوراسيين بعد تحقيقات الفساد والرشوة في ٢٠١٣، ليخرج بموجبه أعضاء وهم العسكريون والسياسيون والمدنيون من السجن، ويشرعوا في تنفيذ حملة انتقامية ضد أعضاء القضاء وضباط الجيش الذين رأوهم

مسؤولين عن قضية أرجنكون، تحت مسمى وذريعة مكافحة "الكيان الموازي"، ويوجهوا لهم الضربة القاضية بعد الانقلاب المسرحي الذي دبروه بالتعاون مع أردوغان في ٢٠١٦.

ثم فضل قائلاً: "بمعنى أن أعضاء أرجنكون تخلصوا أولاً من أعدائهم في جهاز القضاء والمؤسسة العسكرية حتى يبقى أردوغان وحيداً دون حماية، ويصبح لقمة سائغة، لينتقموا منه بكل سهولة، وذلك باعتباره المسؤول السياسي الذي سمح بتحقيقات أرجنكون التي بدأت في ٢٠٠٧ بهدف تطهير الدولة من العناصر المافيوية"، حيث لا يمكن أن ينسى جنرالات أرجنكون وصف أردوغان نفسه بـ"المدعي العام المحقق في قضية أرجنكون".

في إطار سعيه للبحث عن إجابة صحيحة للسؤال الذي طرحه أعلاه: "هل سيتمكن أردوغان من التلاعب في نتائج هذه الانتخابات أيضاً"، أكد نبض تركيا أن قدرة أردوغان على سرقة الأصوات منوطة باستمرارية هذا التحالف الذي عقده مع تنظيم أرجنكون، لافتاً إلى أنه إذا كان الأخير لا يزال يعتقد أن مهمة أردوغان لم تنتهِ بعد في التخلص من أعدائه في البيروقراطية والجيش بدعوى مكافحة منظمة فتح الله كولن أو حركة الخدمة، فمعنى ذلك أن التحالف مستمر ويمكن لأردوغان التلاعب بنتائج الانتخابات، على حد قوله.

ثم استدرك قائلاً: "لكن إذا اقتنع تنظيم أرجنكون بأن دور أردوغان انتهى، وجاء وقت الانتقام منه أيضاً، فإنه لن يسمح له بسرقة الأصوات، بل سيسعى إلى إضعافه، ليطلق عملية انتقامية جديدة بعد الانتخابات، تستهدف هذه المرة كل المسؤولين السياسيين عن قضية أرجنكون واحداً تلو آخر، وسيكون أردوغان الصيد الأخير"، وفق تعبيره.

وانطلاقاً من المستوى الذي وصل إليه تنظيم أرجنكون في حملة التصفية الموجهة ضد أعدائه في أجهزة الدولة بحجة مكافحة "الكيان الموازي" أولاً، و"منظمة فتح الله كولن" لاحقاً، ومن الخوف الظاهر على وجه وتصريحات أردوغان من نتائج الانتخابات، أشار نبض تركيا إلى احتمالية انتهاء تحالف أردوغان وأرجنكون، وأن الأخير قد يكون يعد "مفاجأة كبيرة" للأول بعد هذه الانتخابات، وأضاف: "لكن إذا كان التحالف مستمراً بين الطرفين فإنه سيفعل كل شيء من أجل سرقة الأصوات وفوز أردوغان".

وخلص نبض تركيا في ختام تغريداته إلى أنه: "لا يمكن أن يفوز أردوغان دون سرقة الأصوات، ولا يمكن أن يسرق إذا انتهى التحالف بينه وبين أرجنكون، وبعبارة أخرى لا يمكن أن يخسر أردوغان إذا كان تحالفه مع أرجنكون مستمراً"، ثم أبدى رأيه في هذا الصدد

قائلاً: "رأيتي هو أن أرجنكون سيسعى إلى إضعاف أردوغان من خلال السماح للمعارضة بفوز مدينتين كبيرتين على أقل تقدير"، في إشارة منه إلى اثنين من المدن الكبيرة، وهي إسطنبول وأنقرة وإزمير وبورصا.

يذكر أن دوغو برينجك، زعيم حزب الوطن، الذي يعد امتداداً لحزب العمال اليساري الاشتراكي المتطرف، والذي يوصف إعلامياً بـ"المتحدث باسم تنظيم أرجنكون"، كان هدد الرئيس أردوغان عندما خرج من السجن في ٢٠١٤ مع زملائه بعد قضاء نحو أربع سنوات في إطار تحقيقات تنظيم "أرجنكون" قائلاً: "خرجنا من السجن كالسيوف المستلة من أعمادها، وسندمّر من يقسمون تركيا وسنؤسس حكم من سيؤجّدونها.. سندمّر حكم أردوغان وعبد الله جول وفتح الله كولن!"^(١٦٢)

نظام أردوغان يتصدع بعد هزيمة إسطنبول

في أعقاب إعلان نتائج انتخابات ٣١ مارس ٢٠١٩ المحلية، بعد فرز الأصوات وعدها، أعلن حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة في البلاد، فوزه بكل من بلدية أنقرة، العاصمة الإدارية، وإسطنبول، العاصمة الاقتصادية.

لقد خسرت تحالف الجمهور المبرم بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية عشر مدن كانت في قبضته لصالح المعارضة، وهي: بلديات إسطنبول وأنقرة وأنطاليا وأرداهان وأرتفين وبيلاجيك وبولو وكيرشهير وأضنة ومرسين.

جاءت نتائج الانتخابات المحلية صادمة لحزب العدالة والتنمية، فعلى الرغم من حصوله على ٤٤,٣٢٪ من الأصوات في عموم تركيا، إلا أن فقدانه لأهم وأكبر المدن تعتبر هزيمة حقيقية للحزب الحاكم ودليلاً على تدهور شعبية أردوغان. وقد وصفت تلك الانتخابات بين السياسيين والمراقبين بـ"الاستفتاء على نظام أردوغان"، نظراً لأنها أول انتخابات في عهد النظام الرئاسي الذي سنّه في عام ٢٠١٧.

وقد كتب زعيم حزب الشعوب الديمقراطية الكردي المعتقل في سجن شديد الحراسة بمدينة أدرنة، صلاح الدين دميرتاش، مقالاً لجريدة واشنطن بوست الأمريكية، للتعليق على الانتخابات المحلية. قال في مقاله: "لقد تعرض أردوغان لهزيمة مهينة... وأكدت نتائج الانتخابات أن الشعب التركي يصر على مطالبه بالعيش بشكل ديمقراطي وفي سلام فيما بين

أبنائه. الانتخابات تحتوي على العديد من الرسائل المهمة لأردوغان ولكل الطبقة الحاكمة، حيث إنه كان يرى أن تلك الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي عام، إلا أنه تعرض لهزيمة موجعة، إذ خسر حزبه المدينة التي بدأ فيها رحلته السياسية، بل وخسر معها أكبر ٥ مدن كبرى".

وأوضح دميرتاش أن حزب العدالة والتنمية في السنوات الأخيرة ابتعد عن قيم الإسلام والأخلاق، كما ابتعد عن الديمقراطية، مؤكداً أن الهزيمة التي تعرض لها الحزب نتيجة التكبر وصم الأذان عن الانتقادات الموجهة إليه بسبب الفساد والظلم الذي يقوم به. وشدد على أن السياسات التي يتبعها حزب العدالة والتنمية ضد معارضيه، وبشكل خاص ضد الشعب الكردي، تزيد من حالة الاستقطاب داخل المجتمع، قائلاً: "الجزء الأكبر من الأكراد يريدون العيش في سلام مع باقي الشعوب والمواطنين. فقد سئموا من الحروب والعنف، إن الأكراد يحتاجون إلى الديمقراطية، والإصلاحات السياسية والاجتماعية والثقافية. ونحن قدمنا وعوداً بالعمل من أجل تنفيذ وتحقيق تلك الأهداف. ولكن رئيس الجمهورية هو المسؤول الأول والرئيسي عن عدم تحقيق ذلك".

ومع أن حزب أردوغان ذاق الطعم المر بعد خسارته كبرى بلديات تركيا، إلا أنها لم ترض بالتناج وإعلانها رسمياً، وبدأ يلجأ إلى كل واردة وشاردة حتى يلغي كل الانتخابات ويعيدها أو يلغيها في إسطنبول على أقل تقدير، نظراً لأهميتها الاستراتيجية، حيث يصف هذه المدينة بـ"عشقي"، وقال عنها قبل الانتخابات: "من يفوز في إسطنبول يفوز بـحكم تركيا"، وبالتالي من يخسرها يخسر تركيا أيضاً. أي أنه كان على علم بأن إسطنبول هي البوابة الرئيسية التي تؤدي إلى حكم تركيا.

لم تقتصر جهود أردوغان لإعادة انتخابات إسطنبول من خلال الضغط على مجلس الانتخابات الأعلى، بل وصل الأمر إلى حدّ التهديد بإشعال الشوارع وإحداث الفوضى، إذ وجه زعيم المافيا سادات بكر، دعوة غير مباشرة للرئيس أردوغان، المنزعج من نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة، معلناً أنهم مستعدون للخروج إلى الشوارع إذا طلبت "الدولة".

وجاء هذا التهديد بعدما دعا زعيم المافيا قبيل الانتخابات أنصار أردوغان إلى التزوّد بالأسلحة، وهدّد أنصار تحالف الأحزاب المعارضة، مؤكداً أنهم سيؤدون المهمة التي ستكلفهم بها "الدولة" مهما كانت. والمثير أن مدعي العموم يتجاهلون ارتكاب بكر لجرم علني في الوقت الذي يتنافسون فيه للزج بالصحفيين والكتاب والمحامين وربات المنازل داخل السجون بتهم لا أصل لها.

إلا أن طريقة تعامل أردوغان مع الخسارة المدوية في مدينة إسطنبول أحدثت شرخاً داخل حزبه، حيث كشف الصحفي التركي مراد يتكين أن المحيطين بالرئيس أردوغان انقسموا إلى مجموعتين، وأضاف: "المجموعة الأولى، وهي الأكثر تأثيراً على الرغم من قلة عددها، تريد أن يستخدم أردوغان كل ثقله ونفوذه من أجل إعادة الانتخابات في إسطنبول مهما كلف الأمر. أما المجموعة الثانية الأكثر عدداً وخبرة فتعارض إعادة التصويت، وتطالب باحترام قرار اللجنة العليا للانتخابات أيًا كان، فهي ترى أن نتائج مثل هذه الخطوة ستكون لصالح أكرم إمام أوغلو مرشح حزب الشعب الجمهوري".

من جانبه، قال عبد الرحمن ديلبيك، الصحفي بجريدة "يني عقد" المقربة من أردوغان في تقييمه لنتائج انتخابات ٣١ مارس: "ليس من الممكن أن نشرح للعالم أننا تمكنا من فرز وإحصاء أصوات الناخبين في تركيا كلها في ليلة واحدة، ولم نستطع إحصائها في بلدين تابعين لإسطنبول بالعمل ليل نهار لمدة ١٩ يوماً"، في إشارة منه إلى عدم جدوى تأخير الإعلان عن نتائج الانتخابات في إسطنبول بحجج مختلفة.

بينما قال الرئيس السابق لشعبة حزب العدالة والتنمية في مدينة إسطنبول، الدكتور سليم تامورجي: "خسرنا الانتخابات أخلاقياً أمام الشعب"، وتابع: "من المحزن والموجع أن نخسر إسطنبول التي تمثل عشقنا الأكبر، للمرة الأولى بعد ربع قرن... ولكن الأهم، أن عدم إدارة العملية بنجاح وخسارتنا للانتخابات أخلاقياً أمام المجتمع والشعب يؤلمنا نحن الذين نرى حزب العدالة والتنمية على أنه حركة ذات رسالة، أينما وجدت الديمقراطية والقانون، كان الفائز دائماً هي الأمة".

ومع إصرار حزب أردوغان رفض نتائج انتخابات إسطنبول ومطالبته بإعادتها بتهمة الأصوات الباطلة و"التزوير الذي أقدم عليه أعضاء منظمة فتح الله كولن"، قرر الرئيس السابق عبد الله جول كسر صمته السياسي والتعليق على انتخابات المحليات قائلاً: "يجب تجنّب مواقف تشير الشبهات حول نزاهة الانتخابات في تركيا.. كان ينبغي الإعلان عن النتائج ووضع نقطة النهاية للنقاشات وإيقاف حالة الاحتقان السياسي بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية والطعون مباشرة. الانتخابات في تركيا لم تصبح سبباً مثيراً للجدل والاحتقان من قبل، منذ أن انتقلت تركيا إلى نظام التعدد الحزبي في عام ١٩٥٠، أي منذ ٧٠ عامًا تقريباً. إلا أننا لاحظنا في الفترة الأخيرة أن الانتخابات ونتائجها أصبحت محطّ الشبهات وأثارت الاحتقان السياسي في البلاد.

وهذا الوضع يلحق أضرارًا -شئنا أم أبينا- بسمعة واعتبار تركيا في الخارج وفي الداخل. ومن المؤسف أن نرى أن حالة الاحتقان أصبحت أكثر حدة في انتخابات ٢٠١٩ المحلية".

وأكد جول أن "الامتناع عن تسليم محاضر التنصيب لرؤساء البلديات الجدد، رغم أنهم أكملوا كل الإجراءات القانونية اللازمة للترشح قبل الانتخابات لم يكن خطوة قانونية"، في إشارة منه إلى مبادرة اللجنة العليا للانتخابات إلى إسقاط رئاسة المرشحين المنتخبين من قبل الشعب للبلديات، بدعوى فصلهم من وظائفهم بموجب مراسيم حالة الطوارئ التي أعلنتها الحكومة بحجة التصدي للانقلابيين.

وشدد على أن "الأحداث التي شهتها تركيا بعد بدء الإعلان عن النتائج في إسطنبول، والتأخير عن بيان النتائج النهائية إلى هذا الحد، أُلقت بظلالها على نزاهة الانتخابات". كما ذكّر جول بأنهم، أي حزب العدالة والتنمية، قد تعرضوا لمعاملات خاطئة فيما مضى أيضًا، ثم حذّر قائلاً: "يجب علينا أن نتجنب ارتكاب تلك الأخطاء ذاتها بعدما تمكنا من السلطة وأصبحنا أقوياء".

من جانبه، رصد رئيس تحرير صحيفة "جمهورية" سابقًا جان دوندار، وهو من صحفيي المهجر الأتراك حاليًا، ثلاثة أسباب رئيسة تقف وراء محاولات أردوغان لتأخير الإعلان عن نتائج الانتخابات المحلية في مقال له بعنوان: "إعادة الانتخابات إلى أن يفوز الشيف!" فبعدما اتخذت لجنة الانتخابات المحلية في إسطنبول قرارًا بالتوقف عن إعادة فرز الأصوات في بلدة "مالتابه" وإعادة فرز ٤٠٠ صندوق انتخابي آخر، أكد دوندار أن الحزب الحاكم يبذل ما في وسعه من أجل تأخير إعلان النتائج الرسمية للانتخابات، ثم عزا السبب الأول لهذه الخطوة إلى أن الحزب الحاكم يحتاج لوقت من أجل إكمال عملية "تطهير البلدية" من بعض الملفات والأوراق والوثائق التي تدل على انتهاكات الإدارة السابقة، وتقديم مناقصات مهمة للغاية للشركات الموالية في اللحظة الأخيرة، ونقل بعض الموظفين إلى مواقع وأماكن أخرى. في حين أن السبب الثاني هو أن أردوغان يحاول أن يبعث إلى قاعدته الشعبية رسالة مفادها أن حزب العدالة والتنمية لم يتعرض للهزيمة، بل إن المعارضة فازت ببلدية إسطنبول الكبرى عن طريق الحيلة والتزوير. أما السبب الثالث فأرجعه دوندار إلى أن أردوغان يسعى إلى تحطيم المعنويات وأجواء الفرحة والانتصار عند الأحزاب المعارضة، لكي لا تجمع شملها وتفشل

في استراتيجيتها الرامية إلى بعث رسالة إلى الناخبين بأن هناك بديلاً عن الحزب الذي يحكم تركيا منذ ١٧ عامًا وقادها إلى شفا جرف هار من كل النواحي.

وعلى الرغم من كل جهود أردوغان لمنع تنصيب مرشح حزب الشعب الجمهوري رئيسًا جديدًا لبلدية إسطنبول، إلا أن شعبة مجلس الانتخابات الأعلى قدمت له محضر تنصيبه رئيسًا للبلدية بعد نحو أسبوعين من إجراء الانتخابات.

ثم بدأ الكتاب والمحللون الموالون لأردوغان وغير الموالين له يحاولون تسليط الأضواء على الأسباب التي قادت أكرم إمام أوغلو إلى الفوز وحزب أردوغان إلى الخسارة، منهم عبد القادر سلفي، الصحفي بجريدة "الحرية"، المعروف بعلاقاته الوثيقة مع بعض البؤر داخل المخابرات، حيث قال إن استراتيجية المعارضة القائمة على أساس "احتضان الجميع" حققت مبتغاها وآت أكلها في انتخابات ٣١ مارس البلدية. وأضاف: "لقد ظهرت أوجه جديدة لمرشحي المعارضة في العديد من المدن التركية مثل إسطنبول، وأنقرة، وأنطاليا، وأضنة، ومرسين، فالأسماء التي تخلت عن أفكار حزب الشعب الجمهوري التقليدية (العلمانية المتشددة) واقتربت من قواعد الأحزاب اليمينية الوسطية هي التي حققت للمعارضة الفوز في الانتخابات".

ولفت إلى أن كمال كليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري، نجح في جمع أصوات مؤيديهم، والقوميين من حزب الخير، والأكراد من حزب الشعوب الديمقراطي، والمتدينين من حزب السعادة، في صندوق حزب الشعب الجمهوري وفاز ببلديتي إسطنبول وأنقرة. واعترف بأن إمام أوغلو المنحدر من أصل يميني وسطي قاد حملته الانتخابية بنجاح كبير، وأن شعب إسطنبول أحبوا صورة مرشح حزب الشعب الجمهوري الذي تلا عليهم "سورة يس". وتابع: "شعب إسطنبول كان يبحث عن وجه جديد بعد حكم حزب الرفاه وحزب العدالة والتنمية في المدينة طيلة ٢٥ عامًا، وقد لبي أكرم إمام أوغلو طلبهم هذا".

ونسب سلفي السبب الرئيسي في هذا النجاح إلى كليجدار أوغلو لاختياره أكرم إمام أوغلو مرشحًا لرئاسة بلدية إسطنبول على الرغم من معارضة بعض أعضاء حزبه له.

في حين أن عاكف باكي، المستشار السابق للرئيس أردوغان، إبان فترة رئاسته للوزراء، والكااتب بجريدة "قرار" قال إن أكرم إمام أوغلو إذا واصل مسيرته الحالية من الممكن أن يكون بديلاً للحزب الحاكم، وأوضح أنه يسير بشكل سليم، ويتبنى خطابا يجمع كل ناخبي المعارضة، إلى جانب الناخبين من الطبقة المحافظة التي يخاطبها حزب العدالة والتنمية.

وأضاف باكي: "لقد تحول إمام أوغلو إلى خيار للجميع، بما فيهم تلك القطاعات المحافظة التي كانت تقول قبل أربعة أشهر: لا يوجد خيار وبديل، هل سنصوت لحزب الشعب الجمهوري؟! وسائل إعلام السلطة تزعم أن إمام أوغلو مشروع بعض الجهات، لكن الصحيح أن وسائل الإعلام الموالية للحكومة هي التي قامت بتلميع إمام أوغلو بموافقتها الخاطئة، فلمعان نجمه اليوم ليس بفضل قوى خارجية، بل بفضل هذا الإعلام، فالحقيقة أن الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات هو إعلام السلطة!" وأكد أن المجتمع يبحث عن توجهات جديدة، قائلاً: "حالة عدم وجود البديل هذه لم تصبّ لا في مصلحة حزب العدالة والتنمية ولا في مصلحة تركيا نفسها، الحقيقة أن هناك حاجة ماسة لحزب بديل، ولكن إذا استمر إمام أوغلو بالسرعة نفسها، فلن يدع المجال لأحد، وسيملاً هو ذلك الفراغ، دون حاجة إلى حزب يؤسسه بعض المنشقين عن الحزب الحاكم".

ومع أن إمام أوغلو أصبح رئيس بلدية إسطنبول إلا أن أردوغان حرك بعض المؤسسات الواقعة تحت سيطرته لعرقلة عمله. إذ أوقفت المحكمة إجراء تحقيق مفصل حول ممارسات حزب العدالة والتنمية في البلدية منذ إجراء الانتخابات في ٣١ مارس ٢٠١٩، وحتى تنصيبه في ١٧ أبريل من العام ذاته، بحجة ضرورة الكشف أولاً عن أسباب مطالبة إمام أوغلو بمراجعة قاعدة البيانات الإلكترونية للبلدية، وذلك استجابة لطلب تقدم به عضواً لمجلس البلدية المنتميان لحزب أردوغان يوكسك أرول وعمر فاروق قالايجي.

جاءت هذه الخطوة بعدما كلف إمام أوغلو اثنين من العاملين في لجنة التفتيش بالبلدية، مع ثلاثة خبراء آخرين بمراجعة قاعدة البيانات الإلكترونية، كما أرسل خطاباً إلى شركات البلدية وطلب منها معلومات ووثائق، مطالباً بوثائق الأملاك المسجلة في دائرة تسجيل الأراضي التابعة للبلدية، وقوائم المركبات المسجلة باسمها، وأسماء مستخدميها، والحواسيب، والهواتف، وأسماء الأشخاص المخصصة لهم مع لوائح الموظفين سواء كانوا دائمين أو متعاقدين، والجداول المالية، ونتائج الميزانية، ومحاضر إحصاء الخزانات.

أبعاد الصراع على بلدية إسطنبول الكبرى

رفضت اللجنة العليا للانتخابات في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ طعن حزب العدالة والتنمية الحاكم في شرعية أصوات الموظفين المفصولين بقرارات الطوارئ بعد الانقلاب المزعوم في عام ٢٠١٦، إلا أنها قررت إعادة النظر في ٤١ ألفاً و١٣٢ صوتاً.

وكانت لجنة الانتخابات المحلية في مدينة إسطنبول سلّمت مرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو محضر تنصيبه رئيسًا لبلدية إسطنبول الكبرى عقب الانتهاء من النظر في الطعون التي قدمها الحزب الحاكم.

ويتفق المراقبون على أن خطوة فرع لجنة الانتخابات في إسطنبول وضعت أردوغان في موقف حرج، وعرقلت -ولو مؤقتًا- محاولات اللجنة العليا الرامية إلى إعادة الانتخابات في إسطنبول، روضًا للضغوطات التي يمارس عليها الحزب الحاكم برئاسة أردوغان، أما خطوة اللجنة العليا الأخيرة الراضية لإلغاء أصوات المفصولين، فهي تصبّ في مصلحة المعارضة أيضًا، إلا أنها لم تقض على آمال أردوغان تمامًا في اتخاذ قرار بإعادة النظر في ٤١ ألفًا و١٣٢ صوتًا.

ولا يزال الشارع المحلي والدولي يبحث عن إجابة للتساؤلات التي تدور حول ما إذا كانت لجنة الانتخابات المحلية في إسطنبول أسندت مهمة رئاسة البلدية إلى إمام أوغلو بعد التشاور والتنسيق مع لجنة الانتخابات العليا والحصول على "الضوء الأخضر" منها أم لا.

وقد رجّح أستاذ العلوم السياسية محمد أفا تَشيمان، في مقال نشره موقع (TR٧٢٤) الإخباري التركي، أن اللجنة المحلية اتخذت قرارها دون الرجوع إلى اللجنة العليا، بل إن القرار جاء على عكس رغبتها، مبيّنًا أن ذلك يدل على وجود أكثر من "لاعب" في المشهد السياسي الجديد.

وهذا ما أيده يكتان تورك يلماز، الباحث التركي المنحدر من أصل كردي، من معهد "فريدريش مينيكى" الألماني، في مقال بعنوان "المرحلة الجديدة بعد خسارة أردوغان أنقرة وإسطنبول" نشره موقع "أحوال تركية"، حيث لفت إلى ظهور "دولة" تحارب ضد "الدولة" لأول مرة منذ الانقلاب المزعوم في ٢٠١٦، على حد تعبيره.

وقال تَشيمان: "يبدو أن لجنة الانتخابات المحلية في إسطنبول فرضت أمرًا واقعيًا وحققت تفوقًا نفسيًا للمعارضة من خلال تقديم محضر التنصيب لإمام أوغلو، الأمر الذي قطع الطريق أمام الرئيس أردوغان الذي كان يستعد مع فريقه لإطلاق حملة من أجل استصدار قرار من لجنة الانتخابات العليا بتجديد الانتخابات في عموم إسطنبول".

لقد أسفرت الانتخابات المحلية عن معادلة جديدة في تركيا من شأنها أن تحطّم التحالفات الحالية لتتشكّل تحالفات جديدة، فمع أن أردوغان تحالف مع تنظيم أرجنكون، من أجل التغلب على مشكلة ملفات الفساد والرشوة في ٢٠١٣، إلا أن هذا التنظيم ليس كياناً موحدًا، وهناك أمارات تدل على أن بعض المجموعات ضمن هذا الكيان لا تزال ترى إمكانية استغلال أردوغان لمدة إضافية، وتدعم بقائه في السلطة؛ بينما ترى مجموعة أخرى أنه فقد شعبيته بسبب الأزمة الاقتصادية وأسباب أخرى، وتدعو للبحث عن "واجهة" جديدة، بحسب الأستاذ تَشيمان.

ويشير تَشيمان إلى أن النظام الحالي، الذي أسسه تحالف أردوغان وأرجنكون الموالي للمعسكر الأوراسي، بعد الانقلاب المزيف في ٢٠١٦ من أجل تصفية الضباط والعسكريين المواليين لحلف شمال الأطلسي الناتو، بحجة مكافحة المتعاطفين مع حركة الخدمة، سيضطر إلى اتخاذ قرارات معينة تفرضها عليه الظروف الاقتصادية القاهرة.

ولفت إلى أن الأزمة الاقتصادية في تركيا وصلت إلى مستويات بحيث لا يمكن الخروج منها بدون طرق باب المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي. وتابع: "إذا ما اضطرت حكومة حزب العدالة والتنمية للجوء إلى صندوق النقد الدولي فإنه سيفرض عليها شروطاً سياسية، من قبيل العودة إلى الديمقراطية وتفعيل الدستور والقانون في البلاد".

وشدّد على أن أنصار المعسكر الأوراسي في تركيا على دراية بالنتائج التي ستتمخض عن سياسات النقد الدولي المحتملة، مشيرًا إلى أن إعادة مئات الآلاف من المفصولين بقرارات الطوارئ إلى وظائفهم السابقة، والإفراج عن عشرات الآلاف من المعتقلين بقرارات تعسفية، بمن فيهم حوالي ٤٠ ألف ضابط عسكري، ستأتي في مقدمة تلك الخطوات الديمقراطية، الأمر الذي يشكّل مسألة حياة أو موت لكل من طرفي هذا التحالف، أي أردوغان وأرجنكون.

وأردف تَشيمان بقوله: "إذا وافقت لجنة الانتخابات العليا على قرار فرعها في إسطنبول، وأعلنت فوز مرشح المعارضة إمام أوغلو ببلدية إسطنبول، فإن هذه الخطوة من المرتقب أن تفتح أمام تركيا فرصة الحصول على دعم من النقد الدولي والغرب، على المدينين الوسط والطويل، وضمن الشروط السياسية المذكورة، التي من شأنها أن تقود تركيا إلى النظام الدستوري مجددًا على المدى الطويل".

وأشار تشيمان إلى أنه في هذه المرحلة قد ينضمّ إلى السلطة السياسية محور أو لاعب ثالث، ويلعب دورًا ملموسًا، وتوقع أن يكون ذلك اللاعب كل من حزبي الشعب الجمهوري و"الخير"، الذين وصفهما بأحد الأطراف التي تشرعن النظام الحالي، نظرًا لأنهما يتبنيان الخطاب ذاته مع النظام، خصوصًا فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، ويسكتان على الاعتقالات التعسفية بحجة مكافحة منظمة فتح الله كولن.

وذكر الكاتب الخبير في الشؤون السياسية احتمالاً آخر قائلاً: "قد يفضل الكيان العميق، تنظيم أرجنكون، خيار الحصول على موارد اقتصادية من روسيا والصين، بدلاً من النقد الدولي والغرب عمومًا، وهذا قد يطلق مرحلة تنتهي بخروج تركيا من حلف الناتو".

وأضاف: "في هذه الحالة قد يعتقد الكيان العميق أن أردوغان من الممكن أن يؤدي دورًا أفضل من حزبي الشعب الجمهوري والخير، خصوصًا إذا حصل على دعم حزب الحركة القومية الحليف مع حزب العدالة والتنمية. لذا قد يرجح ذلك الكيان الاستمرار في العمل مع أردوغان ودولت بهجلي بدلاً من الشعب الجمهوري والخير".

ولا شك أن تركيا أمام خيارات صعبة، حيث إن حكومة الظل، التي تدعى أرجنكون، إذا نجحت في تقديم برنامج اقتصادي ناجح قادر على إخراج نظام أردوغان من أزمته الحالية، بالتنسيق مع كل من موسكو وبكين، فإن ذلك قد يؤدي إلى انفصال تركيا عن الغرب تمامًا، الأمر الذي يعتبر تحولاً جيوسياسياً بالنسبة للمعسكر الأطلسي.

وكان حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان قدم خدمتين فريدتين في السنوات الأولى من حكمه، بحيث فتحتا عصرًا جديدًا أمام تركيا، وهما: فتح الاقتصاد إلى السوق العالمي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وإطلاق مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إلا أنه عاد بعد ١٧ عامًا إلى المربع الأول، وبات مضطربًا إلى أن يحسم قراره فيما يتعلق بتجديد الانتخابات البلدية في إسطنبول وتحديد موقفه من صواريخ S-400 الروسية وموقعه من حلف الناتو.

ونختتم بما كتبه الخبير الاقتصادي في موقع "أحوال تركية" عطا الله يشيل أدا في هذا الشأن: "تركيا لا يمكن أن تتحمل الفاتورة السياسية والاقتصادية والمعنوية لانفصالها عن الغرب، بل ستعرض لزلزال شديد يكون مركزه البيت الداخلي لحزب أردوغان. وقد اعترف أردوغان نفسه بذلك عندما قال: "إن الجميع بدأ في التشتت والانتكاس بعد الانتخابات. حيث أرى أن كثيرًا من زملائنا يبحثون عن توجهات ومسارات جديدة في وقت يجب أن

نتضامن ونقف جنباً إلى جنب. الانتماء إلى "مدارس الأئمة والخطباء" يعني في الوقت ذاته أن تكونَ صاحب رسالة تناضل من أجلها، وتدرك موقِعك وتثبّت في المركز من دون هروب إلى أماكن أخرى عند أول زعزعة. فهذا ليس من شيم المناضلين أصحاب الدعوة والرسالة".

محاولات اغتيال زعيم المعارضة لإثارة الفوضى

بعد خسارته إسطنبول خاصة، بدأ أردوغان يستخدم لغة تتهم كل أحزاب المعارضة، وعلى رأسها الشعب الجمهوري، بالتعاون مع العمال الكردستاني الإرهابي، من أجل تشويه صورتها وتحريض القوميين الأتراك عليها.

واقْتداء به وضعت جريدة "جونيش" المقربة من الحكومة عنواناً استفزازياً ربطت فيه بين فوز مرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم أوغلو برئاسة بلدية إسطنبول واستشهاد أربعة جنود، قائلة: "هل أنت سعيد الآن بعد سقوط شهداء وأنت متحالف مع حزب الشعوب الديمقراطي الموالي لحزب العمال الكردستاني الإرهابي؟"

ومن جانبه أعلن وزير الداخلية سليمان صويلو أنه لن يسمح للمعارضة، وخاصة مسؤولي حزب الشعب الجمهوري، بالمشاركة في جنازات الجنود المستشهدين، متهما إياهم بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني.

وقد آتت هذه التصريحات التحريضية ثمراتها خلال وقت قصير، إذ تعرض رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو للاعتداء بالضرب خلال حضوره جنازة جندي استشهد في اشتباكات مع عناصر العمال الكردستاني بمدينة هكاري جنوب شرقي تركيا.

بدأ بعض الحضور في الاعتراض على وجود كليجدار أوغلو في الجنازة ليتعرض بعد ذلك للضرب من قبل مجموعة قومية من المتواجدين في المكان.

وتمكن بعض من أنصار حزب الشعب الجمهوري من إبعاد كليجدار أوغلو عن المكان، عقب تعرضه للضرب واللكم والإهانة، بينما تضررت بعض السيارات الموجودة في المحيط جراء الرشق بالحجارة. فقد قام أحد الحضور بلكم كليجدار أوغلو في وجهه، مما أدى إلى سقوط نظارته، إلا أن الحرس الشخصي له تمكن من التدخل وإبعاده من المنطقة. من جانبها بدأت قوات الأمن تفريق المجموعات التي تجمهرت في محيط المنزل الذي لجأ إليه كليجدار أوغلو، بعد أن بدأوا في رشقه بالحجارة. ومن المثير للدهشة أن أحدًا من المعارضين

لمشاركة كليجدار أوغلو في الجنازة صاح قائلاً: "أحرقوا المنزل" الذي لجأ إليه كليجدار أوغلو، إلا أن وزير الدفاع خلوصي أكار دعا المهاجمين للانصراف بعد أن نظموا عمليتهم الاحتجاجية، على حد تعبيره.

وقد صرح كنعان نوهوت، كبير مستشاري كليجدار أوغلو أنه كان هناك سكين في يد أحد المهاجمين، ولكنه دفعته بيده، ثم هاجم عليه أصدقاؤه.

فيما قال نائب حزب الشعب الجمهوري ورئيس الكتلة البرلمانية للحزب لفند جوك: "من اللحظة الأولى كان هناك شيء غريب. كان يبدو أن هناك مجموعة بعينها تم وضعها ونشرها في قلب الزحام. وجّهونا إلى أن وصلنا إلى مكان تواجدهم. خلال الاعتداء على كليجدار أوغلو، لم نتمكن من الوصول إليه، وكان هناك اعتداء آخر علينا أيضاً. دخلنا أحد الشوارع، وكان خلفنا نحو ٥٠-١٠٠ شخص يطاردوننا".

وأوضح جوك أن العمل كان يبدو مدبراً مسبقاً، مشيراً إلى أنه كذلك تعرض للاعتداء مع باقي نواب الحزب، بالإضافة إلى رئيس البلدية الجديد الممثل عن الحزب منصور يافاش، في حين أن وزير الدفاع خلوصي أكار وباقي مسؤولي الدولة كانوا في الخلف بعيدين عن الاعتداء. وتابع: "كيف لهذا الحادث أن يقع في حفل جنازة حضره وزير الدفاع، ومدير أمن أنقرة، ومدير الأمن العام، ورئيس هيئة الأركان".

نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري والمتحدث الرسمي باسم الحزب فائق أوزتيرك أكد ضرورة عمل اللازم على الفور حيال المتورطين في واقعة الاعتداء، داعياً والي مدينة أنقرة ووزير الداخلية للاستقالة. وأوضح أن الحادث لم يكن مجرد عمل استفزازي، وإنما كان مدبراً بكل حذافيره، قائلاً: "إن هذا الاعتداء هو هجوم على وحدة وأمن دولتنا وأمتنا. من يقفون وراء هذا الهجوم معروفون".

في أعقاب الحادثة اعتقلت الشرطة ٩ أشخاص، بينهم عضو في حزب العدالة والتنمية، بتهمة الاعتداء على كليجدار أوغلو، غير أن النيابة العامة أصدرت قراراً بالإفراج عن ٨ منهم، في حين أنها قررت مدّ فترة احتجاز عثمان صاري جون، البالغ من العمر ٦٠ عاماً بصفته الفاعل الرئيسي الذي سدد لكمة لكليجدار أوغلو، لكن هذا الأخير أيضاً تم الإفراج عنه في وقت لاحق.

ومن المثير أن أردوغان التزم الصمت، ولم يعلق على الاعتداء بأي شكل من الأشكال؛ بينما اتجهت أصابع الاتهام إلى وزير الداخلية سليمان صويلو، حيث قال في تصريحات سابقة: "أرسلت تعليمات إلى رؤساء البلديات والولاية بعدم السماح لرؤساء حزب الشعب الجمهوري المشاركة في جنازات الشهداء".

أردوغان يعيد انتخابات إسطنبول

في أعقاب طعن حزب العدالة والتنمية الحاكم في نتائج التصويت، بحجة وقوع مخالفات، وممارسات ضغوط أردوغان بشتى الوسائل، اتخذت اللجنة العليا للانتخابات في ٧ يونيو ٢٠١٩ قراراً بإعادة الانتخابات في ٢٣ من الشهر ذاته.

ومن المثير أن القرار صدر بعدما نشرت جريدة "تقويم" المعروفة بقربها أردوغان مقالاً بعنوان "هؤلاء هم أعضاء اللجنة!" وهددت فيه أعضاء اللجنة، حيث احتوى المقال على صور وأسماء أعضاء اللجنة، الأمر الذي أعاد للأذهان المقال الصحفي الذي نشرته جريدة "وقت" قبيل الهجوم على مجلس الدولة في عام ٢٠٠٦، والذي نفذه المحامي المدعو ألب أرسلان وأسفر عن مقتل عضو المجلس مصطفى يوجال أوز بيلجين، مدعيًا أنه تحرك بعدما قرأ مقال جريدة وقت من أجل الاحتجاج على قرار مجلس الدولة المناهض للحجاب، الذي سبق ذكره في هذا الكتاب. ومن اللافت أن العبارات والتهديدات المستخدمة في كل من الجريدتين متشابهة إلى درجة كبيرة.

لقد وصف أردوغان قرار إعادة الانتخابات في إسطنبول بـ"خطوة مهمة نحو تعزيز الديمقراطية في البلاد!"، بينما أكد رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو أن اللجنة العليا للانتخابات فقدت شرعيتها، ونعت القرار بـ"مؤامرة من عصابة أردوغان" داخل اللجنة ضد الديمقراطية وإرادة المواطنين.

في حين أوضح الناطق باسم حزب الشعب الجمهوري المعارض، فائق أوزتيرك، أن اللجنة عصفت بإرادة المواطن وتجاهلت القانون دون أن تصمد أمام الضغوطات والتهديدات، ولفت إلى أن المتسببين في هذا القرار، وعلى رأسهم الرئيس أردوغان، سيدفعون الثمن أمام التاريخ والشعب والقانون، وأنهم سيحملون وصمة عار إفطارهم أول أيام رمضان بأكل حقوق الناس طوال حياتهم! كما شدد على أن أردوغان ورئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، هما من اتخذوا قرار إلغاء الانتخابات في إسطنبول لا اللجنة العليا للانتخابات.

أما رئيسة حزب الخير، ميرال أكشنار، فوصفت القرار بـ"الانقلاب المدني" الذي فاق الانقلابات العسكرية، متعهدة بمواصلة دعم أكرم إمام أوغلو، قائلة: "اللجنة العليا للانتخابات قررت إعادة الانتخابات بحجة عدم قانونيتها بناء على كون بعض المشرفين على لجان الصناديق الانتخابية من المفصولين بقرارات حالة الطوارئ. إن كان هذا هو الداعي لإلغاء الانتخابات فإنه يجب إلغاء الانتخابات في جميع أنحاء تركيا لا في إسطنبول فقط، بل يجب إعادة انتخابات ٢٤ يونيو ٢٠١٨ البرلمانية والرئاسية أيضاً؛ لأن القرار ينطبق عليهما كذلك".

وقال الاتحاد الأوروبي في إطار تعليقه على قرار إعادة الانتخابات البلدية في إسطنبول بأنه "سياسي من الدرجة الأولى". بينما قال مفوض البرلمان الأوروبي المسؤول عن الملف التركي كاتي بييري: "إن أردوغان لا يقبل الهزيمة. ويقف أمام إرادة المواطنين. فقد شنّ حزب العدالة والتنمية حملة ضغط على اللجنة العليا للانتخابات من أجل إعادة التصويت في إسطنبول. وهذا يضع كلمة النهاية للانتقال الديمقراطي للسلطة في تركيا عن طريق الانتخابات".

وقد تجمع الآلاف من سكان إسطنبول في عدة أحياء للهتاف ضد النظام التركي، وأخذ المتظاهرون يقرعون الأواني بأيديهم كنوع من الاحتجاج على القرار، مطالبين أردوغان "الدكتاتور" باحترام إرادة الشعب؛ في حين وصف رئيس بلدية إسطنبول الجديد القرار بـ"الخيانة"، داعياً في الوقت ذاته أنصاره إلى ضبط النفس، محاولاً طمأنتهم بقوله "لا تقلقوا سنتنصر مرة أخرى".

من جانبها صرحت جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك (TUSIAD) أكبر جمعيات رجال الأعمال في البلاد، أنه من المقلق إعادة أجواء الانتخابات في ظل هذه المرحلة التي تستوجب التركيز على إصلاحات اقتصادية وديمقراطية شاملة.

فيما قال الخبير الاقتصادي حيدر أجون في تصريحات له على قناة بلومبرج ساخراً من قرار اللجنة العليا: "لدي اقتراح، سيؤدي إلى تراجع المخاطر المحاطة بتركيا... وسيحقق الاستقرار والثقة في الليرة... ويحقق الاستقرار للسوق في البلاد... المطلوب سهل وبسيط... من الممكن تعديل المادة الأولى من الدستور التركي ليكون: لا يحق لأحد الفوز في الانتخابات إلا لحزب العدالة والتنمية!! فإن كتبنا ذلك ستقل المخاطر المحيطة بتركيا بدرجة كبيرة".

الاعتراضات على القرار لم تقتصر على أحزاب المعارضة، وإنما أدلت أسماء وازنة يمكن وصفها بـ"المعارضة الداخلية في حزب أردوغان" بتصريحات انتقدوا فيها بشدة الخطوة. حيث شبه الرئيس السابق، عبد الله جول، قرار إعادة انتخابات إسطنبول بالأحداث التي شهدتها البلاد عام ٢٠٠٧، إذ قال إن المشاعر التي أحسّ بها تجاه القرار الجائر رقم ٣٦٧ الصادر عن المحكمة الدستورية في عام ٢٠٠٧ من أجل منعه من الجلوس على كرسي الرئاسة تجددت بإعلان اللجنة العليا للانتخابات قرار إلغاء الانتخابات المحلية في إسطنبول وإعادتها مرة أخرى، واعتبره دليلاً على أن تركيا لم تقطع شوطاً كبيراً في الديمقراطية منذ ذلك التاريخ حتى اليوم.

أما رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو فقد أعلن أن القرار دمر القيم الأساسية لتركيا، وأنه منافٍ للقانون الدولي والتقاليد المستقرة، وتابع: "القيمة الأساسية لسياستنا أن القول الفصل مرهون بإرادة الشعب التي تتجلى بصناديق الانتخابات، وأيا ما كانت الحجة فإن الأحداث التي أعقبت الانتخابات المحلية وقرار اللجنة العليا للانتخابات بإلغائها تسبب في تدمير هذه القيم الأساسية".

التعليق الأكثر إثارة جاء من نائب حزب الشعوب الديمقراطي الكردي عن مدينة إسطنبول، المنحدر من السلك الإعلامي أحمد شيك. حيث ذكر أن أردوغان بحاجة إلى الأكراد للفوز برئاسة بلدية إسطنبول مرة أخرى، مشيراً إلى أن دعم الأكراد لأكرم إمام أوغلو تسبب في هزيمة حزب أردوغان. واعتبر أن سماح السلطات لمحامي زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان بلقائه في محبسه، ونشر وكالة الأناضول الرسمية خبراً عن أوجلان دون أن تصفه بـ"زعيم التنظيم الإرهابي" لأول مرة منذ سنوات، يعكس سعي السلطات لإجراء مفاوضات سلام جديدة معه.

أشار شيك إلى وجود أكثر من مليون ناخب كردي في إسطنبول، وأنه ليس بإمكان أي مرشح الفوز بالانتخابات دون الحصول على أصواتهم، مفيداً أن أردوغان قد يفعل كل شيء لتحطيم تكتل المعارضة، وأنه بات إلزامياً على كل أحزاب المعارضة الاجتماع على أبسط المطالب الديمقراطية، مطالباً جميع المستائين من حزب العدالة والتنمية بالكشف عن وثائق الفساد التي بحوزتهم.

وفي السياق ذاته، تناولت الصحف الألمانية ادعاءات احتمالية جلوس أردوغان مجدداً على طاولة المفاوضات مع الأكراد للفوز مرة أخرى برئاسة بلدية إسطنبول، معتبرة أن أردوغان مد يده بالسلام إلى الناخب الكردي من خلال السماح لمحامي أوجلان بلقائه لأول مرة منذ عام ٢٠١١.

ففي خبرها بعنوان "أردوغان في مأزق" ذكرت صحيفة *Süddeutsche Zeitung* أن حزب العدالة والتنمية سيفعل ما بوسعه كي لا يخسر إسطنبول هذه المرة، وأنه بدأ العمل على تحقيق هذا، وبات يسعى لحصد أصوات الأكراد، لافتة إلى حصول حزب الشعوب الديمقراطي الكردي على مليون و٢٠٠ ألف صوت خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٢٠١٨.

وأعدت الصحيفة للأذهان أن الحزب الكردي دعم أكرم إمام أوغلو في هذه الانتخابات وأن لقاء أوجلان بمحاميه لأول مرة منذ ٢٠١١ فُيبل إعلان قرار إعادة الانتخابات المحلية في إسطنبول ليس محض صدفة، ونوهت باحتمالية وقوع مزيد من المفاجئات في الفترة المقبلة.

بلدية إسطنبول ممولّ عمليات أردوغان في الشرق الأوسط

ادعى الكاتب الصحفي والأكاديمي التركي أمر الله أوصلو أن النظام التركي بقيادة أردوغان كان يستخدم موارد بلدية إسطنبول الكبرى لتمويل مشاريعه وعملياته "السرية" و"القدرة" في مناطق الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز.

تتوسع أبعاد الصراع على مدينة إسطنبول يوماً بعد يوم، بين الحزب الحاكم والمعارضة، حيث تعرض زعيم المعارضة وحزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو لهجوم بغرض على يد مجموعة من القوميين الأتراك أثناء حضوره جنازة جندي سقط شهيداً في اشتباكات مع حزب العمال الكردستاني.

ترامت هذه الخطوة، التي وصفتها المعارضة بـ"الاستفزازية" و"الساعية إلى النيل من وحدة وأمن تركيا دولة وشعباً"، مع كلٍّ من عقْد رئيس بلدية إسطنبول الجديد أكرم إمام أوغلو لقاءً جماهيرياً للاحتفال بفوزه التاريخي، وتقديم قيادة حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى لجنة الانتخابات العليا التماساً للمطالبة بتجديد الانتخابات المحلية في المدينة.

وأكدت قيادة حزب الشعب الجمهوري أن المسؤولين الذين يقفون وراء هذه "العملية المدبرة" معروفون، مطالبةً باستقالة كل من والي مدينة أنقرة، حيث شهدت واقعة الاعتداء،

وزير الداخلية سليمان صويلو، حيث سبق أن أعلن أنه أمر ولاية المدن بعدم السماح لمسؤولي الحزب الجمهوري بحضور جنازات الشهداء.

كان أردوغان أظهر مدى أهمية إسطنبول بتصريحاته التي أدلى بها قبل الانتخابات قائلاً: "الفوز بإسطنبول يعني الفوز بتركيا كلها"، وبالتالي خسارتها تعني خسارة تركيا كلها، ما يدفع أركان نظامه إلى التشبث بها مهما كلف، وهو الأمر الذي يحمل محللين معارضين إلى تصنيف هذه الواقعة ضمن حملات النظام الساعية إلى استرداد مدينة إسطنبول من خلال تجديد الانتخابات البلدية.

ومع أن معظم المحللين والمراقبين ركزوا على أهمية بلدية إسطنبول من الناحية الاقتصادية وتمويل مشاريع محلية، من قبيل دعم جماعات وأوقاف وجمعيات قريبة من الحكومة، إلا أن الكاتب الصحفي والأكاديمي التركي أمر الله أوصلو لفت الأنظار إلى البعد الخارجي للقضية، في مقال نشره بصفحة الشخصية، حيث زعم أن أكبر خطورة تواجه نظام أردوغان هو ظهور استخدام موارد بلدية إسطنبول في تمويل ما سماه "العمليات القذرة" في كل من سوريا وليبيا والصومال ومصر، إضافة إلى منطقة البلقان والقوقاز، وذلك عبر التعاون مع المجموعات الراديكالية الإسلامية.

وتابع قائلاً: "ليس من السرّ أن الحزب الحاكم بقيادة أردوغان يستخدم موارد بلدية إسطنبول في تلبية مصاريف قادة الإخوان المسلمين ووسائل إعلامه المختلفة، بالإضافة إلى قادة المجموعات الراديكالية الجهادية في ليبيا وسوريا"، مشدداً على أن المخابرات التركية إحدى أطراف الحرب الدائرة في ليبيا، وأن العثور على الأسلحة التركية المرسلّة إليها من وقت لآخر أكبر دليل على ذلك.

واستدل أوصلو على مزاعمه بمبادرة المحكمة في إسطنبول إلى القضاء بوقف تدقيق ونسخ قاعدة البيانات الإلكترونية للبلدية بعدما أمر به رئيس البلدية الجديد أكرم إمام أوغلو، في إطار حملة تفتيش تضمّنت فحص لوائح الأملاك غير المنقولة المسجلة في إدارة تسجيل الأراضي في البلدية، وقوائم المركبات المسجلة باسم البلدية وقائمة بأسماء الأشخاص الذين يستخدمونها والحواسيب المكتبية والمحمولة وأجهزة الموبايل وأسماء الأشخاص المخصصة لهم مع لوائح الموظفين الدائمين والموظفين المتعاقدين، بالإضافة إلى محاضر تحديد الموجودات في البنك في الفترة الواقعة بين تاريخ يوم الانتخابات ٣١ مارس ٢٠١٩ حتى تنصيبه رئيساً للبلدية.

قال أوصلو، الذي سبق أن عمل أستاذًا في الأكاديمية الشرطة في تركيا، تعليقًا على قرار المحكمة: "كان يجب أن لا ينزعج أحد من نسخ قاعدة البيانات الإلكترونية للبلدية في العادة، إلا أن المحكمة أصدرت، في غضون وقت قصير جدًا لعلنا لم نر مثيلاً له طيلة تاريخ تركيا الحديث، قرارًا بوقف إنفاذ الأمر. لا يمكن أن يستصدر أحد، بمن فيهم أردوغان، القرار من المحكمة بهذه السرعة، اللهم إلا المخبرات التركية".

واستشهد أوصلو على صحة أطروحته بما نشره عبد الرحمن شيمشك، الكاتب الصحفي في جريدة صباح المملوكة لعائلة أردوغان، والذي وصفه بـ"ذراع المخبرات الطويلة في الإعلام"، من تغريدات على حسابه بموقع تويتر، حيث أعرب شيمشك عن استيائه من مبادرة رئيس بلدية إسطنبول الجديد إمام أوغلو إلى نسخ قاعدة البيانات الإلكترونية للبلدية زاعمًا أنها خطوة تكشف أسماء وعناوين كل من يعيش في إسطنبول، وأنها معلومات لا تقدّر بثمن بالنسبة لمنظمات الاستخبارات الأجنبية والتنظيمات الإرهابية.

وتساءل أوصلو قائلاً: "ما الذي يخاف منه عبد الرحمن شيمشك ولماذا استاء إلى هذه الدرجة من خطوة رئيس بلدية إسطنبول؟"، ثم أضاف أن الجواب يكمن فيما كشفه عضو مجلس البلدية من حزب الشعب الجمهوري نادي أتامان من أن بلدية إسطنبول خصصت عندما كانت تحت إدارة حزب أردوغان سائقًا خاصًا لنائب الرئيس العراقي السابق طارق الهاشمي بعد أن فرّ إلى إسطنبول في عام ٢٠١٢.

ونوّه أوصلو بأن المخبرات التركية هي التي تتولى استضافة القادة والزعماء، من أمثال طارق الهاشمي والجنرال عبد الرشيد دوستم، نائب رئيس جمهورية أفغانستان، وزعماء المعارضة السورية، بصورة غير رسمية، ثم عقّب قائلاً: "من الواضح أن المخبرات تعتمد بنسبة معينة على موارد بلدية إسطنبول، خصوصًا فيما يتعلق بتلبية مصاريف زعماء وقادة المعارضة السورية والإخوان المسلمين والمجموعات الجهادية في ليبيا وسوريا وعموم المنطقة".

وأكد أوصلو أن أركان الحزب الحاكم، في مقدمتهم أردوغان، يخافون من افتضاح العمليات السرية القذرة التي ينفذونها في عموم المنطقة، بتسلّم مرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو منصب رئيس بلدية إسطنبول، ما يدفعهم إلى تجربة كل الطرق الممكنة من أجل تجديد الانتخابات في المدينة واستردادها.

الاستعانة بـ"الإرهابي".. حملة أردوغان الأخيرة قبيل الانتخابات

زعمت وكالة الأناضول التركية الرسمية للأبناء أن زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان دعا مؤيدي حزب الشعوب الديمقراطي "الكردي" إلى "الحياد"، في انتخابات بلدية إسطنبول، وهو الأمر الذي يعني دعمًا مباشرًا لمرشح حزب العدالة والتنمية الحاكم بن علي يلدريم؛ نظرًا لأن الحزب الكردي أعلن أنه سيدعم مرشح المعارضة وحزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو.

ومن اللافت أن الشخص الذي حمل رسالة أوجلان، التي أثارَت ضجة كبيرة، إلى الرأي العام، هو الأكاديمي علي كمال أوزجان، الذي ادعت الوكالة أنه زار أوجلان في محبسه، ونقل عنه قوله: "نهج التحالف الديمقراطي للحزب ينبغي ألا يكون جزءًا من المساجلات الانتخابية الحالية. أهمية التحالف الديمقراطي هي أنه... يتمسك بموقفه الحيادي"، وذلك دون أن تعطي معلومات قد تشكّل جوابًا لسؤال يتبادر إلى الأذهان مفاده: "بأي وصف التقى أكاديمي أوجلان في محبسه، رغم أنه لا يُسمح لأقرب المقربين إليه إلا ببلاغ الصعوبة؟

وفي تصريحات أدلى بها لقنوات تلفزيونية، قال الأكاديمي علي كمال أوزجان: "إن عبد الله أوجلان، بحسب قناعاتي الشخصية، هو زعيم ثورة كردية، لكنه في الوقت ذاته شخصية قومية (تركية) محلية"، التصريحات التي اعتبرتها الأوساط المعارضة محاولة منه لتحويل الناخبين الأكراد من إمام أوغلو، مرشح المعارضة، إلى يلدريم، مرشح الحزب الحاكم بقيادة أردوغان من جانب، وتطورًا يكشف يأس أردوغان من الفوز بإسطنبول من جانب آخر، بحيث يدفعه إلى الاستعانة بشخص يصفه هو بالإرهابي، ويتهم جميع معارضيه بالتعاون معه.

تأتي هذه الدعوة المنسوبة إلى أوجلان في أعقاب إقدام الزعيم السابق لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد، المعتقل حاليًا، صلاح الدين ديميرتاش، على نشر تغريدات، أكد فيها مرة أخرى أنهم سيساندون مرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو، بعدما انتشرت في الصحف الموالية للحكومة أنباء عن إمكانية الإفراج عنه في جلسة محاكمته الأخيرة، لكنه "فضّل البقاء في سجنه بمدينة أدرنة، ووضع مصلحة الشعب الكردي والتركي فوق كل اعتبار، بدلاً من قبول العرض المقدم له من قبل الحزب الحاكم"، على حد تعبيره.

هذا ورأى مراقبون أن دعوة أوجلان، التي هي بمثابة دعوة إلى دعم مرشح الحزب الحاكم، في حال صحة نسبتها إليه، هي "حملة أردوغان الأخيرة" قبل يومين من إجراء

انتخابات إسطنبول، مرجحين أنه قد يبادر إلى التلاعب بالنتائج عبر رجاله في لجنة الانتخابات العليا، وخطوة أوجلان هذه قد تشكل جواباً لمصدر الأصوات القادمة إليه، حيث سيزعم أن الأكراد الذين استجابوا لدعوة أوجلان هم من وصّوتوا لصالح بن علي يلدريم.

وعلى الرغم من إسناد كل من وكالة الأناضول الرسمية للأبناء والأكاديمي أوزجان الدعوة إلى أوجلان، إلا أن عديداً من القياديين الأكراد نفوا صحة نسبة الرسالة إلى أوجلان، مدعين أن التوقيع الذي حملته الرسالة لا يعود إلى أوجلان؛ بينما شدّد زعيم حزب الشعوب الديمقراطي سزائي تمّالي على ضرورة التمهّل حتى صباح الجمعة، معلناً أن فريق المحامين التابعين لحزبهم سيعقدون مؤتمراً صحفياً لتسليط الأضواء على حقيقة الدعوة وملاساتها.

ليس هذا فحسب، ففي سابقة هي الأولى من نوعها، أذاع التلفزيون الرسمي التركي تي آر تي (TRT) حواراً أجراه مع عثمان أوجلان، شقيق عبد الله أوجلان، وذلك على الرغم من أن وزارة العدل كانت أصدرت نشرة حمراء بحقه بتهمة الإرهاب في ٢٠١٥.

وقد طرح عثمان أوجلان خلال حوارهِ مع التلفزيون التركي الرسمي آرائه وأفكاره بشأن رسالة شقيقه عبد الله أوجلان التي دعا فيها الأكراد إلى الحياد في انتخابات رئاسة بلدية إسطنبول. ومن المثير أن شقيق أوجلان طالب علناً الأكراد بدعم مرشح الحزب الحاكم بن علي يلدريم، زاعماً أن مرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض، أكرم إمام أوغلو، لم يقدم رسالة فعلية ومؤثرة للأكراد، وأن حزبه لا يحمل أي مشاريع بالنسبة للأكراد ويهرب من مشاكلهم.

وأضاف شقيق أوجلان أن الأكراد لا يريدون الانفصال عن تركيا، ولا يسعون لمعاداة شعبها قائلاً: "تركيا بلد جميل ورائع. نريد العيش معا في هذا البلد، نحن كأكراد نعرف أوجلان ونهتم لما يقوله أكثر من أي شيء. القادة الأكراد الآخرون لا يعنوننا". وزعم أن حزب الشعب الجمهوري ليس مقرباً من الأكراد، ولم يدرجهم في حساباته، وأنهم سينصاعون لدعوة عبد الله أوجلان قائلاً: "الأكراد لا يريدون الانفصال عن تركيا، ونحن بالتأكيد لسنا أعداء لا لتركيا ولا للأتراك. تركيا مكان جميل ورائع، وما نريده هو مواصلة العيش فيه سوياً بشكل متناغم. قادة حزب العمال الكردستاني في مقرهم بمنطقة جبال قنديل في شمال العراق فقدوا شرعيتهم، فهم ينفذون أعمالاً باسم الأكراد، لكنهم رفضوا أوجلان عدة مرات وفقدوا شرعيتهم.. كل ما يقولونه ليس شرعياً سواء كان أمراً جيداً أو سيئاً. الأكراد يعترفون بأوجلان

ويولون لما يقوله اهتماما كبيرا يفوق أي شيء آخر"، في إشارة إلى دعوة التزام الحياد في انتخابات إسطنبول.

استضافة التلفزيون التركي الرسمي على شاشته شخصًا نشرت وزارة العدل بحقه نشرة حمراء في ٢٠١٥ بتهمة الإرهاب أثارت ضجة كبيرة في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. ففي تغريدة نشرها على حسابه بموقع تويتر، قال مرشح حزب السعادة لرئاسة بلدية أنطاليا في الانتخابات السابقة علي أكتاش: "الدولة التركية كانت تقول للأكراد منذ ٤٥ عاما: لا تتبعوا خطوات عبد الله أو جلان الإرهابي! لكن لما تبين أن حزب أردوغان سيخسر في إسطنبول طالبتهم الدولة ذاتها باتباعه والاستجابة لدعوته. الحقيقة أنها ليست الدولة بل السياسة القذرة!" وأضاف أكتاش في تغريدة أخرى: "لم يستضف التلفزيون الرسمي مرشح حزب السعادة لرئاسة بلدية إسطنبول، إلا أنه فتح أبوابه لشقيق عبد الله أو جلان الذي تبحث عنه تركيا بالنشرة الحمراء بتهمة الإرهاب.. هذه هي أخلاق الحزب الحاكم!"

في حين أن أغرب تصريح بعد انتشار دعوة أو جلان في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي جاء من أردوغان، حيث نصب نفسه متحدثا عن "الإرهابي أو جلان"، ومفسراً لتصريحاته المذكورة بأنها من "تجليات الصراع بين أو جلان والزعيم الكردي صلاح الدين دميرتاش"، وذلك في مسعى منه لإزالة الشك المتبادر إلى ذهن الجميع حول تحالف أردوغان مع أو جلان، كما سبق أن تحالفا بشأن انتقال تركيا إلى النظام الرئاسي.

خلال يومين متتاليين قبل الانتخابات، واصل أردوغان التودد إلى الأكراد طمعا في الحصول على دعمهم لمرشح حزبه لرئاسة بلدية إسطنبول الكبرى بن علي يلدريم، بعد أن رحّب بتصريحات أو جلان الداعية إلى الحياد. فقد قال في اجتماع لرجال الأعمال للحديث عن الاستثمارات في منطقة جنوب شرق الأناضول ذات الأغلبية الكردية: "حتى وإن كان كرديا فهو أخي، وهو أيضًا إنسان!"، لكنه كان سيعود إلى سابق عهده ليصف أو جلان مجدداً بـ"الزعيم الإرهابي" بعد خسارته انتخابات إسطنبول للمرة الثانية.

ثم انضم زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي إلى أردوغان أيضًا في التمسك بالحبل الذي مده عبد الله أو جلان، وذلك رغم أنه كان يتجول سابقًا في اللقاءات الجماهيرية وفي يده "حبل"، ويلقيه على الجمهور مطالبًا بإعدام أو جلان باعتباره "رأس الإرهاب".

بينما قال زعيم حزب الوطن اليساري المتطرف دوغو برينجك، الذي يعتبر حليف أردوغان منذ أن خرج من السجن في ٢٠١٤ بعد الحكم عليه في إطار قضية تنظيم أركانكون: "الدولة التركية حركت زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان لإضعاف أكرم إمام أوغلو، مرشح الولايات المتحدة"، على حد تعبيره.

أما حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، فأعاد مجدداً تأكيده على دعم مرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو قبل يوم من انتخابات إسطنبول، في رفض واضح الاستجابة للرسالة المنسوبة إلى أوجلان التي تطالب الأكراد بالتزام الحياد. واتهم قياديون أكراد أردوغان، بمحاولة بثّ الفرقة والشقاق بين الكرد، عبر ترديده أن أوجلان يطلب من الأكراد الحياد، خلافاً للزعيم الكردي المعتقل أيضاً صلاح الدين دميرتاش، الذي طالبهم بدعم مرشح المعارضة. حيث أصدر برفين بولدان وسزائي تمالي، رئيسا حزب الشعوب الديمقراطي، بيانا مشتركا قالوا فيه إن محاولة أردوغان تأليب حزبهم على أوجلان، تعكس مدى اليأس الذي وصل إليه قبل انتخابات إسطنبول، وأن حزبهم لم يغير استراتيجيته حتى الآن وموقفه من الانتخابات لم يتغير.

وأوضح تمالي أنهم سيتصرفون باستراتيجية في الانتخابات المقبلة كما فعلوا في الانتخابات السابقة، قائلاً: "نحن لا نتعلق بالأشخاص أو الشخصيات أو الأحزاب أو التكتلات. إنه استفتاء للديمقراطية. سنستخدم أصواتنا الاستراتيجية أمام تكتل نواب حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية".

بينما دعا الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش المعتقل إلى الآن أنصاره إلى التزام الحيطة والحذر، محذراً إياهم من أن يكونوا وسيلةً لتحقيق غاية أردوغان من الحرب النفسية التي يقودها ضدهم. فقد علّق على الخطاب الأخير الذي أرسله عبد الله أوجلان قبيل انتخابات الإعادة في إسطنبول ومزاعم أردوغان بأن "هناك صراعاً على السلطة بين أوجلان ودميرتاش" قائلاً: "صراعات السلطة، مصطلحات غريبة علينا. لا يجب أن يهتم أحد بمثل تلك الجعجعات غير الجدية. إن من يريدون القيام بأعمال كبيرة وحقيقية لا يتوسلون بعمليات التشويه الرخيصة. هذا الموضوع مهم وحساس بالنسبة لنا. أدعو الجميع للتصرف بانتباه وحذر وحيطة حتى لا يكونوا جزءاً من الحرب النفسية التي تقودها السلطة السياسية".

وكان دميرتاش أدلى بتصريحات مثيرة للغاية أثناء محاكمته في فبراير ٢٠١٨، كشف فيها عن بعض المساومات التي أجراها أردوغان خلف الستار مع أوجلان، والأسباب التي دفعته إلى الإطاحة بمفاوضات السلام الكردي، حيث ادعى أن أردوغان أرسل إليه أحد وزرائه بورقة تحمل توقيع أوجلان يطالبه فيها بدعم أردوغان في مسألة النظام الرئاسي، والتراجع عن الترشح لرئاسة الجمهورية.

وأشار دميرتاش إلى أنهم قاطعوا استفتاء عام ٢٠١٠، غير أنهم تعرضوا لضغوط حكومية للتصويت بـ"نعم"، وتابع قائلاً: "تذكروا ما سمي مفاوضات أوسلو للسلام الكردي التي أجرتها الدولة (التركية) مع حزب العمال الكردستاني، لا مع حزبي الشعوب الديمقراطي. إننا اتخذنا قرارًا بمقاطعة هذا الاستفتاء لخلوّه من أي مادة تنص على السماح بممارسة متطلبات الثقافة واللغة الكردية. حينها اتهمتنا الحكومة بأننا نتلقى التعليمات من "قنديل"؛ معقل العمال الكردستاني في جبال قنديل بشمال العراق. لكن هذه الحكومة عينها أرسلت إليّ أحد وزرائها بكتاب/خطاب من جزيرة إمراي، حيث يقبع فيه عبد الله أوجلان، يطالبنا بالتصويت بـ"نعم" في الاستفتاء الشعبي على النظام الرئاسي (في ٢٠١٥)".

وأردف دميرتاش أن الخطاب كان يحمل توقيع عبد الله أوجلان ويرد فيه: "القرار الأخير يعود إلى حزبكم، لكن دعمكم لهذا التغيير / النظام الرئاسي، من الممكن أن يفتح المجال أمام عملية تسوية جديدة للمشكلة الكردية"، مشيراً إلى أن الوزير الذي حمل الخطاب إليه كان يصفه بـ"تعليمات من أوجلان".

وقال حساب نبض تركيا، تعليقاً على الدعوة المنسوبة لأوجلان، بأن "حزب العمال الكردستاني تسيطر عليه المخابرات التركية منذ تأسيسه، ويخدم مصالح من يمسك السلطة"، وأعاد للأذهان أن البرلمان من حزب أردوغان شامل طيار المنحدر من أصول صحفية، يصفه بتنظيم "أرجنكون الكردي"، في كتابه الذي يحمل هذا الاسم، في مقابل تنظيم "أرجنكون التركي"، واصفاً إياهما بـ"عصابتان توقعان بين الأتراك والأكراد للسيطرة عليهما وعلى ثروتهما".

ثم نقل نبض تركيا عن طيار قوله في برنامج على قناة "خبر ترك": "كانت أجهزة القضاء اعتقلت عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، في سبعينات القرن الماضي بتهم ثقيلة، لكن بعد بضعة أشهر اتصل رئيس الأركان حينها طرغوت سونالب بالمدعي العام، وقال له "إنه رجلنا" ليتم الإفراج عنه في أول جلسة!"

وأيد نبض تركيا رأيه بما قاله كاتب صحفي آخر معروف بعلاقاته الوطيدة مع أردوغان ومخابراته عبد الرحمن ديلبيك: "عبد الله أوجلان ليس غريبًا، بل يعتبر من أفراد العائلة (المخابرات)، وله أخذ وعطاء مع الدولة منذ أيام دراسته الجامعية، والعمارة التي كان يسكنها في سوريا كان يسكن في العمارة ذاتها مسؤول كل من الملحق العسكري والمخابرات"، على حد قوله.

أردوغان يفقد إسطنبول مرتين بفارق كبير

على الرغم من كل الطرق الشرعية وغير الشرعية التي لجأ إليها أردوغان وحلفاؤه من أجل استعادة بلدية إسطنبول، إلا أن تحالف الجمهور المكون من حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، بالإضافة إلى حزبي "الوطن" اليساري والعمال الكردستاني من الخارج، تعرض لهزيمة متكاملة الأركان في انتخابات رئاسة بلدية إسطنبول الكبرى، حيث حصد مرشح تحالف الشعب، أكرم إمام أوغلو، ٥٤ في المئة من أصوات الناخبين، بينما حصد منافسه بن علي يلديرم ٤٥ في المئة من الأصوات فقط. وتزايدت نسب الأصوات التي حصل عليها إمام أوغلو في ٣٩ بلدية تقريباً بنحو ٤-٥ في المئة، في الوقت الذي تراجعت فيه الأصوات التي حصل عليها بن علي يلدرم.

ولم تفلح كل من تهديدات أردوغان التي أطلقها خلال الأسبوع الأخير، ودعم زعيم حزب الحركة القومية بهجلي للتحالف، بالإضافة إلى الدعم الذي قدمه زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان المسجون، والذي تمسك به كل من أردوغان وحليفه بهجلي طمعاً في أن يكون طوق نجاة لهما، على الرغم من أنهما اعتادا على وصفه بـ"رأس الإرهاب".

فقد ظهر أن حملة "عبد الله أوجلان" لدعم السلطة السياسية بقيادة أردوغان لم تجد نفعاً لحصد أصوات الأكراد، حيث لم يستجيبوا لدعوة أوجلان، بل ساندوا إمام أوغلو كما طالبهم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي وزعيمه السابق المعتقل صلاح الدين دميرتاش.

وفي رد منهم على الظلم الذي تعرض له مرشح تحالف الشعب إمام أوغلو، والتلاعب في نتائج الانتخابات السابقة، رفع سكان إسطنبول فارق الأصوات بين مرشحي تحالف الشعب والجمهور إلى نحو ٨٠٠ ألف صوت بعدما كان ٢٤ ألف صوت فقط خلال الانتخابات التي أجريت في الحادي والثلاثين من مارس ٢٠١٩.

يتفق جلّ المحللين على أن الهزيمة المدوية التي مني بها حزب العدالة والتنمية في إسطنبول تشكل بداية نهاية نظام أردوغان. لذا بدأت المعارضة الداخلية في الحزب ترفع عقيرتها أكثر من السابق، إلى أن أعلن وزير الاقتصاد السابق علي باباجان من حزبه العدالة والتنمية في ٨ يوليو ٢٠١٩ أولاً، ثم تبعه في ذلك رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو في ١٣ سبتمبر من العام ذاته.

هناك أسباب كثيرة دفعت باباجان وداود أوغلو، مع آخرين، إلى إعلان استقالتهما من حزبهما القديم، لكن يمكن اختزالها في سببين رئيسيين: الأول تراجع تركيا بقيادة أردوغان وحزب العدالة والتنمية في ملفي الديمقراطية والحقوق في السنوات الثلاث الأخيرة، على وجه الخصوص. إذ باتت سجون تركيا تكتظ بالصحفيين والأكاديميين، فضلاً عن وجود ١٨ ألف امرأة مع ٨٠٠ من أطفالهن، وذلك بناءً على تهمة جاهزة فضفاضة كالانتماء إلى تنظيم إرهابي أو إهانة الرئيس. كما أن أردوغان بات في الفترة الأخيرة يتدخل في كل القرارات، على رأسها ملف الاقتصاد، رغم عدم تخصصه في هذا المجال، كان أبرزها إقالته محافظ البنك المركزي مراد تشاتين كايا بسبب عدم تنفيذ تعليماته بتخفيض سعر الفائدة، على حد زعمه.

باباجان لا يعتبر شخصية عادية داخل حزب العدالة والتنمية، بل هو أحد مهندسي النجاحات الاقتصادية التي حققها أردوغان، ويتغنى بها في كل خطباته، وصاحب الحصة الأكبر في تشكّل مصطلح "النموذج التركي" في بدايات حكم العدالة والتنمية. كذلك إنه يعتبر الصانع الحقيقي للنهضة الاقتصادية في تركيا، ولم يعلم عنه تورطه في ممارسات الفساد مثل الآخرين. لكن لا شك أن فرصة نجاحه منوطة بعوده في مجالات الديمقراطية والحقوق وقدرته على تحقيقها وممارسة النقد الذاتي لسكوته على إجراءات أردوغان التعسفية حتى اليوم.

يبدو أن الفترة المقبلة ستشهد انشقاق عدد من قادة حزب العدالة والتنمية أيضاً من أجل الانضمام للحزب الجديد. فقد أكد الكاتب والصحفي المخضرم فهمي كورو أن الأيام القادمة ستشهد مزيداً من الحديث حول الخطوات الملموسة لمبادرة وزير الاقتصاد الأسبق علي باباجان إلى تأسيس حزب جديد بدعم من الرئيس السابق عبد الله. وأفاد أن استطلاعات الرأي العام تكشف أن الشعب التركي لديه توقع بظهور حزب جديد، ويرى ذلك ضرورة، لافتاً إلى أن التوقع بحزب جديد لا يقتصر على حزب العدالة والتنمية فقط، وإنما هذا التوقع موجود عند قاعدة حزب الشعب الجمهوري المعارض أيضاً.

واعتبر كورو أن شخصية أكرم إمام أوغلو من الشعب الجمهوري ونجاحها السياسي ليست إلا نتيجة لهذا التوقع والبحث عند قاعدة الشعب الجمهوري، زاعماً أن الشعب الجمهوري إن تمكن من تجديد نفسه وفقاً لخط إمام أوغلو من جانب، وحافظ على قاعدته الانتخابية التقليدية من جانب آخر، فإنه من الممكن أن يصبح أكثر جذبا لدى الناخبين.

كما أكد أن أردوغان إذا لم يستطع إخراج حزب بديل من داخل حزبه قادر على تلبية توقعات ومطالب الشعب فإن تركيا قد تواجه تطورات مشابهة لما حدث في إيطاليا، حيث أسس أحد المهرجين حزبا ليكون ملتقى المعارضين على النظام السياسي، وحصل الحزب على ربع أصوات الناخبين، ثم أصبح شريك الحكومة أو أوكرانيا حيث حمل شعبها شخصاً كان يقدم برنامجاً كوميدياً على الشاشة الفضية إلى كرسي الرئاسة.

وقال كورو الذي كتب في الفترة السابقة في العديد من الصحف الموالية لأردوغان كصحفتي "يني شفق" و"ستار": "يرى الجميع أن السياسة الراهنة والخطاب السياسي والكوادر السياسية في تركيا عاجزة عن تطوير حلول لمشاكل بلادنا العملاقة، بل تضيف مشاكل جديدة إلى قائمة مشاكلها؛ نظراً لأن البقاء في السلطة بات همّها الوحيد. في ظل هذا المشهد يتمثل المخرج في طرح خطاب جديد، ووضع برنامج جديد ملائم لهذا الخطاب، وكادر سياسي يبعث الثقة لدى الشعب في أنه عازم على تطبيق هذا البرنامج على الرغم من كل العوائق. وهذا هو ما يتوقعه جميع شعوب المنطقة القريبة والبعيدة".

ورأى كورو أن سبب حديث الجميع في تركيا عن الحزب الجديد في كل مكان يعود إلى الملل من الحزب الحاكم والرغبة في ظهور حركة جديدة تصبح أمل الشرائح الواسعة، منوهاً بأن الحزب الجديد بقيادة باباجان سيكون مركزاً للجذب بقدر استطاعته على تجاوبه مع حقائق تركيا اليوم، على حد تعبيره.

"مانيفستو" حزب باباجان المرتقب

لقد خرج باباجان عن صمته في ١١ سبتمبر ٢٠١٩ وأجرى حواراً مطولاً مع الصحفيين المخضرمين أحمد تاشجيتيران وويلدراي أوغور من صحيفة "قرار" اليومية كشف خلاله عن ملامح حزبه الجديد. أعاد في حوارهِ للأذهان أغنية الراب "لا يمكنني الصمت" التي تنتقد بشكل عام سياسات أردوغان والتي وصل عدد مشاهدتها حوالي عشرين مليوناً خلال عدة

أيام فقط، ثم أوضح سبب كسره صمته قائلا: "ونحن أيضا لم نستطع أن نصمت! بل اتخذنا القرار وبادرنا بالعمل"، على حد تعبيره.

أما باباجان اللثام عن العوامل التي دفعته إلى الاستقالة عن حزبه بعد ١٨ عامًا من عضويته قائلا: "لقد كنت أعاني من فرقة مع الحزب من الناحية العقلية والقلبية. حيث إنه ابتعد عن المبادئ التي تأسس عليها في البداية، مثل حقوق الإنسان، والحريات، والديمقراطية التعددية، وسيادة القانون.. هذه قيم أؤمن بها وأدافع عنها، لكن لما ابتعد الحزب عن هذه المبادئ ظهر أمامنا المشهد الحالي الباعث على الحزن والأسى في تركيا".

ونوه باباجان بأنه كان يجب وضع رؤية جديدة من أجل مستقبل تركيا، لكن نظرا لأنه لم يعد بالإمكان تحقيق ذلك تحت مظلة العدالة والتنمية بقيادة أردوغان ظهرت الحاجة الماسة إلى كيان جديد لتبدأ تركيا على صفحة بيضاء، لافتًا إلى أن تركيا تعاني من أزمات في كل المجالات، بدءا من الحريات والحقوق الأساسية والعدالة وانتهاء بالاقتصاد والسياسة الخارجية، مشيرا إلى أنهم سيسعون لإيجاد حلول للمشكلات والأزمات المشتركة التي تشهدها البلاد.

ثم أزاح باباجان الستار عن طبيعة الحزب المنتظر بقيادته قائلا: "نحن سنضم جميع أطراف المجتمع ممن يثقون فينا بأننا قادرون على تطوير وتنفيذ حلول ناجعة للمشاكل التي نواجهها في مجالات الحريات، والعدالة، والاقتصاد".

وفيما يتعلق بالرئيس السابق عبدالله جول، قال باباجان بأنه يفضل أن يبقى محايدا بعدما ترك السياسة وهو يشغل منصب الرئاسة، إلا أنه شدد على أنه يدعم الجهود الرامية إلى تأسيس الحزب، وأنهم يلتقون به مرة أو مرتين في الشهر للاستفادة من تجاربه.

واستنتج محللون من هذا التصريح أن عبد الله جول يريد لباباجان أن يكون رئيس وزراء تركيا القادم، في حين أنه يريد البقاء على الحياد من التكوينات السياسية الجديدة تمهيدا للترشح على منصب الرئاسة في المستقبل.

بينما قال باباجان عن أحمد داود أوغلو الذي يسعى هو كذلك لتشكيل حزب جديد إنه صديق حميم له، غير أن هناك اختلافا في وجهات نظرهما لكثير من القضايا السياسية، إلى جانب الاختلاف في النهج والأسلوب.

وفي إطار تعليقه على اتهامات أردوغان لهم بالخيانة قال باباجان: "مثل هذه الاتهامات وجهت إلى حزب العدالة والتنمية أيضًا عندما تأسس في عام ٢٠٠١، بل الاتهامات الموجهة له فاقت بكثير الاتهامات الحالية التي توجه اليوم إلينا. لذا لا قيمة لها".

ثم خرج باباجان على شاشة "خبر ترك" في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩ ليرد على أسئلة الكاتب والإعلامي المعروف فاتح آلتاي حول الحزب الذي سيؤسسه ورؤيته المستقبلية لتركيا، وملامحه، ووعوده والاختلاف بينه وبين حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي انفصل عنه بسبب "إبتعاده عن معايير ضبط مصنعه"، على حد تعبيره. ومن الممكن القول إن تصريحاته على شاشة خبر ترك كانت بمثابة "مانيفستو" الحزب الجديد الذي سيؤسسه مع فريقه وتكشف عن معالم الطريق الذي سيسير عليه.

في البداية حاول باباجان سرد الأسباب التي دفعته ومجموعة من زملائه الآخرين إلى الاستقالة من حزبهم القديم العدالة والتنمية، قائلاً: "في السنوات الأولى كنا نتحدث دائماً عن الديمقراطية والحقوق والحريات، لكن اعتباراً من عام ٢٠١١ - ٢٠١٢ بدأت المسافة بين هذه المبادئ العالمية وسياسات حزبنا تتسع رويداً رويداً، إلى أن وصل الأمر إلى هذه الأيام التي نعيشها جميعاً".

ورد على سؤال: "هل بذلتم جهوداً لإصلاح حزبكم عندما لاحظتم انحرافه عن المسار الديمقراطي؟" بالقول: "لقد ناضلنا بجد مع زملائي الآخرين من أجل عودة حزبنا إلى مساره الأول، والتمسك مجدداً بالمعايير والمبادئ العالمية التي انطلقنا منها، لكننا فشلنا في تحقيق هذا الهدف. واستمر كفاحنا الداخلي حتى عام ٢٠١٩. فضلنا البقاء تحت مظلة حزبنا طيلة الفترة الماضية خشية مزيد من الإضرار ببلادنا".

تركيا دخلت نفقاً مظلماً

وأفاد أن تركيا دخلت نفقاً مظلماً، وأرجع سبب المشاكل التي تعاني منها البلاد في ظل حكم أردوغان إلى غياب الشفافية، والقابلية للمحاسبة، وآلية الشورى، والنقد الذاتي والديمقراطية داخل الحزب، والإدارة المحلية، بالإضافة إلى تعرض مؤسسات الدولة للضعف، على عكس الفترة الأولى التي كانت الآليات المعنية تناقش كل الأمور، ومن ثم تتخذ القرارات، ثم تابع: "ولما أدركنا استحالة تسوية المشاكل بعقلية الإدارة الراهنة اضطررنا إلى اتخاذ قرار بالاستقالة وتدشين مشروع جديد من أجل الإسهام في خروج تركيا من هذا النفق المظلم".

النظام الرئاسي لم يخضع للنقاش

وكشف باباجان عن خلفيات الاستفتاء الدستوري الذي أجري في عام ٢٠١٧ وانتقلت تركيا بموجبه إلى النظام الرئاسي، منوهاً بأن النظام الجديد لم يتم نقاشه كما ينبغي، لا من قبل البرلمان ولا من قبل الحزب الحاكم ولا من قبل المعارضة ولا من قبل الرأي العام، مردفاً بقوله: "كان حزبي (أي أردوغان) طلب مني المشاركة في الدعاية لصالح النظام الرئاسي، إلا أنني رفضت ذلك وقلت لا يمكنني أن أدافع عن هذا النظام، ولو شاركت معكم في اللقاءات الجماهيرية الدعائية لكشفت للحاضرين عن الوجه الحقيقي للنظام المراد تأسيسه ولما صوت الناس لصالحه في الاستفتاء"، ما يدل على أن بدايات افتراقه من أردوغان فكرياً يعود إلى عام ٢٠١٧ على أقل تقدير.

وواصل باباجان أن النظام الرئاسي بـ"النكهة التركية" يخضع للاختبار منذ تشريعه في عام ٢٠١٧، وأشار إلى أنه رغم أن أردوغان قام بسنّ هذا النظام واعدًا للناخبين بأنه سينيهي فترات التحالفات، وسيكون المفتاح السحري الذي يفتح كل الأبواب أمام تركيا والعلاج الناجع لجميع مشاكلها، ثم استدرك بقوله: "لكن البلاد واجهت قبل أن تمضي بضعة أشهر على تشريع النظام الرئاسي أزمة اقتصادية طاحنة. ودع عنكم إنهاء عهود التحالفات أو الحكومات الائتلافية فإن حزب العدالة والتنمية لم ينجح في سنّ هذا النظام إلا من خلال التحالف مع حزب الحركة القومية ولا يزال هذا التحالف مستمرًا بعد تشريع النظام الرئاسي".

رؤية مستقبلية

وحول الملف الاقتصادي المتأزم في تركيا، ذكر باباجان أنه شارك شخصياً في حوالي ٣٠ اجتماعاً دولياً بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، على خلفية دعوات تلقاها من منظميها، لافتاً إلى أن محتوى معظمها كان يدور حول قضايا ومشاكل اقتصادية تعاني منها دول العالم والحلول المحتملة لها. وأضاف: "فمثلاً حضرت اجتماعاً في الصين وتحدثت فيه عن آرائي حول النظام المالي العالمي والطرق الكفيلة بمنع حدوث أزمة اقتصادية جديدة. وفي اجتماع آخر دار حديثي حول جيوسياسية الشرق الأوسط ومستقبل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي الناتو".

وشدد على أهمية الاطلاع على التيارات الجديدة في العالم سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي من أجل وضع رؤية مستقبلية واضحة لتركيا، ودافع عن أنه لم يعد بمقدور حزب

العدالة والتنمية الوصول إلى برّ الأمان من خلال الديناميات الداخلية الحالية بعدما رسب النظام الرئاسي في تجاوز مرحلة الاختبار المستمرة منذ ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالرؤية المستقبلية للحزب الذي سيؤسسه مع زملائه، قال باباجان: "سنسعى إلى وضع رؤية مستقبلية واضحة المعالم تتضمن خلاصة كل التيارات والنزعات السياسية، تقوم على كواهل كادر مؤلف من أشخاص حققوا في أنفسهم معايير النزاهة والأخلاق والكفاءة المهنية بغض النظر عن هويتهم الدينية أو الإثنية أو المذهبية، وتقدّم الفرد المواطن على جهاز الدولة".

دستور جديد

في حين أنه أجاب على التساؤلات الواردة حول كون الحزب الذي سيؤسسه امتداداً لحزبه القديم العدالة والتنمية الذي كان أحد مؤسسيه، وقال إن الظروف التي أخرجت حزب العدالة والتنمية في ٢٠٠٢ مختلفة عن الظروف الحالية التي ستولد حزبه، وفصل الأمر بعد ذلك قائلاً: "لقد تأسس حزب العدالة والتنمية على خلفية انقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧ الذي استهدف شريحة معينة من المجتمع وهي الشريحة المحافظة والتمدينة، والأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠١. أما اليوم فهناك مشكلة عامة تتمثل في غياب حرية التفكير والتعبير والعدالة تعاني منها جميع فئات الشعب بالإضافة إلى أزمة اقتصادية متفاقمة يومًا بعد يوم. لا يمكن حل تلك المشاكل إلا من خلال دستور جديد يحل مشكلة التفكير والتعبير لكل فئات الشعب ويحقق العدالة للجميع قبل كل شيء.. دستور يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث بدلا من جمعها في شخص واحد، ويأخذ بنظر الاعتبار المواطنين كافة بدلا من المؤيدين للحكومة فقط".

لن أكون زعيمًا

ومن اللافت أن باباجان شدد على أن أعضاء حزبه "لن يكونوا ديمقراطيين مؤقّنين مثل الآخرين"، في إشارة إلى نزول رفيق دربه أردوغان من قطار الديمقراطية بعدما قضى حاجته منها وتمكن من السلطة في عام ٢٠١١ حيث فاز بالانتخابات العامة وأسس الحكومة للمرة الثالثة دون انقطاع.

وحول الفرق الجوهرية بين حزب العدالة والتنمية والحزب الجديد الذي يعتزم تأسيسه قال: "نسعى إلى تشكيل حزب يقوده كادر لا شخص واحد أو أشخاص معينون دون

آخرين.. فمثلاً لن أكون أنا زعيماً أو قائداً في الحزب وإنما سأكون منظماً يقوم بتنسيق جهود هذا الكادر الذي سيتشكل من الخبراء والمتخصصين المخلصين من أبناء الوطن من كل الاتجاهات الفكرية. مثلاً مع أننا نعتزم الإعلان عن الهوية الاعتبارية للحزب قبل نهاية العام إلا أنني لم أقم حتى الآن بتعيين أي رئيس شعبة، ولم أتعهد لأي من الزملاء الذين يشاركون في اجتماعاتنا الاستشارية بأي منصب داخل الحزب، وذلك لأن الكادر كاملاً من سيبحث وسيقرر كل شيء وليس أنا فقط، وإلا لا مناص من أن تؤدي هذه الجهود إلى ظهور أشكال جديدة من الرجل الأوحد".

نرفض سياسة التخويف

ثم اعترف باباجان بتصاعد التطرف والتشدد في العالم كله وليس في تركيا فقط، تزامناً مع الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم في عام ٢٠٠٨، ثم حاول إزاحة الستار عن أسباب ذلك، قائلاً: "إن السياسيين إذا فشلوا في تقديم مشاريع جديدة عن المستقبل يحاولون البقاء في السلطة أو الحصول على التأييد الشعبي عن طريق سياسة التخويف وصنع استقطاب مجتمعي". واستشهد على ذلك بمبادرة بعض السياسيين الأمريكيين إلى تخويف الناخبين بالمهاجرين المكسيكيين، واليمينيين المتطرفين في دول الاتحاد الأوروبي بفوبيا الأتراك والمسلمين عموماً، قائلين: ادعمونا في الانتخابات وإلا ستواجهون الأسوأ من ذلك!

باباجان وصف سياسة التخويف بـ"الكارثة" التي تعوق انطلاق أي دولة نحو آفاق المستقبل وتؤدي إلى انغلاقها على العالم والمجتمع الدولي وانطوائها على ذاتها. ثم تعرض للواقع التركي في هذا الصدد قائلاً: "أما تركيا فقد استطاعت أن تخرج من الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ بسهولة دون ضرر يذكر، بفضل النهج العام الذي كنا نعتمده في ذلك الوقت، والتدابير الاقتصادية التي اتخذتها وزارتي في ذلك الوقت، بحيث حققنا نمواً بنسبة ١٠٪ في عام ٢٠١٠، حيث كان كل العالم يعاني من الأزمة ويبحث عن مخرج".

ثم انتقل إلى حالة الاستقطاب الحاد المسيطرة على جميع فئات الشعب بسبب سياسة التخويف ولغة العداوة والكراهية التي استخدمها أردوغان منذ ٢٠١٣، مؤكداً أن تركيا في غنى عن مثل هذه السياسات؛ لأن الشعب التركي بكل طوائفه قد حقق التعايش السلمي والتسامح والحوار فعلاً فيما بينهم، وإنما الساسة هم من يصطنعون الاستقطاب والعداوة والكراهية من أجل خلق قوة سياسية من خلالها بعد إخفاقهم في تطوير وتقديم مشاريع جديدة.

وأردف أن تركيا بلد واعد بالمستقبل وفي غنى عن سياسة التخويف التي يلجأ إليها السياسيون في حال عجزهم عن إنتاج أشياء إيجابية، مؤكدا على ضرورة استعادة تركيا ثقتها وسمعتها المتدهورة في الداخل والخارج وإقناع دول المنطقة مجددا بأنها تدعم الحوار والعلاقات الدبلوماسية مع جيرانها على أساس الثقة والمصالح المتبادلة. وذكر بأن تركيا كانت قادرة على التفاوض والتباحث مع جميع الدول المجاورة حتى وقت قريب، حيث لم تكن تسعى إلى تصدير النظام إليها أو تغيير الديناميات الداخلية، بل كانت تحاول فقط أن تكون مصدر إلهام أو تقدم نموذجا يحتذى به من دون أي إملاء، اعتقادا منها أن العملية الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج وإنما تتم بصورة تدريجية بمشاركة القوى الداخلية في تلك الدول، وفقاً لتعبيره.

ضرورة الالتزام بالقانون

وفيما يخص محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٠١٦، نوه باباجان بضرورة محاكمة كل من له صلة بهذه المبادرة الغاشمة، لكنه أكد في الوقت ذاته ضرورة البقاء في الإطار القانوني والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان -كبراءة الذمة والمحاكمة العادلة - في المحاكمات الجارية بتهمة الانقلاب أو الانتماء إلى ما يسمى بمنظمة فتح الله كولن، مشيراً إلى وجود أحكام قضائية مختلفة بل متناقضة في الحالات والقضايا المماثلة في تحقيقات الانقلاب، وأن عدم الالتزام بمعايير القانون العالمية في المعاملات القضائية يؤدي إلى ظهور مشاكل أكبر.

بعد ذلك ذكر باباجان النتائج التي أسفرت عن الأوضاع السائدة في تركيا منذ تشريع النظام الرئاسي، حيث قال: "نشاهد بحزن عميق أن معظم شبابنا يحلمون بالعيش في خارج تركيا بسبب الأوضاع الداخلية السيئة.. وقد قرأت مؤخراً خبراً عن ارتفاع كبير جداً في عدد الأطباء الذين يريدون العمل في بلدان أجنبية. وهذا أمر مؤسف فعلاً، فبينما كان يجب علينا استقطاب مستثمرين أجانب إلى بلدنا نرى أن إنساننا لا يريد أن يعيش ويعمل في وطنه وإنما يبحث عن فرص للعيش والعمل في خارج البلاد".

الشباب: نشعر بالاختناق!

وقال باباجان إنه يلتقي بالشباب كثيراً للاستماع إلى آرائهم ومشاكلهم وتطلعاتهم من السياسة والسياسيين، وأضاف: "لقد اجتمعت مؤخراً مع عشرة من الشباب الذين حققوا نجاحاً كبيراً وتمكنوا من الدخول ضمن أول ألف طالب في تركيا نجحوا في الامتحان

الجامعي. وبينما نتجاذب أطراف الحديث معهم سألتهم عن أكبر مشكلة يشكون منها فردوا علي بشكل مثير وباعث على الحزن والتفكير، حيث قالوا: نشعر بالاختناق.. لا نستطيع التعبير عن أنفسنا.. نخشى حتى أن نشر مشاركات عبر الإعلام الاجتماعي أو نقوم بإعادة نشر المشاركات.. نخاف من التصفية عند المقابلة الشفوية وإن نجحنا في امتحان التوظيف العام.. بل نخاف من عدم الحصول على أي عمل حتى في القطاع الخاص بسبب التصنيفات الأيديولوجية.. نخاف أن ننضم إلى جيش ضحايا المحسوبة وغياب المساواة في الفرص رغم أهليتنا وكفاءتنا.."

حقوق الأكراد والعلويين

وفيما يخص نظرتة إلى المشكلة الطائفية في تركيا، عزا باباجان أساس المشكلة الكردية والعلوية التي تعاني منها البلاد منذ عقود إلى غياب دستور حقيقي يضمن حقوق كل الطوائف والأثنيات ومعتقداتهم وطقوساتهم دون عائق مادي أو معنوي، حيث قال: "يجب على الدولة أن تكون ضامنة لممارسة كل إنسان حقوقه النابعة من الدستور والقوانين التي لا بد أن تكون قائمة على أساس المواطنة المتساوية.. ولا أقول يجب على الدولة أن تمنح تلك الحقوق، بل المواطنون يمتلكون هذه الحقوق ولادة وفطرياً، وليس على الدولة إلا توفير الظروف التي تضمن الحرية الكاملة في الفكر والمعتقد والسلوك مهما كان ما لم يتضمن العنف. فضلاً عن ذلك فإن هذه الحقوق لا يمكن أن تكون أداة لأي مساومة سياسية"، في تلميح منه إلى جهود أردوغان الرامية إلى منح حقوق الأكراد والعلويين مقابل الحصول على دعمهم، حيث كان أردوغان يجري مفاوضات مع الطائفتين في البداية، لكن لما توجه الأكراد من دعم حزبه إلى حزب الشعوب الديمقراطي الكردي في انتخابات ٢٠١٥ أطاح بطاولة مفاوضات السلام التي كان يجريها مع حزب العمال الكردستاني.

باباجان تطرق إلى قضية الإرهاب في الإطار ذاته قائلاً: "إذا تمكنت تركيا من سنّ دستور يضمن حقوق الإنسان العالمية لكل مواطن سواء كان كرداً أو تركاً أو أرمنياً أو شركساً فإن التنظيمات الإرهابية، من أمثال حزب العمال الكردستاني، لن تجد أرضية وشرعية لهجماتها الإرهابية، حيث إن هذه التنظيمات تنبت في حال انتشار الظلم والانتهاكات.. وهناك قضية أخرى لإنهاء الإرهاب الذي يستهدف تركيا، وهي ضرورة السعي لاستعادة ثقتنا في المنطقة وإصلاح العلاقات مع كل البلدان المجاورة والإسهام في تأمين استقرارها حتى لا تتخذ تلك

التنظيمات أراضيها أو أجزاء من أراضيها تشهد فراغ السلطة قاعدة للهجوم على الأهداف التركية".

ثم أكد أن تركيا إذا أصبحت دولة جميع المواطنين فإن أيًا من الطوائف لن تفكر في إنشاء دولتها القومية ولن تطالب بالانفصال من البلاد، وواصل قائلاً: "التنظيمات الإرهابية تستغل الظلم والانتهاكات التي تتعرض لها قليلاً أو كثيرًا الطوائف المختلفة في البلاد في ظل غياب دستور بالمواصفات المذكورة، وتحولها إلى نوع من الشرعية لأعمالها الإرهابية. فمثلاً روسيا لا تصنف حزب العمال الكردستاني إرهابياً، وكذلك لا تصنف الولايات المتحدة ذراعه السورية حزب الاتحاد الديمقراطي إرهابياً، حيث إنهما يقدمان نفسيهما للمجتمع الدولي على أنهما يناضلان من أجل استرداد حقوق الشعب الكردي المسلوبة في كل من تركيا وسوريا. لا سبيل إلى حلّ قضية الإرهاب إلا بالاعتراف بحقوق كل من يعيش تحت مظلة هذا الوطن في الداخل، وعقد علاقات دبلوماسية سلمية مع البلدان المجاورة والدول الكبرى في الخارج".

ولفت باباجان إلى أن تركيا يجب عليها أن تسترد موقفها السابق في المنطقة والعالم، حيث كانت تستطيع أن تتفاوض مع جميع الدول، وتلغي تأشيرات الدخول إلى كثير من بلدان العالم، وكانت في طريقها إلى رفع الحدود الجغرافية بينها وبين دول المنطقة مثل دول الاتحاد الأوروبي.

وفيما يلي المقال الذي كتبه الكاتب الصحفي المخضرم فهمي كورو وترجمته إلى العربية في عام ٢٠١٩ والذي يحاول رصد "فرص الحزب الحزب الجديد بقيادة علي باباجان".^(١٦٣)

فرص حزب علي باباجان

لا شك أن كل مبادرة لتشكيل حزب جديد تثير ردود فعل بعض الجهات والأوساط. لذا رأينا أن استقالة علي باباجان من عضويته في حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، تمهيداً لتأسيس حزبه الجديد، أثارت ردود فعل مختلفة داخل حزبه القديم. لم ترحب الأسماء المتحدثة باسم الحزب الحاكم بتجهيزات باباجان لإطلاق حزب جديد بطبيعة الحال. ويرى معظم قيادات الحزب أن علي باباجان سيفشل في حال تأسيسه الحزب الجديد؛ في حين أوصل بعضهم الأمر إلى حد اتهامه بـ"الخيانة".

كانت تركيا شهدت قبل نحو عقدين أحداثاً ومواقف مشابهة عندما انشقت مجموعة من حزب الرفاه ذي التوجه الإسلامي بقيادة الراحل نجم الدين أربكان لتأسيس حزب العدالة والتنمية الحاكم اليوم في البلاد. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المجموعة المؤسسة للحزب الجديد استطاعت الوصول إلى سدة الحكم برئاسة رجب طيب أردوغان عقب أول انتخابات برلمانية أجريت في عام ٢٠٠٢.

تشكيل حزب جديد ليس أمراً صعباً، فهناك أكثر من مائة حزب في تركيا. ومع أن كل حزب يؤسس بغية تسلّم الحكم في البلاد، إلا أن الأحزاب التي تحقق هذا الهدف لا تتجاوز عدد أصبع واحدة. وعلى الأغلب فإن كل حزب جديد يتأسس على يد مجموعة من السياسيين المنفصلين من حزب آخر بسبب هذا أو ذاك. فقد كان الحزب الديمقراطي رأى النور على يد فريق من السياسيين انشقوا من حزب الشعب الجمهوري، مثلما أن حزب العدالة والتنمية تشكّل على يد مجموعة كانوا يمارسون السياسة تحت مظلة حزب الرفاه، وقد نجحوا في التمسك بزمام الأمور في البلاد.

وبطبيعة الحال فإن هناك عدداً لا يحصى من الأحزاب انطلقت من أجل تحقيق هذا النجاح، إلا أن جهودها باءت بالفشل رغم رغبتها الشديدة في ذلك. وذلك لأن نجاح الأحزاب الجديدة يعتمد بشكل أساسي على وجود مناخ سياسي موافٍ وتوقيت مناسب، إلى جانب الطلب الشعبي. ومن الممكن جسّ نبض الشارع وقياس الطلب الاجتماعي عن طريق استطلاعات الرأي.

وإذا نظرنا إلى الحالة التركية من هذه الناحية، فإن استطلاعات الرأي التي أجرتها شركات موثوقة تكشف وجود طلب شعبي ملحّ على حزب جديد. والحقيقة الأخرى أن هذا الطلب يزداد يوماً بعد يوم. ومع أنه ليس هناك سبب واحد يقف وراء هذا الطلب، إلا أنه من الظاهر أن الطلب يشتد كلما أصرت السلطة السياسية على نظام الحكومة الرئاسي في البلاد.

لقد بدأت الأحزاب تشهد تحولات متزايدة بالتزامن مع الانتقال إلى النظام الرئاسي. حيث لما لاحظت الأحزاب أنها لن تحقق بمفردها الأغلبية اللازمة للوصول إلى السلطة عمدت إلى تدارك هذا النقص عبر اتفاقات وتحالفات مع الأحزاب الأخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور نتائج مفاجئة في الانتخابات الأخيرة.

حزب العدالة والتنمية لم يعد كما كان قبل عشرين عاماً، كما أن حزب الشعب الجمهوري نحاً منحىً جديداً وبدأ يتصرف بشكل مختلف عن توقعات ناخبيه التقليديين المخلصين

له. والسبب الآخر لهذه التحولات في توجهات الأحزاب هو مقارنة سياسية جديدة تفرض نفسها في دول أخرى أيضًا، وهي ظاهرة بروز سياسيين من النمط الجديد ينزعجون من القواعد الديمقراطية ويتجهون إلى تبني نمط حكم أو أسلوب إدارة يفضل جمع السلطات والصلاحيات في يد مجموعة صغيرة. وهذه المقاربة هي التي سيطرت على المشهد السياسي في تركيا أيضًا.

كان حزب العدالة والتنمية وصل إلى السلطة في تركيا بعد فترة وجيزة من تأسيسه متعهدًا بتبني شكل حكم يسعى لتوسيع دائرة الديمقراطية وتفعيل "العقل المشترك"، واضعًا نصب عينيه تنفيذ ما يعرف بـ"معايير كوبنهاغن" في الديمقراطية وحقوق الإنسان. غير أنه أصبح اليوم يقف في موقع بعيد جدا من ذلك الهدف وشكل الحكم المذكور، وبات الناخبون يتساءلون ما إذا كانوا يقفون في مكان خاطئ. ولا ريب أن الذين يتأهبون الآن لإطلاق مبادرة جديدة سبقوا هؤلاء الناخبين في توجيه هذا السؤال لأنفسهم.

يكشف الطلب الاجتماعي، كما تظهره استطلاعات الرأي وهذه التحولات في الأحزاب السياسية على مستوى القاعدة والقيادة، أن فرصة نجاح الحزب الجديد واردة. حسنا فماذا عن الوقت يا ترى؟ يبدو أن الوقت مناسب كذلك.

تحاول الأحزاب تقديم حلول ناجعة للمشكلات القائمة، ومن أجل ذلك ترغب بتسليم زمام الأمور في البلاد، وتتمكن من البقاء في الحكم طالما تمتلك القدرة على تسوية المشاكل. مشاكل تركيا الراهنة أكثر وأعقد من التي كانت في الوقت الذي وصل فيه حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. فهي تواجه اليوم مشاكل عديدة في الداخل والخارج تؤثر على بقائها أو زوالها بالمعنى الحقيقي. أما الحزب الحاكم فلا يرسل أي إشارات تدل على أنه ما زال قادرًا على حل تلك المشاكل، بل إنه ينتقل من أزمة إلى أخرى قبل انتهاء الأولى. حتى إن النظام الرئاسي الجديد الذي تم تشريعه بدعوى أنه سيساعد على حل المشاكل بشكل أسرع وأسهل بدأ يتحول إلى مشكلة بحد ذاته. لذا فإن التوقيت يبدو مناسبًا أيضًا.

من المؤكد أن كل حزب يخطط ويسعى للجلوس على رأس السلطة، غير أنه ليس من الضروري الجلوس على رأس السلطة من أجل تقديم خدمات جليلة لصالح البلاد والعباد، فالأحزاب يمكنها الإسهام في خدمة الوطن عبر تشخيص المشاكل وطرق حلها أيضًا. لذلك يجب على المتحدثين باسم الحزب الحاكم أن يسعوا إلى الاستفادة من آراء وأفكار المنشقين

من حزبهم للتحضير لحزب جديد، بدلاً من الاستياء والانزعاج من مبادرة زملائهم إلى مشاركة تلك الآراء والأفكار مع الجمهور. ذلك لأن هؤلاء الأشخاص المنشقين يعود إليهم النصيب الأكبر في وضع وتطوير البرامج والمشاريع الناجحة التي تفاخر بها الحزب الحاكم طيلة سنوات ماضية. لذا أرى أن إقدامهم على تشكيل حزب جديد، وتعبيرهم عن وجهات نظرهم حول القضايا والمسائل التي نعاني منها اليوم، وطرحهم حلولاً لها، خير من سكوتهم وعودهم كسالى وعاطلين في زوايا البرلمان. وإذا ما نجح المنشقون في الوصول إلى السلطة يمكن لأعضاء ومسؤولي حزب العدالة والتنمية أن يفرحوا بذلك وكأنه نجاحهم.

ملاحظة: هناك بعض الجهات تذكر اسمي وتدعي أنني مرتبط بهذه المبادرة الجديدة.. ومع أنني لا أرى أي بأس في ذلك، إلا أنني أشعر بالحاجة إلى الإدلاء بتصريح حول هذا الموضوع حتى لا أهضم حقوق كوادر خرجت في رحلة صعبة من أجل العمل ليل نهار في سبيل النهوض بالوطن على جميع الأصعدة: لقد أسهمت في إطلاق هذه المبادرة الراهنة بقدر ما أسهمت في تأسيس حزب العدالة والتنمية من قبل، بل إسهاماتي في المبادرة الجديدة لا تصل إلى مستوى إسهاماتي في ولادة العدالة والتنمية.

وفيما يلي مقال للكاتب أمر الله أوصلو نقلته إلى العربية في ٢٠١٩.

هل يمكن أن يوقف باباجان دوامة ديكتاتورية أردوغان؟

لقد سقطت تركيا اليوم في دوامة ديكتاتورية تزداد سرعة وعمقاً بمرور الزمن، ولا شك أن أحد الأسباب الرئيسية التي أسقطت تركيا في مستنقع السلطوية والاستبداد خلال زمن قصير هو قطع "جماعة كولن" علاقتهم ومساندتهم ل"أردوغان".

ولو نظرنا إلى وتيرة الأحداث منذ عام ٢٠١٤ إلى اليوم يمكننا القول إن الشراكة التي كانت بين أردوغان وجماعة كولن -حركة الخدمة- كانت إحدى الآليات والعوامل الرئيسية في كبح جماح نزعة أردوغان إلى السلطوية والاستبدادية.

فعقب انتهاء هذه الشراكة مباشرة قاد أردوغان تركيا بسرعة كبيرة نحو هوة السلطوية كالشاحنة التي تعطل مكبحها فجأة، ولا أحد يعترض على ذلك. وفي خضم تلك الأحداث يزعج أردوغان أفراد جماعة كولن أمام عجلات هذه الشاحنة ليسحقهم تحتها، إلى أن أصيب الشعب التركي باليأس والإحباط التام.

فمن ناحية يُحمّل الناس جماعة كولن مسؤولية الأحداث الجارية في السنوات الأخيرة، ومن ناحية أخرى يبحثون عن البطل الذي سيوقف هذه الشاحنة المتجهة بتركيا إلى الهاوية.

ظهر في البداية أحمد داود أغلو، والآن علي باباجان، وكأن ظهورهما هذا قد أحيا الأمل من جديد في نفوس هذه الجموع الغفيرة من الشعب التركي، إلا أن هناك البعض يشعرون بالقلق حيال مقدرة باباجان وكفاءته في إنقاذ تركيا والعبور بها إلى برّ الأمان.

لقد ظهر علي باباجان في إحدى البرامج التلفزيونية وصرّح بأنه بصدد تأسيس حزب سياسي وسيتهي من عملية تأسيسه وتنظيمه في بداية العام الجديد. لقد أثار هذا التصريح حراكاً في صفوف المعارضة، فبينما يتساءل البعض عن سبب صمت باباجان إلى اليوم، يُصرّح البعض الآخر بأنه شريك في هذه الأحداث التي تعانيتها تركيا اليوم، وأنه من الصعب أن يحقق أمل الشعب التركي في القضاء على دولة الديكتاتورية والاستبداد.

بجانب هذا، هناك مجموعة أخرى تقول بضرورة دعم كلّ مَنْ يخطو خطوة نحو الديمقراطية دون النظر إلى ماضيه، فهم يقترحون دعم باباجان من منطلق أنه سيفعل شيئاً ما من أجل الديمقراطية التركية، فمن خلال رئاسته حزباً سياسياً معارضاً سيعمل على تعزيز الديمقراطية والوقوف في وجه حزب العدالة والتنمية.

في الواقع هناك بعض المعطيات التي يجب النظر فيها من أجل إدراك مدى جدوى ظهور باباجان في هذا التوقيت، وهل سيعود بفائدة على الديمقراطية أم لا؟

بداية إن المرحلة التي تعيشها تركيا ليست مرحلة خاصة بها فحسب، فقد مرت الدول المتحولة من الديمقراطية إلى الديكتاتورية بمراحل مشابهة، وقد ظهرت على الساحة شخصيات مشابهة بأسلوب مشابه لإيقاف سير هذا التحول.

ومن هذا المنطلق يمكننا نعرف ما إذا كان باباجان سيمثل أملاً لتركيا والمعارضة وحتى الجماعة أم لا.

إن الوضع مؤسف للغاية، فلا يمكن إيقاف هذا الانزلاق الذي تعانیه تركيا دون الخروج من دوامة الديكتاتورية.

إن ما أعنيه بدوامة الديكتاتورية هو: أن الشخصيات -بما فيها المعارضة والإعلام والحكومة والقضاء والمجتمع المدني ورجال الأعمال- والعوامل -التي تهّم الشأن التركي

مثل التوازنات الدولية، الهجرة وخطر اليمينية المتصاعد في الولايات المتحدة، وانغلاق أمريكا وتوقعها على نفسها، وتفوق الصين وروسيا على الساحة الدولية- التي يغذي بعضها بعضًا تحرك دوامة الديكتاتورية التي سقطت فيها تركيا وتزيد من سرعتها.

ولخروج تركيا من هذه الدوامة والنجاة بنفسها يجب توفر الشخصيات (و/أو) العوامل القوية القادرة على كبح جماح هذه الدوامة العارمة، والبدء في مواجهة المرحلة والتصدي لها، لذا يجب النظر في هذه النقطة من ناحية ما إذا كان باباجان يمتلك المقومات والقوة الكافية لإيقاف سير "دوامة الديكتاتورية" أم لا.

يبدو من المحال على أية حال أن يستطيع باباجان إيقاف دوامة الديكتاتورية هذه التي تزداد سرعة وعمقًا بمرور الوقت سواء بسبب ظهوره متأخرًا جدًا أو بسبب شخصيته الباردة، رغم أن له رصيدًا طيبًا لدى الناس بسبب إنجازاته الماضية.

إن هذه الدوامة قوية وجامحة لدرجة أنها قادرة على ابتلاع علي باباجان وداود أوغلو وسحقهما. لهذا لن ينجح الحزب الذي يؤسسه باباجان بمفرده في أن يخرج تركيا من هذه الدوامة.

ولو أمعنا النظر في وتيرة الأحداث التي تعيشها الدول الأخرى من العالم، لوجدنا أن هناك عدة طرق لانتهاج حكم الديكتاتوريين. يجب تشتت القوة الأساسية / المركزية التي تساند النظام الديكتاتوري للإطاحة برأس النظام. فمثلًا نرى في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا أن الأصدقاء القدامى للديكتاتوريين ينشقون منهم ويطلقون حركة جديدة، لتبدأ دوامة الديكتاتورية إلى التراجع رويدًا رويدًا.

ولكن يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط من أجل ذلك. فعلى سبيل المثال يجب تأسيس إعلام مستقل ولو بنسبة معينة، ووجود حركات المجتمع المدني ومؤسسة قضائية مستقلة لحماية هؤلاء المنشقين تجاه حركات الدكتاتوريين المضادة حتى تستمر الانشقاقات ويمكن عزلهم عن الحياة السياسية تمامًا.

لكن تركيا تأخرت عن هذه المرحلة كثيرًا. فلو كان باباجان قد أعلن خروجه هذا في عام ٢٠١٤، أي عندما كانت هناك نسبة محدودة من حرية الإعلام، وكانت تؤدي مؤسسات

المجتمع المدني مهمتها، ويحافظ القضاء على استقلاليتها إلى حد ما، لاستطاع أن يوقف هذه الدوامة قبل أن يشتد دورانها وتبتلع كل من يعترض طريقها.

لن يكون باباجان وداود أوغلو بعد تجاوز هذه المرحلة الحرجة إلا أشلاء مجزأة بين أسنان دوامة الدكتاتورية هذه، ولن يحصلوا على القوة اللازمة لتحطيم هذه الأسنان.

بناء على مشاهداتي وتقييمي للمشهد والواقع التركي فإنني أعتقد أنه ليس في مقدور الشخصيات السياسية إخراج تركيا من دوامة الديكتاتورية هذه. لكن من الممكن إيقاف هذه الدوامة عن طريق معارضة مجتمعية تشكل بالتزامن مع ظهور عوامل قوية. فمثلاً يمكن أن تتحطم دوامة الدكتاتورية بتغيير بعض العوامل الخارجية كتغيير التوازنات الدولية، والمسار الذي ستتجه إليه أزمة صواريخ أس ٤٠٠ الروسية، وتعمق الأزمة الاقتصادية، وموت الديكتاتور قضاءً وقدرًا. لذلك ليس أمامنا خيار سوى متابعة ورصد التطورات والانتظار.

على الأرجح تستطيع منصات الدفاع عن حقوق المتضررين من أحكام وقرارات مراسيم الطوارئ (KHK PLATFORMLARI)، مقصلة أردوغان، التي تزداد انتشارًا بمرور الوقت أن تبطئ هذه الدوامة بشكل أكثر فعالية وأقصر مدة بكثير عن الحزب الذي سينشئه علي باباجان. وليس معنى هذا أن الحزب الذي سيؤسسه باباجان لا فائدة منه، بل من الممكن أن يبطئ هذه الدوامة ولو لفترة مؤقتة.

بغض النظر عما فعل في الماضي، فإنني أؤيد وأدعم خروج باباجان، ولو لم يؤد إلى النتيجة المرجوة، وذلك احترامًا وتقديرًا لمحاولته وسعيه وإقدامه وشجاعته.^(١٦٤)

طوق نجاة أردوغان من كل ضائقة!

تحولت تهمة الانتماء إلى ما تسميه السلطة السياسية الحاكمة في تركيا "منظمة فتح الله كولن"، إلى طوق نجاة لكل من يعاني من ضائقة أو مشكلة.

فمنذ أن اخترع أردوغان "الكيان الموازي"، بعدما ضاق بتحقيقات الفساد والرشوة في عام ٢٠١٣، و"منظمة فتح الله كولن" بعدما واجه تهمة التعاون مع التنظيمات الإرهابية على الصعيدين المحلي والدولي، خصوصًا في سوريا، باتت تهمة الانتماء إليهما وسيلة للتخلص من كل ضائقة أو مشكلة، وأداة لتصفية الخصوم والمنافسين، سواء بالنسبة للسياسيين أو المدنيين.

سبق أن كشفت التحقيقات القضائية في تركيا عن عصابات تتاجر بتوجيه تهمة الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن لمواطنين لا يمتنون بصلة إليها لا من بعيد ولا من قريب، بل إن تسجيلات صوتية ومصورة أظهرت إقدام عديد من المدعين العامين والقضاة على تهديد رجال أعمال بهذه التهمة من أجل الحصول على أموال منهم.

أحدث مثال على ذلك جاء على لسان زعيم سياسي استطاع عقد تحالف استراتيجي مع أردوغان بشكل سري منذ عام ٢٠٠٧، وبشكل علني منذ ظهور فضائح الفساد والرشوة في عام ٢٠١٣، تمكّن بفضلها من السيطرة على زمام الأمور في تركيا "من وراء الحجب"، وهو رئيس حزب "العمال" القديم و"الوطن" الحالي دوغو برينجك.

بعد رفع دعوى ضد علي باباجان بتهمة الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن، عقب إطلاقه مبادرة مع الرئيس السابق عبد الله جول لتأسيس حزب جديد، واجه التهمة ذاتها هذه المرة رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو بعدما أدلى بتصريحات انتقد فيها سياسات الرئيس أردوغان.

دوغو برينجك الذي يمثل أحد أطراف "التحالف السري" الذي يدير تركيا، إلى جانب كل من أردوغان وشريكه زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي، بحسب تصريحات ناجيهان آتشي، الصحفية المقربة من الحكومة، أدلى ببيانات مثيرة في برنامج تلفزيوني زعم فيها أن عبد الله جول وعلي باباجان وأحمد داود أوغلو وفريقه يشكلون "الذراع السياسية لمنظمة فتح الله كولن"، في مسعى لتقديم طوق نجاة لحليفه أردوغان للتخلص من خصومه ومنافسيه السياسيين، بعد تراجع شعبيته داخل حزبه بسبب أدائه السيئ خلال الانتخابات المحلية الأخيرة.

وأشار برينجك أيضًا إلى ضرورة إطلاق حملة من أجل تصفية عناصر الذراع السياسية لمنظمة فتح الله كولن داخل حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى أنه وضع كلاً من حزب الشعب الجمهوري وحزب الخير في السلة ذاتها، متهمًا جميعهم بالتعاون مع تنظيم حزب العمال الكردستاني "الإرهابي". بمعنى أن أردوغان وحلفائه يقومون بتصفية غير المرغوبين في المؤسسة العسكرية والجهاز البيروقراطي بدعوى انتمائهم إلى منظمة فتح الله كولن؛ وتصفية اليساريين على شتى أنواعهم بدعوى انتمائهم إلى حزب العمال الكردستاني.

ثم بدأ أردوغان منذ نوفمبر ٢٠١٩ يستهدف داود أوغلو وكلا من الوزيرين الاقتصاديين السابقين علي باباجان ومحمد شيمشك ويتهمهم بالاحتيال على بنك خلق الحكومي من خلال جامعة "إسطنبول شهير" الوقفية التي فرضت السلطات حجزاً على أصولها.

في تحد جريئ؛ بعد اتهامه بالاحتيال والنصب، سلّ داود أوغلو سيفه وهاجم أردوغان، متهما إياه بالافتراء عليه، كما دعاه للإفصاح عن ثروته. إذ أصدر بياناً للرد على اتهامات أردوغان لفت فيه إلى الامتيازات التي يحصل عليها أفراد عائلته من أبناء وبنات وأصهار، والانتهاكات التي يرتكبونها في سبيل تشكيل ثروة اقتصادية من خلال الاستفادة من الممتلكات والموارد العامة، وأن أردوغان ينظر إلى الأراضي والعقارات العامة ويحدد أسعارها بالدولار ومن ثم يبيعها ممن يختارهم من رجال الأعمال الموالين له.

ورفع داود أوغلو من شدة تحديه حيث دعا أردوغان إلى إعلان هذا اليوم ميلاداً جديداً في تركيا، داعياً إلى تحقيق برلماني في الممتلكات الشخصية لكل منهما وأقاربهما من الدرجة الأولى والثانية حتى يتبين من هو الفاسد والمحتال.

ومن الملفت أنه دعا إلى نقل ممتلكات أي منهما إذا كانت غير شرعية، وفقاً لنتائج هذا التحقيق البرلماني، إلى الخزنة العامة، ومن ثم تشكيل صندوق خاص لتوزيع هذه الأموال على الأيتام والفقراء والمحتاجين الآخرين.

وفيما يلي أهم النقاط التي ورد في بيان داود أوغلو:

"إن الشعب التركي يعلم جيداً من هم الذين نقضوا عهودهم، وكيف استخدموا الموارد العامة لأغراض معينة، وغيروا مواقفهم ومواقفهم من أجل تشكيل ثروة اقتصادية. ليس هناك أي اتهام وجه لي أثناء تولي منصب وزير الخارجية إلا تقديمي أرضاً لإحدى المؤسسات التعليمية، وهذا أمر سأفتخر به؛ إذ ليس فيها أي حصة ولا مصلحة مادية لا لشخصي ولا لبنتي ولا لابني ولا لصهري ولا لكتتي.

إن ما يجعل الجامعة جامعة -تؤدي دورها- بالمعنى الحقيقي ليس الأراضي أو الأبنية، وإنما المناخ الاجتماعي الذي يشكله الطلاب والعلماء. ولكن الذين ينظرون إلى الأراضي ويحسبون قيمتها بالدولار لا يمكنهم فهم وإدراك ذلك.

على الرغم من هذا الأسلوب الذي لا يلتزم بأي من المبادئ الأساسية للأخلاق والمروءة واللباقة، إلا أنني أحمل على النقاش الذي اندلع حول بنك خلق دلالة خاصة وأدعو إلى إعلان هذا اليوم ميلادا جديدا في تركيا. إن دعوتي صريحة للغاية: طالما تم توجيه افتراء على رئيس وزراء قدم كل ما بوسعه من أجل خدمة هذا البلد، وسخر كامل عمره لذلك، بالاحتيال والنصب، إذن فأنا أدعو إلى تشكيل لجان برلمانية متخصصة للتحقيق في ممتلكات جميع رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء، والوزراء المسؤولين عن البنوك الحكومية والمسؤولين في هيئة الخصخصة العليا وأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية ممن على قيد الحياة وتحديد مقدار ممتلكاتهم قبل دخولهم في الحياة السياسية والتغييرات التي حصلت فيها بعدها، وذلك من أجل حماية حقوق اليتامى كما قال السيد رئيس الجمهورية. فمع أنني لم أعد عضوا برلمانيا إلا أنني لن أتردد لحظة في الخضوع لمحاسبة مجلس الأمة التركي الأعلى.

كما يجب على هذه اللجان البرلمانية الكشف بكل شفافية عن الشركات والأوقاف التي حصلت على قروض من البنوك العامة ومقارها، والمؤسسات التي تم إعادة هيكلة ديونها وتلك التي لم تستفد من هذا الحق وأعلنت إفلاسها.

وبعد هذا التحقيق البرلماني، يجب نقل الموارد والممتلكات التي سيعجز أصحابها عن تفسيرها بمعايير القانون الموضوعية إلى الخزانة العامة وتشكيل صندوق خاص لتتولى مهمة توزيع تلك الأموال على الأيتام والفقراء وأقارب الشهداء والعاطلين عن العمل الذين يزداد عددهم يوميا".

من اللافت أن الرد على داود أوغلو وتصريحاته، جاء من حليف أردوغان رئيس حزب الوطن اليساري دوغو برينجك، حيث شنّ هجوماً على مؤسسي الحزبين السياسيين الجديدين في تركيا، متهما إياهم بإحداث تفرقة داخل حزب العدالة والتنمية وتنفيذ مخططات أمريكية في وقت "تتجه فيه تركيا إلى المعسكر الأوراسي".

وزعم رئيس حزب الوطن أنه بعد مغادرة داود أوغلو لمنصبه رئيساً للوزراء في عام ٢٠١٦ قالت بعض الصحف شبه الرسمية الأمريكية: "لقد خسرت أمريكا رجلها في أنقرة"، واتهم كلا من علي باباجان وأحمد داود أوغلو وعبد الله جول ومحمد شيمشك أيضاً بالعمالة لصالح مخططات أمريكية قائلاً: "بالرغم من أنهم انقسموا إلى فريقين، إلا إنهم عناصر في مخططات للولايات المتحدة الأمريكية. وقد فضح السيد رئيس الجمهورية فسادهم قبل

يومين. لكن لن يكون لهم تأثير في المشهد السياسي، إذ لا يملكون القدرة على تقسيم حزب العدالة والتنمية".^(١٦٥)

هل تركيا حبلى بحرب بين مليشيات أردوغان والأوراسيين؟

تشهد تركيا منذ أكثر من ثلاثة أسابيع نقاشًا حادًا حول ما يسمى بـ"منظمة فتح الله كولن"، حيث انضم حزب الشعب الجمهوري إلى صف تنظيم أرجنكون في اتهام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بـ"الذراع السياسية للمنظمة"، بعدما كان الأخير يسلط هذه التهمة على كل من يريد تصفيته من الأشخاص أو الكيانات السياسية والمدنية.

شقاق محير بين أرجنكون وأردوغان

هناك فضول عام حول العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى فرقةٍ وانشقاقٍ في التحالف بين أرجنكون وأردوغان في هذا التوقيت على وجه الخصوص بعدما بدأ في أعقاب فضيحة الفساد والرشوة في عام ٢٠١٣، ويحاول الكتاب والمحللون الكشف عن تلك العوامل انطلاقًا من قراءتهم للمشهد التركي والإقليمي والدولي، منهم الكاتب الصحفي التركي المخضرم سعيد صفاء، رئيس تحرير موقع (خبردار) الإخباري، والذي تناول القضية بكل أبعادها في قناته على موقع يوتيوب في مايو ٢٠٢٠.

حاول الكاتب الإجابة على الأسئلة التي تثار حول الصراع الذي ظهر إلى السطح في الآونة الأخيرة بين أردوغان وتنظيم أرجنكون، من خلال تسليط الأضواء على تاريخ وطبيعة عملية التنظيم والتشكيل التي اتبعتها الطرفان في مؤسسات الدولة.

أكد الكاتب أن هناك آليتين مختلفتين داخل الدولة التركية في الوقت الراهن، وأطلق عليهما "الآلية التابعة لأردوغان" و"الآلية التابعة لتنظيم أرجنكون"، وقسم آلية أرجنكون إلى التقليدية والحديثة، لافتًا إلى أن آلية أرجنكون أسست شراكة مع آلية أردوغان في مرحلة بدأت فيها تتحول من التقليدية إلى الحديثة، ثم تساءل قائلاً: "حسنًا لماذا خاض الطرفان في غمار صراع في الوقت الذي كانا يستفيدان من بعضهما البعض وينفذان مشاريع بعضهما البعض؟"

الكاتب سعيد صفاء ألقى الضوء على الجذور التاريخية لآلية أرجنكون وطبيعة عمل الدولة التركية تحت سيطرتها قائلاً: "شعبة العمليات الخاصة، أو بعبارة أصح، قيادة القوات

الخاصة هي التي سيطرت دوماً على البؤرة الأساسية للدولة في تركيا. هذا الكيان مع أنه يعمل ضمن رئاسة الأركان العامة، لكنه يقوم بتحديد مَنْ سيتولى منصب رئيس الأركان العامة حتى بعد عشر سنوات. هذا الكيان عمل على تطوير آلياته من خلال التعامل مع الولايات المتحدة من جانب؛ والاتحاد السوفيتي من جانب آخر حتى أربعينيات القرن الماضي. وبعدما أجرى رئيس أركان تلك الفترة زيارة إلى الولايات المتحدة أسس شعبة العمليات الخاصة في رئاسة الأركان، وبدأت تركيا منذ عام ١٩٤٧ تلعب دوراً مهماً في الحيلولة دون توسع الاتحاد السوفيتي نحو الدول الغربية. وبفضل الاتفاقيات العسكرية التي وقع عليها الطرفان تأسس في تركيا ما يمكن تسميته "منظمة غلاديو السرية التابعة لحلف الناتو".

وأفاد الكاتب أن هذا الكيان ظهر بـ"فناع" جديد بعد التسعينات، وانتقلت السيطرة عليه إلى ما يسمى اليوم بـ"الأوراسيون" أو "المجموعة الأوراسية" الموالية لروسيا، وأن هذه المجموعة الجديدة هي التي بدأت تصف كيانه القديم الأطلسي أو الموالي للولايات المتحدة بأنه "منظمة غلاديو السرية التركية"، وأنها كانت "الدولة العميقة". وأضاف: "الأوراسيون، الذين يُعتبر زعيم حزب الوطن دوغو برينجك من أبرز قادتهم وشخصياتهم، هم من كانوا يصنّفون، عبر جهاز المخابرات، الموظفين المنتمين إلى منظمة غلاديو أو أرجنكون الأطلسي، مثل فريق وزير الداخلية الأسبق محمد آغار. وكذلك الأوراسيون من كانوا يعدون تقارير مخابراتية بحق أعضاء منظمة غلاديو بعد فضيحة حادثة سوسورلوك المرورية في عام ١٩٩٦".

لكن الكاتب أشار إلى نقطة مهمة قائلاً: "هاتان المجموعتان، أي المجموعة الأطلسية والمجموعة الأوراسية تتعاونان في هذه الأيام". وهذا التصريح يدل على أن هناك كياناً أعلى ذا عديد من الأوجه أو الأذرع مثل الأخطبوط يبرز أحد أوجهه أو أذرع بحسب الظروف الزمانية والمكانية أو التيار الصاعد.

آلية عمل أرجنكون

بعد ذلك حاول الكاتب إزاحة الستار عن طبيعة عمل آلية أرجنكون داخل الدولة قائلاً: "الآلية الأساسية التي تعمل من خلالها الدولة في تركيا يمكن جمعها في أربعة عناصر رئيسية تجتمع تحت مظلة شعبة القوات الخاصة. فالمجموعة التي تتحكم في هذه العناصر الأربعة تستطيع أن تقدم نفسها للمجتمع بصورة مقنعة بدعم عنصر خامس وهو الإعلام. أركان الدولة في تركيا تتكون من (١) القوات المسلحة و(٢) جهاز المخابرات و(٣) جهاز الأمن

و(٤) جهاز القضاء. وغير ذلك من الآليات أو السلطات الأخرى تعتبر جزءاً متمماً لهذه العناصر الأربعة. فمثلاً لا توجد أي أهمية للوزارات الحكومية مقارنة بهذه العناصر الأربعة". وأضاف الكاتب أن الذين يجهزون "وثيقة سياسة الأمن الوطني" أو ما يعرف بـ"الكتاب الأحمر" أو "الدستور السري"، ويقدمونها للحكومة كل شهر، ويتخذون الخطوات الضرورية لتنفيذ مقتضياتها، هم الذين يصممون كلاً من المؤسسة العسكرية وأجهزة المخابرات والأمن والقضاء ويتحكمون فيها.

وفي حديثه عن مفهوم "اختراق الدولة"، وفقاً لرؤية تنظيم أرجنكون المسيطر على العناصر الأربعة للدولة، قال الكاتب: "إذا كان المواطنون الذين دخلوا إلى أي من هذه المؤسسات لا ينتمون إلى هذا الكيان فإنه يعتبرهم مخترقين للدولة، بغض النظر عن هوياتهم. بمعنى أن أي موظف، سواء كان علوياً أو اشتراكياً أو إسلامياً، إذا لم يبايع هذا الكيان، ولم يعمل لحسابه بشكل أو بآخر، أو لم يراعِ مصالحه العليا فإنه يكون مخترقاً لدولتهم، ويجب طرده منها عند الفرصة السانحة. لذا كل موظف لا يتعامل مع هذا الكيان من قريب أو بعيد يتعرض للتصفية بحجج شتى. هذا الكيان هو الذي استولى على كل من المؤسسة العسكرية وأجهزة المخابرات والأمن والقضاء في تركيا منذ سنوات".

هل اخترقت حركة الخدمة الدولة؟

وأردف الكاتب أن حركة الخدمة استطاعت تحطيم البؤرة الأساسية لهذا الكيان العميق، وكسر السور الذي وضعه بين مؤسسات الدولة والمواطنين العاديين من أبناء الشعب التركي، حيث قال: "حركة كولن استطاعت كسر الآلية الأساسية لهذه الدولة العميقة التي تعتبر نفسها مالك الدولة"، وذلك من خلال المؤسسات التعليمية والتربوية الناجحة التي أخرجت أجيالاً متعلمة ومنفتحة على العالم.

وتوّه الكاتب بأن حركة الخدمة لم تتعامل مع تنظيم أرجنكون بنوعيه الأطلسي والأوراسي، وإنما تعاملت مع المؤسسات القانونية، سواء في الداخل التركي أو الخارج، وأردف: "هذا الكيان الثالث (حركة كولن) تعاطى مع المؤسسات المرئية القانونية التابعة لحلف شمال الأطلسي الناتو، وبالتالي كافح ضد منظمة غلاديو السرية -غير القانونية- التابعة للناتو ذاته في الداخل. فالأشخاص المنتمون إلى حركة كولن أو المتعاطفون معها فكرياً تمكنوا من دخول تلك المؤسسات الأربع في تركيا بعدما كانت حكراً على أعضاء تنظيم أرجنكون فقط. لكن

هذا التطور لم يكن يرغبه أرجنكون بطبيعة الحال، ولذلك تعرضت هذه الحركة والمتعاطفون معها للتصفية من الدولة"، على حد تعبيره.

وهذه العبارات تدل على أن الكاتب يقسم حلف شمال الأطلسي إلى قسمين، فالقسم الأول يتكون من المؤسسات المرئية التي تعمل ضمن القانون الدولي، والقسم الآخر يمكن تسميته بـ"الناطو العميق" الذي يعمل بشكل سري ولا يتقيد بالقانون، مثل منظمة أرجنكون السرية التابعة لهذا القسم الثاني من الناطو.

وهنا يجدر بنا أن نذكر أن إعلام أرجنكون / الدولة العميقة كان نشر مقاطع فيديو في يوليو ١٩٩٩ تتضمن مقتطفات من الدروس التي ألقاها الأستاذ فتح الله كولن في أوقات ومناسبات مختلفة، وأخرجها عن سياقها ليتسنى له اتهام حركة الخدمة بـ"الرجعية الدينية" ومحاولة تقويض "العلمانية". وانطلاقاً من ذلك بدأ ينشر في جميع الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة التابعة له أخباراً تخدم مزاعم اختراق حركة الخدمة لمؤسسات الدولة عبر الطلبة الذين تخرجوا في مؤسساتها التعليمية، ومن ثم حصلوا على وظائف عامة في أجهزة الدولة. كولن كان ينصح في هذا الدرس لمحبيه من الموظفين العموميين بأن يلتزموا الحيطة والحذر لكي لا يُشعروا بأنفسهم "البؤر المظلمة" التي تسترت في "أعماق الدولة"، والتي لا تستسيغ وجود "أي شخص له أدنى صلة بالإسلام" في المؤسسات الرسمية. إلا أن وسائل إعلام أرجنكون كانت أثارت زوبعة في الفنجان، واستغلت نصيحة كولن هذه في الاستشهاد على اختراق أجهزة الدولة من قبل حركة الخدمة، وواصل نشر هذا النوع من الأخبار على مدار ٣ أو ٤ سنوات متتالية دون انقطاع، من أجل تشويه سمعة المؤسسات التعليمية التابعة للحركة وإقناع نخب تركيا بذلك، خاصة الفئات العلمانية. لكن هذه الحملات أثمرت نتائج عكسية، حيث لم تستطع تغيير نظرة المثقفين من كل الاتجاهات الفكرية إلى مؤسسات الخدمة، بل عملت على زيادة اهتمامهم بها وإقبالهم عليها في التسعينات والألفية الثالثة.

أفضل مثال على ذلك الكاتب الصحفي الراحل توكتاميش آتيش، الذي لم يكن يشك أحد في علمانيته، حيث اعترض على اتهامات أرجنكون وأكد أن هذه النصيحة إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى الضغط الذي كان يُمارَس على "الفئات المتدينة" أو المحافظين الملتزمين بمتطلبات دينهم وأخلاقهم، وأشار في الوقت ذاته إلى إعلان وزير العدل الأسبق

من حزب الشعب الجمهوري محمد موغلتاي (١٩٩٤ - ١٩٩٥) على الشاشة التلفزيونية أنه قام بفصل أكثر من ٥ آلاف شخص "متدين" من شتى المؤسسات والهيئات الرسمية، بينهم متعاطفون مع حزب الرفاه "الإسلامي" وحركة الخدمة والجماعات الإسلامية الأخرى، ووظّف مكانهم ممّن ينتمون إلى فكرهم العلماني اليساري المتطرف و"الطائفة العلوية" على وجه الخصوص. وفي هذا السياق، وجه كولن المتعاطفين معه بصفة خاصة، والمتدينين بصفة عامة، بأن يتجنبوا إظهار هوياتهم الدينية في المؤسسات الرسمية على نحو يثير حفيظة الأطراف العلمانية الصارمة، وبالتالي تنظيم أرجنكون، حتى لا يتعرضوا للنفي أو الطرد من الوظيفة بحجج واهية.

ومن ثم رد الأستاذ كولن بنفسه على مزاعم اختراق أفراد حركة الخدمة لمؤسسات الدولة، بأن تشجيع أي إنسان لأفراد شعبه على دخول بعض مؤسسات بلاده، في إطار القانون، لا يمكن تسميته بـ"الاختراق"، حيث إن المشجعين على دخول هذه المؤسسات هم أفراد الشعب التركي، ومواطنو الدولة التركية، والمؤسسات هي مؤسسات هذا الشعب وهذه الدولة. ومن ثم لفت إلى نقطة مهمة بقوله: "إن الاختراق الحقيقي في تركيا جرى فعلاً في فترة معينة على أيدي شردمة قليلين ممّن ليسوا من أبناء الأمة التركية. فالذين يتهمون اليوم أبناء الأمة التركية باختراق دولتهم ربما يسعون للتستر على اختراقهم الحقيقي للدولة التركية. ولعل قلقهم نابح من أن أبناء هذه الأمة لاحظوا اختراق هذه المجموعات الأجنبية لمؤسسات دولتهم. فالأترك لا يخترقون مؤسسات دولتهم، بل الدخول إليها والتوظيف فيها حق قانوني ومشروع لهم، فهم يستطيعون أن يدخلوا إلى السلك السياسي والقضائي والجيش والاستخبارات والخارجية في إطار القوانين واللوائح الخاصة بتلك المؤسسات الرسمية دون أي مانع".

تصفية حركة الخدمة

وعودة إلى تحليل الكاتب المخضرم سعيد صفاء للمشهد الحالي في تركيا، فإنه لفت إلى أن الجناح الأوراسي للدولة العميقة / أرجنكون اتفق مع فريق أردوغان من أجل تصفية حركة كولن، وواصل بعد ذلك بقوله: "اعتقد الأوراسيون أن أردوغان سينفذ كل ما يطلبونه منه بعد تصفية حركة كولن، وأنه سيتترك السلطة لهم بعد فترة ليقوموا بإعادة تصميم السياسة كما يحلو لهم إلى أن تعود تشكيلاتهم القديمة إلى مؤسسات الدولة مرة أخرى. استمر تحالف أردوغان والأوراسيين إلى هذه الأيام مقدّمًا كل طرفٍ للطرف الآخر عديدًا من التنازلات. إلا أن ما لم

يتوقعه الأوراسيون هو أن أردوغان كان يكنّ كراهية لهم بقدر كراهيتهم له على الأقل. ولهذا كان صراع الطرفين عاجلاً أم آجلاً أمراً لا مفر منه".

ثم بدأ الكاتب يبحث عن إجابة لسؤال: ما الذي حدث حتى ظهر الصراع بين أردوغان والأوراسيين؟ وقال في ذلك الإطار: "في الوقت الذي عقد فيه أردوغان اتفاقية مع الأوراسيين ضد حركة كولن بعد فضائح الفساد في ٢٠١٣، عقد اتفاقية سرية أخرى مع الجماعات والطرق الإسلامية من جانب؛ والكيانات التابعة لحزب الحركة القومية من جانب آخر، وبدأ ينقل المنتمين لهاتين المجموعتين إلى جهاز القضاء، لتنتقل مع ذلك تشكيلة جديدة تابعة لأردوغان في السلك القضائي خلال العقد الأخير إزاء التشكيلة الأوراسية. بمعنى أن تشكيلات حزب العدالة والتنمية والجماعات الإسلامية (ما عدا حركة كولن) والكيانات القومية أصبحت جنوداً يعملون وفق تعليمات أردوغان. وهذا أمر لا يستسيغه الأوراسيون، حيث كانوا يعتقدون أنه لن ينشئ تشكيلات جديدة في أجهزة الدولة، وأنهم سيعيدون بكل سهولة تشكيلاتهم إلى المؤسسات التي خلت من أفراد حركة كولن بعد تصفيتها، وسيكونون المسيطرين في تركيا مجدداً من دون غيرهم. لكن الرياح لم تجر كما اشتهدت سفنهم".

تطرق الكاتب بعد ذلك إلى تشكيلات أردوغان في "جهاز المخابرات" قائلاً إن أردوغان اتخذ خطوة أخرى في السيطرة على الدولة من خلال تعيين هاكان فيدان في منصب رئيس المخابرات، وبدأ يتشكل فيه أيضاً، اقتداء بالنهج الذي اتبعته الدولة العميقة القديمة، وهو يتمثل في نقل ضباط متقاعد من القوات المسلحة إلى جهاز المخابرات، ليفتح أردوغان بهذه الطريقة قناة ضمّ من خلالها الضباط المنتمين إلى التيار الإسلامي في المؤسسة العسكرية إلى جانب هاكان فيدان في المخابرات، مشيراً إلى أن هذه التشكيلات الإسلامية الجديدة هي التي تشرف على تنظيم وتشكيل العناصر والمجموعات الجهادية في الداخل التركي والمنطقة، لا سيما في سوريا وليبيا، وهذا هو الأمر الثاني الذي أزعج الأوراسيين.

واستمر الكاتب قائلاً: "بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٠١٦ كان الأوراسيون ينتظرون أن تعود عناصرهم القديمة إلى المؤسسة العسكرية، وأن تترقى كوادرها الموظفة حالياً إلى مناصب عليا عبر قرارات مجلس الشورى العسكري. غير أن أردوغان بدأ يتشكل في "الجيش" أيضاً من خلال مستشاره المسؤول عن الشؤون الأمنية ورئيس شركة صادرات الأمنية عدنان تانري فردي، الذي يعود تاريخ علاقته بأردوغان إلى عام ١٩٩٣ من جانب، ومن جانب آخر

قام بإحالة بعض الجنرلات والضباط المرتبطين بالأوراسيين إلى التقاعد. ولم يكتفِ بهذا فقط بل أقدم على تهميش بقية الأوراسيين وتجريدهم من القوة والنفوذ، كما توجه إلى جمع كل الضباط والجنرالات المنتمين إلى شتى الجماعات الإسلامية تحت مظلته. بمعنى أنه، أي تانري فردي، قام بإعداد القوات المسلحة لقدم المهدي، على حد تعبيره هو، الأمر الذي أحدث اضطرابات في كل المعادلات".

ومن ثم ألقى أردوغان خطوة ثالثة، وهذه المرة في "جهاز الأمن"، بحسب الكاتب، حيث قال إنه كان منذ القديم مجموعة داخل جهاز الأمن تنتمي إلى حركة "ملي جوروش" القديمة التي أسسها وقادها الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان، مشيراً إلى أن أردوغان أسس علاقات وروابط عضوية بين هذه الكوادر القديمة وتشكيلات حزبه الجديدة. ثم فصل قائلاً: "كانت في الأمن كيانات تابعة لمحمد آغار المنتمي إلى الجناح الأطلسي لأرجنكون، ومع أن تلك الكيانات كانت تتعاون مع الجناح الأوراسي إلا أن بعضاً منها خرجت من سيطرة الأطلسيين والأوراسيين معاً لتندرج تحت مظلة الكيان التابع لأردوغان. ومع أن الأوراسيين تعاونوا مع الأطلسيين لسنوات طويلة، بواقع أن أردوغان كان رجلهما المشترك من أجل التخلص من حركة كولن، إلا أن الأطلسيين المتحلقين حول محمد آغار يبدو أنهم الآن باتوا تحت سيطرة أردوغان. بمعنى أن التشكيلات الأردوغانية هي التي أخذت الدولة تحت سيطرتها. وهذا هو سبب الصراع الحالي بين الأوراسيين وفريق أردوغان، حيث لا يرغب الأوراسيون أن يمسك فريق أردوغان بزمام الأمور كلها في تركيا".

دلالات تحركات زعيم المعارضة

وذكر الكاتب أن حزب الشعب الجمهوري كان يتحدث عن ظهور "دولة عميقة جديدة" تحت قيادة حزب العدالة والتنمية بدلا من الدولة العميقة المعروفة، مضيفاً: "حزب الشعب الجمهوري التقليدي لم يكن منزعاً من الدولة العميقة (القديمة) بل كان يتعاطى معها قديماً وحديثاً. هناك فئة داخل الشعب الجمهوري تريد الآن التحلق حول رئيس الأركان الأسبق إيلكر باشبوغ الذي يمثل الدولة العميقة".

وكشف الكاتب عن السبب الذي يقف وراء الصراع الحالي بين أردوغان والأوراسيين وهو أن الطرفين يكافحان من أجل الانفراد في التحكم بالدولة أو السلطة ونعمها، ثم بدأ يسلط المجهر على الخلفية التاريخية قائلاً: "لم يكن لدى أردوغان كوادر جاهزة عندما قام

بتصفية حركة كولن من أجهزة الدولة الأربع المذكورة، فعقد تحالفًا مع الأوراسيين، كما سبق أن تحالف مع حركة كولن لتصفية الأوراسيين في وقت سابق. لكن اليوم تمكن أردوغان من إنشاء كوادره وتشكيلاته الذاتية داخل الدولة، وبدأ يعتقد أن تلك التشكيلات باتت جاهزة للحرب مع الأوراسيين. لقد تعرف أردوغان على الدولة قديمها وحديثها، وطبيعة عملها بعد السيطرة عليها طلية نحو عقدين من الزمن ويتحرك اليوم وفقًا لهذه التجربة".

وشدد صفاء أن اتهام رئيس الأركان باشبوغ أردوغان وحزبه بـ"الذراع السياسية لمنظمة فتح الله كولن" هو رد فعل الدولة العميقة التقليدية، مفيدًا أن هناك سببًا آخر وراء هذه الخطوة وهو أنه بدأ يلعب "الدور المسند إليه"، ثم أخذ يشرح ذلك: "البعض بدأوا يقدمونه كفاعل سياسي جديد.. هؤلاء كانوا فضلوا تشريع نظام رئاسي حزبي في تركيا، وذلك لسهولة السيطرة على الشخص الواحد. ويبدو أنهم بعد تأسيس هذا النظام، الذي يجمع كل السلطات في الشخص الواحد، اختاروا لهذا المنصب إيلكر باشبوغ، ويريدون أن يكون رئيس تركيا القادم. وداخل الشعب الجمهوري مجموعة تؤيد باشبوغ وبدأت تتحرك في إطار هذا الهدف".

ثم استدرك الكاتب بقوله: "لكن كمال كليجدار أوغلو لاحظ هذا التحرك، الأمر الذي دفعه إلى الإدلاء بصوت عال بتصريحات يتهم فيها أردوغان بالذراع السياسية لمنظمة فتح الله كولن، وذلك في محاولة منه لاختطاف دور باشبوغ في معارضة أردوغان. فهو مضطر لذلك؛ لأن الفئة المرتبطة بباشبوغ داخل حزبه تستعد لما بعده من خلال عقد مؤتمر عام لاختيار رئيس جديد للحزب، لكنه لا يريد أن يسلم الكرسي لباشبوغ بطبيعة الحال، لأنه أيضًا يعلم جيدًا مدى خطورة هذا الكيان العميق بالنسبة لحزبه وتركيا على حد سواء. لذا يعتقد أن الصراع بين باشبوغ وأردوغان سوف يؤدي إلى تقسيم حزب الشعب الجمهوري وسيطرة الأوراسيين عليه، ويسعى لاتخاذ تدابير كفيلة بالحيلولة دون ذلك".

وتساءل الكاتب سبب انزعاج الفئة أو المجموعة الأوراسية داخل حزب الشعب الجمهوري من كليجدار أوغلو وأجاب عليه قائلاً: "إنهم يخافون من تحول كليجدار أوغلو إلى شخصية سياسية أقوى وتعزيزه السياسة المدنية بدلاً من سياسة الدولة العميقة المارقة. لأنه يتخذ خطوات لا يمكن أن يتخذها أعضاء الحزب التقليديون المرتبطون بالدولة العميقة. فهو يلتقي بأحمد داود أوغلو الإسلامي، ويشارك في مؤتمر القدس الكبيرة، ويقترح على الرئيس السابق عبد الله جول أن يكون المرشح المشترك للمعارضة لمنصب الرئاسة، كما

رشح منصور يافاش وأكرم إمام أوغلو المنحدر من أوصل يمينية لرئاسة كل من بلديتي أنقرة وإسطنبول، ويجري في هذه الأيام مقابلات ومباحثات مع علي باباجان الذي يؤسس حزبا جديدا حول احتمالية التحالف".

وفي صدد العوامل التي أدت إلى ظهور الصراع بين أردوغان والأوراسيين إلى السطح في هذا التوقيت خصوصًا، قال الكاتب: "إن حزب العدالة والتنمية بدأ يشهد انفصالات عملاقة، وبدأ يتحلق رجال الأعمال المحافظون والمستثمرون المؤيدون لأردوغان حول علي باباجان. وهذا يحمل أردوغان على تأسيس حكمه المطلق بصورة عاجلة قبل ذوبان شعبيته بالكلية؛ لأنه يعلم جيدًا أن كل شيء سينقلب رأسا على عقب إذا خسر في أية انتخابات قادمة. والأمر نفسه ينطبق على الأوراسيين أيضًا. فقد تغاضى الأوراسيون عن تشكيلات أردوغان في الدولة بسبب أنه يحظى بدعم جماهيري واسع، وأنهم لن يهزموه عن طريق الانتخابات الديمقراطية. وواصلوا التحالف معه إلى اليوم وأنوفهم راغمة، لكنهم يعلمون الآن أن أردوغان فقد هذا الدعم الشعبي وبات ضعيفًا. ولذلك أخذوا يشنون عليه هجومًا صارخًا، ليمنعوه من الاستيلاء على الدولة بشكل كامل".

وفي إطار تحليله البعد الخارجي للصراع بين أردوغان والأوراسيين الموالين لروسيا قال الكاتب إن الصراع الداخلي بين الطرفين هو الذي ولد الصراع بين أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين: "لما اندلع الصراع مع الأوراسيين في الداخل بدأت روسيا تسحب دعمها من أردوغان في الخارج أيضًا؛ لأن روسيا تعتمد على الأوراسيين فقط وتعتبرهم امتدادًا لها في الداخل التركي، ولا تثق في أردوغان أبدًا. والذين ذهبوا إلى روسيا بعد إسقاط الطائرة لإصلاح العلاقات بين البلدين ليسوا فريق أردوغان بل كانوا الأوراسيين. والأطروحة التي تقول بأن روسيا بدأت تغير سياستها تجاه أردوغان لأنه لم يف بوعوده حول تطهير المدينة من الجهاديين ليست إلا ذريعة فحسب. لذا أعتقد أن هدف الهجمات في إدلب هو إضعاف أردوغان في الداخل تمامًا".

يذكر أن زعيم حزب الوطن دوغو برينجك "الأوراسي" كان أعلن أنه من توسط بين أردوغان وبوتين من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين بعد أزمة إسقاط الطائرة، وأن الدور جاء الآن على إصلاح العلاقات بين أردوغان والأسد.

أمريكا تغرق أردوغان

في حين وصف الكاتب موقف الولايات المتحدة من كل ما يحدث في تركيا وسوريا بـ"الخطة الشيطانية كما هو الحال دائماً"، زاعماً أنها تدفع أردوغان وتشجعه على مزيد من التوغل والخوض والغرق في المستنقع السوري، وتعمل على إلقائه طعمًا لروسيا. وأردف: "كلما طال بقاء أردوغان في إدلب سارع الأوراسيون إلى محاربتة في الداخل. والجميع، أي أمريكا والغرب وروسيا، ترغب وتخطط لذلك. ولعل روسيا تفكر أن رجالها من الأوراسيين لو حاربوا أردوغان في الداخل فقد تتمكن من فرض سيطرتها الكاملة على تركيا. بينما الولايات المتحدة والدول الغربية ترغب في أن ينزف الطرفان التركي والروسي معاً، فهي تريد أن يتصارع الطرفان وتتحطم بيضاتهما على حد سواء".

ولفت الكاتب أيضاً إلى أن هذا المشهد التركي والإقليمي والدولي الحالي يصبّ في مصلحة الأحزاب الجديدة بقيادة كل من أحمد داود أوغلو وعلي باباجان، نظرًا لأن الحرب بين أردوغان والأوراسيين وروسيا تستنزف أردوغان وتذيب شعبيته؛ أما غالبية الناخبين فيكرهون مثل هذه الصراعات، ولن يدعموا أيًا من الطرفين المتصارعين، بل سيتوجهون إلى بدائل جديدة، كما كان سابقاً في أيام انقلاب ٢٨ شباط ١٩٩٧، حيث كان هناك صراع حقيقي أو مصطنع بين حزب الرفاه الإسلامي والدولة العميقة، لذا توجه الناخبون إلى حزب العدالة والتنمية المنفصل من حزب الرفاه. والمشهد ذاته يحدث في تركيا اليوم أو يتم توظيف الأحداث حتى يتشكل مثل هذا المشهد، وفقاً لرأيه.

الجميع خاسر

واختتم الكاتب الصحفي التركي المخضرم سعيد صفاء، رئيس تحرير موقع خبردار الإخباري، قائلاً: "إن أردوغان جهز تشكيلاته في الدولة، فضلاً عن أنه أنشأ مليشيات مسلحة، والآن يخوض حرباً ضرورياً ضد خصومه. حسناً من سيربح؟ لن يكون هناك أي رابح في مثل هذه الحرب. أيُّ من الطرفين لا يشعر بأي عطف وشفقة تجاه الطرف الآخر.. فعقلية أردوغان عقلية داعشية وأنصاره يتمكنون من ذبح وقطع الرؤوس بكل سهولة. ومن ثم يسوّغون ويسوّقون ذلك بأن بقاء الدولة يقتضي هذا! أما الأوراسيون فهم أشد من الفريق الأول بحيث لن يشعروا بالراحة ما لم يستأصلوا شأوة خصومهم، كما دل على ذلك تاريخهم.. فإذا ألقيتهم نظرة على الظلم الذي ظهر في ظل تحالف هذين الطرفين - مثلاً دخلوا المنازل بالذبابات، وقتلوا الناس دون تفريق بين الشيوخ والولدان والنساء والرجال في ديار بكر.. واعتقلوا آلاف

النساء الحوامل مع أطفالهن دون أن تأخذ الطرفين أي رأفة بإمكانكم أن تتصوروا الفوضى التي ستشهدا تركيا.. فهذه هي عقلية الطرفين.. وإذا ما تصارعت هاتان العقليتان فتصوروا المشهد الدموي الذي سيظهر في نهاية المطاف.. كل الأمارات تدل على أن الحرب لن تكون سهلة؛ فلن يترك أردوغان السلطة بسهولة.. وكذلك الأوراسيون لن يتركوها لأردوغان بسهولة.. سوف تتمايز الصفوف بين الطرفين تمامًا وستشهد تركيا حربًا مظلمة لكيانين مجرمين ستسفر عن خسائر كبيرة للأسف الشديد"، على حد قوله.^(١٦٦)

أزمة صويلو: هل سينجح أردوغان في اقتلاع أنياب الدولة العميقة؟

أعتقد أن شهر أبريل ٢٠٢٠ الذي شهد رفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان استقالة وزير الداخلية سليمان صويلو يمثل ميلادًا جديدًا لتركيا من حيث تحول الصراع أو المعركة بين كيان أردوغان ومخلفات الأطلسيين من أعضاء الدولة العميقة من السرية إلى العلنية.

ومع أن معظم المراقبين يرون عملية "الجزر والمد" للوزير صويلو - إن صح التعبير - نتيجة طبيعية للصراع السائد بين الوزير وبرات ألبايراق، صهر أردوغان، إلا أننا إن علمنا خلفيات الأحداث التي تشهدها تركيا منذ عقدين فسنرى بوضوح أن صويلو ليس إلا "حصان طروادة" لتنظيم أركانكون؛ كما أن ألبايراق هو الآخر "حصان طروادة" لأردوغان كذلك، بمعنى أن طرفي الصراع في الحقيقة هما أردوغان والجناح الأطلسي للدولة العميقة.

مكونات النظام التركي

من المفيد أن نذكر هنا مكونات النظام الحالي في تركيا حتى نستطيع تحليل هذا المشهد المعقد بصورة صحيحة:

في إطار خطة وضعت في ٢٠١١ وبدأت تدخل حيز التنفيذ بصورتها الكاملة في ٢٠١٥، نقض أردوغان غزله مع المجموعات الديمقراطية والليبرالية، بما فيها حركة الخدمة والمجموعات الكردية الراضة للعنف والإرهاب، ليعقد قرانه مع ما يسمى في تركيا الدولة العميقة، المعروفة بأساليبها المارقة في إدارة الدولة والمجتمع منذ حوالي قرن، ومنذ ذلك الحين ما خرجت تركيا من دواهِ إلا وسقطت في أخرى.

كيان أردوغان اتجه في البداية إلى الديمقراطيين والليبراليين عندما كانوا العملة الرائجة في العقد الأول من حكمه؛ ومع بدء العقد الثاني استبدلهم بالإسلاميين، وفي الوقت ذاته

تحالف مع الجناحين الأطلسي والأوراسي للدولة العميقة معلقًا حسم المعركة فيما بينهم إلى "إلى أجل مسمى". لكنه تخلى عن الإسلاميين أيضًا، وبات وجهًا لوجه مع أفراد عائلته أو سلالته فقط مع مرور الوقت.

أما الدولة العميقة فهناك جناحان أساسيان لها؛ أولهما: فلول أو مخلفات الأطلسيين الموالين للمحور الغربي الأمريكي؛ ويمثلهما في الجهاز البيروقراطي القوميون اليمينيون المتطرفون بقيادة وزير الداخلية الأسبق محمد آغار، وزعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي. ووزير الداخلية الحالي سليمان صويلو يمثل الجناح الأطلسي في نظام أردوغان. ويطلق على هذا الجناح أيضًا تنظيم غلاديو التركي، الجناح التركي للتنظيمات السرية التي أسسها حلف الناتو للتصدي للأطماع التوسعية السوفيتية أثناء الحرب الباردة، ثم قام بحلها بعدما انتهى خطر مواجهة ساخنة بين المعسكرين الأطلسي والسوفيتي، لكن الجناح التركي قاوم الحل والتصفية لعدم رغبته في فقد القوة والنفوذ الذين كسبهما خلال نصف قرن.

ثانيهما: الأوراسيون.. وهم من يتبنون النظرية الأوراسية التي يعود تاريخها إلى عشرينات القرن الماضي، يقودها الآن ألكسندر دوغين، مستشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وذلك إلى جانب مجموعة من الأطلسيين القدماء الذين لجأوا إلى الحاضنة الروسية الصينية الإيرانية بعدما فقدوا الحاضنة الأطلسية في الثمانينات والتسعينات. ويعتبر زعيم حزب الوطن دوغو برينجك من أبرز رجال هذا الجناح، وصحيفة "أيدنليك" وموقع "أودا تي في" من أهم وسائل إعلامه. علمًا أن للدولة العميقة مجموعات صغيرة أخرى تتفرع عن هذين الجناحين الرئيسيين، لا داعي لذكرها في هذا السياق.

ومع أن هذين الجناحين للدولة العميقة تصارعا فيما بينهما منذ الثمانينات حتى بدايات الألفية الثالثة، إلا أنهما رأيا ضرورة التضامن تجاه الفريق الديمقراطي الليبرالي في البلاد، والتحالف "المؤقت" مع كيان أردوغان، الذي يمثل السلطة التنفيذية، من أجل استرداد مواقعهما السابقة في الدولة.

وعلى الرغم من أن الناس يظنون أن كل هذه الأجزاء المكونة للنظام التركي الحالي وحدة متكاملة إلا أن الأمر في الواقع كما تصوره الآية الكريمة: (تحسبهم جميعًا وقلوبهم شتى)، فكل من هذه الأجزاء يمكن أن يتخلى عن نظيره الآخر إذا واجهه نقمة في التحالف أو نعمة في الانفصال.

التحالف للقضاء على الدولة المسؤولة

كيان أردوغان والدولة العميقة بجناحيها عقدا اتفاقاً "مؤقتاً" للقضاء على "الدولة المسؤولة" أو "الجهاز البيروقراطي الملتزم بالقانون والدستور"، من أجل استمرارهما في أعمالهما المارقة دون حسيب و رقيب، بعد خلق جريمة تحت مسمى "الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن"، واتهام كل من يخالفهم بهذه الجريمة. وبمجرد اكتمال مهمة تصفية كل من أجهزة الأمن والقضاء والجيش من خلال مؤامرات دنيئة، باتت هذه الأطراف الثلاثة في المحطة الأخيرة وجهاً لوجه ليقوموا بتصفية حسابات مؤجلة بينهم أو يحسموا من سيتفرد منهم بالحكم في تركيا.

إن أردوغان اكتسب تجربة كبيرة بواقع بقاءه في الحكم حوالي عقدين من الزمن، وأثبت أنه ليس لقمة سهلة. فمع أنه تحالف مع أعضاء الدولة العميقة وأخرجهم من السجون واستخدمهم في تصفية الجهاز البيروقراطي الملتزم الذي كشف عن فساده في ٢٠١٣، بعدما أزاح الستار عن جرائم هذه الدولة في ١٩٩٦ من خلال "قضية سوسورلوك" ضد الأطلسيين، وفي ٢٠٠٧ من خلال "قضية أرجنكون" ضد الأوراسيين، إلا أنه لم يسمح لهم بالعودة إلى مواقعهم السابقة في الدولة قدر الإمكان، بل توجه إلى تأسيس تشكيلاته الخاصة في جميع أجهزة الدولة، وهو الأمر الذي أثار الصراع بين الطرفين مجدداً، حيث كانت الدولة العميقة تنتظر من نظام أردوغان أن يخلصها من ذلك الجهاز البيروقراطي بفضل "هويته الإسلامية والقومية"، ثم ينسحب إلى زاويته ويترك الدولة لها كما كان سابقاً.

ومع أن هناك إرهابات كثيرة لبدء الصراع الخفي بين أردوغان وجناحي الدولة العميقة يمكن إرجاعها إلى ما بعد الانقلاب المدبر في ٢٠١٦ مباشرة، إلا أن الشرارة الأولى للصراع العلني بينهم انطلقت مطلع هذا العام عندما اتهم رئيس الأركان العامة الأسبق إيلكر باشبوغ من الأوراسيين، حزب العدالة والتنمية الحاكم بكونه "الجناح السياسي لمنظمة فتح الله كولن"، ورفع الأخير دعوى قضائية ضده بدعوة من أردوغان. ثم تلت ذلك عدة عمليات متبادلة بين الطرفين سبق أن تطرقت إليها في مقالتي السابقة.

ما الذي حرك الدولة العميقة؟

هناك قضية غابت عن معظم المحللين للشؤون التركية، وهي أن أردوغان مع أنه تمكن من فرض سيطرته على جميع مفاصل الدولة، وكذلك على ما يسمى في تركيا "نمور الأناضول"

الاقتصادية المتكونة من الشركات المحافظة الإسلامية، إلا أنه لم يتمكن بعدُ من السيطرة على ما يمكن تسميته "رأس مال إسطنبول"، الذي يتألف من الشركات الكبرى "العلمانية"، التي تعتبر عجلة الاقتصاد التركي من جانب، و"العقل المدبر" و"الممول الاقتصادي" للدولة العميقة من جانب آخر.

وكذلك هناك قضية أخرى في الأزمة الأخيرة لم يتطرق إليها أحد من المحللين -بحسب ما أعلم- وهو أن مخادعة الاستقالة لوزير الداخلية سليمان صويلو جاءت بعدما تحدث أردوغان عن إمكانية مصادرة ممتلكات تعود للأشخاص والشركات من أجل استخدامها في مكافحة تداعيات أزمة فيروس كورونا، كما سبق أن فعل مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك في ظروف حرب الاستقلال.

لا شك أن حديث أردوغان عن هذه الاحتمالية أصاب أصحاب الشركات الكبرى بالجنون وألقت في قلوبهم الرعب على نحو لا يتصور، نظرًا لأنهم أحسن من يعرفون ماذا حل على نظرائهم من رجال الأعمال الآخرين، حيث استولى أردوغان على كبرى شركات تركيا بشتى الذرائع.

وهنا أفتح قوسين لأذكركم بأن الكاتب الصحفي فاروق أرسلان، المعروف بكتاباتة في قضية الدولة العميقة في تركيا وصلاتها الدولية، يزعم أن مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations)، وهو منظمة أمريكية مستقلة في شكل خلية تفكير تهدف إلى تحليل السياسة الأمريكية والعالمية، هو الذي يسيطر على الدولة العميقة في تركيا من خلال فرعها الرسمي الذي يدعى "لجنة العلاقات العالمية"، ويصف الكاتب هذا المجلس بـ"أقوى وأعمق جماعات الضغط الصهيونية"، والمرتبطة بما سماه "الدولة العميقة البريطانية اليهودية"، وينعت هذه الأخيرة بـ"بؤرة الفتنة العالمية". وادعى أيضًا أن هذا المجلس الأمريكي البريطاني قسم كل تركيا بين أكبر ١٨ رجل أعمال في إسطنبول ينحدرون من "يهود الدونمة" الذين يقال إنهم يظهرون الإسلام ويحافظون على يهوديتهم ولعبوا دورا كبيرا في إسقاط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية الحديثة على يد جمعية الاتحاد والترقي.

ومما ادعاه الكاتب أيضًا أن هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، هو المدير العام للدولة العميقة الأمريكية والعالمية؛ في حين زعم أن رحمي كوتش، وهو من أكبر وأغنى

رجال الأعمال الأتراك وأول رئيس للجنة العلاقات العالمية، فرع مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في تركيا، هو المدير العام للدولة العميقة في تركيا.

ومع أن كل ما سقنا أعلاه مجرد أطروحات تفتقر إلى أدلة موضوعية للتأكد من صحتها أو عدمها، لكن الذي ليس فيه شك هو أن هناك آراء مشابهة لهذا تسود بين ممثلي التيار الإسلامي في تركيا خاصة، وأردوغان يثير جوانب الاختلاف بين الإسلام واليهودية والمسيحية، ويتحدث دوماً عن العنصرية اليهودية والصهيونية العالمية والحروب الصليبية، من أجل استخدام ذلك في حروبه الشخصية والفئوية. ولذلك لا أستبعد أن يوجه أردوغان حملاته القادمة ضد مجموعة شركات كوتش وأمثالها، ومصادرة ممتلكاتها من أجل مدّ طوق النجاة إلى اقتصاده المحتضر.

رغم أن أردوغان وتنظيم الدولة العميقة بذراعيها قاوموا ضد حظر تجول شامل في تركيا لكي لا تتوقف عجلة الاقتصاد بالكامل، إذ هم من يسيطرون عليها، إلا أن أردوغان اضطر للرضوخ أمام ضغوطات وزير الصحة والمجلس العلمي التابع لوزارته واتخذ أخيراً قراراً بفرض حظر التجول يوم الخميس، إلا أن وزير الداخلية، ممثل الدولة العميقة في الحكومة، تعمد - على ما يبدو - تأخير إرسال تعليمات أردوغان إلى السلطات المحلية المعنية بشأن الحظر يوماً كاملاً، وتسبب في ظهور مشاهد فضيحة من هروع المواطنين إلى المتاجر والمخابز لإعلانه للرأي العام قبل ساعتين من دخوله حيز التنفيذ.

وبحسب المعلومات التي نقلها الكاتب الصحفي ورئيس موقع "خبردار" التركي سعيد صفاء، فإن أردوغان كان يستعد لإقالة وزير الداخلية صويلو وتعيين شخص قريب منه خلفاً له بعدما أعلن الأخير بطريقة ذكية أربع مرات أن أردوغان من أصدر تعليمات حظر التجول، ليحملة مسؤولية المشاهد الفضيحة بشكل غير مباشر. لكن في حركة استباقية سارع صويلو وأعلن استقالته، وتحمله مسؤولية الفشل في إدارة المرحلة، مدعيًا أنه أراد بذلك إراحة أردوغان، وفي الوقت ذاته شنت لجانه الإلكترونية حملة قوية عبر الإعلام الاجتماعي دعت فيها أردوغان إلى رفض استقالة الوزير! بمعنى أن الوزير أو بأصح العبارة الدولة العميقة (الأطلسيون)، أرادت أن تكشف عن أنيابها لأردوغان من خلال تلك المنشورات التي تجاوزت المليون خلال ساعتين. وفي النهاية خرج الوزير منتصراً من هذه المخادعة وأطال عمره السياسي لعدة أشهر أخرى في صفوف الحزب الحاكم على أقل تقدير.

مستقبل صويلو بعد الأزمة

الواقع أن أردوغان يخطط منذ زمن طويل للتخلص من صويلو، وباتت أزمة حظر التجول الشامل المفاجئ القطرة الأخيرة التي أفاضت الكأس، حيث إنه يعلم جيداً أن الدولة العميقة (الأطلسيون) تريد لصويلو أن يسيطر على حزب العدالة والتنمية بعد رحيله، ليستمر حكمها في البلاد دون انقطاع، في حين أن الأخير يعد صهره برات ألبايراق خلفاً لنفسه.

للأسباب التي ذكرت أعلاه، فإنني أعتقد أن خطوة وزير الداخلية كانت ردة فعل مدروسة جيداً من قبل العقل المدبر والممول الاقتصادي للدولة العميقة، أي من قبل أثرياء إسطنبول، لإحراج أردوغان، بعدما ألمح إلى إمكانية الاستيلاء على أموالهم، وأعتبرها ميلاً جديداً لتركيا من حيث تحول الصراع أو المعركة بينها وبين أردوغان من السرية إلى العلنية.

أما مستقبل صويلو فمن المرجح أنه لن يكون مختلفاً عن مصير أحمد داود أوغلو، حيث لما رفض أن يكون رئيس الوزراء منزوع السلطات أو هزيل الأداء - على حد تعبيره هو - أمر أردوغان لمجموعة البجع / باليكان التابعة له وصهره بالشروع في شنّ حملة قتل معنوي لم يجد داود أوغلو بدا من استقالته خلال مدة قصيرة.

يبدو أن صراعات العروش الداخلية في حزب العدالة والتنمية، إلى جانب أزمة فيروس كورونا، ستسرّع عملية سقوط نظام أردوغان.^(١٦٧)

من يحكم تركيا؟

لفتت الأستاذة الدكتورة سراب يازيجي في ندوة بعنوان: "مشكلة تركيا التي تعاني منها الديمقراطية" عقدت في بداية شهر سبتمبر ٢٠١٩ إلى أن تحليل الوضع الراهن في تركيا اليوم لتحديد مستقبل الديمقراطية فيها انطلاقاً من الرئيس أردوغان، الذي يقود دفة الحكومة في الظاهر، خطأ واضح، ثم فصلت قائلة: "على الرغم من أن أردوغان من يظهر في الواجهة، إلا أن مدبري انقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧ (أعضاء تنظيم أرجنكون)، الذين زعموا أن حكمهم في البلاد سيطمر ألف عام، هم من يحكمون ويديرون تركيا في الوقت الراهن. لذلك من غير الممكن أن نعلم أي القرارات والإجراءات تصدر من إرادة أردوغان الحرة وأبها تملى عليه من قبل هؤلاء وهو يجريها تنفيذاً للمهمة المسندة إليه".

ونوهت أ. د. يازيجي أن مدبري ومنفذي انقلاب ١٩٩٧ الأبيض هم الذين يحددون مسار الحكومة خلف الستار، وأوضحت: "مدبرو هذا الانقلاب ينقذون اليوم المخططات

التي وضعوها في عام ١٩٩٧ عن طريق أردوغان وحكومته المدنية في الظاهر. كل من الأكراد وحركة الخدمة وحزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان (ملي جوروش) كانوا أهداف ذلك الانقلاب. غير أن المنشقين من حزب الرفاه تحت رئاسة أردوغان أسسوا حزب العدالة والتنمية ووصلوا إلى السلطة بشكل أو بآخر. وارتأى هؤلاء الانقلابيون (من أعضاء عصابة أرجنكون) أن توظيف واستغلال أردوغان وفريقه في تحقيق أهدافهم أكثر مصلحية من الحرب معهم".

من هم المسيطرون في تركيا وفق رؤية كولن؟

أكد ملهم حركة الخدمة التركية، المفكر الإسلامي فتح الله كولن، أن الديمقراطية أفضل نظام للمجتمعات التعددية غير المتجانسة، مشددًا على ضرورة تطوير المسلمين نظامًا مثاليًا خاصًا بهم يحفظ حقوق الجميع، بغض النظر عن الدين والعرق واللغة، عن طريق الاستفادة من التجارب والممارسات الديمقراطية في مختلف العالم.

جاء ذلك خلال حوار مع الإعلامي المصري نشأت الديهي على قناة (Ten) المصرية المذاع في سبتمبر ٢٠١٩، حيث نوّه كولن بأن مصر وتركيا تضمّانًا أطرافًا متعددة من مسلمين ومسيحيين بل وملحدين وروبين وغير هؤلاء، لافتًا إلى ضرورة تأسيس إدارة تراعي السمة العامة للمجتمع ولا تسبب أي ضرر لأي أحد من أفرادها.

الإسلام السياسي يخلق صراعات

وأشار كولن في حوار له إلى لزوم قبول كل إنسان كما يعرف نفسه، واحترام المعتقدات والأفكار كلها مهما كانت، ما لم تتضمن العنف، قائلاً: "إن فرض المعتقدات والتصورات التي يتبناها أنصار "الإسلام السياسي" على المجتمعات التعددية من شأنه أن يخلق اضطرابات ويحدث نزاعات في هذه المجتمعات، وهو ما يحدث حاليًا في تركيا بالفعل".

وقال كولن أيضًا: "لا يمكن حمل أفراد مثل هذه المجتمعات التعددية على رأي واحد، بل يجب احترام مشاعر الجميع. لأن ما تنتظره من الآخرين ينتظرونه منك أيضًا، عليك أن تعامل الناس كما تحب أن يعاملوك".

وأفاد أن المجتمع المصري مجتمع تعددي مثل تركيا، ومن ثم فإن مراعاة معتقدات ومشاعر كافة الأطياف أمر جدير بالاهتمام في كلا البلدين، وذكر بوجود أشكال وتطبيقات

مختلفة للديمقراطية حول العالم، ثم عقّب بقوله: "ومن الممكن أن تطور نظامًا ديمقراطيًا يتلاءم مع أوضاعنا وقيمنا الذاتية، مع الاستفادة من تلك الممارسات الديمقراطية المتعددة".

أردوغان لم يهضم ثقافة الأناضول

وعبر كولن عن اعتقاده بأن الفوضى التي تعم العالم حاليًا ستستمر ما لم ينجح المسلمون في تأسيس نظام مثالي يستثير غبطة الإنسانية جمعاء، واستدرك بعد ذلك قائلاً: "لكن ينبغي علينا أن نصر على المضي قدمًا في هذا السبيل. أظن أن الشعب المصري الحبيب، وكذلك الذين لم يفقدوا إنسانيتهم في تركيا، قادرون على تحقيق ذلك، إذا نجحوا في تحقيق التوازن والاعتدال على المستويين الفكري والعاطفي، وأفلحوا في تشكيل نظام مثالي يُحتذى به على مستوى العالم".

وسلّط كولن أيضًا في حوارهِ مع نشأت الديهي على طبيعة النظام الحاكم في تركيا الذي يقوده حزب العدالة والتنمية "الإسلامي" مع حلفائه "القوميين" من حزب الحركة القومية وحزب الوطن بقيادة دوغو برينجك قائلاً: "هؤلاء المسيطرون على مقاليد الأمور في بلادنا اليوم ليسوا من أبناء الأناضول الحقيقيين، بل حتى يقال إنهم قدموا من الشمال. ولقد غابت عنهم قيم شعب الأناضول الأصيلة، لكنهم يتظاهرون بأنهم يحترمون قيم هذا الشعب ومبادئه الدينية والأخلاقية والتراثية والثقافية. إنهم يعانون من هضم هذه القيم السميحة واستساغتها، ويستخدمون الشعارات الدينية والخطابات الإسلامية البراقة لضمان بقائهم في السلطة".

ربما كولن يشير بهذه العبارات إلى أن أردوغان أعلن عن انشقاقه من الإسلام السياسي الذي كان يقوده حزب الرفاه الإسلامي بقيادة الراحل نجم الدين أربكان، وتبنيه الاعتدال والوسطية واحتضان جميع مكونات الشعب، وهي قيم الأناضول الأصيلة، وجاء بفضل ذلك إلى الحكم في عام ٢٠٠٢ حاصلاً على دعم شرائح واسعة، لكن لما تمكن من السلطة تمامًا بعد عام ٢٠١١ حيث فاز بالانتخابات للمرة الثالثة، تخلّى عن هذا المسار ليختار نهجًا جديدًا تمثل في الجمع بين الإسلام السياسي والحركة القومية وتنظيم أركانها اقتضى تحويل الدولة إلى دولة حزبية وطرده عناصر لا تتسجم مع رغبات هذا التحالف الثلاثي.

كولن الذي دعا إلى دعم جهود الحكومة التركية الرامية إلى سنّ دستور جديد للبلاد، من خلال التصويت لصالح تعديلات دستورية في عام ٢٠١٠، لكن أردوغان تخلّى عن ذلك بعد

حصوله على أصوات الديمقراطيين والليبراليين، ولم يكتمل ما بدأه، تطرق إلى وضع الدستور التركي الحالي أيضاً.

دستور يحترم كل المعتقدات والآراء

كولن قال: "إن الدستور التركي الحالي لا يصلح لإدارة مجتمع مثل المجتمع التركي الذي يشتمل على أطياف وقوميات متنوعة. فبلادنا تشتمل على قوميات مختلفة من أتراك وأكراد وشركس ولاظ وعلويين، وأطياف متعددة من مسلمين وربوبيين وملحدين وكمااليين وغير ذلك. إذا كان النظام في تركيا يريد أن يضع دستوراً جديداً، فعليه أن يضع دستوراً يراعي وضع الأغلبية المسلمة ويحترم في الوقت ذاته معتقدات الآخرين وقيمهم".

ثم واصل قائلاً: "لو سألوني عن رأيي في ذلك لاقترححت على المسؤولين أن يستفيدوا من الدستور الأمريكي الذي يحترم كل الآراء والمعتقدات مع مراعاة حقوق المسلمين بصفة أساسية. يمكنهم أن يستفيدوا منه كما استفادوا في الماضي من الدستور الفرنسي".

كولن تناول أيضاً العلاقات بين القاهرة وأنقرة من جهة، وبين الشعب التركي والمصري من جهة أخرى، حيث قال: "الحقيقة أنه لم يَبْلُغني أن أي مسؤول مصري، على أي مستوى كان، أساء إلى الشعب التركي. لكن لما وقعت الأحداث في مصر (عام ٢٠١٣) بادر رئيس الحكومة التركية في ذلك الوقت (أردوغان) إلى القول: "إن لكل فرعون موسى"، وأطلق على الرئيس المصري فرعوناً، قبل أن يطلع على شخصيته ويتعرف عليه كما ينبغي، وهو ما أدى إلى تأزم العلاقات بين الطرفين. إن التغيير القائم على مبادئ وقيم معينة (تحفظ أمن البلاد واستقرارها) يختلف عن التغيير الذي يهدف إلى إحداث بلبلة وفوضى في البلاد وقد شهدت تركيا تغييرات متعددة من هذا النوع الأخير منذ ٢٧ مايو ١٩٦٠".

عودة العلاقات المصرية التركية

وواصل أن الشعب المصري يَكُنُّ للشعب التركي محبة عميقة ويتعاطف كلا الشعبين مع بعضهما، وجذب الانتباه إلى أن المسؤولين الأتراك ميالون بطبيعتهم إلى الخوض في جدليات مع نظرائهم المصريين انطلاقاً من اعتبارات سياسية، ولا تزال هذه الجدليات مستمرة حتى اليوم.

وأردف كولن: "وقد أعرب بعض المسؤولين الأتراك في مناسبات مختلفة عن رغبتهم في تجديد العلاقات بين مصر وتركيا مرة أخرى وعودتها إلى طبيعتها. لكنني لست متأكدًا من إمكانية تحقيق ذلك بعد هذه القطيعة الطويلة، رغم تمنياتي بأن تعود العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها بالفعل. لكن في ظل وجود أمثال هؤلاء المسؤولين الأتراك في السلطة لا تزال هذه الأمنيات صعبة إن لم نقل مستحيلة. فهم متقلبون كثيرًا والتحول؛ اليوم هم هنا وغداً هناك. كما في قوله تعالى: ﴿مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾".

تحقيقات الفساد فضحتهم

وفيما يخص استهداف أردوغان شخصه وحركة الخدمة، قال كولن: "منذ وصوله إلى الحكم اتخذ من الخدمة هدفًا وبدأ في تفويض مؤسساتها التربوية والتعليمية؛ فأغلق معاهد التحضير الجامعي والمدارس والجامعات الخاصة.. تلك المؤسسات التي لا وجود فيها للخمر ولا للتدخين أو المخدرات وما شابهها.. لقد قوّض تلك المؤسسات لا لشيء إلا لأنها لم تخضع لأجندته الداخلية والخارجية. وقد اعترف أردوغان بذاته بأنه غير ثلاثة وزراء من أجل إغلاق هذه المؤسسات".

ورأى كولن أن أردوغان وفريقه ظهروا على حقيقتهم خلال تحقيقات الفساد والرشوة في ١٧-٢٥ ديسمبر ٢٠١٣، حيث ظهرت الرشوة واللصومية وظهر فسادهم رغم ادعاءاتهم بأنهم إسلاميون، وتابع: "ومع أن أجهزة الأمن والقضاء الخاضعة لسلطته هي التي كشفت عن هذه الفضائح، لكن اتهم أردوغان القائمين على هذه التحقيقات من أفراد الشرطة والقضاء ووكلاء النيابة بأنهم من الخدمة. إنني لا أعرف واحدًا من ألف من هؤلاء. قد يكون منهم من يتعاطف مع أفكار الخدمة ويؤمن بمعقولة أنشطتها وفائدة ما تقدمه من خدمات للمجتمع لكنني لا أعرفهم أيضًا".

وذكر كولن أن الفلسفة التي تقوم عليها الخدمة هي مكافحة ثلاثة أشياء: الجهل والفقر والنزاعات، ثم استمر قائلاً: "ومن هذه الناحية، فإن المتعاطفين مع الخدمة وجدوا أن هذه الأفكار معقولة ونافعة للإنسانية فالتفوا حولها. ومن أجل ذلك لاقت هذه الأفكار قبولا واسعا وحظي المتعاطفون معها بالقبول في كثير من البلاد. وأصدقك القول إنني لا أعرف أكثر هؤلاء".

السيطرة على الجيش وتدمير الخدمة

ثم كشف كولن عن مخطط أردوغان للقضاء على الجيش أولاً، من خلال تدبير انقلاب مسرحي تلاه تصفيات جماعية عشوائية، ثم القضاء على حركة الخدمة من خلال اتهامها بتدبيرها وإطلاق حملة شعواء ضد أعضاء المجتمع المدني، وذلك لرؤيتهما أكبر عائقين أمام تحقق مشاريعه في الداخل التركي والمنطقة، خاصة في سوريا.

قال كولن: "نعم لقد كان هدف (أردوغان) هو السيطرة على القوات المسلحة وإعادة هيكلتها لصالحه، ثم أطلق حملته ضد الخدمة وعزم على التخلص من المتعاطفين مع أفكارها. صحيح أنهم قدموا بعض الأمور التي تخدم قضايا المسلمين، لكنهم غلّفوها بالشعارات الإسلامية واستخدموها بضاعة رخيصة لضمان بقائهم في السلطة ولإضفاء الشرعية على فسادهم وحياتهم المترفة. إن المشهد الحالي يوضح لنا أنهم يتصرفون في كافة الأمور بميكافيلية".

وفي معرض إجابته على دعوة الإعلامي المصري نشأت الديهي إياه لإرسال رسالة إلى أردوغان عبر قناتهم، قال كولن: "إن أردوغان لا يصغي إلى أحد، وبالذات إلينا نحن، فلديه أحكام مسبقة عنا، إنه يتهمنا بالإرهاب ويتهمني شخصياً بأبني رأس الإرهاب وقد أصدروا ضدي أحكاماً متعددة بالمؤبد، لذلك ليس لدي شيء أوجهه إليه. لكن يمكن للبلدان الديمقراطية والدول الغربية ودول العالم الإسلامي أن تتخذ تجاهه موقفاً موحدًا للضغط عليه كي يتراجع عن استبداده. وأعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد لكي تتوقف الفوضى والاضطرابات التي تشهدها تركيا حاليًا".

وفيما يتعلق بالقيادة المصرية وتوجهها الحالي، قال كولن: "المسار الحالي لمصر يبدو جيداً، لكنني أتابع من الخارج. ولست في موقع يسمح لي بأن أتحدث عمّا يقع كمن يعاين الأحداث ويسجلها. أعتقد أنهم (أردوغان وجماعته) يستغلون السمعة التي ورثوها من تاريخ العثمانيين ليحدثوا بها تأثيراً في العالم الإسلامي. لكنني أعتقد أن مصر تستطيع أن تقدم نموذجاً يحتذى به إذا حافظت على هذا الخطّ من الاعتدال والتوازن، وهي قادرة على ذلك بما تتمتع به من سمعة طيبة، وشعب عريق يتمتع بذكاء عالٍ، كل ذلك جعلها في فترة من فترات التاريخ تهيمن على مقدرات الإنسانية وتحتل مكانة مهمة في تاريخ العالم الإسلامي".

وتابع: "كثير من الدول، وخاصة في القارة الأفريقية وبعض بلدان العالم الإسلامي، تنظر إلى مصر نظرة احترام وتقدير وتتخذ منها نموذجاً يقتدى به. لذا أظن أن القيادة المصرية بما تتمتع به من نضوج، قادرة على خلق طاقة جماعية تؤدي إلى تحقيق تعاضد وتساند بين هذه الدول كافة، إذا واصلت سيرها على هذا الدرب".

واختتم فتح الله كولن حوارته بقوله: "لكن المشهد المزري الراهن للمسلمين، الذين ذاقوا مرارة هزائم متتالية منذ عدة قرون، لا يبدو قابلاً للإصلاح والتقويم دفعة واحدة، بل قد يحتاج إلى ثلاثة أجيال كي يستقيم. أتمنى أن نبذل جهدنا لإصلاح أحوالنا وأوضاعنا في غضون هذه المدة".^(١٦٨)

مستقبل الخدمة في العالم على لسان خصومها

على الرغم من مرور أكثر من عام على المحاولة الانقلابية الغاشمة التي شهدتها تركيا في الخامس عشر من يوليو عام ٢٠١٦، إلا أن الجدل المثار حولها ونتائجها وتداعياتها على الحاضر والمستقبل لا يزال مستمراً.

وعلى الرغم من اتهام أردوغان ورئيس وزرائه بن علي يلدرم منذ الساعات الأولى للمحاولة الانقلابية حركة الخدمة بتدبير المحاولة الانقلابية، غير أن الأستاذ فتح الله كولن كذب كل هذه الادعاءات في التصريحات التي أدلى بها إلى الإعلام الدولي، وطالب بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في هذه المحاولة، وأكد أن الذين ينتفعون من نتائجها اليوم هم من دبروها.

وفي هذا السياق، أدلى الكاتبان التركيان الشهيران روشين شاكرو وعمر تاشينار المعروفان بموقفهما المخالف لحركة الخدمة عبر قناة يوتيوب بتصريحات مهمة، وساقا تعليقات مثيرة على التداعيات الراهنة والمستقبلية للمحاولة الانقلابية وموقف الخدمة منها.

ومع أن هدف الحوار هو الهجوم على حركة الخدمة، والشكوى من الأداء الهزيل للرئيس أردوغان والحكومة في مساعيها الرامية إلى القضاء على حركة الخدمة، وتقديم وصفة وخطة ناجحة في ظنهم لمكافحة الحركة عقب فشل الجهود السابقة في هذا الصدد وتحقيق نتائج عكسية، إلا أنه يتضمن حقائق تنطوي على أهمية كبيرة؛ نظراً لأنها تصدر من خصوم الخدمة، ولذلك رأيت من المناسب أن أذكر أبرز ما ورد فيه.

وندرج أهم ما ورد في هذا الحوار كما يلي:

روشين شاكر: أجرى كولن مقابلة مهمة للغاية مع وسائل إعلام أمريكية وغربية مرموقة، منها إذاعة أمريكية رسمية، في الذكرى السنوية للمحاولة الانقلابية. وهذا يعتبر نجاحًا بارزًا وأمراً إيجابياً بالنسبة لكولن وفشلاً وأمراً سلبياً بالنسبة لأنقرة وتركيا، أليس كذلك؟

عمر تاشسينار: بالتأكيد، ورأينا هذا أيضاً في المقال الذي نُشر في صحيفة "واشنطن بوست" في اليوم الذي وصل فيه أردوغان إلى واشنطن، فبينما تعجز القنصلية التركية في واشنطن ووزارة الخارجية التركية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية عن نشر مقال واحد في هذه الصحيفة أو وسائل إعلام أخرى، رغم إتيانها بكل واردة وشاردة في هذا الصدد، نجد أن كولن يتمكن بكل سهولة من الظهور في صحيفة نيويورك تايمز وواشنطن بوست والبرامج التلفزيونية والإذاعية المرموقة.

روشين شاكر: حسناً، ما سبب ذلك؟

عمر تاشسينار: لهذا الأمر أسباب عديدة، لكن من الممكن أن ننظر إليه حتى من حيث المهنة الصحفية، لأن الإعلام يرى تسليط الأضواء على كولن جديراً بالاهتمام. إذ تستند كل الاعتقالات الموسعة التي تجريها الحكومة التركية اليوم في نهاية المطاف إلى "جريمة الانتماء إلى حركة الخدمة" التي تصنفها "تنظيمًا إرهابيًا"، إلا أن هذه الحركة سواء وصفتها بـ"الحركة الدينية" أو "الحركة الاجتماعية"، تثير فضول الجميع نظرًا لأن قائدها (الروحي) يقيم بالولايات المتحدة الأمريكية. وبوجه عام، لا يعلم الناس والأمريكيون من هو ذلك الشخص، ولماذا يقيم في الولايات المتحدة، وماذا فعل إلى يومنا هذا، ولماذا تكرهه تركيا إلى هذا الحد؟ حتى لو تمّ النظر إلى الموضوع من جهة الصحافة فقط، فإن هذه الأمور تشكل أهمية كبيرة حتى للمواطن الأمريكي العادي المهتم بالشأن التركي ناهيك عن الإعلاميين.

يعرف الجميع من هو أردوغان، فأخباره تملأ الصحف منذ ١٥ عامًا، أما حركة الخدمة فلا تزال مبهمة ومجهولة من عدة جوانب. سأضرب مثلاً على هذا من واشنطن، حيث تشهد عديدًا من الاجتماعات بشأن المحاولة الانقلابية، تنظمها منظمات التفكير (Think Tank). وغالبية المشاركين فيها يتساءلون عن ماهية حركة الخدمة، ومنبعها، ومصدرها، وسبب تحالفها مع حزب العدالة والتنمية الحاكم في مرحلة زمنية معينة، ومن ثم الانفصال عنه. ومع أن الحكومة التركية تصف هذه الحركة بـ"التنظيم الإرهابي"، إلا أن الناس هنا يرون أنه

لكي يمكن وصف أي حركة بـ"الإرهابية" لا بد أن تكون قبل كل شيء متطرفة ومنتشدة، هكذا يفكرون. لكن حركة كولن عُرفت منذ سنوات بأنها حركة معتدلة. حتى يمكن القول إنها عرفت بأنها أكثر الحركات اعتدالا وانفتاحا على التعليم في العالم الإسلامي.

ولذلك فإن تصنيف الحكومة التركية فجأة حركة لم يكشف حتى عن تطرفها كما ينبغي، "تنظيمًا إرهابيًا"، وتشبيهها بـ"تنظيم القاعدة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، تسبب في تشويش وارتباك عقول الكثيرين، وهو الأمر الذي يسوّغ للناس في أمريكا والغرب عامة منح كولن حق الرد على الاتهامات الموجهة إليه والدفاع عن نفسه.

روشين شاكر: من الممكن فهم فتح الإعلام الأمريكي (والأوروبي) أبوابه لكولن حتى حدوث الانقلاب الفاشل، لكن أليس من المطلوب أن يقف ضد الانقلاب؛ نظرًا لأن هذا الإعلام معروف بمواقفه الديمقراطية والمعارضة للانقلابات، ألم يقتنع الإعلام الأمريكي والأوروبي بوقوف كولن وراء هذا الانقلاب؟

عمر تاشيبنار: هذا هو مربط الفرس.. فعقب الانقلاب ركز العالم بأسره على ممارسات الحكومة التركية بعد إفشاله. حيث ركز العالم على اعتقال السلطات عشرات الآلاف من الناس في اليوم التالي للانقلاب بتهمة انتمائهم إلى حركة الخدمة، واتهام الحركة بالوقوف وراء هذا الانقلاب. أي أن الحكومة كانت متأكدة من تدبير حركة الخدمة للمحاولة الانقلابية، ولم تدرك تمامًا التساؤلات التي شكّلت في الأذهان. وبعد الانقلاب حدث انقطاع بين تركيا والغرب، إذ تأخرت إدانة الولايات المتحدة للمحاولة الانقلابية، ولم تتصاعد أصوات استنكارية قوية من الاتحاد الأوروبي، مع أنها كانت أكثر قوة مقارنة بالولايات المتحدة.

والواقع أنه كان في ذهن أردوغان نية سابقة، وتخطيط جاهز، وكان يريد أن ينفذه ضد هذه الحركة (خاصة بعد اتهامه إياها بالوقوف وراء تحقيقات الفساد والرشوة التاريخية أيضًا). وإذا نظرتُ للمسألة من هذه الناحية، فإني أرى أن الغرب يميل إلى أن ما حدث في ١٥ تموز ٢٠١٦ كان انقلابًا مدبرًا. أي أن مصطلح "الانقلاب المدبر" أو "الانقلاب تحت السيطرة" الذي استخدمه حزب الشعب الجمهوري يلقي قبولاً عامًا ورواجًا كبيرًا لدى الغرب. بمعنى أنهم يفكرون أنه من الممكن أن يكون أردوغان أو حزب العدالة والتنمية على علم مسبق بأمر الانقلاب.

انطلاق حركة تصفية كبيرة في اليوم التالي للمحاولة الانقلابية، وعدم اقتصرها على حركة الخدمة فقط، - هذه نقطة مهمة يجب التركيز عليها - بل وحبس العديد من الأشخاص الذين لا علاقة لهم بحركة الخدمة، من صحفيين ليبراليين ومفكرين وأكاديميين وناشطين، كان بمثابة تقديم الأكسجين لحركة فتح الله كولن. بل حتى يمكن القول إن ذلك أضفى شرعية عليها، فكلما ازداد استبداد تركيا عقب الانقلاب الفاشل وجدت الحركة مساحة أوسع لها في الإعلام الغربي.

روشين شاكر: كان من الممكن أن يضع الانقلاب الفاشل نهاية للانطباع السائد في العالم الإسلامي والغربي معا عن اعتدال وسلمية حركة الخدمة، وتسوء سمعتها، ويتبين أن هذه الحركة "حركة مؤامرات تسعى لاختراق مؤسسات الدولة"، وتشتت وتفقد مكانتها وإمكاناتها في أمريكا والدول الأوروبية أيضًا، لكن ذلك لم يحدث، نظرًا لأن السياسة (غير الحكيمة) التي اتبعتها الحكومة التركية في هذا الصدد لم تكن مقنعة ولم تلقَ قبولاً في العالم.

روشين شاكر: كيف ترى مستقبل الحركة في تركيا والغرب؟

عمر تاشبينار: لهذا الموضوع صلات بالتطورات الداخلية والخارجية. يبدو أنه لم يعد هناك مكان لحركة الخدمة في الداخل التركي، ولذلك أصبحت حركة شتات/مهجر إلى حد ما. قد تجد مكانة لها في الدول الديمقراطية والدول التي لا يوجد بها ثقل لتركيا. فعلى سبيل المثال إمكانية استمرار وجود حركة الخدمة في أفريقيا وآسيا الوسطى ضعيفة؛ إذ تستطيع تركيا إغلاق مدارسها هناك وإنهاء فعاليتها في هذه الدول، لكن حركة الخدمة ستواصل مسيرتها كحركة شتات في أمريكا وكندا وأوروبا والدول الغربية التي تحترم الديمقراطية وسيادة القانون، وكلمة تركيا غير مسموعة فيها. وانطلاقاً من أن هذه الحركة حركة إسلامية في نهاية المطاف، فإن لديها ما يمكنها أن تطرح من أفكار وأطروحات باسم الإسلام. وإذا نظرنا إلى الصراع بين الغرب والإسلام، أو صراع الحضارات الذي بدأ الحديث عنه مجدداً بوصول دونالد ترامب إلى الحكم في أمريكا، بصورة مستقلة عن التطورات في الداخل التركي، فإننا نجد أن هناك خطاباً يستهدف الإسلام ويهاجمه من خلال استخدام شعارات الإرهاب الإسلامي والإرهاب المتطرف والإرهاب الجهادي، ويفصل الحضارة الغربية عن الإسلام. على سبيل المثال، الكلمة التي ألقاها ترامب في بولونيا كانت نموذجاً واضحاً للصراع بين الحضارات.

أجل، اليوم يُطرد داعش من الموصل وغداً سيُطرد من الرقة، لكن من سيحل محله؟ ما الحل البديل؟ فالذين يرون أن المشكلة في الإسلام المتطرف يقولون إن الحل يكمن في داخل الإسلام، ويشيرون إلى ضرورة تبني "الإسلام المعتدل". وإذا ألقينا نظرة على العالم الإسلامي في ضوء هذه الحقيقة، فإنه يتبين أن أحد أكثر الحركات الإسلامية اعتدالاً ظهرت وانطلقت من تركيا واكتسبت بعداً دولياً.

بالإضافة إلى أن سجلّ هذه الحركة نظيف للغاية في الغرب، بغض النظر عمّا أقدمت عليه في تركيا، لأن الغرب مثلما ذكرتُ سالفاً ليس مقتنعاً بـ"تطرف" الحركة، ناهيك عن الاقتناع بإرهابيتها. فعند ذكر مصطلح الإرهابيين والمتطرفين ترد على الذهن الغربي الجماعات الجهادية، في حين أن سجل وفعاليات هذه الحركة يثبت أنها ليست واحدة من هذه الجماعات بحسب النظرة السائدة في الغرب.

الحكومة التركية تطالب العالم بأن يصف حركة الخدمة بـ"الإرهابية" من خلال ربطها بمحاولة الانقلاب. لكن هناك كثير من المثقفين المعروفين بثقلهم، حتى في الداخل التركي، يتجنبون استخدام عبارة "منظمة فتح الله كولن..."، ذلك لأنهم لا يستطيعون التأليف والجمع بين هذه الحركة والتطرف والإرهاب. هؤلاء رغم أنهم يقبلون بوجود الحركة في أجهزة الدولة والجيش، إلا أنهم لا يستطيعون وضعها في السلة نفسها مع تنظيمات داعش والقاعدة وحزب العمال الكردستاني الإرهابية. فلذلك يتردد هؤلاء المثقفون والغربيون في قبول إصاق وصف "الإرهاب" بالحركة. وأردوغان هو من يلعب أكبر دور في تشكّل هذا الانطباع لدى الغربيين بسبب النهج الذي يدير به تركيا. فكما بيّنتُ سالفاً فإن اتجاه الحكومة في تركيا استبدادي للغاية، ويسعى للانفصال عن الغرب تماماً، ويتعد يوماً بعد يوم من أجواء الحرية التي تمكّن الجميع من التعبير عن آرائهم مثلما في الغرب.. وهذا الاتجاه أو النهج يقود الناس عامة والغربيين خاصة إلى التفكير والقول بضرورة إعطاء حق الحديث والدفاع عن النفس لحركة الخدمة. ولذلك فإني أعتقد أن سمعة حركة فتح الله كولن ازدادت وذاع صيتها أكثر من السابق.

روشين شاكر: ما أفهمه من كلامك هو أن حركة الخدمة مرشحة لملء الفراغ الذي يشعر به الغرب وسدّ حاجته إلى "إسلام معتدل". إذن ألا يعني ذلك فشل كل دعايات السلطة السياسية التركية ضد الحركة؟

عمر تاشبينار: لما كانت الحركة تتحرك سوياً مع الرئيس أردوغان، أي عندما كانا حليفين، كانت تركيا تشكّل دولة نموذجية، وكان الجميع يتحدثون عن "النموذج التركي"، وكانت تركيا قادرة على طرح أطروحات وأفكار للعالم في مجال الإسلام والديمقراطية والعلمانية. لكن تركيا الحالية، أي حكومة حزب العدالة والتنمية بمعزل عن حركة كولن، لم تعد تملك مشروعاً أو فكرياً يُذكر يمكنها أن تقدمها للمنطقة والعالم في مجال الإسلام والديمقراطية والعلمانية. بل لم تعد تركيا تُذكر باعتبارها "نموذجاً". غير أن العالم يعتبر أن حركة كولن هي ضحية الاتجاه الاستبدادي في تركيا. هذا الأمر مهم للغاية، إذ إن هذا الاتجاه القمعي يقدم مجالاً وفسحة لاستمرار وجود الحركة وحياتها.

أردوغان أو حزب العدالة والتنمية يعاني من مشكلة كبيرة جداً في القدرات الإقناعية، فهم يصنفون حركة الخدمة تنظيمًا إرهابيًا ويتعاملون معها باعتبارها تنظيمًا إرهابيًا. حسناً، تقول تركيا لأمريكا: "بما أننا نسلمكم أعضاء تنظيم القاعدة فوراً عند القبض عليهم، فلكذلك يجب عليكم أن تسلّمونا أعضاء منظمة فتح الله كولن..."، أي إنهم يعتبرون حركة كولن مثل تنظيم القاعدة. وهنا يرتبك ويتشوّش ذهن الأمريكيين، ذلك لأن الرؤساء الأمريكيين ليس لهم أي صورة مشتركة أو ماضٍ مشترك مع تنظيم القاعدة، ولم تعمل الإدارات الأمريكية سوياً مع القاعدة سنوات مديدة، غير أن القاضي والداني يعلم جيداً مدى العلاقة العضوية التي كانت بين أردوغان وهذه الحركة واستمرت سنوات طويلة، إلى أن بدأ يصفها منذ ٣ أو ٤ سنوات بـ"المنظمة الإرهابية"، وكيف كان يتعاون الطرفان في تصفية ما سميها "الوصاية العسكرية في تركيا". وهذا يقودنا إلى حقيقة أن أردوغان يعاني فعلاً من مشكلة في الإقناع، فضلاً عن الدور السلبي الذي يلعبه أسلوبه القمعي والاستبدادي في الإدارة، وقيام هذه الحركة بالدعاية أن كولن غادر من تركيا إلى أمريكا بسبب الضغوطات العسكرية في ١٩٩٧ (حيث شهدت تركيا انقلاباً ناعماً).

أجل أردوغان يعاني فعلاً من مشكلة في الإقناع، وهذا الأمر ظهر بصورة أوضح في الخامس عشر من يوليو ٢٠١٦، فالحكومة التركية تردد دوماً "إنهم عملوا الانقلاب" و"إنهم إرهابيون"، بينما يردّ الغرب "لماذا هذا الاتجاه للنهج الاستبدادي؟ لماذا يتم اعتقال الصحفيين والأكاديميين؟ لماذا تنفصل تركيا عن الغرب؟ بمعنى أن الغربيين يركزون على ممارسات ما بعد الانقلاب والانتهاكات وضحاياها بدلاً من ادعاءات الحكومة.^(١٦٩)

مفكر خلف القضبان الحديدية يتنبأ بمصير أردوغان!

علي أونال.. كاتب ومفكر من الطراز النادر.. إذ يتميز بباعه الطويل في العلوم الإسلامية والقضايا المعاصرة للفكر الإسلامي على اختلاف مذاهبه؛ إلى جانب خبرته في الشؤون السياسية التركية والإيرانية والعربية، بفضل اطلاعه الواسع على العصر المعاش والفكر والتاريخ العالميين.

وقد ألف أونال عشرات من الكتب في هذه المجالات، أهمها "تفسير مختصر لمعاني القرآن الكريم باللغة التركية والإنجليزية"، و"مكة: درب الأنبياء" الذي يقدم فيه المبادئ العامة لفقه سير الأنبياء عليهم السلام، و"المفاهيم الأساسية في القرآن الكريم"، الذي قد لا يوجد مثله في العربية، بالإضافة إلى "المخرج الأخير قبل انهيار الجسر" الذي يتناول فيه أهم الأحداث التي شهدتها تركيا تحت حكم أردوغان خلال ١٥ عامًا وأسباب إعلانه حربًا على فتح الله كولن وحركة الخدمة.

وكان للأستاذ علي عامود خاص في صحيفة "زمان" التي كانت أكثر الصحف مبيعًا في البلاد يحلل فيه من المنظور الإسلامي الأوضاع والأحداث في تركيا والمنطقة والعالم. وحينما نزلت مقصلة أردوغان على صحيفة زمان وصادرتها في ٤ مارس ٢٠١٦، وأغلقها في ٢٧ من يوليو/تموز ٢٠١٦ عقب الانقلاب العسكري الفاشل، كان الأستاذ علي من بين الكتاب الذين اعتقلهم نظام أردوغان ظلمًا وجورًا.

ثلاثة أعوام من الاعتقال دون محاكمة

لقد ألقت السلطات القبض عليه في أغسطس ٢٠١٦ من دون توجيه أي اتهام ملموس، وعقدت الجلسة الأولى من محاكمته في ٤ يناير ٢٠١٨.

ظل وراء القضبان ثلاث سنوات في سجن شديد الحراسة في مدينة إزمير، ثم قضت المحكمة عليه بالسجن ١٩ عامًا و٦ شهور، بعد إجراء محاكمة صورية، بتهمة التورط في محاولة الانقلاب المثيرة للجدل في ١٥ يوليو ٢٠١٦ والصلة بحركة الخدمة، بل "قيادة منظمة إرهابية!"

ودليل كل هذه الاتهامات هو ١٧ مقالاً نشرت في زمان.

ورد الأستاذ علي على اتهامات قيادة تنظيم إرهابي في المحكمة قائلاً: "اسمي لا يرد

ضمن أي قضية من القضايا المتعلقة بمحاولة الانقلاب، ولم تجر السلطات حتى اليوم أي تحقيق أمني أو استخباراتي بحقي. إني أعمل كاتبًا و مترجمًا منذ ١٩٧٨. هناك العشرات من الكتب من أعمالني باللغة التركية والإنجليزية. كانوا اقترحوا عليّ أن أجمع بعض الكتاب والمؤلفين في المجال الديني وأؤسس معهدًا للدراسات الإسلامية، لكنني رفضت ذلك؛ لأنني شخص لا أستطيع قيادة وإدارة أي شخص سوى نفسي. فأنا شخص لا أستطيع أن أطلب من أحد حتى الماء، دع عنكم قيادة تنظيم إرهابي!"

بهذه المناسبة أريد أن أقدم لكم خلاصة المقال الذي كتبه الأستاذ علي في مطلع عام ٢٠١٦ حتى تدركوا السبب الحقيقي الكامن وراء اعتقاله وحبسه:

عندما سينقلب حلفاء أردوغان الحاليين إلى أعداء في المستقبل

كان الكاتب الصحفي التركي المخضرم "فهمي كورو" يفسر كثرة الحديث عن حركة الخدمة وتضخيم قوتها عمدًا وبشكل مبالغ فيه بأن "البعض وضعوا مخططات من أجل إجراء تصفية حسابات ومواجهة خطيرة عبر حركة الخدمة"، في مقال كتبه في ٤ مايو عام ٢٠٠٩. إذن ألا تكون مبادرة الرئيس رجب طيب أردوغان اليوم إلى التحالف مع البؤر العميقة (الدولة العميقة) التي سبق أن وضعت مخططات مماثلة للإطاحة بحكومته أيضاً، وإقدامهما معاً على إعلان الحرب على حركة الخدمة، بمثابة خيانة كبيرة للدعم الصادق الذي قدمته له تلك الحركة، وذلك على الرغم من أنها (الخدمة) من أعدت "الأرضية" التي وضع عليها أردوغان قدميه وقفز منها إلى درجات العلا في البلاد.

حسناً، هل يمكن أن يكسب أردوغان هذه الحرب ويقضي على الخدمة؟

أردوغان يدير هذه الحرب وكأنه قد نسي الله العلي القدير الذي يدبر كل شيء، لكن العقاب للتعوي دائماً.

ليس أردوغان إلا شخص فانٍ زائل، بينما حركة الخدمة تيار اجتماعي ديني فكري علمي معنوي.. وهذا النوع من التيارات لم يُمكن القضاء عليها حتى اليوم ولا يمكن بعد اليوم أيضاً.

كانت الأحزاب الحاكمة في الربع الأول من عمر الجمهورية التركية، وكذلك الانقلابات العسكرية بعدها، قد خاضت غمار الكفاح مع حركات رسائل النور وتيارات فكرية أخرى مشابهة لها، فما هي النتيجة يا ترى؟!

يتحدث أحد المواطنين قائلاً: "والدتي كانت تكيل كل المدح والثناء على أردوغان وتنزّهه عن كل خطأ! ثم عندما ذهبْتُ لسحب معاش الشيخوخة لها من البنك وقدمته لها ناقصاً ١٠٠ ليرة. وعندما استفسرتُ سبب هذا النقص قلتُ إن أردوغان اقتطع هذا الشهر ١٠٠ ليرة من رواتب جميع المتقاعدين من أجل الدعاية في الانتخابات! عندها راحت والدتي تستخدم كل ما تعرفه من ألفاظ الدعاء واللعنة على أردوغان!"

الفرق بين أردوغان وحركة الخدمة

نخلص من ذلك إلى أن أردوغان يستند إلى "أرضية واهية" يبادر السائرون عليها إلى بيع دينهم وآخرتهم وبلدهم في سبيل الحصول على ١٠٠ ليرة بهذه السهولة؛ في حين أن الخدمة تقوم على مبدأ "العطاء والسخاء والإنفاق"، وعدم انتظار أي شيء، وتعتمد على أبطالٍ مستعدين لـ"منح كل ثروتهم من أجل بسمّةٍ واحدة للأستاذ فتح الله كولن" من أمثال رجل الأعمال "أكين إيباك" الذي صادر أردوغان جميع شركاته.

وليام روسل وإدوارد جيبون ونظراؤهما من العلماء والمفكرين الغربيين الآخرين يُرجعون سبب تغلّب النصارى على روما الوثنية إلى فضائل الأخلاق والتضحية والصبر والعفة التي كانوا يتحلّون بها؛ كما يعزّون سبب هزيمتهم فيما بعد أمام المسلمين إلى فقدانهم هذه الفضائل وتحلّي المسلمين بها. وأبناء حركة الخدمة مجهزون بهذه الفضائل، ولله الحمد.

يستند أردوغان إلى ١٠٠ وقف "إسلاموي" تعجز - باعترافه هو - عن إعداد ٥ عناصر مؤهلين لتسلّم وظيفة معينة في مؤسسات الدولة؛ وإلى الذين يتغذّون على مال القطاع العام والعطاءات والمناقصات الحكومية، والذين يرون "الدولة" باباً للرزق؛ وإلى قاعدةٍ شعبية حملت حزب الرفاه الإسلامي إلى سدة الحكم عام ١٩٩٥ بعد الحصول على ٢٢٪ من الأصوات، لكن بعد ٧ سنوات انخفضت نسبة دعمها لحزبها إلى ٢٪ فقط. أما حركة الخدمة فتقوم على أرضية تستطيع إخراج ١٠٠ إنسان مؤهلين من كل النواحي، مستعدين لتسلم أية وظيفة، ويعتبرون كل المناصب والمواقع فرصة ووسيلة لمزاولة خدمتهم ونشر رسالتهم السامية.

عندما ظنّ أنه تمكن من القضاء على الخدمة

لذا أقول: لندع أردوغان فليواصل حربه على حركة الخدمة مع حلفائه الجدد من أركان الدولة العميقة، لكن سيأتي حينٌ من الدهر سيغرق فيه في مستنقع المخططات المشؤومة لحلفائه هؤلاء، وعندما ظنّ أنه تمكن من القضاء على تلك الحركة سيمدّ يده إليها منتظرًا العون والمدد، إلا أن اليد الحكيمة والعادلة لـ"القدر" الرباني سترفض هذه اليد...! (١٧٠)

الهوامش

- (1) مجلة الأهرام العربي، العدد 1174
- (2) <http://www.tr724.com/cemaat-15-temmuzun-neresinde-1-ahmet-donmez/>
- (3) <http://www.hurriyet.com.tr/yazarlar/ahmet-hakan/ordudaki-fethullahcilarin-darbe-yapma-gucusifir-40074000>
- (4) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/erbakan-28-subat-kararlarini-1-gun-sonra-imzaladi-3991956>
<https://twitter.com/aktuelturk/status/984897796431114241>
- (5) <https://www.aydinlik.com.tr/afrin-harekati-ve-28-subat-davasi-dogu-perincek-kose-yazilari-subat-2018>
- (6) <http://www.diken.com.tr/new-york-timesa-konusan-perincek-erdogani-vatansever-gucler-ele-gecirdi/>
<https://odatv.com/tayyip-erdogan-kemalizme-teslim-oldu-1107161200.html>
- (7) <https://t24.com.tr/haber/dogu-perincek-cemaate-yonelik-operasyonlari-baslatan-biziz-erdogan-bizi-deslekliyor,323258>
<https://fgulen.com/tr/turk-basininda-fethullah-gulen/fethullah-gulen-hakkinda-kose-yazilari/2014-kose-yazilari/43837-nazli-ilicak-bugun-dogu-perincek-ve-tayyip-erdogan>
<http://www.islamianaliz.com/h/3182/akitten-tam-sayfa-dogu-perincek-roportaji-cemaate-karsi-erdoganla-beraber-olacagiz>
- (8) <https://www.aydinlik.com.tr/turkiye-darbe-girisiminden-sonra-28-subat-programina-sarildi-basyazi-kose-yazilari-aralik-2017>
- (9) https://www.youtube.com/watch?time_continue=1&v=p163Xcd6v0A&feature=emb_logo
- <https://www.aydinlik.com.tr/dogu-perincek-ten-aykiri-sorulara-carpici-aciklamalar-politika-ocak-2018>
- (10) <https://www.aydinlik.com.tr/feto-culerin-baslattigi-28-subat-davasinda-savcidan-60-muebbet-talebi-turkiye-aralik-2017-3>
- (11) <https://www.independentturkish.com/node/73551/r%C3%B6portaj/do%C4%9Fu-perin%C3%A7ek-2014-y%C4%B1%C4%B1ndan-beri-tayyip-erdo%C4%9Fan-t%C3%BCrkiye%E2%80%99yi-y%C3%B6netmiyor-t%C3%BCrkiye>
- (12) <https://www.indyturkish.com/node/83361/haber/do%C4%9Fu-perin%C3%A7ek-t%C3%BCrkiyenin-abd-denetimine-d%C3%B6nme-ihimali-s%C4%B1f%C4%B1r-y%C3%B6nelen-olursa-kimse>
- (13) <https://odatv.com/erdogan-islami-kemalisi-oldu-diyen-ben-degil-hasan-cemal-2209171200.html>
- (14) <http://www.yeniakit.com.tr/haber/basbug-erdogandan-baska-kimse-yapamazdi-162703.html>
- (15) <https://www.aydinlik.com.tr/ilicak-ve-altanlari-hic-sevmem-ancak-sabahattin-onkibar-kose-yazilari-subat-2018>
- (16) <https://nesemat.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-15-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-2016-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85/>
- (17) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/396647/Koza_ipek_e_bilirkisi_raporu__Sirketin_sucu_mukemmellik.html
- (18) <https://www.tr724.com/uluslararası-tahkimden-flas-koza-ipek-karari-ipek-ailesi-aleyhine-acilan-ceza-davalarini-durdurun/>
<https://boldmedya.com/2019/10/16/tahkimin-koza-ipek-holding-kararina-ankara-24-agir-ceza-uyumadi/>
- (19) https://www.youtube.com/watch?v=jzAaZ8_vAEc
<https://www.youtube.com/watch?v=yWrh72vKzPM>

- (20) <https://odatv.com/o-fotografi-ceken-hulusi-akardi-2804171200.html>
<https://www.internethaber.com/hulusi-akar-fotografлари-abdullah-gul-ile-resmi-cikti-meger-foto-galerisi-1774712.htm>
- (21) <https://twitter.com/nabdturkey/status/1012099379325489153?s=20>
- (22) <https://www.tr724.com/haluk-koc-7-haziran-sonrasi-davutoglu-ve-kilicdaroglu-anlasti-erdogan-engelledi/>
- (23) <https://www.yenicaggazetesi.com.tr/akpli-eski-vekil-kararlari-pelikan-cetesi-veriyor-239852h.htm>
- (24) <https://www.aydinlik.com.tr/aydin-unal-akp-nin-en-buyuk-sorunu-pelikan-orgutu-turkiye-nisan-2019>
<https://www.independentturkish.com/node/62476/haber/erdo%۴%۹Fan%۴%۹B1n-eski-metin-yazar%۴%۹B1-%۴%۹C3%۹Cn1-pelikan-%۴%۹B6rg%۴%۹BCt%۴%۹BC-a%۴%۹Fbabalar%۴%۹B1yla-birlikte-tasfiye>
<https://www.yenicaggazetesi.com.tr/akpde-pelikan-kavgasi-yeniden-basladi-245819h.htm>
- (25) <https://t24.com.tr/haber/pelikan-yapilanmasi-hakkinda-soru-surma-acildi,838021>
- (26) <https://twitter.com/nabdturkey/status/1152526182316990465?s=20>
- (27) <https://www.youtube.com/watch?v=w6P3J-IZZLc>
- (28) <https://twitter.com/nabdturkey/status/115252926977739776?s=20>
<https://twitter.com/nabdturkey/status/1152534154325778432?s=20>
- (29) <https://twitter.com/nabdturkey/status/1152128832499068928?s=20>
- (30) <https://www.youtube.com/watch?v=xTllau522BY>
<https://t24.com.tr/haber/ahmet-davutoglu-meydan-okuyorum,836232>
- (31) <https://ahvalnews.com/ar/%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D8%A3%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%88%D8%B6%D8%AA-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A8%D8%AA%D9%81%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A>
- (32) <https://www.zamanarabic.com/2019/11/19/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B-3%D9%8A%D9%88%D9%81-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%84%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D9%86/>
- (33) <https://londontodays.com/%d9%84%d9%88-%d8%aa%d8%ad%d8%af%d8%ab-%d8%af%d8%a7%d9%88%d8%af-%d8%a3%d9%88%d8%ba%d9%84%d9%88-%d9%84%d8%bb%d9%87%d8%b1-%d8%a3%d9%86-%d8%a3%d8-%b1%d8%af%d9%88%d8%ba%d8%a7%d9%86-%d9%85%d9%86-%d8%af%d8%a8/>
- (34) <https://www.zamanarabic.com/2016/02/26/%d8%aa%d8%ba%d8%b1%d9%8a%9%85-%d8%b5%d8%ad%9%8a%9%81%d8%a9-%d9%86%d8%b4%d8%b1%d8%aa-%d8%ae%d8%a8%d8%b1%d8%a7-%d9%85%d9%81%d8%a8%d8%b1%d9%83%d8%a7-%d8%bb%9%86-%d9%85%d8%ad%d8%a7%d9%88%d9%84%d8%a9/>
<https://www.hurriyet.com.tr/gundem/sumeyye-erdogan-a-suika-si-konusmalari-sahte-cikti-29758752>
<https://www.sozcu.com.tr/2015/gundem/sumeyye-erdogana-suika-si-yalan-cikti-904205/>
<https://www.zamanarabic.com/2020/06/24/%ad8%a7%d8%bb%9%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d9%81-%d9%8a%9%83%d8%b4%d9%81-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a4%d8%a7%d9%85%d8%b1%d8%a9-%d9%84%d9%85-%d9%86%d8%ac%d8%af-%d8%af%d9%84%d9%8a%9%84%d8%a7-%d8%bb%6%d8%af-%d8%a7%d9%84/#>
- (35) <http://www.krttv.com.tr/gundem/a/si/subay-huseyin-g-15-temmuzdan-birkac-ay-once-darbe-hazirligini-h15840.html>
https://twitter.com/sefa_said/status/887500304954138625?s=20

- (36) <https://odatv.com/15-temmuzda-fidandan-once-hangi-akp-milletvekili-genelkurmaydaydi-1303171200.html>
<https://www.tr724.com/hulusi-akar-15-temmuzda-bizzat-goruslugu-akpli-sirin-unali-genelkurmayin-kayit-defterinden-sildirmis/>
- (37) <https://www.sozcu.com.tr/2016/gundem/hulusi-akar-10-gun-once-ziyaret-etmis-1323143/>
- (38) <https://www.zamanarabic.com/2018/07/17/%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%ae%d8%b5-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d9%85%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%8a-%d8%b9%d9%84%d9%85-%d8%a8%d9%88%d9%82%d9%88%d8%b9-%d8%a7%d9%86%d9%82%d9%84%d8%a7%d8%a8-%d8%aa/>
<https://twitter.com/ademyarslan/status/832177352016793600/photo/2>
- (39) <http://www.diken.com.tr/erdoganin-konutu-var-yandan-gec-gokova-korfesindeki-teknelerin-yeri-degiştirildi/>
<https://odatv.com/hadi-kardesim-hadi-cumhurbaskaninin-onunu-kapatmayin-1107161200.html>
<https://www.birgun.net/haber/erdogan-icin-yatlarin-yeri-degiştirildi-119464>
- (40) <https://odatv.com/15-temmuzdan-bir-gun-once-oyle-bir-sey-oldu-ki-1008171200.html>
<https://www.artigercek.com/yazarlar/ahmetnesin/emasya-resmi-gazete-de-14-temmuz-2016-da-erdogan-icin-mi-yayinlandi>
- (41) <https://www.aydinlik.com.tr/rusya-darbeden-1-gun-once-uyardi>
- (42) <https://www.youtube.com/watch?v=nIa5qBjk65Q>
- (43) <https://www.zamanarabic.com/2017/02/16/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%83-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%86%D8%A7-%D8%A8%D9%85-2/>
- (44) <https://www.youtube.com/watch?v=ivBBb17bRB4>
<http://www.hurriyet.com.tr/gundem/demirtas-darbe-icinde-darbeyle-karsi-karsiyayiz-40239477>
- (45) <https://odatv.com/hulusi-akar-ve-hakan-fidan-darbeden-bir-gun-once-neredeydi-2702171200.html>
<https://tr.sputniknews.com/turkiye/201706071028779032-hulusi-akar-hakan-fidan-darbeden-bir-gun-onceki-bulusmasi/>
- (46) المصدر ذاته
- (47) <http://www.diken.com.tr/darbe-girisimini-mite-ihbar-eden-binbasi-o-k-hakkinda-takipsizlik-karari/>
<https://www.amerikaninsesi.com/a/darbe-ara-stirma-komisyonu-raporunda-ihbarci-subay-tartismasi/3875471.html>
- (48) <https://www.karar.com/guncel-haberler/selcuk-ozdagdan-15-temmuz-aciklamasi-o-gun-mite-bir-de-ergitti-327258>
- (49) <https://t24.com.tr/haber/hakan-fidan-tayyip-erdoganin-koruma-muduru-aradi-darbe-demedengüvenlik-uyarisi-yapti,351167>
- (50) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/zekai-aksakalli-omer-halisdemirle-8-kez-goruslum-terziyi-oldurmesini-ıştedim-40401291>
- (51) <http://www.hurriyet.com.tr/darbe-sanigi-tuggeneral-erhan-caha-bu-girisim-40468535>
- (52) <https://www.cnnurk.com/turkiye/akarın-eski-ozel-kalem-muduru-15-temmuzda-gorusmeye-gelenleri-anlatti>
- (53) 15 Temmuz çatı davası iddianamesi, s. 676.
- (54) <https://www.yurtgazetesi.com.tr/gundem/osman-pamukoglu-15-temmuz-amatorce-bir-komediydi-h36440.html>
- (55) <https://www.tr724.com/maskeli-darbe-piranalar-avlarini-bekliyor-yazi-dizisi-2/>
- (56) <https://www.yeniakit.com.tr/haber/mehmet-gormez-15-temmuz-gecesi-neden-mitteydi-494513.html>
<https://tr.sputniknews.com/turkiye/201707271029447992-diyani-islari-baskani-gormez-darbe-mit-yemek/>
<https://www.timeturk.com/muaz-hatip-15-temmuz-gecesi-mit-teki-gorusmeyi-anlatti/haber-935429>
- (57) <https://www.zamanarabic.com/2019/03/24/%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%82-%d8%af%d8%a7%d8%b9%d8%b4%d9%8a-%d8%b2%d8%a7%d8%b1-%d8%a3%d9%86%d9%82%d8%b1%d8%a9-%d9%84%d9%84%d9%82%d8%a7%d8%a1-%d8%a3-%d8%b1%d8%af%d9%88%d8%ba%d8%a7%d9%86-%d9%82%d8%a8%d9%8a/>

- (58) <https://www.dailymotion.com/video/x7c4fmx>
http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/1462261/Darbe_bildirisini_TRT_den_once_a_haber_okumus.html
- (59) <http://siyahihaber3.org/erdogana-suriye-konusunda-bir-resi-de-tskdan-geldi-bm-karari-olmadan-girmeyiz>
- (60) Macht. Wahn. Erdogan, Focus, 30 Temmuz 2016, https://www.focus.de/politik/ausland/titelthema-macht-wahn-erdogan_id_5753730.html
https://stockholmcf.org/wp-content/uploads/2017/07/15-Temmuz-Erdogan%C4%B1n-darbesi_05.07.2017.pdf
- (61) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/i-sie-by-lock-david-keynes-40257030>
- (62) <https://www.yenicaggazetesi.com.tr/i-sie-mitin-bylock-raporu-154862h.htm>
<http://www.milliyet.com.tr/gundem/mitin-bylock-raporu-ilk-kez-milliyet-com-trde-2377977>
- (63) <https://www.hukukihaber.net/mitin-elde-ettigi-bilgi-ve-belgelerin-delil-degeri-1-kisim-makale,5343.html>
- (64) <https://www.yenicaggazetesi.com.tr/mor-beyin-tuzagini-ortaya-cikaran-sok-mit-raporu-46921yy.htm>
- (65) <https://bianet.org/bianet/siyaset/192798-bassavcilik-11-bin-480-kisi-bylock-u-bilmeden-indirmis>
- (66) <https://www.tr724.com/akp-bylock-ve-bank-asya-suclamalarinda-akpiller-ayiklandi/>
- (67) <https://humanrights-ev.com/bm-haksiz-tutukluluk-calisma-grubu-bylock-kullanmak-haberlesme-ve-ifade-ozgurlugudur/>
<https://boldmedya.com/2019/10/14/bmden-yeni-karar-bylock-haberlesme-ve-ifade-ozgurlugu-kapsaminda/>
- (68) <http://www.samanyoluhaber.com/ab-istihbarat-merkezi-nin-15-temmuz-raporu-sizdi-turk-disisleri-tutusu-haberi/1279594/>
- (69) <https://www.zamanarabic.com/2017/03/26/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AB%D8%A8%D8%AA-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%BA%D9%88%D9%84%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7/>
- (70) <https://odatv.com/feto-belgelerinin-hepsini-darbeden-once-bekir-bozdaga-vermistim-23101812.html>
- (71) <https://www.tr724.com/abdurrahim-karsli-dava-numarasi-paylasti-hukumete-belgelerle-15-temmuzun-olacagi-anlatilmis-ama-onlenmemis/>
- (72) <https://www.zamanarabic.com/2018/09/30/%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84/>
- (73) <https://odatv.com/ingiltereden-tartisma-yaratacak-15-temmuz-raporu-2503171200.html>
<https://t24.com.tr/haber/almanyadan-sonra-ingiltere-darbenin-gulenciler-tarafindan-gerceklestirildigine-dair-bilgi-yok,395602>
- (74) <http://teleggraph.net/?p=96442>
- (75) <https://www.sabah.com.tr/yazarlar/kutahyalı/2017/02/27/son-ve-umutsuz-bir-hamle>
<https://www.tr724.com/kutahyalidan-15-temmuz-itiraflari-feto-kismi-ozellikle-vurgulandi-diger-kismin-ustu-ortuldu/>
- (76) <https://www.ntv.com.tr/turkiye/gazeteci-ece-sevim-ozturk-tutuklandi,nxq-7Fx22Um0ZpebPZGLcg>
- (77) <https://www.yenicaggazetesi.com.tr/bu-belge-ilk-kez-ortaya-cikti-14-temmuzda-kuvvet-komutanlari-tarafindan-kullanilan-uca-2890v.htm>
- (78) <https://www.cnnturk.com/turkiye/erdoganin-kaldigi-otelin-sahibi-o-geceyi-anlattı>
- (79) <https://www.trthaber.com/haber/gundem/darbe-girisimi-komisyonu-dinleyecegi-isimleri-acikladi-276810.html>
- (80) <https://www.sozcu.com.tr/2016/gundem/darbe-komisyondan-erdogan-ve-yildirim-karari-1530092/>
- (81) <https://www.sozcu.com.tr/2016/gundem/darbe-komisyonu-fetullah-gulen-ile-gorusucek-1434290/>
- (82) <https://t24.com.tr/haber/15-temmuz-darbe-komisyonu-raporunun-basilmamasinin-sebebi-aihm-korkusu-mu,640758>
- (83) <https://boldmedya.com/2019/07/20/15-temmuzu-bildigi-halde-katliama-izin-verenlere-kizip-itirafci-oldu/>
- (84) <https://www.gazeteduvar.com.tr/gundem/2019/09/25/15-temmuz-raporu-tbmmde-kayboldu/>

- (85) <https://t24.com.tr/video/nihal-olcok-15-temmuz-araştırma-komisyonu-nun-raporu-neden-gundeme-gelmiyor-bunun-tartisilmasi-lazim,24524>
- (86) <https://kronos30.news/tr/nihal-olcoktan-erdogana-milyonlar-icin-olebilen-bir-baskan-beklerdim/>
- (87) <https://www.youtube.com/watch?v=teCnuXdyMCQ>
- (88) <https://www.yeniakit.com.tr/haber/2020-yilinda-gulen-baskomutan-olacakti-287624.html>
- (89) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/akar-ve-guler-ozel-celsede-iftade-verdi-akin-ozturk-yalvardi-40782565>
- (90) <https://ahvalnews.com/ar/althlyl-almntqy-lanqlab-15-ywlyw-2016/dhkry-alanqlab>
- (91) <https://ahvalnews.com/ar/althlyl-almntqy-lanqlab-15-ywlyw-2016/dhkry-alanqlab>
- (92) <https://www.sozcu.com.tr/2018/gundem/akar-in-eski-koruma-asfsubayi-komutanin-emri-disinda-bir-sey-yapmadim-2395721/>
- (93) <http://www.hurriyet.com.tr/15-temmuz-yildonumu/12-saatte-196-telefon-gorusmesi-yaptim-40519123>
- (94) <https://www.sozcu.com.tr/2017/gundem/basbakan-yildirimdan-15-temmuz-sorusuna-11-eylul-ornegi-2087341/>
- (95) <https://www.dailymotion.com/video/x6nouft>
<http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/1017813/binali-yildirim-hosuma-gitmeyen-proje-15-temmuz.html>
- (96) <https://odatv.com/fetoden-bosalan-yerlere-goz-diken-gruplara-goz-yumulmasin-04121809.html>
- (97) <https://www-tr724-com.cdn.ampproject.org/c/www.tr724.com/siki-yonetim-direktifindeki-hata-darbecileri-desifre-etti/amp>
- (98) <https://www.ahmetdonmez.net/i/sle-15-temmuzu-sarsacak-belge-savci-olaylar-daha-olmadan-tutanaga-yazmis/>
<https://www.tr724.com/savci-15-temmuzu-sarsacak-belgeyi-dogruladi-o-gece-olaylar-yanamadan-tutanaklarda-yazilmis/>
- (99) <https://www.artigercek.com/yazarlar/ahmetnesin/hakan-fidan-darbeyi-15-temmuz-da-mi-ogrendi-4-temmuz-da-mi>
- (100) <https://odatv.com/adil-oksuzle-ilgili-mitci-imasi-26111952.html>
<https://tele1.com.tr/eski-mitci-mehmet-eymurden-carpici-iddialar-adil-oksuz-kesinlikle-yurt-icindedir-ama-104064/>
<https://www.zamanarabic.com/2019/11/26/%d8%aa%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%ad%d8%a7%d8%aa-%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%85%d8%a9-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ae%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d8%aa%d9%8a-%d8%b3%d8%a7%d8%a8%d9%82-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d9%85/>
- (101) <https://www.artigercek.com/yazarlar/ahmetnesin/adil-oksuz-sarayin-hangi-odasinda-saklaniyor>
- (102) <https://www.cnnturk.com/turkiye/adil-oksuz-davasinda-24-saniga-beraat>
<https://odatv.com/mahkemeden-sasirtan-adil-oksuz-karari-01111948.html>
- (103) <http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/708487/adil-oksuzu-akpli-vekil-kacirdi-haberine-sansur.html>
<https://t24.com.tr/haber/adil-oksuzu-akpli-vekil-kacirdi-haberlerine-engelleme,396037>
- (104) <https://ahvalnews.com/ar/hl-wz-wf-ardwghan-adl-awkszw-fy-alanqlab-ihm-tkhl-mnh/alanqlab-fy-trkya>
- (105) <https://twitter.com/AhvesEdip/status/1060194178435608577?s=20>
- (106) <https://www.zamanarabic.com/2018/11/11/%D8%A8%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3/>
- (107) <https://nesemat.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-15-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-2016-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85/>
- (108) <https://www.patreon.com/posts/emniyeti-iddia-o-25548013>
<https://boldmedya.com/2019/03/22/emniyeti-bombaladigi-belirtilen-ucak-o-gece-yerden-hic-kalkmamis-tbmyi-bombaladigi-soylenen-ise/>

- (109) <https://www.youtube.com/watch?v=p163Xcd6v0A>
- (110) <http://www.milliyet.com.tr/kumpas-magdurlarina-acil-gorev-gundem-2281883/>
- (111) <https://www.yeniakit.com.tr/haber/resmen-ihanet-2510.html>
- (112) <http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/1050251/balyoz-terfisi-tsknin-basina-balyoz-geldi.html>
<https://t24.com.tr/haber/tsknin-basina-balyozdan-yargilananlar-geldi,674435>
- (113) <https://www.facebook.com/enginalanhayranlari/photos/a.236811029671580/1149040438448630/?type=1&theater>
- (114) - <https://www.haberturk.com/dunya/haber/996818-pyd-lideri-ankarada>
<https://odatv.com/turkiyenin-terorisi-tilan-ettigi-pydnin-lideri-ankarada-nasil-agirlandi-10021802.html>
- (115) <http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/134021/salih-muslimden-erdogana-teror-yaniti.html>
<https://www.haberler.com/salih-muslim-evinin-icinde-gorusuyoruz-arkamizdan-6624400-haberi/>
- (116) <https://www.haberler.com/salih-muslim-evinin-icinde-gorusuyoruz-arkamizdan-6624400-haberi/>
- (117) https://www.bbc.com/turkce/haberler/2014/10/141002_ocalan_kobani_muslim
- (118) https://tr.wikipedia.org/wiki/Kobani_Olaylar%C4%B1
- (119) <http://www.samanyoluhaber.com/o-saldiri-emrini-erdogan-mi-verdi-haberi/1337149/>
- (120) <https://ar.farsnews.com/PrintNews/13950521000185>
- (121) <https://www.tr724.com/sarayin-fetvacisi-cocuk-cocuk-binlerce-insana-yapilan-zulmu-boyle-savundu-halifeye-biat-etmediler/>
- (122) <https://www.karar.com/yazarlar/akif-beki/hayrettin-hocadan-propaganda-fetvasi-10464>
- (123) <http://www.cumhuriyet.com.tr/koseyazisi/565548/denetlenmeyen-bir-savas-sirketi-sadat.html>
- (124) <http://www.sadat.com.tr/ar/>
- (125) <https://www.birgun.net/haber/tsk-ye-alternatif-olarak-kuruldugu-iddia-edilen-sadat-meclis-gundeminde-118454>
- (126) <https://foreignpolicy.com/2019/05/07/erdogans-long-arm-in-europe-germany-netherlands-milli-gorus-muslim-brotherhood-turkey-akp/>
- (127) <https://www.youm7.com/story/2019/10/7/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AD%D8%B7%D9%85%D8%AA-%D8%AD%D9%84%D9%85-%D8%A3%D8%B1%D8-AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%89-%D8%A3%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%81%D8%A9/4447690>
- (128) https://www.youtube.com/watch?v=m_3Jw5SL-s8
<https://www.ahaber.com.tr/gundem/2017/09/08/erdogandan-zafer-caglayan-yaniti-bu-islerin-arkasindan-cok-pis-kokular-gelior>
<https://www.yeniakit.com.tr/haber/erdogan-neden-burnumuza-pis-kokular-gelior-demi-süti-397186.html>
- (129) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B6%D8%A9_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86
- (130) <http://www.haberdar.com/gundem/zarrab-davasinin-son-donemecinde-erdogan-abd-ye-sert-cikti-dunyayi-ayaga-kaldiririz-h67001.html>
<https://www.youtube.com/watch?v=RXe-dkzDEIE>
<http://www.diken.com.tr/sarraf-davasina-dogru-erdogan-dunyayi-ayaga-kaldirmayi-biliriz/>
- (131) <https://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-42164231>
- (132) <https://t24.com.tr/haber/reza-zarrab-hakim-karsisinda-zafer-caglayana-45-50-milyon-euro-7-milyon-dolar-ve-24-milyon-tl-rusvet-verdim,501377>
- (133) <https://t24.com.tr/haber/reza-zarrab-17-aralikta-el-konulan-paralarini-faiiziyle-birlikte-geri-aldi,281393>
<https://odatv.com/bu-kez-gozumuzun-onunde-goturdule-2312141200.html>
- (134) <https://www.mynet.com/reza-zarrabin-imzaladigi-belgeler-iceri-kadin-icki-ve-uyusurucu-sokmaya-cali-süti-110103522629>
<https://www.haber3.com/guncel/sok-iddia-reza-icki-uyusurucu-ve-kadin-icin-rusvet-verdi-haberi-4899818>

- (135) <https://www.dailymotion.com/video/x6wtz7i>
<https://odatv.com/zarrab-turk-devletinin-bir-projesidir-bizim-adamimizdir-3103171200.html>
- (136) <http://www.shaber3.com/web-tv/kuzunun-beyni-yandi-acaba-zarrab-basindan-beri-abd-ajani-miydi-21872-video-haberi/>
- <https://www.internethaber.com/burhan-kuzu-reza-zarrab-abd-ajani-mi-1827112h.htm>
- (137) <https://www.bbc.com/turkce/haberler-dunya-41607544>
- <https://t24.com.tr/haber/washington-post-yazari-david-ignatius-erdogan-zarrabi-kurtarmak-icin-olaganustu-bir-kampanya-yurutuyor;463977>
- (138) <http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/879826/kilicdaroglundan-sert-suclamalar-senin-hukümetin-turkiye-cumhuriyeti-devletine-ihanet-etti.html>
- <https://odatv.com/kilicdaroglundan-erdogana-yeni-soru-0512171200.html>
- (139) <https://www.zamanarabic.com/2018/01/22/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A/>
- (140) المصدر ذاته
- (141) <https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html>
- (142) <https://odatv.com/gunah-evilerinizi-otellerde-yatlarda-yediginiz-haltlari...-3112151200.html>
- (143) <https://www.karar.com/yazarlar/ahmet-tasgetiren/suriye-cikmazindan-cikip-libyaya-girmek-12542>
- (144) https://twitter.com/sefa_said/status/1215504931249106944?ref_src=twsrc%5Etfw%67Ctwcamp%5Etwetembed%7Ctwterm%5E1215504931249106944&ref_url=https%3A%2F%2Fwww.zamanarabic.com%2F2020%2F01%2F12%2F%25d9%2587%25d9%2584%25d8%25a9%25d8%25b9%25d9%2586-%25d8%25a3%25d8%25b1%25d8%25af%25d9%2588%25d8%25ba%25d8%25a7%25d9%2586-%25d8%25af%25d9%2588%25d9%2584%25d8%25a9-%25d8%25a7%25d9%2584%25d8%25b4%25d8%25b1%25d9%258a%25d8%25b9%25d8%25a9-%25d9%2584%25d9%2584%25d8%25aa%25d8%25b3%25d8%25aa%25d8%25b1-%25d8%25b9%25d9%2584%2F
- (145) <https://artigercek.com/yazarlar/ahmetnesin/ergenekon-mhp-erdogan-kavgasi-ve-darbe-olasiligi>
- (146) <https://ahvalnews.com/tr/iran/suleymaninin-oldurulmesi-ve-erdoganin-en-zor-karari>
- (147) <https://twitter.com/gergerlioglueng/status/1219905068679516160?s=20>
- (148) <https://www.tr724.com/iran-15-temmuzun-neresinde/>
- (149) <https://www.youtube.com/watch?v=AnKokHNqvzE>
- <https://tr.sputniknews.com/turkiye/201805241033576820-ahmet-maranki-belgrad-ormanina-gomduklirimizi-cikaririz/>
- (150) <https://odatv.com/hulusi-akar-helikopterle-gulum-bahcesine-indi-28041849.html>
- <https://www.youtube.com/watch?v=O-hdtzuWCYY>
- (151) https://twitter.com/vekilince/status/1010920244481875968?ref_src=twsrc%5Etfw%67Ctwcamp%5Etwetembed%7Ctwterm%5E1010920244481875968&ref_url=https%3A%2F%2Fwww.bbc.com%2Fturkce%2Fhaberler-turkiye-44648588
- (152) <https://twitter.com/aykuterdogdu/status/1010912219603890176>
- (153) https://twitter.com/adilsecimnet/status/1010922748275720198?ref_src=twsrc%5Etfw%67Ctwcamp%5Etwetembed%7Ctwterm%5E1010922748275720198&ref_url=https%3A%2F%2Fwww.bbc.com%2Fturkce%2Fhaberler-turkiye-44648588
- (154) <https://twitter.com/RT Erdogan/status/1011010964710412289?s=21>
- (155) <https://twitter.com/vekilince/status/1011010992992587778?s=21>
- (156) <https://twitter.com/AACanli/status/1011009735523434497>
- (157) <https://www.zamanarabic.com/2018/07/01/%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE/>

- (158) <https://aktifhaber.com/gundem/dilipak-dolmabahceden-sonra-sirtimizi-bati-calisma-grubuna-dayadik-h134500.html>
 - <https://boldmedya.com/2019/07/04/dilipak-dolmabahceden-sonra-sirtimizi-bati-calisma-grubuna-dayadik/>
- (159) <https://twitter.com/FarukKose52/status/1050784222590447622?s=20>
- (160) <https://twitter.com/nabdturkey/status/1050783304385998849?s=20>
- (161) <https://www.zamanarabic.com/2019/05/20/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%B1%D8%AD%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7/>
- (162) <https://www.zamanarabic.com/2019/03/31/%D9%86%D8%A8%D8%B6-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE/>
- (163) <https://ahvalnews.com/tr/ali-babacan/ali-babacan-ak-parti-ve-ben>
- (164) <https://www.zamanarabic.com/2019/12/11/%d9%87%d9%84-%d9%8a%d9%88%d9%82%d9%81-%d8%b9%d9%84%d9%8a-%d8%a8%d8%a7%d8%a8%d8%a7%d8%ac%d8%a7%d9%86-%d8%af%d9%88%d8%a7%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%8a%d9%83%d8%aa%d8%a7%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%8a/>
- (165) <https://www.zamanarabic.com/2019/07/18/%D8%AA%D9%87%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%AC%D9%88%D9%84%D9%86-%D8%B7%D9%88%D9%82-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%A9/>
- (166) <https://www.zamanarabic.com/2020/02/18/%d9%87%d9%84-%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a7-%d8%ad%d8%a8%d9%84%d9%89-%d8%a8%d8%ad%d8%b1%d8%a8-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d9%85%d9%84%d9%8-d-%d8%b4%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a3%d8%b1%d8%af%d9%88%d8%ba%d8%a7%d9%86/>
- (167) <https://www.zamanarabic.com/2020/04/14/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B5%D9%88%D9%8A%D9%84%D9%88-%D9%87%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA-%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%A3/>
- (168) <https://www.zamanarabic.com/2019/09/29/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%AC%D9%88%D9%84%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7/>
- (169) <https://www.zamanarabic.com/2017/07/29/%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%82%d8%a8%d9%84-%d8%ad%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%84%d8%b3%d8%a7%d9%86-%d8%ae/>
- (170) <https://www.zamanarabic.com/2018/11/15/%d9%83%d8%a7%d8%aa%d8%a8-%d9%88%d9%85%d9%81%d8%b3%d8%b1-%d8%b2%d9%8f%d8%ac%d9%91-%d8%a8%d9%87-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ac%d9%86-%d9%8a%d8%aa%d9%86%d8%a8%d8%a3-%d8%a8%d9%85%d8%b5%d9%8a%d8%b1/>

قصة تركيا

بين أردوغان الأول والثاني

- ٢ -

سطور من الكتاب:

نظرًا لأن تركيا باتت مسرحًا لأحداث عظام من حيث الكم والكيف في السنوات الثماني الأخيرة بحيث قد تحدث في غضون قرن كامل، بل عدة قرون، فإنها تمثل "مختبرًا ثريًا" لأهل النظر والعبرة لكي يروا مرة أخرى العوامل والقوانين الموضوعية التي نطلق عليها "سنة الله" وتقود زعيمًا أو حزبًا أو دولة أو أمة أو فكرة بأبعادها النظرية والتطبيقية إلى الازدهار والرقى أو الانحسار والانحطاط. ومن هذه الناحية فإن دراسة العقدين الأخيرين من تاريخ تركيا الحديث من كل جوانبه وأبعاده تنطوي على أهمية كبيرة للباحثين والمهتمين على حد سواء.

ISBN 978-977-6704-10-7



9 789776 704107